أبحاث المؤتمر الدولي الخامس

للأكاديمية الأوروبية للتمويل والاقتصاد الإسلامي (إيفي)

"الاقتصاد الإسلامي والنهضة التركية في المئوية الثانية"

"İslam Ekonomisi ve Türkiye'nin İkinci Yüzyılındaki Yeniden Doğuşu"

"Islamic Economics and the Turkish Renaissance in the Second Century"

تحرير

أ.د. أشرف محمد دوابه

EAIFE

وسم للمعرفة و الثقافة

وسم
للمعرفة و الثقافة

+905511638225
wasmbookstore.com
wasm.bookstore@gmail.com
WasmBookstore
Wasm_Bookstore

الأكاديمية الأوروبية للتمويل والاقتصاد الإسلامي (إيفي)
www.eaife.org
info@eaife.org

U.K.: Parkfield Court, M2 20GE, Manchester, United Kingdom
Tel: +441361303026

TÜRKİYE:
Kayabaşı mah,Adnan menderes bulvarı, 5D kuzey yakası sitesi b5 blok, Başakşehir, istanbul, Turkey
Tel: +902128122255
+905524411716

جميع الحقوق محفوظة لإيفي

لا يسمح بأعادة إصدار هذا الكتاب؛ أو نقله في أي شكل أو وسيلة، سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك جميع أنواع تصوير المستندات بالنسخ، أو التسجيل أو التخزين، أو أنظمة الاسترجاع، دون إذن خطي من إيفي

أبحاث المؤتمر الدولي الخامس
للأكاديمية الأوروبية للتمويل والاقتصاد الإسلامي (إيفي)
"الاقتصاد الإسلامي والنهضة التركية في المئوية الثانية"
"İslam Ekonomisi ve Türkiye'nin İkinci Yüzyılındaki Yeniden Doğuşu"
"Islamic Economics and the Turkish Renaissance in the Second Century"
Editör: Eşref DEVABE
"ELMUTAMER ELDUVALI"
ISBN: 978-605-71169-9-4
الطبعة الأولى - سنة 2024
القياس: 17x27

EAIFE

Copyright © 2024
وسم للمعرفة والثقافة - إسطنبول - تركيا
Fatih, Aksemsetin mahallesi, Halicilar Cd, No 18, Istanbul
جميع حقوق الطبع محفوظة

EAIFE

هيئة الإشراف العلمي والتنظيمي للمؤتمر الدولي الخامس
للأكاديمية الأوروبية للتمويل والاقتصاد الإسلامي (إيفي)

اللجنة العلمية:

أ.د/ برهان الطريقي
أستاذ التعليم العالي في الاقتصاد بجامعة صفاقس

أ.د/ عبد المطلب أربا
رئيس قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة إسطنبول صباح الدين زعيم

أ.د/ خالد أبا الصافي
مدير برنامج دبلوم الدراسات العليا في التمويل الإسلامي بجامعة الكويت

أ.د/ قدي عبد المجيد
أستاذ التعليم العالي جامعة الجزائر

أ.د/ نجاة عيسى
أستاذ التعليم العالي جامعة الجزائر

أ.د/ رشيدة مسعودي
أستاذ التعليم العالي جامعة الجزائر

د. أشرف شرف الدين
رئيس قسم برنامج العربية لمرحلتي الماجستير والدكتوراه
بمعهد الصيرفة والتمويل الإسلامية بالجامعة الإسلامية بماليزيا

د. أنصاري يوجل
مساعد العميد لكلية الأعمال والعلوم الإدارية بجامعة إسطنبول صباح الدين زعيم

د. سهيل الحوامدة
أستاذ مساعد الاقتصاد الإسلامي بجامعة إسطنبول صباح الدين زعيم

د. عبد القادر شاشي
أستاذ مساعد الاقتصاد الإسلامي بجامعة إسطنبول صباح الدين زعيم

د. زيد العزكي
أستاذ مساعد الاقتصاد بجامعة غازي عنتاب

د. خالد شاهين
أستاذ مساعد الاقتصاد بجامعة ماردين أورتوكلو
د. نبيل البابلي
استشاري التخطيط الاستراتيجي القومي
والرئيس التنفيذي للمجموعة الاستشارية للتطوير المؤسسي
د. أحمد سيف
باحث اقتصادي
د. سمير عز الدين
أستاذ محاضر قسم أ جامعة الجزائر
د. بلال مرابط
أستاذ محاضر قسم أ جامعة الجزائر
د. صفية العمري
أستاذ محاضر قسم أ جامعة الجزائر
د. صليحة بوسليماني
أستاذ محاضر قسم أ جامعة الجزائر
د. بلال قندوز
أستاذ محاضر قسم أ جامعة الجزائر
د. محمد ماضي
أستاذ محاضر قسم أ جامعة الجزائر
د. مريم شريطية
أستاذ محاضر قسم ب جامعة الجزائر

اللجنة التنظيمية:

د. أحمد رمضان دوكشان
أ. صلاح الدين عبد الله حزام
أ. هشام عبد الوهاب
أ. فؤاد سعيد
أ. علي البقساوي
أ. مصطفي عبد الواحد

ضيوف شرف المؤتمر

EAIFE



أ.د علي محيي الدين القره داغي
رئيس الاتحاد العالمي
لعلماء المسلمين



أ.د/ عبد الرحمن يسري أحمد
أستاذ الاقتصاد
بجامعة الإسكندرية



أ.د/ معبد الجارحي
أستاذ الاقتصاد
بجامعة أنقرة



أ.د/ إبراهيم غوران يوموشاق
عميد كلية الأعمال والعلوم الإدارية
بجامعة إسطنبول صباح الدين زعيم



أ.د/ ثروت بايندير
أستاذ الاقتصاد الإسلامي
بجامعة صباح الدين زعيم



أ.د/ سالم فتحي يكن
رئيس مجلس أمناء
جامعة الجنان



د. أشرف شرف الدين
رئيس برنامج العربية
بمعهد الصيرفة
للتمويل الاسلامي بماليزيا

رؤساء الجلسات



أ.د/ خالد أبا الصافي
مدير الدبلوم العالي
في التمويل الإسلامي
بجامعة الكويت



د. سهيل الحوامدة
أستاذ الاقتصاد الإسلامي
بجامعة صباح الدين زعيم



د. عبد القادر شاشي
أستاذ الاقتصاد الإسلامي
بجامعة صباح الدين زعيم



د. أشرف شرف الدين
رئيس برنامج العربية
بمعهد الصيرفة
للتمويل الاسلامي بماليزيا

فهرس المحتويات

تقديم — 9



أ.د/ أشرف دوابه
رئيس الأكاديمية الأوربية (إيفي)
ورئيس المؤتمر

المحور الأول/ السياسة النقدية والتضخم في تركيا — 12

السياسات النقدية التركية ما بين التوسع والانكماش وأثرها على الاقتصاد — 13



أ. هشام عبد الوهاب
باحث دكتوراه اقتصاد إسلامي
جامعة صباح الدين زعيم



د. زيد العزكي
دكتور في كلية الاقتصاد
جامعة غازي عنتاب

تحليل واقع آلية سلوك السياسة التقليدية والغير تقليدية لتغير سعر الفائدة في كبح التضخم دراسة حالة الجمهورية التركية — 42



أ. محمد محمود زريق
باحث اقتصادي

تقييم السياسة النقدية للبنك المركزي التركي لمعالجة ارتفاع التضخم — 58



أ. حبيب سيف العريقي
باحث دكتوراة اقتصاد اسلامي
بجامعة صباح الدين زعيم

المحور الثاني/ مشكلة التضخم والمؤشرات الاقتصادية والإجتماعية في تركيا — 86

Inflation in Turkey: Capitalist and Islamic Economic Theories — 87



د. ابراهيم المليص
أستاذ مساعد
جامعة ماردين أورتكلو

آثار سياسات مُعالَجة التَّضخُّم على المُؤشّرات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة في تركيا — 150



أ. يحيى السيد عمر
باحث اقتصادي

171 مشكلة التضخم في تركيا (الأسباب والتداعيات ثم العلاج)



د. حسن بن حسين المليوي
أستاذ مساعد
ومحاضر في كلية الدعوة - لبنان

المحور الثالث/ الاقتصاد التركي بين الماضي والحاضر والمستقبل 193

194 تقييم دور الاستراتيجيات التنموية التركية المعاصرة بين عام ١٩٨٠م – ٢٠٢٣م "المؤشرات الدولية، والتجارب التنموية المعاصرة معياراً للتقييم"



د. أحمد سيف الإسلام
دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي



أ.د/ نبيل البابلي
استشاري التخطيط الاستراتيجي القومي

221 نموذج الاقتصاد التركي الجديد.. تحولات وتحديات (دراسة تحليلية)



أ. إبراهيم الطاهر
صحفي وباحث دكتوراه في الاقتصاد والتمويل

247 أثر إحياء الموات في إنعاش الاقتصاد التركي بعد زلزال مرعش 2023



د. محمد راشد العمر
دكتوراه في الفقه الإسلامي
جامعة الاستقلال

280 الاقتصاد التركي بين النموذج العثماني والنموذج الجمهوري



أ. رشد محمد
باحثة اقتصادية

المحور الرابع/ تعزيز الدور التنموي لتركيا 314

315 تأثير السياسات الاقتصادية على السياسة في تركيا دراسة حالة : انتخابات البلديات 2024



د. زيد العزكي
دكتور في كلية الاقتصاد
جامعة غازي عنتاب



م. فؤاد سعيد
باحث دكتوراه اقتصاد إسلامي
بجامعة صباح الدين زعيم

344 واقع تطبيقات ذكاء الأعمال: دورها الحيوي في تعزيز التنمية الاقتصادية في جنوب تركيا



علي الحسين العيد
دكتور في كلية الاقتصاد
بجامعة الزهراء - سورية



د. هاني الضاهر
دكتور في كلية الاقتصاد
جامعة غازي عنتاب



د. صالح الماشي
دكتور في كلية الاقتصاد
بجامعة غازي عنتاب

التوصيات 381

بسم الله الرحمن الرحيم



أ.د/ أشرف دوابه
رئيس الأكاديمية الأوربية (إيفي)
ورئيس المؤتمر

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن والاه.. أما بعد

سعادة السادة والسيدات الحضور الكرام..

أحييكم بتحية الإسلام فسلام من الله عليكم ورحمته وبركاته

ويسرني أن يجمعنا هذا المؤتمر الدولي الطيب المبارك للأكاديمية الأوربية للتمويل والاقتصاد الإسلامي (إيفي)، بحضور هذه النخبة الطيبة المباركة من العلماء والباحثين، في دورته الخامسة.

سعادة السادة والسيدات الحضور الكرام

تستقبل تركيا المئوية الثانية لتأسيس الجمهورية، وقد أصبح لها موضع مشهود، اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا على مستوى العالم في ظل قيادة الرئيس رجب طيب أردوغان.

ومع بدء المئوية الثانية للجمهورية التركية، وتولي الرئيس أردوغان لفترة رئاسية جديدة، وما تشهده تركيا من نهضة اقتصادية، فإن هذه النهضة ما زالت تواجهها معضلات اقتصادية في مقدمتها التضخم والديون وعجز ميزان المدفوعات، وزاد من شدة هذه المعضلات أزمة الزلزال في شباط/ فبراير الماضي فضلا عما أفرزته الحرب الروسية الأوكرانية، ومن قبلها أزمة كورونا التي حلت بالعالم أجمع.

وقد طالب الرئيس أردوغان المواطنين الأتراك بدعم البرنامج الاقتصادي متوسط الأمد الذي اعتمده، وجاء البرنامج بجهود من وزير الخزانة والمالية محمد شيمشك ورئيس الاستراتيجية والميزانية، وهو يعكس خريطة الاقتصاد التركي خلال السنوات من 2024 إلى 2026م، بما تتضمنه من أهداف وسياسات اقتصادية. وحدد البرنامج أهدافه الرئيسة في أربعة أهداف هي: التئام جراح كارثة الزلزال، وخفض التضخم إلى خانة الآحاد، والحفاظ على النمو والتوظيف من منظور الاستثمار والتوظيف والإنتاج والصادرات، وتعزيز العدالة الاجتماعية والرفاهية.

وقد جاءت بعد ذلك الانتخابات المحلية التركية، ونتيجتها التي كانت غير متوقعة، بهزيمة حزب العدالة والتنمية الحاكم لصالح حزب الشعب الجمهوري المعارض، ولم يشفع للحزب الحاكم ما حققه من نهضة تنموية ملموسة لتركيا.

وقد أكد وزير المالية التركي بعد نتيجة الانتخابات المحلية على الحفاظ على استقرار الأسعار باعتباره أولوية قصوى، واستعادة الانضباط المالي ودعم جهود البنك المركزي في تحقيق تباطؤ التضخم، إلا أن الاقتصاد كان عاملا مهما في ظهور تلك النتيجة المخيبة لآمال المناصرين لحزب العدالة والتنمية، فالتضخم هو الداء القاتل الذي ضرب الحزب في مقتل، وما زال المواطن التركي يلتهب ظهره من آثاره، وأصبح استقرار الأسعار لاسيما السلع الأساسية أمرا صعبا، وعجزت يد الحكومة عن وجود حل عاجل لذلك.

وتظل الوعود وعودا لاسيما مع اتباع السياسة التشديدية التي وصلت بسعر الفائدة إلى 50٪ وحجمت الإنتاج ووجهت أموال الناس للبنوك وعقمت الائتمان وجمدت السوق وفتحت الباب للأموال الساخنة.

وقد جاءت تلك السياسة التشديدية الارتدادية المعاكسة بعد تبني الرئيس التركي رجب طيب أردوغان سياسة نقدية قائمة على خفض سعر الفائدة لزيادة الإنتاج والصادرات، وقد تمكنت هذه السياسة في نهايتها من تخفيض التضخم، ومع ذلك تم الارتداد عنها بعد نجاحه في انتخابات الرئاسة.

وفي ظل رؤية الرئيس أردوغان للمئوية الجديدة وربط حاضر الجمهورية التركية بماضيها، يأتي هذا المؤتمر لربط الحاضر بالماضي، والأصالة بالمعاصرة، وإبراز قدرة الاقتصاد الإسلامي على حل المعضلات الاقتصادية، وبناء نظام اقتصادي إسلامي في تركيا، يحقق الرفاه المنشود، ويكون منارة للسائلين ورحمة للعالمين.

سعادة السادة والسيدات الحضور الكرام

عقدت إيفي مؤتمرها الأول بعنوان (المصارف الإسلامية بين فكر المؤسسين وواقع التطبيق) ، ومؤتمرها الثاني بعنوان: (الأسواق المالية الإسلامية بين الواقع والواجب) ، ومؤتمرها الثالث بعنوان: (نحو نظام نقدي إنساني عادل) .. ومؤتمرها الرابع بعنوان: (الاستقلال الاقتصادي للدول الإسلامية بين الواقع والواجب) ويأتي مؤتمرنا الخامس الذي ينعقد لمدة يومين بعنوان: (الاقتصاد الإسلامي والنهضة التركية في المئوية الثانية) ونأمل أن يحقق هذا المؤتمر ثمرته بالوقوف على ماضي وحاضر ومستقبل الاقتصاد التركي، فيربط بينهم برباط التواصل لإمبراطورية إسلامية عثمانية حكمت العالم في قاراته الثلاث بخلافة الإسلام لأكثر من ستة قرون.

وختاماً فإنني أجدد شكري للسادة والسيدات الحضور على مشاركتهم في المؤتمر الذي جمع ثلاثين عالماً وباحثاً من خمسة عشر دولة.. كما أجدد شكري لجامعات الجنان اللبنانية والجامعة الإسلامية العالمية الماليزية على دورهم البناء في دعم المؤتمر علمياً وعملياً. كما أتوجه بالشكر كذلك للجنة العلمية واللجنة الإدارية للمؤتمر.. ونسأل الله تعالى أن يرزقنا الإخلاص وحسن العمل، وأن يكتب لعملنا القبول، ويلهمنا تحقيق رسالتنا لبناء الاقتصادي الصالح، ودعم الجهود لتحويل الاقتصاد الإسلامي إلا واقع عملي، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ. د. أشرف دوابه

رئيس المؤتمر ورئيس الأكاديمية الأوربية للتمويل والاقتصاد الإسلامي (إيفي)

6-7 مايو 2024م

المحور الأول

السياسة النقدية والتضخم في تركيا

السياسات النقدية التركية ما بين التوسع والانكماش وأثرها على الاقتصاد

هشام عبد الوهاب

باحث دكتواره، قسم الاقتصاد الإسلامي، جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم

د. زيد احمد العزكي

جامعة غازي عنتاب – تركيا

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية الى معرفة أثر السياسات النقدية التوسعية والانكماشية على الاقتصاد التركي، من خلال أدوات السياسة النقدية المتعلقة بسعر الفائدة وأثرها على كل من النمو الاقتصادي وأسعار الصرف ومعدل التضخم.

تكمن أهمية الورقة البحثية في لتقييم هذه السياسات النقدية المتخذة خلال الحقبة الاخيرة وفهم تأثيرها السياسات على أداء مختلف جوانب الاقتصاد التركي، وبفهم هذه الآثار، يمكن تطوير سياسات نقدية أكثر فاعلية تعزز النمو الاقتصادي وتقلل من التقلبات الاقتصادية وتعزز الاستقرار المالي والاجتماعي في تركيا، وبالتالي تحقيق تحسينات ملموسة في جودة حياة المواطنين ومستقبل اقتصاد البلاد.

توصلت الدراسة الى تأثير السياسات النقدية بنوعيها التوسعية والانكماشية في الاقتصاد التركي على كل من التضخم ومعدلات النمو وأسعار الفائدة، ولكن ليس حسب النتائج المتوقعة من تطبيق كل سياسة بسبب وجود مؤثرات أخرى.

كلمات مفتاحية: السياسة النقدية التوسعية، السياسة النقدية الانكماشية، التضخم، النمو الاقتصادي ، معدل الفائدة

المقدمة:

في ظل التحولات الاقتصادية والمالية التي تشهدها تركيا، تظل السياسات النقدية للبنك المركزي التركي محور اهتمام الباحثين والمتابعين على حد سواء. يتجلى هذا الاهتمام في الدراسات العديدة التي تناولت تأثيرات هذه السياسات على الاقتصاد التركي بصفة عامة، ومؤشرات الاقتصاد مثل النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم وأسعار الصرف بصفة خاصة.[1]

إن فهم تأثيرات السياسات النقدية التركية يعتبر أمراً ضرورياً لفهم ديناميكيات الاقتصاد التركي وتوجيه التوقعات المستقبلية. فالسياسات النقدية، سواء كانت سياسات التوسع أو الانكماش، تلعب دوراً حيوياً في تشكيل مسار النمو الاقتصادي، وتحديد معدلات التضخم، وتأثير أسعار الصرف على القطاعات المختلفة في الاقتصاد.

حيث شهد الاقتصاد التركي العديد من الازمات والتقلبات وذلك مُنذ محاولة الانقلاب الفاشل، فمنذ عام 2018 شهدت تركيا ارتفاع في معدلات التضخم وكذا انخفاض مستمر في سعر صرف الليرة التركية مقابل العملات الاجنبية، مما اضطر البنك المركزي الى اتباع سياسات نقدية مختلفة تمثلت في سياسة توسعية ومن ثم انكماشية، فمن المهم فهم كيفية تأثير السياسات النقدية على مختلف جوانب الاقتصاد التركي، سواء على المستوى الوطني أو القطاعي، وذلك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي. في هذا السياق، يسعى هذا البحث إلى تحليل السياسات النقدية التركية خلال فترات التوسع والانكماش، وفهم تأثيراتها على مؤشرات النمو الاقتصادي، ومعدلات التضخم، وأسعار الصرف، بهدف توفير رؤى عميقة تعزز فهمنا للتحديات والفرص التي تواجه الاقتصاد التركي في الوقت الحالي والمستقبل.

أهمية الدراسة:

شهد الاقتصاد التركي في الفترة الزمنية الاخيرة العديد من التذبذبات والمشاكل الاقتصادية المتعددة، مما دعى اتباع سياسات نقدية متناقضة لمواجهة الازمات الاقتصادية، حيث تُعد

[1] زيد احمد العزكي ، علاقة القروض الاستهلاكية وبطائق الائتمان وسعر الفائدة بالتضخم في المملكة العربية السعودية دراسة قياسة من هلال البيانات الربعية للفترة 2007-2019 ، بحث منشور ، مجلة بحوض الإدارة والاقتصاد ، م 2 ، ع3 (2020) ،ص 79

السياسات النقدية الحيوية في أي اقتصاد من أهم عوامل تحديد مسار التنمية الاقتصادية واستقرار السوق المالي.

لذا تنبع أهمية الدراسة لتقييم هذه السياسات النقدية المتخذة خلال الحقبة الاخيرة وفهم تأثيرها السياسات على أداء مختلف جوانب الاقتصاد التركي، وبفهم هذه الآثار، يمكن تطوير سياسات نقدية أكثر فاعلية تعزز النمو الاقتصادي وتقلل من التقلبات الاقتصادية وتعزز الاستقرار المالي والاجتماعي في تركيا، وبالتالي تحقيق تحسينات ملموسة في جودة حياة المواطنين ومستقبل اقتصاد البلاد.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى ما يلي:

- تحليل تأثير السياسات النقدية التركية خلال فترات التوسع النقدي والانكماش النقدي على مختلف جوانب الاقتصاد التركي.
- معرفة تأثير السياسات النقدية على معدلات النمو الاقتصادي في تركيا وتحديد العوامل المؤثرة في هذه العلاقة.
- معرفة تأثير السياسات النقدية على معدلات التضخم في تركيا ودراسة السياسات الفاعلة في مكافحة التضخم.
- تحليل تأثير السياسات النقدية على أسعار صرف الليرة التركية؟
- اقتراح سياسات نقدية مستقبلية فعالة تسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحفيز النمو المستدام في تركيا

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في التساؤلات الرئيسية التالية:

التساؤل الرئيسي الاول:

- ما أثر السياسة النقدية التوسعية على الاقتصاد التركي؟

وينبثق منها التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هي السياسة النقدية التوسعية المنفذة في تركيا؟

2. ما إثر السياسية النقدية التوسعية على معدلات التضخم؟
3. ما أثر السياسة النقدية التوسعية على معدلات النمو الاقتصادي؟
4. ما أثر السياسة النقدية التوسعية أسعار صرف الليرة التركية؟؟

التساؤل الرئيسي الثاني:

- ما أثر السياسة النقدية الانكماشية على الاقتصاد التركي؟

وينبثق منها التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هي السياسة النقدية الانكماشية المنفذة في تركيا؟
2. ما إثر السياسية النقدية الانكماشية على معدلات التضخم؟
3. ما أثر السياسة النقدية الانكماشية على معدلات النمو الاقتصادي؟
4. ما أثر السياسة النقدية الانكماشية على أسعار صرف الليرة التركية؟

متغيرات الدراسة:

المتغيرات المستقلة

- السياسة النقدية التوسعية.
- السياسة النقدية الانكماشية.

المتغيرات التابعة

- معدلات التضخم في تركيا.
- معدلات النمو الاقتصادي في تركيا.
- معدلا البطالة في تركيا.
- أسعار صرف الليرة التركية؟

الدراسات السابقة:

1-دراسة عيفة بوزيان، رديف مصطفى ، عامري رضوان (2022) ، " أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي لدول MENA- دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2019 " هدفت الدراسة الى تحليل ودراسة أثر السياسة النقدية علي النمو الاقتصادي لدول ال MENA باستخدام المنهج القياسي اعتمدت

الدراسة على تحليل مسار السياسة النقدية للدول المحددة في فترات الازمات 2008-أزمة النفط 2014 – ازمة كورونا 2019 وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية بين المعروض النقدي والنمو الاقتصادي ووجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي

2-دراسة جهاد صبحي القطيط)(2020)، بعنوان: "أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي السعودي دراسة قياسية خلال الفترة من-2001- 2018)"، تناولت الدراسة تحديد مدى أتثري السياسة النقدية على النمو الاقتصادي السعودي، وتركزت الدراسة على متغيرين، وهما: العرض النقدي الضيق M 1 ممثلا للسياسة النقدية، والناتج المحلي الإجمالي ممثلا للنمو الاقتصادي، وتتبع أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي السعودي خلال الفترة من 2018-2001م، وخلصت الدراسة إلى أن التغيرات في العرض النقدي الضيق M1 تؤثر معنويا على التغيرات على الناتج الإجمالي GDP

3-دراسة زاهر قاسم الساعدي ، إبراهيم كاطع علو (2019) ،" اثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي في العراق خلال المدة(1990-2013) " هدفت الدراسة الى محاولة تقييم مدى فاعلية بعض الادوات النقدية في علاج ومواجهة المشاكل والتعرف على الأثار التي أفرزتها المشاكل المزمنة في الاقتصاد العراقي ، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من اجل ذلك ، توصلت الدراسة الى وجود تكامل مشترك بين المتغير التابع الذي يمثل الانتاج المحلي ومجموعة المتغيرات المستقلة المتمثلة في سعر الصرف وسعر الفائدة وعرض النقود الذي يعني ان هناك علاقة توازنيه طويلة الاجل بين المتغيرات من الممكن ان تحقق النمو الاقتصادي

4-دراسة فودوا محمد (2017) ، " تقنيات السياسة النقدية الحديثة في معالجة التضخم " هدفت الدراسة إلى توضيح مختلف الآليات والطرائق المستعملة في إطار السياسة النقدية لمواجهة التضخم باعتماد المنهج الوصفي التحليلي باعتبارها من

بين السياسات الواسعة الاستعمال ،توصلت الدراسة الى وجود طرق غير مباشرة للسياسة النقدية في سبيل الحد من الارتفاعات غير المرغوبة في معدلات التضخم والمتمثلة في سياسة السوق المفتوحة ، معدل إعادة الخصم ، معدل الاحتياط الاجباري والشيء الأهم أن هذه السياسات في الكثير من الأحيان تتكامل فيما بينها لتحقيق الأهداف المرجوة

5-دراسة بن ياني مراد ، قارة إبراهيم (2021) ، " تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر ، دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2017 باستخدام نموذج ARDL " هدفت الدراسة الى دراسة تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، حيث تم تطبيق اختبار الحدود (ARDL) التكامل المشترك الذي يعتبر أكثر ملاءمة للتقدير في دراسات العينة الصغيرة. تمتد فترة الدراسة من عام 1980 إلى 2017

بالنسبة لحالة الاقتصاد الجزائري، وقد أكدت النتائج التجريبية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات السياسة النقدية والنمو الاقتصادي نتائج تقدير النموذج أشارت إلى التأثير الإيجابي لنمو العرض النقدي باستخدام المفهوم الواسع M2على النمو الاقتصادي لكن بمضاعف صغير.

ما يميز هذه الدراسة على الدراسات السابقة اهتمامها بمعرفة العلاقة بين السياسات النقدية المتضاربة ما بين التوسع والانكماش وتحليل أثرها على الاقتصاد التركي من خلال تتبع التقارير والبيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة المتمثلة في سعر الصرف ومعدل النمو ومعدلات البطالة وأسعار الفائدة .

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدارسة على المناهج التالية:

1- المنهج الوصفي من خلال وصف الظاهرة محل الدراسة وتشخيصها ومعرفة جوانبها المختلفة

2- المنهج التحليلي الاستنباطي المعتمد على البيانات والمعلومات المتعلقة بمتغيرات الدراسة والمستخرجة من البيانات المنشورة للمؤسسات النقدية التركية متمثلة بالمصرف المركزي او مراكز الدراسات المعتمدة.

خطة الدراسة:

الفصل الأول: السياسات النقدية وأدواتها وحالاتها

1.1- مفهوم وأهمية السياسة النقدية

1.2- حالات السياسة النقدية

1.3- أدوات السياسة النقدية

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي

2.1 - مفهوم النمو الاقتصادي

2.2 - محددات النمو الاقتصادي

الفصل الثالث: التضخم

3.1- مفهوم التضخم

3.2- أنواع التضخم

3.3- مصادر وأسباب التضخم

الفصل الرابع: آثار السياسة النقدية على الاقتصاد التركي

4.1- أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم

4.2- أثر السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي

4.3- أثر السياسة النقدية على أسعار صرف الليرة التركية

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

الفصل الأول: السياسات النقدية وأدواتها وحالاتها

للسياسات النقدية دور كبير وأهمية واضحة في علاج حالات الارتباك في اقتصادات الدول بشكل عام والمتمثلة في ارتفاع المستوى العام للأسعار وتراجع معدلات النمو الاقتصادي وتزايد نسب البطالة بالإضافة الى ازدياد العجز في ميزان مدفوعات الكثير من الدول ويتمثل هيكل

هذه السياسات الاقتصادية في السياسة النقدية والسياسة المالية وسياسة الاستثمار وسياسة التجارة الدولية وسياسة التثبيت والتصحيح الهيكلي وسيقتصر هذا البحث على السياستين النقدية والمالية كونها هما الأكثر تأثيرا في اقتصادات البلدان النامية

1.1- مفهوم وأهداف السياسة النقدية

1.1.1 – مفهوم السياسة النقدية

هناك عدة تعاريف للسياسة النقدية منها:

- السياسة النقدية هي الاستراتجية المناسبة التي تعتمدها السلطات النقدية لتوجيه الوحدات الاقتصادية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن من خلال زيادة الناتج القومي بما يحافظ على استقرار الأسعار، بما في ذلك أسعار السلع والخدمات وأسعار الفائدة وأسعار صرف العملة المحلية. وتهدف هذه الاستراتجية أيضًا إلى توفير السيولة المناسبة للاقتصاد القومي لتجنب الضغط على أرصدة النقدية للدولة.[2].
- تعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة من الأدوات والإجراءات التي تعتمدها الدول عبر السلطات النقدية بهدف ضبط عرض النقود بغاية تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد [3]

1.1.2- أهداف السياسة النقدية

تهدف السياسة النقدية الى تحقيق مجموعة من الأهداف ذات الأهمية والآثر الكبير في اقتصاديات البلدان بشكل عام ومن أهم هذه الأهداف مايلي : [4]

1.1.2.1– تحقيق الاستقرار في الأسعار: حيث تهدف السياسة النقدية الى التركيز على إبقاء معدل التضخم منخفضا مع تجنب التقلبات الدورية كهدف ثانوي مما يؤدي

2 احمد فريد مصطفى ، سهير محمد السيد حسن ، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية 2000 ، ص39

3 حسن رحيم ، النقد والسياسة النقدية في اطار الفكرين الإسلامي والغربي ، دار المناهج للنشر والتوزيع 2010 ، ص 179

4، نزار كاظم الخيكاني و حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية الاطار العام وأثرها في السوق المالي و متغيرات الاقتصاد الكلي ، دار اليازوري للنشر ، عمان ، 2015 ص 14-17

الى نتائج إيجابية تؤثر في كفاءة الاقتصاد الكلي كون تحقيق الاستقرار في الأسعار يساعد على تحفيز الاستثمار وزيادة تراكم رأس المال ودعم النمو الاقتصادي

1.1.2.2 – تحقيق الاستخدام الكامل: حيث ان زيادة مستوى التشغيل يعد أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى اليها السياسة النقدية الامر الذي يعني انخفاض مستوى البطالة الى المستوى الطبيعي التي تتراوح معدلاتها بين 4.5 – 6 %

1.1.2.3 – تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة: حيث ان السياسة النقدية تعتمد كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن وفي نفس الوقت توسيع قدرة البلد على انتاج السلع والخدمات

1.1.2.4 تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات: حيث يرتبط الاستقرار بالحفاظ على القطع الأجنبي والارصدة الذهبية وتسعى السياسة النقدية لاعتماد إجراءات تساعد على الحد من تسرب هذه الأرصدة كتضييق الائتمان الممنوح للقطاعات غير المصرفية عبر الضغط على تخفيض حجم المستوردات من خلال زيادة أسعار الخصم وزيادة معدلات الفائدة على القروض او من خلال زيادة نسبة الاحتياطي القانوني

1.2- حالات السياسة النقدية

تتم السياسة النقدية تبعا للوضع الاقتصادي في حالتين سياسة نقدية توسعية وسياسة نقدية انكماشية وفق ما يلي [5]

1.2.1- السياسة النقدية التوسعية:

و تستخدم هذه السياسة عندما يكون الاقتصاد في حالة ركود حيث يعاني الاقتصاد من الانكماش الذي يرفع من معدلات البطالة، وينخفض فيه الطلب الفعال على السلع والخدمات وتتمثل هذه السياسة في العمل على زيادة العرض النقدي من خلال قيام البنك المركزي إما بتخفيض سعر الخصم، أو تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني أو الدخول مشتريا في سوق الأوراق المالية. هذه الأدوات (الأدوات الكمية للسياسة النقدية) تزيد من قدرة

5رمضان محمد مقلد وأسامة احمد الفيل، النظرية الاقتصادية الكلية ، دار التعليم الجامعي ، مصر ، الإسكندرية ، 2012 ، ص 276-277

البنوك على منح الائتمان وخلق الودائع وبالتالي تزيد من كتلة العرض النقدي داخل الاقتصاد مما يترتب عليه زيادة في حجم الاستثمارات الامر الذي يؤدي أيضا إلى زيادة كل من مستوى الناتج والدخل ونسبة التوظيف وتطبيق السياسة النقدية التوسعية يؤدي الى زيادة مستوى الدخل و انخفاض سعر الفائدة.

1.2.2 – السياسة النقدية الانكماشية:

وتستخدم عندما يكون الاقتصاد في حالة تضخم (ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار) ، ويتمثل جوهر هذه السياسة في تخفيض العرض النقدي عبر قيام البنك المركزي برفع سعر الخصم أو قيامه برفع نسبة الاحتياطي القانوني أو الدخول بائعا في سوق الأوراق المالية، هذه الأدوات تحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وخلق الودائع في الاقتصاد ، ولذا ينخفض العرض النقدي داخل الاقتصاد، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع سعر الفائدة ومن ثم انخفاض حجم الاستثمار وبالتالي انخفاض مستوى كل من الدخل و الطلب الكلي، مما يعني خفض القوة الشرائية للمجتمع والحد من التضخم.

1.3 – أدوات السياسة النقدية

تعتمد السياسة النقدية على جملة من الأدوات للتأثير فلي المعروض النقدي والتي يمكن إيجازها في ما يلي:

1.3.1– سعر إعادة الخصم: [6]

يُعَدُّ سعر إعادة الخصم واحدًا من أقدم الأدوات التي استخدمتها البنوك المركزية، حيث يُمثِّلُ الفائدة التي يُفرضها البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية الموجودة لدى البنوك التجارية، بهدف زيادة السيولة لديها.

في حالة ارتفاع معدلات التضخم، يقوم البنك المركزي برفع معدل إعادة الخصم للتأثير على القدرة الائتمانية للمصارف وبالتالي التقليل من حجم السيولة المتداولة وفي حالة انكماش

6 عبيد حسان و مكاوي محمد أمين ، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر 1990-2014 ، رسالة ماجستير ، جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم ، الجزائر ، 2018 ، ص 21-22

الاقتصاد يقوم البنك المركزي بخفض معدل إعادة الخصم وبالتالي زيادة السيولة لدى المصارف التجارية وزيادة قدرتها على منح الائتمان وخلق النقود. ومع ذلك، لم تعد هذه الأداة معتمدة لدى أغلب البنوك المركزية بسبب ارتباط نجاحها بتوافر أسواق نقدية متطورة والاعتماد على أدوات أخرى مساندة

1.3.2 – عمليات السوق المفتوحة:[7]

تتمثل في عمليات البنك المركزي، حيث يقوم بشراء وبيع الأوراق المالية بمختلف الآجال، خاصة القصيرة الأجل، بهدف التحكم في عرض النقد وحجم الائتمان. تعتبر هذه العمليات أداة مهمة لا يهتم بها الكثير من البلدان النامية، ويتوقف نجاحها على وجود سوق مالية ونقدية متطورة.

في حالة ارتفاع معدلات التضخم، يقوم البنك المركزي بعرض الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات التي يمتلكها للبيع، بهدف استيعاب السيولة الزائدة في السوق وتقليل حجم النقد المتداول، مما ينجم عنه انخفاض في المستوى العام للأسعار وفي حالة الانكماش يكون الهدف هو زيادة عرض النقود فيدخل البنك المركزي مشتريات للأوراق المالية من البنوك التجارية مقابل شيكات مسحوبة على البنك المركزي بهدف زيادة المعروض النقدي وزيادة قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان .

1.3.3 – سياسة الاحتياطي الإجباري (القانوني):[8]

هو الجزء من الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي ويكون الهدف من الاحتفاظ بهذه الودائع هو ضمان سلامة أموال المودعين، ويحدد البنك المركزي هذه النسبة استنادًا إلى الأوضاع الاقتصادية الراهنة. في حالة ارتفاع معدلات التضخم، يرفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي الإجباري، مما يؤدي إلى استيعاب السيولة لدى البنوك التجارية وبالتالي خفض قدرتها الائتمانية، مما يؤثر سلبًا على حجم النقد المتداول في السوق وفي حالة الانكماش

---

7 يونس محمود، مبارك عبد النعيم، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002م)، ص 326.

8 احمد محمد صالح جلال و الطيب ياسين ، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة اليمن 19990-2003 ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص 62

الاقتصادي يعمل البنك على تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني من اجل زيادة قدرة المصارف على منح الائتمان من خلال وجود كمية نقد اكبر لديهم وبالتالي يزيد كتلة المعروض النقدي الامر الذي يدفع باتجاه تخفيض معدل الفائدة لجذب المزيد من المقترضين .

الفصل الثاني : النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي يعتبر في الوقت الحالي كأداة مرجعية مهمة للتسيير لمختلف الاقتصاديات على المدي القصير والمدى الطويل كما يعتبر مرجع أساسي بالنسبة لسياسات الرتقاء والتطوير للمجتمعات الإنسانية[9]

2.1 - مفهوم النمو الاقتصادي

هناك شبه اتفاق على مفهوم النمو من قبل الاقتصاديين حيث اجمعو على انه يمثل النمو الكمي للاقتصاد حيث يعبر النمو الاقتصادي عن تحسن مستوى معيشة الفرد عبر زيادة نصيبه من الدخل الكلي وهذا رهن بكون معدل نمو الدخل الكلي (الناتج المحلي) يفوق معدل النمو السكاني حيث ان ازدياد عدد السكان خلال فترة زمنية معينة ببلد ما بنفس نسبة زيادة ناتجه المحلي فهذا يعد توسعا وليس نموا اقتصاديا .[10]

كما يعرف بأنه الزيادة الحقيقية الحاصلة في الناتج القومي الإجمالي او حصة الفرد من الناتج القومي أي كل زيادة حاصلة في حجم الخدمات والسلع التي ينتجها الاقتصاد خلال سنة معينة او الزيادات المطردة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي فهو يعني قدرة الاقتصاد على الناتج المحلي الإجمالي الكامن خلال الزمن من خلال زيادة الموارد البشرية او رأس المال او نتيجة حدوث تقدم تكنولوجي [11]

2.2 - محددات النمو الاقتصادي

9 بعوني ليلي ، النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الجزائر 190-2010 ، بحث منشور ، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية ، الجزائر م 06 ع 02 (2017)، ص 777

10 المرجع السابق ص 777

11 كامل علاوي كاظم و اياد إبراهيم حسين ، بحث العلاقة بين المتغيرات النقدية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال المدة 1990-2015 ، بحث منشور ، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية ، 2019 ص 23

يركز الاقتصاديون على عوامل متعددة تحدد النمو الاقتصادي وتختلف أهميتها النسبية في تحديد النمو الاقتصادي وفق خصائص كل اقتصاد ومدى تطوره ويمكن تحديدها هذه العوامل كما يلي :

1- تراكم رأس المال : يؤكد كل الخبراء الاقتصاديين على أهمية التراكم الكبير لرأس المال في تحقيق النمو الاقتصادي. يتحقق هذا التراكم عبر عملية الاستثمار، التي تتطلب توفر كمية كافية من المدخرات الحقيقية. هذه المدخرات تُستخدم لتوجيه الموارد نحو الاستثمار، بدلاً من التوجيه نحو الاستهلاك. هذا التراكم يعزز قدرة البلد على إنتاج السلع، ويمكّنه من تحقيق معدلات نمو عالية. يُعرف رأس المال كثروة تستخدم في إنتاج مزيد من الثروة، ويُعتبر أحد أهم عوامل الإنتاج والنمو. ويُمكن التمييز بين نوعين من رأس المال: الرأس المال المالي، والذي يشمل الأموال السائلة الموجّهة لشراء الأسهم والسندات أو التمويل عبر البنوك، والرأس المال المادي، والذي يتألف من المصانع والمعدات والمستودعات والمباني ووسائل النقل والمواد الخام والسلع قيد الإنتاج والسلع النهائية.[12]

2- الموارد البشرية : الموارد البشرية تشير إلى قدرات ومهارات الأفراد، وتُعتبر أساسية في العملية الإنتاجية، حيث تلعب دوراً مهماً في النمو والتنمية. الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها في الوقت نفسه، والعمل ليس مجرد عامل في الإنتاج، بل هو المستفيد الأساسي من النمو. في البلدان النامية، يُعتبر العمل عاملاً إنتاجياً فائضاً، وعدم استغلاله بشكل مثلى يؤدي إلى تقليل مستوى الإنتاج وبالتالي تدهور مستوى المعيشة. تُوزَّع الموارد البشرية بين مجموعتين: المجموعة التي تدير عملية الإنتاج وتشغيل العمل (مثل المدراء والمنظمين)، والمجموعة التي تشمل العمالة المباشرة في الإنتاج.

أهمية الموارد البشرية تأتي من أنه لا يمكن إدارة الإنتاج بدونها. العمل المادي يشكل جزءًا مهمًا من مساهمة الموارد البشرية في النمو، حيث يقوم بتنقية المواد من الطبيعة.

12 جابر أحمد بسيوني محمد محمود مهدلي،التنمية الاقتصادية،دار الوفاء،الإسكندرية، 2012 ، ص .55

وعندما يشتغل الفرد كمدير أو منظم، فإن دوره يتجاوز العمل المادي إلى إدارة وتنظيم العملية.

تُلاحظ في البلدان النامية توجهاً نحو الاستثمار المادي دون الاهتمام الكافي بالاستثمار في الموارد البشرية. يمكن القول إن فشل البلدان النامية في كثير من الأحيان يعزى إلى نقص الملكات الماهرة، وليس فقط نقص الموارد المالية.[13]

3- الموارد الطبيعية : إن إنتاج ونمو اقتصاد معين يعتمد بشكل كبير على كمية ونوعية الموارد الطبيعية المتاحة، مثل خصوبة الأرض واحتياطي المعادن والمياه والغابات وغيرها. بعض الاقتصاديين يرى أنه لا يوجد شيء يُسمى "موارد طبيعية" في حد ذاتها؛ فالقيمة تأتي من استغلال الإنسان لها لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية. على سبيل المثال، بالرغم من وجود موارد طبيعية وافرة في بعض البلدان، إلا أنها لن تؤثر على مستوى المعيشة أو النمو الاقتصادي ما لم يتم استغلالها بشكل فعال.

بشروط الطلب والتكاليف المشجعة، يمكن تحويل موارد طبيعية غير مستغلة إلى موارد اقتصادية مستغلة. ومع ذلك، على الرغم من أهمية الموارد الطبيعية للنمو الاقتصادي، إلا أنها لا تعتبر شرطاً ضرورياً للنمو. هناك بلدان نامية تمتلك موارد طبيعية وافرة، ولكنها لم تحقق التقدم الاقتصادي، في حين يوجد بلدان أخرى حققت تقدماً اقتصادياً بدون الاعتماد على تلك الموارد.[14]

4- التقدم التكنولوجي: يمكن تعريف التكنولوجيا على أنها المعرفة العلمية التي تستند إلى التجارب والنظريات العلمية، والتي تعزز قدرة المجتمع على تطوير وتحسين أساليب أداء العمليات الإنتاجية واكتساب أساليب جديدة تعود بالفائدة على المجتمع. تُعتبر التكنولوجيا أحد العوامل الرئيسية في عملية الإنتاج، حيث تلعب دوراً حاسماً في نمو

13 العقون عبد الجبار ، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول الخليج خلال الفترة 1990-2016 ، رسالة دكتوراة ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، الجزائر ، 2020 ، ص 69

14 المرجع السابق ، ص 70

الإنتاج وتقدم البلد اقتصادياً، من خلال زيادة كفاءة الإنتاج وتحسينه، وتقليل التكاليف.

تشمل التكنولوجيا المعرفة التكنولوجية التي تتجسد في منتجات مادية، والمهارات التي يتمتع بها العاملون، وبراءات الاختراع، والعلامات التجارية. ومنذ الثورة الصناعية، ركز التطور التكنولوجي في بعض الشعوب الأوروبية والأمريكية واليابانية، بينما بدأت البلدان النامية تبذل جهوداً لاكتساب التكنولوجيا، سواء من خلال نقلها من البلدان المتقدمة أو من خلال البرامج التعليمية والتدريبية، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، واستيراد المعدات، وشراء براءات الاختراع والمعرفة العلمية، وتوقيع عقود الاستشارات مع الشركات والخبراء.[15]

الفصل الثالث : التضخم

3.1- مفهوم التضخم

تناولت العديد من الدراسات مفهوم التضخم بأشكال وأساليب مختلفة لكن هناك اجماع على مفهوم عام للتضخم من حيث الخصائص والأثار

ومن أهم التعريفات للتضخم بأنه: ارتفاع بشكل مستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي تخص شريحة كبيرة من المواطنين بشكل يؤثر على قوتهم الشرائية ويضعف قدرتهم المادية على تلبية الاحتياجات المعيشية الخاصة بهم بحيث تعكس ظاهرة التضخم اختلالا وضغوطا على الاقتصاد بما يعكس ارتفاعا في عرض النقود مقارنة بمستوى العرض من السلع والخدمات بالإضافة الى ضغوطات على العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية لينتج عنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار .[16]

3.2- أنواع التضخم

فيما يلي توضيح لأنواع التضخم:

1. التضخم المفرط (الجامح):

15 جابر أحمد بسيوني محمد محمود مهدلي،مرجع سابق ، ص .64

16 رانيا الشيخ طه، ، التضخم أسبابه وآثاره وسبل معالجته ، صندوق النقد العربي 2021 ، ص 5

تعتبر من أكثر أنواع التضخم المتفاوتة ومن أكثر المشكلات الاقتصادية ضررًا على الاقتصاد الوطني، حيث يرتفع مستوى الأسعار بسرعة وتواتر، مما يؤدي إلى تأثيرات سلبية كبيرة لا يمكن للحكومة التصدي لها بسهولة أو معالجتها في الفترة القصيرة. ومن بين الآثار السلبية الرئيسية لهذا النوع من التضخم فقدان النقود لقوتها الشرائية وتقليل دورها كوسيلة لتخزين القيمة.[17]

ينتج عن هذا الوضع أن الأفراد يبدؤون في التخلص من النقود التي يمتلكونها، ويبادلونها بعملات أخرى أو يستثمرونها في أصول أخرى غير النقدية، مما ينتج عنه تراجع في قيمة المدخرات الوطنية بشكل عام. يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لإفراط في زيادة العرض النقدي، ونقص غير طبيعي في السلع نتيجة لحالات الحروب والاضطرابات السياسية والكوارث الطبيعية حيث ترتفع فيه الأسعار بشكل كبير وتزداد فيه سرعة تداول النقود وتتوقف فيه النقود عن العمل كمستودع للقيمة وفي حال استمرار التضخم على هذا النحو فانه قد يؤدي الى انهيار النظام النقدي وتنهار معه قيمة الوحدة النقدية [18]

2. التضخم الزاحف (المتدرج):

حيث يكون ارتفاع الأسعار بطيء وخلال فترات زمنية مختلفة ويكون الطلب الكلي معتدلا ويمكن السيطرة عليه وفي بعض الأوقات تعمل الدول على تحقيقه من اجل تحفيز الاستثمار، ولا تؤدي الى عملية تراكمية أو عاجلة في المدة القصيرة [19]

3. التضخم الدوري:

وهذا النوع مرتبط مع التقلبات الاقتصادية لها علاقة بالطلب الكلي او العرض الكلي وينعكس أثر ذلك على ارتفاع المستوى العام للأسعار.[20]

---

[17] AL AZAKI ZAID (2021). The Impact of Bank Loans and the Interest Rate on Inflation in Oman. Journal of Human Sciences Oum El Bouaghi University ISSN 1112-9255 / E-ISSN 2588-2414 Vol: 8 .No: 3 Dec 2021

18 احمد محمد صالح الجلال و الطيب ياسسين ، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة اليمن 1990-2003 ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2006 ص 23

[19] فودوا محمد ، تقنيات السياسة النقدية الحديثة لمعالجة التضخم ، بحث منشور ، مجلة الاقتصاد الجديد ، ع 17 ، م 02 جامعة أدرار ، الجزائر ، 2017 ، ص 105

[20] مصطفى محمد إبراهيم و نعيم صباح جراح ، دور مكافحة التضخم في التقليل من فجوة التمويل ، بحث منشور ، مجلة العلوم الاقتصادية ،مجلد 17 ، العدد 66 ، 2022 ، ص 203

4. التضخم المكبوت:

يشير هذا النوع الى التضخم المستمر غير الواضح متأثرا بتدخل الحكومة في توجيه سير حركة الأسعار من خلال التشريعات والضوابط الإدارية الامر الذي يحد من حرية العوامل الاقتصادية في العمل ويمثل حالة تمنع فيه الأسعار من الارتفاع عن طريق سياسات تتمثل بوضع ضوابط وعمليات تقنن من الانفاق الكلي وتمنع ارتفاع الأسعار وهذا يؤدي الى تجميع الموجودات النقدية والسائلة التي يمكن تحويلها الى قوة شرائية في أوقات لاحقة.[21]

وفي تعريف آخر للتضخم بأنه: هو الارتفاع المستمر والمثابر في المستوى العام للأسعار (السلع والخدمات) في اقتصاد ما يؤدي الى تدني القدرة الشرائية للنقود أي خفض القوة الشرائية للمستهلكين وبالتالي الانخفاض المستمر في الدخل الحقيقي لهؤلاء الناس .[22]

3.3- مصادر وأسباب التضخم

يوجد أربعة مصادر للتضخم كما وضحها الاقتصاديون وهي كما يلي: [23]

3.3.1- التضخم الناتج عن جذب الطلب الكلي (نظرية الطلب الكلي):

وينتج هنا التضخم نتيجة الى زيادة الطلب النقدي الكلي بنسبة أكبر من العرض الحقيقي للسلع والخدمات أي ان هناك مبالغ نقدية كبيرة تطارد كمية سلع قليلة وقد تكون زيادة الطلب الكلي نتيجة ارتفاع مفاجئ في الميل للاستهلاك او زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة او زيادة الاستثمار عن الادخار

3.3.2- التضخم الناتج عن دفع النفقات (التضخم الذاتي)

حيث ترتفع الأسعار نتيجة زيادة النفقات الإنتاجية وبشكل خاص الأجور فيكون التضخم ناتج عن زيادة تكاليف جميع عناصر الإنتاج او أحدها ويعود سبب وجود هذا النوع من التضخم نتيجة ارتفاع أسعار الواردات . ارتفاع هامش الربح . زيادة الأجور بما لا يتناسب مع الإنتاجية . او الى القيام برفع الأسعار نتيجة وجود الاحتكار.

---

[21] احمد محمد صالح الجلال و الطيب ياسسين ، مرجع سابق ص 22

[22] كمال شرف و هاشم أبو عراج ، النقود والمصارف ، جامعة دمشق ، 1994 ، ص105

23 محمد سمحان ،حسين و احمد سمحان ، سهيل ، كتاب النقود والمصارف ، دار المسيرة 2010 ، ص 80-83

3.3.3- نظرية التسارع

تجمع هذه النظرية بين جانبي الطلب والعرض واخذ في عين الاعتبار السياسات النقدية والمالية العامة في التأثير على جانب الطلب وتوقعات الأسعار في التأثير على ارتفاع الأجور وجانب العرض

3.3.4 - النظرية الهيكلية

وهذا النوع ينطبق على الدول النامية التي ترغب في تحسين وتحديث اقتصاداتها ويكون ناتج عن تغيرات داخلية في تركيب العرض الكلي والطلب الكلي في الاقتصاد ويفسر وجود قطاعات اقتصادية تكون فيها الأجور والاسعار مرنة ارتفاعا وغير مرنة انخفاضا ويكون التغير في الطلب الكلي ناتج ربما عن تغير في اذواق المستهلكين وعوامل أخرى، وإذا ما حدث ارتفاع في الطلب الكلي في قطاع معين ينعكس على باقي القطاعات حيث ترتفع الأسعار من قطاع الى اخر.

بناء على ذلك ترجع نظرية التضخم الهيكلي التضخم الى ثلاثة عناصر رئيسية هي :تغير الأسعار النسبية بتغير الهيكل الاقتصادي و ضعف مرونة أسعار النقود و العرض السلبي للنقود.

الفصل الرابع : آثار السياسة النقدية على الاقتصاد التركي

4.1- أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم

يتم قياس أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم من خلال قياس أثر قرارات البنك المركزي على معدلات الفائدة واعتماد سعر الفائدة على أساس شهري على معدلات التضخم في تركيا عن الفترة من شهر 7 عام 2022 لغاية نهاية شهر 2 لعام 2024 من خلال الجدول التالي

جدول رقم 1 قرارات الفائدة وسعر الفائدة على أساس شهري ومعدلات التضخم

الشهر	قرار الفائدة بنسبة	سعر الفائدة على أساس شهري بنسبة مئوية	معدل التضخم على أساس شهري بنسبة مئوية
2022-07	14.00	16.77	79.60
2022-08	13.00	15.41	80.21
2022-09	13.00	14.78	83.45
2022-10	12.00	14.18	85.51
2022-11	9.00	14.41	84.39
2022-12	9.00	15.72	64.27
2023-01	9.00	16.02	57.68
2023-02	8.50	16.82	55.18
2023-03	8.50	17.74	50.51
2023-04	8.50	19.44	43.68
2023-05	8.50	22.57	39.59
2023-06	15.00	29.11	38.21
2023-07	17.50	25.22	47.83
2023-08	25.00	27.52	58.94
2023-09	30.00	34.49	61.53
2023-10	35.00	37.41	61.36
2023-11	40.00	42.11	61.98

2023-12	43.00	45.80	64.77
2024-01	45.00	46.52	64.86
2024-02	45.00	46.76	67.07

المصدر بالنسبة لقرار الفائدة

https://ar.tradingeconomics.com/turkey/interest-rate

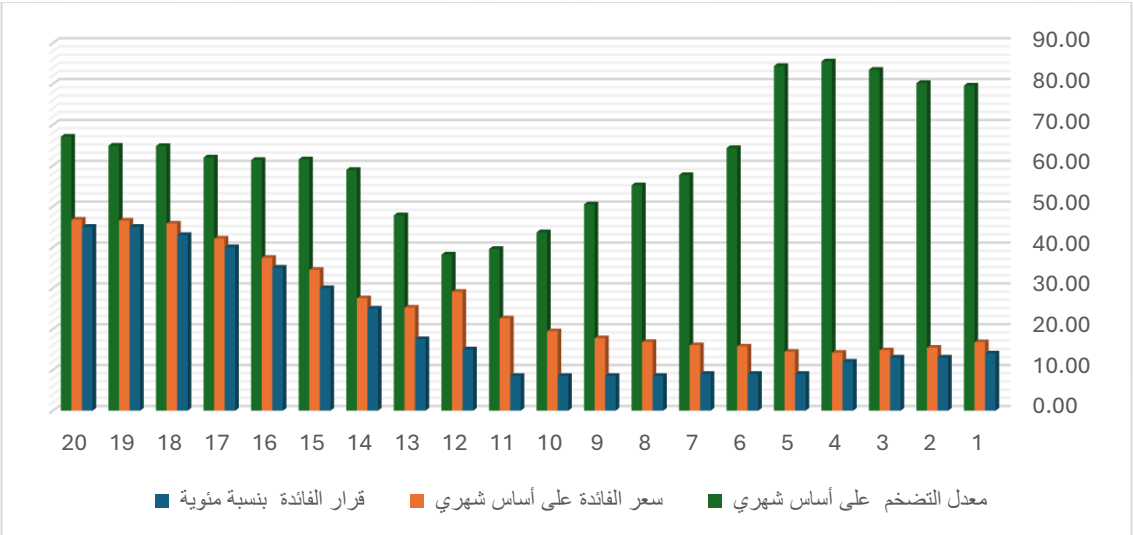
بالنسبة لسعر الفائدة على أساس شهري

https://www.tcmb.gov.tr/wps/wcm/connect/TR/TCMB+TR/Main+Menu/Istatistikler

بالنسبة لمعدلات التضخم

https://www.tcmb.gov.tr/wps/wcm/connect/TR/TCMB+/TR/Main+Menu/Istatistikler/Enflasyon+Verileri

شكل رقم 1 علاقة معدل الفائدة بمستويات التضخم



الجدول والمخطط البياني السابق يوضح العلاقة بين معدلات الفائدة وفق قرار البنك المركزي ومعدلات الفائدة الشهرية المطبقة في البنوك ومستوى التضخم في تركيا على أساس الشهري ومن خلال الجدول يتضح لنا انه في ظل السياسة التوسعية التي استمرت ل 11 شهر من فترة

الدراسة كانت معدلات التضخم تنخفض وفي باقي فترة الدراسة أي ال 9 اشهر الأخيرة حين عمل حاكم المصرف المركزي على رفع الفائدة في خطوة تقشفية اخذت معدلات التضخم بالارتفاع وهذا مخالف لجميع التوقعات في حالتي الانكماش والتوسع وبالتالي فان الآثر بشكل منفرد للسياسات التوسعية والانكماشية لم يعط النتائج المتوقعة كون هناك عوامل أخرى مؤثرة

4.2- أثر السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي

يتم قياس أثر السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي من خلال قياس أثر قرارات البنك المركزي على معدلات الفائدة واعتماد سعر الفائدة على أساس شهري على معدلات النمو في تركيا عن الفترة من شهر 7 عام 2022 لغاية نهاية شهر 2 لعام 2024 من خلال الجدول التالي

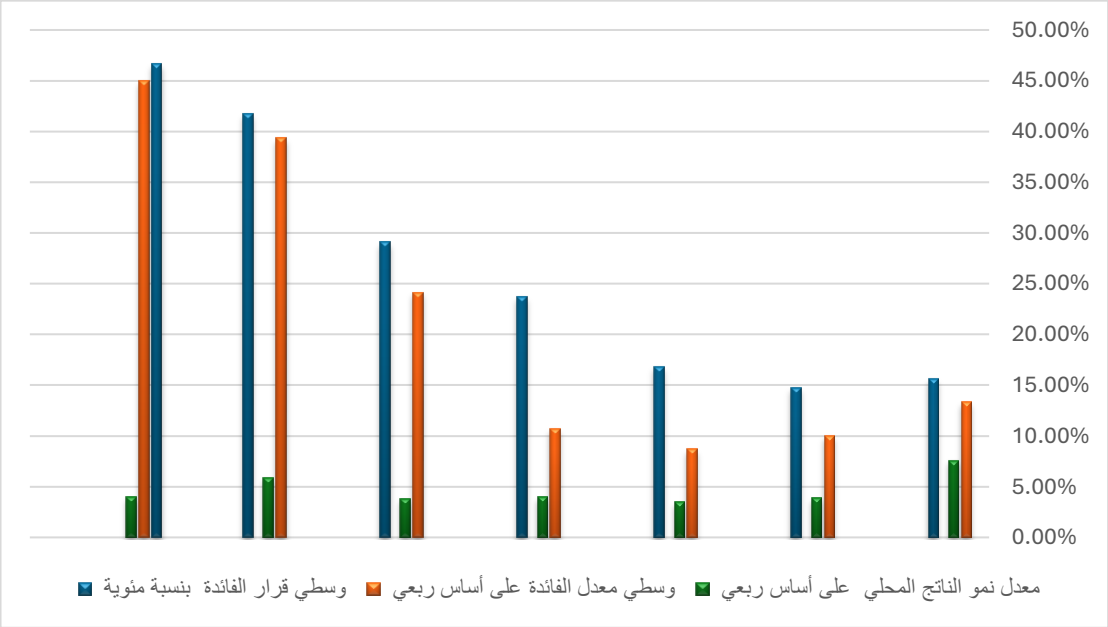
الشهر	وسطي قرار معدل الفائدة على أساس ربعي	وسطي معدل الفائدة الشهري على أساس ربعي	معدل نمو الناتج المحلي على أساس ربعي
2022-07	%13.33	% 15.65	%7.6
2022-08			
2022-09			
2022-10	%10.00	%14.77	%3.9
2022-11			
2022-12			
2023-01	%8.67	% 16.86	%3.5
2023-02			
2023-03			
2023-04	%10.67	%23.71	% 4.0
2023-05			

2023-06			
2023-07	%24.17	% 29.08	%3.8
2023-08			
2023-09			
2023-10	%39.33	% 41.77	%5.9
2023-11			
2023-12			
2024-01	%45.00	% 46.64	%4.0
2024-02			

جدول رقم 2 قرارات الفائدة وسعر الفائدة على أساس شهري ومعدلات النمو الاقتصادي

المرجع : https://tr.investing.com/economic-calendar/turkish-gdp-408 بالنسبة لمعدل الناتج المحلي

شكل رقم 2 قرارات الفائدة وسعر الفائدة على أساس شهري ومعدلات النمو الاقتصادي



يتبين لنا من الجدول والشكل البياني السابق ان معدل نمو الناتج المحلي لم يستجب لعمليات التوسع من خلال خفض معدلات الفائدة في الربعين الثاني والثالث من الدراسة وبنفس الوقت لم تتأثر الى درجة كبيرة بعملية رفع سعر الفائدة وفق السياسة الانكماشية باستثناء الربع الأخير من عام 2023 والذي يمثل الربع السادس من فترة الدراسة والذي هو أصلا يمكن ان ينخفض نتيجة سياسة سعر الفائدة المرتفع الذي يؤثر سلبا على معدلات النمو وبالتالي النتائج كانت مخالفة للتوقعات .

4.3- أثر السياسة النقدية على أسعار صرف الليرة التركية

يتم قياس أثر السياسة النقدية على أسعار صرف العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية من خلال قياس أثر قرارات البنك المركزي على معدلات الفائدة واعتماد سعر الفائدة على أساس شهري على أسعار الصرف في تركيا عن الفترة من شهر 7 عام 2022 لغاية نهاية شهر 2 لعام 2024 من خلال الجدول التالي

جدول رقم 3 قرارات الفائدة وسعر الفائدة على أساس شهري وأسعار صرف العملات مقابل الليرة التركية

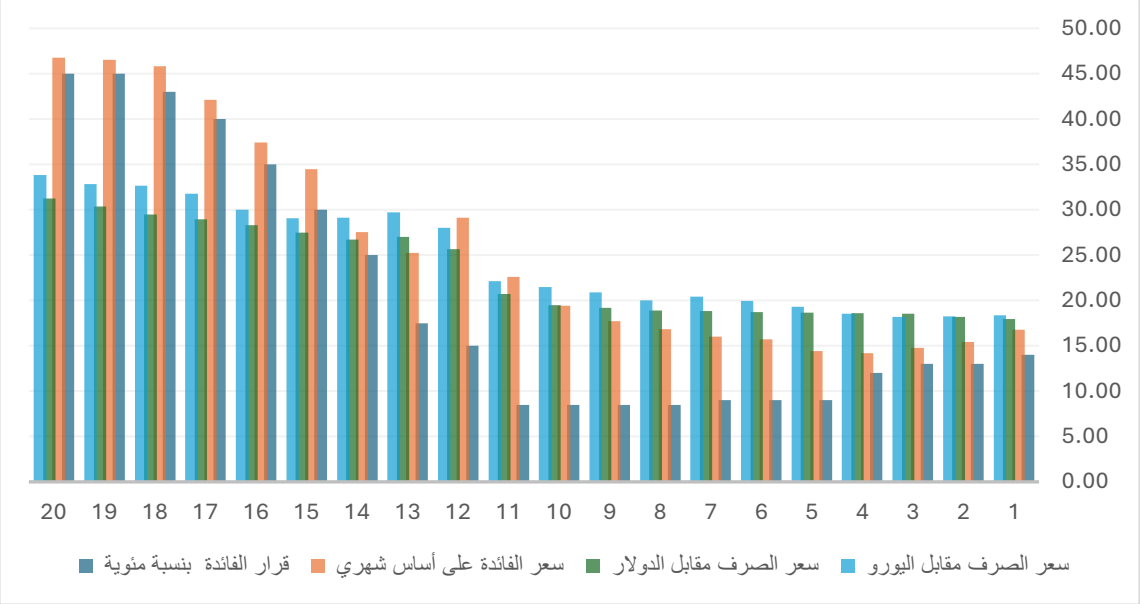
آخر يوم في الشهر	قرار الفائدة بنسبة مئوية	سعر الفائدة على أساس شهري بنسبة	سعر الصرف مقابل الدولار	سعر الصرف مقابل اليورو
2022-07	14.00	16.77	17.9506	18.3868
2022-08	13.00	15.41	18.205	18.2341
2022-09	13.00	14.78	18.5454	18.1745
2022-10	12.00	14.18	18.6218	18.5585
2022-11	9.00	14.41	18.6528	19.2926
2022-12	9.00	15.72	18.7271	19.9331
2023-01	9.00	16.02	18.8231	20.4061
2023-02	8.50	16.82	18.8998	20.0073

2023-03	8.50	17.74	19.1583	20.8902
2023-04	8.50	19.44	19.4619	21.4568
2023-05	8.50	22.57	20.6919	22.1072
2023-06	15.00	29.11	25.6291	28.0152
2023-07	17.50	25.22	26.9849	29.7144
2023-08	25.00	27.52	26.7208	29.1443
2023-09	30.00	34.49	27.4596	29.0811
2023-10	35.00	37.41	28.2948	30.0208
2023-11	40.00	42.11	28.9481	31.7792
2023-12	43.00	45.8	29.4679	32.6312
2024-01	45.00	46.52	30.3574	32.8331
2024-02	45.00	46.76	31.2165	33.8168

المرجع بالنسبة لأسعار الصرف الموقع الرسمي للمصرف المركزي التركي على الرابط التالي

TCMB - Alım Satıma Konu Olmayan Dövizlere İlişkin Bilgi Amaçlı Kurlar

شكل رقم 3 قرارات الفائدة وسعر الفائدة على أساس شهري وأسعار صرف العملات مقابل الليرة



يتبين لنا من الجدول والشكل البياني السابق ان أسعار صرف الليرة التركية تجاه العملات الأجنبية لم تستجب لعمليات التوسع من خلال خفض معدلات الفائدة في الربعين الثاني والثالث من الدراسة وبنفس الوقت لم تتأثر الى درجة كبيرة بعملية رفع سعر الفائدة وفق السياسة الانكماشية وبالتالي النتائج كانت مخالفة للتوقعات الامر الذي يدل على وجود مؤثرات أخرى على سعر الصرف .

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

5.1- النتائج:

من خلال تحليل البيانات المتعلقة بالسياسات النقدية وتحلي النتائج التي تم التوصل اليها من خلال مقارنة البيانات المرتبطة بالسياسة النقدية ومتغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- اتبعت تركيا سياسة نقدية توسعية من خلال خفض معدلات الفائدة لفترات مالية متعاقبة.
- هناك أثر للسياسية النقدية التوسعية على معدلات التضخم ولكن ليس بنفس النتيجة المتوقعة او الاتجاه المتوقع ونعتقد ان ذلك يعود الى وجود مؤثرات أخرى في التضخم يجب اخذها بالحسبان .

– هناك أثر للسياسية النقدية التوسعية على معدلات النمو الاقتصادي ولكن ليس بنفس النتيجة المتوقعة او الاتجاه المتوقع ونعتقد ان ذلك يعود الى وجود مؤثرات أخرى في التضخم يجب اخذها بالحسبان .

– هناك أثر للسياسية النقدية التوسعية على سعر صرف الليرة التركية ولكن ليس بنفس النتيجة المتوقعة او الاتجاه المتوقع ونعتقد ان ذلك يعود الى وجود مؤثرات أخرى في التضخم يجب اخذها بالحسبان .

– استخدمت تركيا السياسة النقدية الانكماشية من خلال سياسة رفع معدلات الفائدة بشكل مستمر

– هناك أثر للسياسة النقدية الانكماشية على معدلات التضخم ولكن ليس بنفس النتيجة المتوقعة او الاتجاه المتوقع ونعتقد ان ذلك يعود الى وجود مؤثرات أخرى في التضخم يجب اخذها بالحسبان.

– هناك أثر للسياسة النقدية الانكماشية على معدلات النمو الاقتصادي ولكن ليس بنفس النتيجة المتوقعة او الاتجاه المتوقع ونعتقد ان ذلك يعود الى وجود مؤثرات أخرى في التضخم يجب اخذها بالحسبان.

– هناك أثر للسياسة النقدية الانكماشية على سعر صرف الليرة التركية ولكن ليس بنفس النتيجة المتوقعة او الاتجاه المتوقع ونعتقد ان ذلك يعود الى وجود مؤثرات أخرى في التضخم يجب اخذها بالحسبان.

– يعود ضعف التأثير الفعال للسياسة النقدية الى وجود عوامل متضاربة مع السياسة النقدية كالتوسع في الانفاق الحكومي وضعف بيئة الاستثمار.

5.2 – التوصيات :

–نوصي المصرف المركزي التركي بانتهاج السياسة النقدية التوسعية كونها تشجع على الاستثمار وتزيد نسب النمو الاقتصادي مع مراعاة عدم تضاربها مع السياسة المالية.

–نوصي المصرف المركزي التركي بمعرفة الأثر المتبادل لكل من العوامل المؤثرة في الاقتصاد من اجل انتهاج سياسة نقدية مدروسة تؤثر بشكل حقيقي في الاقتصاد التركي.

-يجب مكافحة التضخم من خلال اتباع سياسة نقدية حقيقة تشجع على الاستثمار.

قائمة المراجع

1- زيد احمد العزكي ، علاقة القروض الاستهلاكية وبطائق الائتمان وسعر الفائدة بالتضخم في المملكة العربية السعودية دراسة قياسة من هلال البيانات الربعية للفترة 2007-2019 ، بحث منشور ، مجلة بحوض الإدارة والاقتصاد ، م 2 ، ع3 (2020) .

2- احمد فريد مصطفى ، س هير محمد السيد حسن ، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية 2000 .

3- حسن رحيم ، النقد والسياسة النقدية في اطار الفكرين الإسلامي والغربي ، دار المناهج للنشر والتوزيع 2010

4- نزار كاظم الخيكاني و حيدر يونس الموسوي ، السياسات الاقتصادية الاطار العام وأثرها في السوق المالي و متغيرات الاقتصاد الكلي ، دار اليازوري للنشر ، عمان ، 2015 .

5- رمضان محمد مقلد وأسامة احمد الفيل ، النظرية الاقتصادية الكلية ، دار التعليم الجامعي ، مصر ، الإسكندرية ، 2012 .

6- عبيد حسان و مكاوي محمد أمين ، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر 1990-2014 ، رسالة ماجستير ، جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم ، الجزائر ، 2018.

7- يونس محمود، مبارك عبد النعيم، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002م).

8- احمد محمد صالح جلال و الطيب ياسين ، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة اليمن 1990-2003 ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2006 .

9- بعوني ليلي ، النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الجزائر 190-2010 ، بحث منشور ، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية ، الجزائر م 06 ع 02 (2017) .

10- كامل علاوي كاظم و اياد إبراهيم حسين ، بحث العلاقة بين المتغيرات النقدية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال المدة 1990-2015 ، بحث منشور ، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية .

11- جابر أحمد بسيوني محمد محمود مهدلي،التنمية الاقتصادية،دار الوفاء،الإسكندرية، 2012

12- العقون عبد الجبار ، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول الخليج خلال الفترة 1990-2016 ، رسالة دكتوراة ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، الجزائر ، 2020 .

13- رانيا الشيخ طه، ، التضخم أسبابه وآثاره وسبل معالجته ، صندوق النقد العربي 2021

14- فودوا محمد ، تقنيات السياسة النقدية الحديثة لمعالجة التضخم ، بحث منشور ، مجلة الاقتصاد الجديد ، ع 17 ، م 02 جامعة أدرار ، الجزائر ، 2017

15- مصطفى محمد إبراهيم و نعيم صباح جراح، دور مكافحة التضخم في التقليل من فجوة التمويل ، بحث منشور ، مجلة العلوم الاقتصادية ،مجلد 17 ، العدد 66 ، 2022 .

16- كمال شرف و هاشم أبو عراج، النقود والمصارف ، جامعة دمشق ، 1994

17- محمد سمحان،حسين و احمد سمحان ، سهيل ، كتاب النقود والمصارف ، دار المسيرة 2010

18- AL AZAKI ZAID (2021). The Impact of Bank Loans and the Interest Rate on Inflation in Oman. Journal of Human Sciences Oum El Bouaghi

University ISSN 1112-9255 / E-ISSN 2588-2414
Vol: 8 No: 3 Dec 2021

المواقع الالكترونية

1-موقع المصرف المركزي التركي
https://www.tcmb.gov.tr/wps/wcm/connect/TR/TCMB+TR/Main+Menu/Istatistikler/Enflasyon+Verileri/

2-موقع Trading Economics
https://ar.tradingeconomics.com/turkey/interest-rate

3-موقع الاستثمار https://tr.investing.com/economic-calendar/turkish-gdp-408

4-موقع الرئاسة التركية https://www.sbb.gov.tr/yillar-bazinda-/genel-devlet-istatistikleri

تحليل واقع آلية سلوك السياسة التقليدية والغير تقليدية لتغير سعر الفائدة في كبح التضخم

دراسة حالة الجمهورية التركية

د. أشرف دوابه — **جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم**

م. محمد زريق — **باحث دكتوراة جامعة إسطنبول زعيم**

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر سلوك السياسة التقليدية والغير تقليدية لتغير سعر الفائدة على كبح جماح التضخم في الجمهورية التركية باستخدام بيانات شهرية لكلا من أسعار الفائدة ومعدل التضخم خلال الفترة الممتدة من 2021/1/1 حتى 2024/2/29، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للبيانات، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن استخدام اسلوب السياسة غير التقليدية لتغيير سعر الفائدة مع سياسة حماية قيمة الودائع أدى إلى انخفاض معدل التضخم خلال فترة الدراسة، رغم عدم وجود سياسة في المدى الطويل تدعم هذا الأسلوب، كما ان الاستمرار في رفع سعر الفائدة أدى إلى زيادة معدلات التضخم خلال فترة الدراسة، وهذا سيودي بطبيعة الحال إلى زيادة تكاليف الإنتاج وزيادة ضغوطات تضخمية وفق المدرسة الكينزية.

المقدمة:

تستخدم السياسات النقدية في مواجهة التقلبات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار في الأسعار بما يسهم في تخفيض التضخم والتقليل من أثاره، ومن أبرز السياسات النقدية المستخدمة في مكافحة التضخم سياسة تغير سعر الفائدة وفق المدرسة النقدية في النظرية الكمية للنقود، حيث تفترض هذه النظرية أن ارتفاع أسعار الفائدة يسهم في امتصاص كتلة العملة المحلية لدى العامة والتعديل من كمية النقود، إلا أنه في بداية العقد الثالث من القرن الحالي حدث انخفاض في قيمة العملة المحلية لجمهورية تركيا، استخدمت السلطات النقدية التركية منهجاً غير تقليدي

من خلال تخفيض سعر الفائدة لمجابهة التضخم والحد منه لفترة زمنية 20 شهر تقريباً، وكانت أدنى قيمة لسعر الفائدة خلال هذه الفترة بلغت 8.5% في شهر مارس وأبريل ومايو لعام 2023، تم بعد إجراء انتخابات في شهر مايو من عام 2023، وتم تشكيل حكومة جديده، تم انتهاج النظام التقليدي من قبل السلطات النقدية لدولة تركيا كمحاولة لكبح التضخم وتخفيض اثاره، حيث تم رفع سعر الفائدة إلى حوالي 45% في شهر فبراير عام 2024، ووصلت حالياً إلى50%.

وباعتبار استخدام هاتين السياسيتين – السياسة التقليدية والسياسة غير التقليدية المتمثلة في تخفيض سعر الفائدة وفق نهج إسلامي كمحاولة لإلغائه، يحتم فهم وتحليل واقع هاتين السياستين ونتائجهما خلال المدة المنصرمة.

أهمية الدراسة:

1. إثراء المحتوى العلمي فيما يتعلق بأدبيات سياسات أسعار الفائدة والتضخم.
2. تحديد أثر سلوك السياسة التقليدية والغير تقليدية في مكافحة التضخم.

مشكلة الدراسة:

يمكن صياغة مشكلة الدراسة وفق التساؤل الاتي:

1. ما هو واقع تأثير آلية أثر سلوك تغيرات سعر الفائدة وفق النظام التقليدي والغير تقليدي على كبح جماح التضخم في الجمهورية التركية؟

أهداف الدراسة:

1. تحديد أثر سلوك السياسة التقليدية لتغير سعر الفائدة على كبح التضخم في الجمهورية التركية.
2. تحديد أثر سلوك السياسة غير التقليدية لتغير سعر الفائدة على كبح التضخم في الجمهورية التركية.

الحدود الزمنية والمكانية:

فيما يتعلق بالحدود المكانية لدراسة فقد تم اختيار الجمهورية التركية لمقارنة استخدام النظام التقليدي والغير تقليدي في تغير سعر الفائدة للتقليل من أثار التضخم، أما فيما يخص الفترة

الزمنية فقد تم اختيارها من (2021/1/1 إلى 2024/2/29) باعتبار ان هذه الفترة تم استخدام فيها السياستين التقليدية والغير تقليدية لأسعار الفائدة.

منهج البحث في الدراسة:

سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للبيانات خلال الفترة الممتدة من (2021/1/1 إلى 2024/2/29).

الدراسات السابقة:

1. دراسة (موساوي أمال، جاب الله مصطفى)، بعنوان (أثر سعر الفائدة على التضخم كهدف للسياسة النقدية في الجزائر)، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر سعر الفائدة على التضخم خلال الفترة 1980-2017، واستخدمت المنهج الوصفي والقياسي، وخلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل، بالإضافة إلى نتيجة مفادها وجود تأثير غير متماثل في المدى الطويل في الجزائر.
2. دراسة (أحمد أبراهيم)، بعنوان (الاثار المتوقعة لرفع سعر الفائدة وتحرير سعر الجنيه على الاقتصاد المصري في ضوء التحديات المعاصرة)، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى نجاح سياسة رفع أسعار الفائدة وتحرير سعر الجنيه في استهداف التضخم واستقرار سعر الصرف من أجل فهم متطلبات وتحديات السياسة النقدية، وتوصلت إلى نتائج منها وضوع تأثير سياسة رفع أسعار الفائدة في المدى القصير وذلك لسهولة تكيف السياسة النقدية مع الأوضاع الاقتصادية باعتبار أن باقي ادوت السياسة النقدية لسيت حلا سريعا لأنها تحتاج إلى وقت حتى تودي مفعولها، وإن عدم رفع الفائدة سوف يودي إلى الضغط على الجنيه المصري، كما سيدفع المستثمرون إلى بيع أصولهم وتوظيف عائداتها في الاستثمارات المقومة بالدولار.
3. دراسة (Yasar Turna and Adulvahap OzcanK)، بعنوان (العلاقة بين سعر الصرف، سعر الفائدة، والتضخم في تركيا- مقاربةِ ARDL)، تمحورت هذه الدراسة في الكشف عن العلاقة بين كلا من سعر الصرف، سعر الفائدة، و التضخم في الجمهورية التركية باستخدام بيانات ربع شهرية خلال الفترة(Q_{2005}-$Q2_{2019}$) ، وتم استخدام مقاربة الانحدار الذاتي ذو التخيلف الزمني المتكامل، وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج مفادها وجود

علاقة طويلة المدى بين المتغيرات محل الدراسة، وأثر سلبي على التضخم من قبل سعر الصرف والفائدة في المدى الطويل، بالإضافة الى وجود علاقة في المدى القصير لنفس متغيرات الدراسة.

1. الإطار النظري لسعر الفائدة.

1.1. تعريف سعر الفائدة.

يعرف سعر الفائدة بأنه " تكلفة السعر النقدي لاستعمال الأموال القابلة للإقراض"[24]. ويعرف أيضاً بأنه " بأنه الثمن الذي يتقضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية في الاجل القصير"[25].

ويستخلص من التعريفين السابقين أن سعر الفائدة يمثل الثمن المقبوض من قبل المقرض لقاء استخدام الأموال من قبل المقترض خلال فترة زمنية محددة، وهذا بطبيعة الحال يعكس تكلفة رأس المال القابل للإقراض نتيجة استخدامه من قبل المقترض في مدة محددة.

1.2. أنواع سعر الفائدة.

ينقسم سعر الفائدة إلى نوعين أساسين هما:

أ. سعر الفائدة الاسمي.

هو السعر الذي يدفعه المستثمرون لاقتراض الأموال ويتم التصريح به غالباً[26].

ب. سعر الفائدة الحقيقي[27].

يمثل هذا السعر التكلفة الحقيقة للإقراض فهو عبارة سعر الفائدة الاسمي بعد التخلص من آثار التضخم عليه. وعلى سبيل المثال: إذا كان سعر الفائدة الإسمي يساوي 8%، ومعدل التضخم بلغ 3% لنفس الفترة، فإن سعر الفائدة الحقيقي في هذه الحالة يساوي5%.

ويعبر عن سعر الفائدة الحقيقي وفق الصيغة الأتية:

---

[24] . موساوي أمال وجاب الله مصطفى، أثر سعر الفائدة على التضخم كهدف للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1980-2017، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد2، 2019، ص122.

[25] . نمارق حسين، قياس العلاقة بين سعر الفائدة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة لتجربتي مصر واليابان مع إشارة خاصة للعرق للمدة 1990-2015، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة، جامعة كربلاء، 2017، العراق، ص10.

[26] .Mankiw, N. G. (2009). MACROECONOMICS. Has mentioned, p63.

[27] .Mankiw, N. G. (2009). MACROECONOMICS. New York: Worth Publishers, p63.

سعر الفائدة الحقيقي = سعر الفائدة الاسمي – معدل التضخم.

1.3. آلية انتقال تأثير سعر الفائدة إلى النشاط الاقتصادي.

للسياسة النقدية أثر على كلا من الدخل والناتج المحلي الإجمالي والأسعار من خلال التغيرات التي تحدثها في عرض النقود. ومن أبرز أدوات السياسة النقدية المؤثرة سعر الفائدة، وسعر الصرف، وأسعار الأصول الأخرى، ومن خلال التأثير على حجم الائتمان في سوق الأوراق المالية. وتعتبر هذه القنوات أدوات ربط بين الجانب النقدي والجانب الحقيقي على مستوى الاقتصاد الكلي[28].

2. الإطار النظري عن التضخم.

2.1. تعريف التضخم.

يوجد العديد من التعريفات التي تتعلق بالتضخم، ومن أشهر التعريفات شيوعاً بأنه " الارتفاع المستمر في المستوى لأسعار السلع والخدمات عبر الزمن"[29].

ويشير هذا التعريف إلى عدد من الجوانب المتعلقة بمفهوم التضخم، ومنها ما يلي[30]:

أ. أن الزيادة المؤقتة أو المتقطعة على فترات ليست تضخم، بما معناه ان التضخم لا يعني المستوى المرتفع العام للأسعار، وانما يتميز التضخم بالارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار.

ب. أن معدل التضخم يحسب وفق للصيغة التالية.

$$Inf = \frac{P_t - P_{t-1}}{P_{t-1}}$$

Inf=معدل التضخم

P_t = المستوى العام للأسعار في السنة الحالية

---

[28] . هبة أحمد، تحليل علاقة سعر الفائدة بالنمو الاقتصادي – دراسة دولية مقارنة مع التركيز على الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في فلسفة الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، 2017، ص36.

[29] . أمال طويل وعبد الجبار مختاري، أثر سعر الفائدة، معدل التضخم، وسعر الصرف على ميزان المدفوعات باستعمال نموذج ARDL خلال الفترة 1980- 2018، مرجع سبق ذكره، ص6.

[30] . محمد الأفندي، مبادي الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، 2012، ص283.

P_{t-1}= المستوى العام للأسعار في السنة الماضية

2.2. أنواع التضخم.

تتعدد أنواع التضخم ومنها:

أ. التضخم المعتدل أو الزاحف.

ويحدث عندما يرتفع المستوى العام للأسعار بمعدلات بسيطة في فترة زمنية طويلة، وفي معظم الأحيان قد لا يصل إجمالي تلك الزيادة نسبة 15% خلال عشر سنوات على سبيل المثال[31].

ب. التضخم الجامح.

يعتبر هذا النوع أشد أنواع التضخم من حيث التأثير على الاقتصاد المحلي، اذ ترتفع الأسعار بشكل سريع ومستمر مع صعوبة السيطرة عليها، مما يقود إلى زيادة تكاليف الإنتاج وخفض الأجور الحقيقية للعمالة[32].

ج. التضخم غير الجامح.

في هذا النوع من التضخم يعتبر أقل خطورة من الجامح، حيث ترتفع الأسعار بمعدلات أقل، ويمكن علاجه من قبل السلطات النقدية من خلال أدواتها المتاحة[33]

د. التضخم الهيكلي.

هذا النوع من التضخم ينتج من انخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي بسبب تغيرات ناتجة عن اختلال في الهيكل الاقتصادي القومي، وغالب ظهور هذا النوع في الدول النامية، باعتبارها الأخيرة تنتج المواد الأولية وتصرف هذه المواد في الدول المتقدمة[34].

هـ. التضخم المستورد.

---

[31] . محمد الجراح وأحمد المحيميد، مبادي الاقتصاد الكلي (مفاهيم وأساسيات)، النشر بدون، الطبعة السادسة، ص235.

[32] . رانيا طه، التضخم (أسبابه، أثاره، وسبل معالجته)، سلسلة كتيبات تعريفية صادرة عن صندوق النقد العربي، 2021، ص10.

[33] . رانيا طه، التضخم (أسبابه، أثاره، وسبل معالجته)، مرجع سبق ذكره، 2021، ص10.

[34] . مسعد الغايش، مدى فاعلية سعر الفائدة في كبح جماح التضخم المستورد في مصر (خلال الفترة من 1990-2020)، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الثامن عشر، مصر، 2023، ص36.

يظهر هذا التضخم في الدول النامية التي تستورد معظم السلع والخدمات من الخارج، فعند حدوث ارتفاع في الدول المصنعة ترتفع هذه الأسعار في الدول المستوردة[35].

و. التضخم الدوري.

وهو من سمات النظام الرأسمالي والذي يمر بفترات من التوسع الاقتصادي والانتعاش تنتهي بحدوث التضخم، ثم يليها حالات من الانكماش والركود تنتهي بحالة الكساد، وتحدث هذه التغيرات بشكل دوري وعلى فترات مختلفة وبدرجات مختلفة[36].

3. العلاقة بين أسعار الفائدة والتضخم.

3.1. النظرية الكلاسيكية.

يرى أنصار النظرية الكلاسيكية أن السياسة النقدية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي لها دور محوري في مكافحة التضخم، حيث يرى الكلاسيك أنه كلما زاد الانفاق الكلي يؤدي إلى زيادة في المعروض النقدي؛ وهذا يودي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وإعادة توزيع الأرصدة.

ويرى الكلاسيك أيضاً عدم أهمية السياسات الاقتصادية وخاصة السياسة المالية التي لا ينتج عنها سوى إعادة توزيع الموارد بين القطاعات المختلفة.

ويرى رواد هذه المدرسة أن النقود ليس لها منفعة في ذاتها وأن منفعتها تتجلى من خلال السلع التي يمكن شراؤها بالنقود، لأنها تطلب لغرض شراء السلع والخدمات وليس للاحتفاظ بها كأرصدة نقدية عاطلة، وهذا يعني إهمال الدور الزمني في التحليل الاقتصادي، وبذلك فإن الزيادة في عرض النقود ستودي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة، وإن مستوى الإنتاج الكلي يتجه دائما نحو المستوى الذي يحقق الاستخدام الكامل والأمثل للموارد الإنتاجية[37].

---

[35] . محمد شهاب، التحليل الاقتصادي الكلي، إدارة النشر العلمي، جامعة الطائف، المملكة السعودية، 1435هـ، ص294.

[36] . محمد شهاب، التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سبق ذكره، ص294.

[37] . محمد عيد، السياسات الاقتصادية ودورها في معالجة مشكلة التضخم في مصر خلال الفترة من 2003 إلى 2022، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، العدد الحادي والعشرين، 2024، ص325-326.

3.2. النظرية الكينزية.

يرى كينز أن المستوى المرتفع لسعر الفائدة يعمل على دعم وتنمية القطاع الاحتكاري في الاقتصاد القومي، وهو القطاع الذي يحظى بوضع يسمح له بتحويل الزيادة في تكلفة الائتمان إلى المستهلكين في شكل زيادة في أسعار المنتجات، يضاف إلى ذلك ان السعر المرتفع للفائدة قد يضيف مزيداً من الضغوط التضخمية عن طريق زيادة تكاليف الإنتاج، وعلى ذلك فإن التضخم الذي يكون سببه زيادة في الطلب، قد يتحول إلى تضخم سببه الزيادة في التكاليف[38].

وكذلك يرى كينز أن سعر الفائدة قد يكون عديم التأثير على بعض الجوانب للطلب على النقود في بعض الأحيان وهو الطلب على النقود بدافع المضاربة، وهذا الاحتمال قد ينشأ إذ بلغ سعر الفائدة ذلك المستوى المنخفض الذي لن يكون من المتوقع عنده حدوث أي هبوط أخر في سعر الفائدة، وبالتالي فإن المضاربون يفضلون الاحتفاظ بالنقود في شكل ارصدة عاطلة بدل من شراء السندات في حالة ارتفاعها عند المستوى المنخفض لسعر الفائدة، ويطلق على هذه الحالة مصيدة السيولة أو فخ السيولة[39].

3.3. النظرية التي قدمها ميلتون فريدمان[40].

يرى ميلتون فريدمان أن التضخم في المقام الأول هو ظاهرة نقدية، مدفوعة بنمو المعروض النقدي. فوفقا لطرح فريدمان، عندما تقوم البنوك المركزية بزيادة المعروض النقدي من خلال تدابير مثل خفض أسعار الفائدة، فإن هذا يودي إلى التضخم حيث إن هناك المزيد من الأموال تطارد نفس الكمية من السلع والخدمات.

ويؤكد أيضاً فريدمان على دور التوقعات في تشكيل التضخم وأسعار الفائدة عندما يتوقع الأفراد والشركات ارتفاع التضخم في المستقبل، حيث إنهم يقيمون سلوكهم وفق ذلك، مما يؤدي إلى

---

[38] . عمر ابوصبيع، مدى فاعلية السياسة النقدية في التأثير على عرض النقود، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراة في الاقتصاد، جامعة المنصورة، كلية التجارة، 1998، ص44.

[39] . عمر ابوصبيع، مدى فاعلية السياسة النقدية في التأثير على عرض النقود، مرجع سبق ذكره، ص44.

[40] . Friedman, M. (1968). The Role of Monetary Policy. The American Economic Review, 58(1), 1-17.

تحققه بشكل ذاتي. وهذا يمكن أن يودي إلى تفاقم التضخم ودفع أسعار الفائدة إلى الارتفاع حيث يطلب المقرضون تعويضاً عن انخفاض قيمة النقد.

كما سلط فريدمان الضوء على أهمية المصداقية والشفافية في صنع سياسات البنك المركزي، ويرى أن البنوك المركزية يجب أن يكون لديها إطار واضح ومتسق للسياسة النقدية لتثبيت توقعات التضخم والحفاظ على استقرار أسعار الفائدة، وهذا أمر بالغ الأهمية لتعزيز النمو الاقتصادي ومنع التضخم الجامح.

4. الجانب التحليلي.

4.1. التحليل الوصفي للمتغيرات محل الدراسة.

سيتم في هذا المبحث العمل على التحليل الوصفي للرسم البياني (1)، (2) المدرج في نهاية الطرح لكلا من متغير سعر الفائدة والتضخم معبراً عنه بمؤشر أسعار المستهلك، ومحاولة استخلاص نتائج من خلال حركة المتغيرات محل الدراسة وفق ما يلي:

تم تقسيم الرسم البياني إلى خمس فترات مختلفة لتوضيح أثر السياسة النقدية التقليدية والغير تقليدية المتمثلة في سعر الفائدة على التضخم.

ففي الفترة الأولى الممتدة من يناير 2021 إلى ديسمبر 2021، ارتفع سعر الفائدة من 17 % إلى 19 %، خلال الفترة من يناير 2021 حتى سبتمبر 2021، صاحب ذلك ارتفاع في معدل التضخم من 14.97 نقطة في شهر يناير من عام 2021 إلى 19.58 نقطة في شهر سبتمبر من نفس العام.

وفي شهر أكتوبر من عام 2021 بدأت محاولة تخفيض سعر الفائدة من قبل السلطات النقدية بتركيا كنهج جديد لمجابهة التضخم، فقد تم تخفيضه إلى 17% في شهر أكتوبر من نفس العام، واستمر تخفيضه إلى 15% و14% على التوالي خلال شهر نوفمبر وديسمبر، وصاحب هذا الانخفاض ارتفاع في التضخم إلى 19.89 نقطة، و21.31 نقطة، و36.08 نقطة على التوالي خلال الربع الأخير من عام 2021.

أما الفترة الثانية فقد امتدت من يناير عام 2022 حتى يوليو من نفس السنة، ففي خلال هذه الفترة بقي سعر الفائدة ثابتا وفق اخر تغير حدث في شهر ديسمبر البالغ 14% من عام

2021 واستمر هذا المعدل بدون تغير حتى شهر يوليو لعام 2022، وصاحب ذلك ارتفاع في معدل التضخم لنفس الفترة، حيث ارتفع التضخم من 48.69 في شهر يناير من عام 2022 إلى 79.6 لنفس العام.

أما الفترة الثالثة الممتدة من شهر أغسطس حتى نوفمبر من عام 2022، حيث أستمر متخذي قرار السياسة النقدية في دولة تركيا بتخفيض معدل سعر الفائدة على نحو تدريجي، فقد تم تخفيضه إلى 13% في شهر أغسطس من نفس العام، واستمرت محاولة البنك المركزي في آلية التخفيض بشكل تدريجي حتى بلغ سعر الفائدة 10% في شهر نوفمبر لنفس العام، وصاحب ذلك ارتفاع في معدل التضخم إلى 80.21 نقطة و83.45 نقطة و85.51 نقطة على التولي خلال الأشهر أغسطس، وسبتمبر، وأكتوبر، أما شهر نوفمبر فقد شهد انخفاض طفيف في معدل التضخم بفارق مقداره 1.12 نقطة.

أما في الفترة الرابعة الممتدة من شهر ديسمبر 2022 إلى شهر يوليو من عام 2023، فقد استمر صناع السياسة النقدية في المضي قدما نحو تخفيض سعر الصرف كأداة غير تقليدية في تخفيض التضخم، حيث تم تخفيض سعر الفائدة إلى 9% في شهر ديسمبر عام 2022 عما كان عليه 10 % في شهر نوفمبر من نفس العام، وبقى السعر ثابتا 9% في شهر يناير وفبراير من عام 2023، واستمر التخفيض من قبل السلطات النقدية حتى بلغ 8.5% في شهر مارس 2023، وتم الاستمرار بنفس معدل سعر الفائدة حتى شهر مايو من نفس العام، وصاحب ذلك انخفاض ملحوظ في معدل التضخم، حيث انخفض من 84.39 نقطة في شهر نوفمبر 2022 إلى 64.27 نقطة في شهر ديسمبر من نفس العام، واستمر الانخفاض بشكل دراماتيكي حتى بلغ 39.59 نقطة في شهر مايو عام 2023.

ومع تشكيل حكومة جديدة في شهر يونيو عام 2023، تم تبني السياسة التقليدية من قبل السلطة النقدية لكبح التضخم من خلال العمل على رفع سعر الفائدة، فقد تم رفع سعر الفائدة إلى 10% في شهر يونيو من نفس العام واستمر العمل على رفع سعر الفائدة في الشهر الذي يليه إلى 16%، وصاحب ذلك انخفاض في التضخم حيث بلغ 38.21 نقطة، ثم تلاه ارتفاع في مستوى التضخم في شهر يوليو إلى 47.83 نقطة.

وفي الفترة الخامسة الممتدة من أغسطس 2023 إلى فبراير من عام 2024، استمر العمل من قبل السلطات النقدية على رفع سعر الفائدة، حيث ارتفع سعر الفائدة من 16% في شهر يوليو من عام 2023 إلى 19% في شهر أغسطس من نفس العام، وتلاه ارتفاع في أسعار الفائدة بوثيرة تصاعدية حتى بلغ 45% في شهر فبراير من عام 2024، ونشأ عن ذلك ارتفاع في معدل التضخم بوثيرة متصاعدة خلال نفس أشهر الفترة، حيث بلغ 67.07 نقطة في شهر فبراير عام 2024.

4.2. تحليل واقع السياسات النقدية المتبعة خلال فترة الدراسة.

قام البنك المركزي التركي باستخدام أسلوب غير تقليدي في كبح التضخم من خلال تخفيض سعر الفائدة بداية من شهر أكتوبر 2021، واستمر البنك بنفس الأسلوب حتى شهر مايو من عام 2023، ثم بعد إجراء الانتخابات التركية الأخيرة تبنت السلطات النقدية الاسلوب التقليدي المتمثل في رفع سعر الفائدة لمجابهة التضخم، واستمر بهذا النهج حتى الشهر الجاري. وفي هذا الصدد فإن الأسلوب غير التقليدي القائم على مبدأ تخفيض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة عرض النقود إذا لم تكون هناك أدوات وسياسات على المدى القصير والمدى الطويل توجه هذه النقود إلى الإنتاج بما يسهم في زيادة الصادرات، بالإضافة إلى الشفافية والمصداقية والاستقرار في سياسات البنك المركزي.

ففي الفترة التي طبقت فيها السياسة غير التقليدية من قبل البنك المركزي، قام هذا الأخير بنص قرار بتاريخ 2022/5/17، يقضي بتنقيد حماية ودائع المودعين الأجانب بالليرة التركية كسياسة مصاحبة للسياسة غير التقليدية المتبعة، واتضح أثر هذا القرار مع بلوغ سعر الفائدة 9% في شهر ديسمبر من عام 2022 في تخفيض معدلات التضخم، أي بعد قرابة 6 أشهر من صدوره، وهذه السياسة الغير تقليدية المصاحبة لسياسة حماية الودائع دحضت فرضية فريدمان القائلة أن تدابير خفض أسعار الفائدة التي تقوم بها البنوك المركزية لزيادة المعروض النقدي تودي إلى التضخم.

وهذا القرار الذي صدر من البنك المركزي والمتمثل في ضمان الوديعة للأجانب والمغتربين يعتبر سياسة قصيرة المدى مصاحب وداعم لأسلوب السياسة غير التقليدية المتبع من قبل السلطات

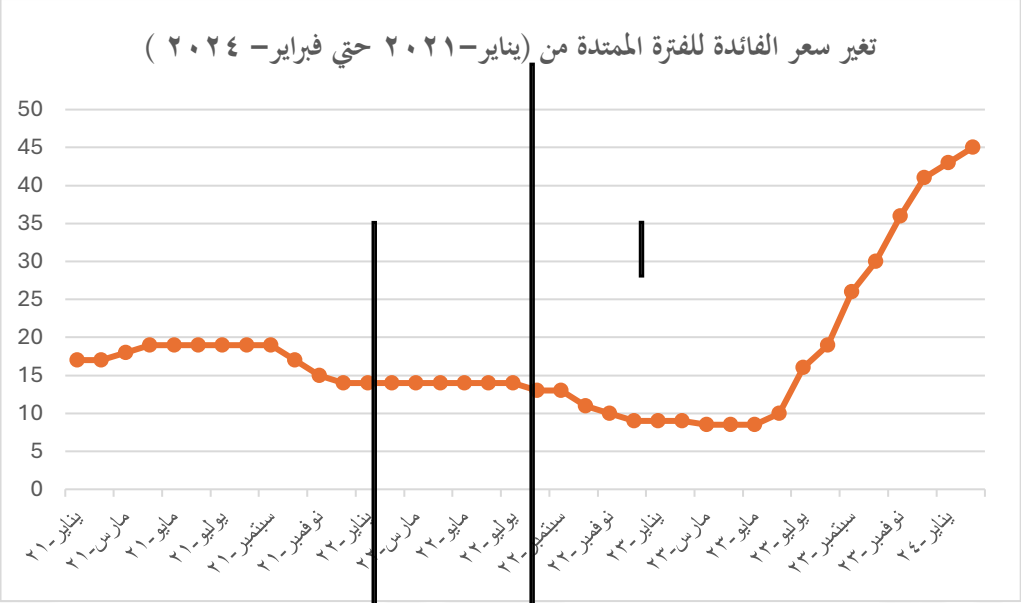
النقدية في الجمهورية التركية، وكان من المفترض ان تتبعها سياسات طويلة المدى كتطبيق أساليب المشاركات وفق صيغ التمويل الاسلامي في البنوك التقليدية في تركيا.

أما في الفترة التي بعد الانتخابات، والتي تم فيها التراجع عن السياسة غير التقليدية رغم أنها أسهمت في تخفيض التضخم إلى قرابة النصف من اعلى قيمة وصل اليها شهر أكتوبر 2022 والبالغة 85.51 نقطة، فقد ارتفع التضخم بصحبة رفع سعر الفائدة بوتيرة سريعة مرة أخرى حتى بلغ 67.04 نقطة في شهر فبراير من عام 2024 مقابل سعر فائدة 45% لنفس الشهر من عام 2024. وهذا السلوك الحاصل في التغيرات يدعم ما طرحه كينز في كون سعر الفائدة المرتفع قد يسهم في المزيد من الضغوط التضخمية عن طريق زيادة التكاليف مع مرور الزمن.

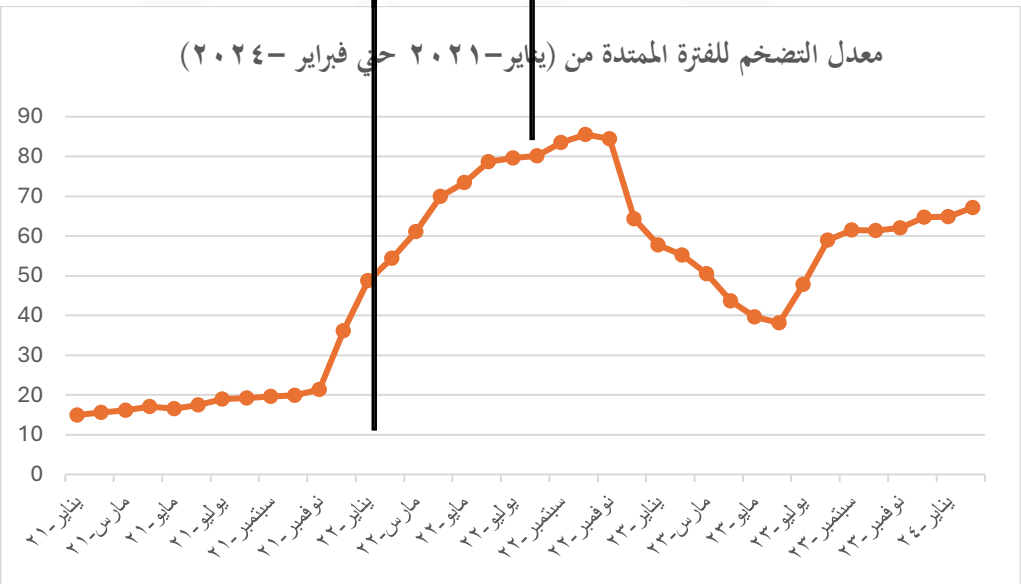
ويحتمل أن أحد اسباب تغير السياسة الهادفة إلى تخفيض سعر الصرف عدم وجود فريق اقتصادي مؤمن بإمكانية تطبيق سياسة نقدية غير تقليدية تهدف إلى تقليل سعر الفائدة وانهائه لمجابهة التضخم وتعزيز النمو الاقتصادي.

الشكل رقم (1)[41]

[41] . الشكل رقم (1) من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المنشورة في البنك التركي المركزي.



الشكل رقم (2)[42]



5. النتائج.

1. أدى استخدام أسلوب السياسة التقليدية لتغيير سعر الفائدة من خلال زيادته من قبل صناع السياسة النقدية في الجمهورية التركية إلى زيادة معدل التضخم.

2. أدى استخدام نهج السياسة غير التقليدية لتغيير سعر الفائدة من خلال خفضه من قبل أصحاب القرار في الجمهورية التركية إلى انخفاض معدل التضخم في المجمل خلال فترة الدراسة.

[42] . الشكل رقم (2) من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المنشورة في البنك التركي المركزي.

3. الاستمرار في رفع سعر الفائدة سيودي بطبيعة الحال إلى تقييد الائتمان وزيادة تكاليف الإنتاج وزيادة الضغوطات تضخمية، الأمر الذي يودي إلى زيادة عرض النقود من خلال محاولة الحكومة التركية مجاراة التضخم من خلال زيادة الأجور الذي يقود إلى زيادة الأسعار، وفي نهاية المطاف يؤدي إلى ركود تضخمي.

3. دحض فرضية فريدمان القائلة إن تدابير خفض أسعار الفائدة التي تقوم بها البنوك المركزية لزيادة المعروض النقدي تودي إلى التضخم في المدى القصير من خلال الفترة الزمنية للدراسة.

4. تم دعم افتراض كينز في كون أن سعر الفائدة المرتفع قد يسهم في المزيد من الضغوط التضخمية عن طريق زيادة التكاليف مع مرور الزمن في المدى القصير من خلال الفترة الزمنية للدراسة.

6. التوصيات.

1. يوصى للسلطات النقدية في الجمهورية التركية العمل على إعادة النظر في السياسة النقدية المتبعة في الآونة الأخير والمتمثلة في رفع سعر الفائدة، والعمل على إعادة السياسة غير التقليدية مصحوبة بحزمة من السياسات لتهيئة نظام المشاركات في البنوك التقليدية على المدى الطويل، بالإضافة إلى بعض السياسات المبتكرة في المدى القصير.

2. قيام الجهات المختصة في الجمهورية التركية على تعيين فريق مؤمن بسياسة تخفيض سعر الفائدة حتى إنهائه وذلك من خلال الاستعانة بمتخصصين في أدوات التمويل الإسلامي مع وضع خطة وتصور شامل بما يتماشى مع سياسة آلية تخفيض سعر الفائدة وانهائه.

3. يتعين قيام السلطات المختصة في الجمهورية التركية العمل على زيادة الصادرات من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية عبر البنوك بنظام المشاركات، بما يسهم في رفع الميزان التجاري.

7. قائمة المراجع.

أولاً: المراجع باللغة العربية.

[1]. أمال طويل وعبد الجبار مختاري، أثر سعر الفائدة، معدل التضخم، وسعر الصرف على ميزان المدفوعات باستعمال نموذج ARDL خلال الفترة 1980- 2018، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 5، العدد 1 مكرر، الجزائر.

2. رانيا طه، التضخم (أسبابه، أثاره، وسبل معالجته)، سلسلة كتيبات تعريفية صادرة عن صندوق النقد العربي، 2021.

[3]. عمر ابوصبيع، مدى فاعلية السياسة النقدية في التأثير على عرض النقود، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراة في الاقتصاد، جامعة المنصورة، كلية التجارة، 1998.

[4]. محمد الجراح وأحمد المحيميد، مبادي الاقتصاد الكلي (مفاهيم وأساسيات)، النشر بدون، الطبعة السادسة.

[5]. محمد الأفندي، مبادي الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، 2012.

[6]. محمد شهاب، التحليل الاقتصادي الكلي، إدارة النشر العلمي، جامعة الطائف، المملكة السعودية، 1435هـ.

[7]. محمد عيد، السياسات الاقتصادية ودورها في معالجة مشكلة التضخم في مصر خلال الفترة من 2003 إلى 2022، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، العدد الحادي والعشرين، 2024.

[8]. مسعد الغايش، مدى فاعلية سعر الفائدة في كبح جماح التضخم المستورد في مصر (خلال الفترة من 1990-2020)، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الثامن عشر، مصر، 2023..

[9]. موساوي أمال وجاب الله مصطفى، أثـــر سعر الفائدة علـى التضخم كـــهدف للسياسة النقدية في الجزائر خـــلال الفترة من 1980-2017، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد2، 2019.

10. نمارق حسين، قياس العلاقة بين سعر الفائدة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة لتجربتي مصر واليابان مع إشارة خاصة للعرق للمدة 1990-2015، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة، جامعة كربلاء، 2017.

11. هبة أحمد، تحليل علاقة سعر الفائدة بالنمو الاقتصادي – دراسة دولية مقارنة مع التركيز على الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في فلسفة الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، 2017.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية.

1. Friedman, M. (1968). The Role of Monetary Policy. The American Economic Review, 58(1), 1-17.

2. Mankiw, N. G. (2009). MACROECONOMICS. New York: Worth Publishers, p63.

ثالثا: مصادر البيانات.

1. مصدر البيانات: البنك المركزي التركي. (https://www.tcmb.gov.tr/)

8. الملاحق



TÜRKİYE CUMHURİYET MERKEZ BANKASI

İDARE MERKEZİ

17 Mayıs 2022

E-TCMB.16153928-045.01-1052

Konu: Kur Korumalı TL/YUVAM Hesapları Hk.

KEP

TÜRKİYE BANKALAR BİRLİĞİ BAŞKANLIĞI

İlgi: 16.05.2022 tarih ve 6718 sayılı yazınız.

İlgide kayıtlı yazınızda Türk vatandaşlığına başvuran yabancıların getirdikleri döviz ile YUVAM hesabı veya diğer TCMB tevdiki Kur Korumalı Mevduat Hesabı açılıp açılmayacağı hususunda görüşlerimize ihtiyaç duyulduğu belirtilmektedir.

Malumlarınız olduğu üzere Türk Vatandaşlığı Kanununun Uygulanmasına İlişkin Yönetmeliğin 20 nci maddesinin ikinci fıkrasının (ç) bendine göre en az 500.000 Amerikan Doları veya karşılığı döviz tutarında mevduatı üç yıl tutma şartıyla Türkiye'de faaliyet gösteren bankalara yatırılması ve aynı maddenin onuncu fıkrası gereğince yatırılan dövize tutarının eşit dönemlerde bankaya, banka tarafından da Merkez Bankasına satılması ve site konusu maddeye kapsamında ekle edilen Türk Lirası tutarının Türk Lirası mevduatta tutulması gerekmektedir.

Bu kapsamda; satışa yapılan döviz karşılığı Türk Lirasının yine Türk Lirası mevduatlar olan Kur Korumalı Mevduat veya mevcut YUVAM hesaplarında tutulabileceği değerlendirilmektedir.

Bilgilerinizi rica ederiz.

TÜRKİYE CUMHURİYET MERKEZ BANKASI
İdare Merkezi

OĞUZHAN SAÇKAN
GENEL MÜDÜR

ÖZGÜR AYDIN
GENEL MÜDÜR YARDIMCISI

تقييم السياسة النقدية للبنك المركزي التركي لمعالجة ارتفاع التضخم

حبيب سيف العريقي

باحث دكتوراة اقتصاد إسلامي

جامعة صباح الدين زعيم

المقدمة

تمثل السياسة النقدية احدى الادوات الاقتصادية الكلية الهامة، لأنها تحافظ على تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدول، من خلال المحافظة على ثبات واستقرار سعر الصرف، والمحافظة على معدلات التضخم في مستويات مقبولة، والتخفيف من حدة البطالة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وخدمة الأهداف الاقتصادية الكلية.

ومنذ عام 2018 تعاني الليرة التركية من انخفاض مستمر مقابل الدولار الأمريكي مع ارتفاع معدلات التضخم لمستويات قياسية.

وبدأت عملية التشديد النقدي للبنك المركزي التركي في النصف الثاني من عام 2023م، من أجل الحد من التضخم، وأعلن البنك المركزي التركي، عزمه على تبنى نهجاً صارماً للسياسية النقدية حتى انخفاض التضخم إلى مستويات تتوافق مع أهدافه، حيث واصل البنك المركزي التركي استمراره في سياسة التشديد النقدي برفع سعر الفائدة لمستويات قياسية حيث وصل الى 50%، وهو مستوى قياسي عالمياً لم تصل له أي دولة –باستثناء الارجنتين التي تعاني انهياراً اقتصادياً منذ وقت طويل– وهدف البنك المركزي لهذا الارتفاع تحقيق تباطؤ للتضخم بالوصول لمستوى 5 % على المدى المتوسط.

تعرض هذه الورقة آثار التغيير في أسعار الفائدة وأسعار الصرف التركية الأخيرة ومعدلات التضخم، وربطها بالسياسة النقدية. ونأمل أن يكون مرجعًا مفيدًا للباحثين المهتمين بتركيا في حد ذاتها. والأهم من ذلك، نأمل أن تكون هذه الورقة أداة تعليمية مفيدة وأن تعزز المزيد من الأبحاث حول آثار السياسة النقدية.

وسيحاول هذا البحث تقييم السياسة النقدية للبنك المركزي التركي منذ بدأ التوجه الجديد للسياسة النقدية التقليدية منذ منتصف العام الماضي 2023.

مشكلة الدراسة:

تواجه السياسة النقدية للبنك المركزي التركي مشكلة رئيسية لمعالجة ارتفاع معدلات التضخم، لذلك يمكن تلخيص مشكلة الدراسة من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

السؤال الرئيسي

ما مدى تقييم السياسة النقدية للبنك المركزي التركي في معالجة التضخم؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما هي السياسة النقدية للبنك المركزي التركي؟
2. ما مدى تأثير رفع سعر الفائدة على معدلات التضخم على أساس سنوي؟
3. ما هي آثار رفع أسعار الفائدة على الاحتياطات النقدية على المدى القصير؟
4. ما مدى تأثير رفع أسعار الفائدة على أسعار صرف الليرة التركية أمام الدولار الأمريكي؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية دراسة تقييم السياسة النقدية للبنك المركزي التركي لتأثيرها على السياسات الاقتصادية للدولة بشكل عام، ولما لها من تأثير زيادة الرفاهية الاجتماعية، وزيادة نسب العمالة، والتوزيع العادل للدخل، وتحقيق النمو المستدام.

كما تظهر أهمية الدراسة من خلال دورها في لفت نظر القائمين على السياسة النقدية في تركيا لمدى تأثير سياسية التشديد النقدي على معدلات التضخم تحديداً.

كما تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تفتح أبواباً جديدة للبحث في موضوع السياسة النقدية كونه موضوعاً كبيراً ودقيقاً في نفس الوقت بالنسبة للباحثين الاقتصاديين.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1-بيان تأثير رفع سعر الفائدة على معدلات التضخم

2-بيان تأثير رفع سعر الفائدة على الاحتياطات النقدية.

3-بيان تأثير رفع أسعار الفائدة على أسعار صرف الليرة التركية مقابل الدولار الأمريكي.

فرضيات الدراسة:

انطلاقا من مشكلة الدراسة وتحقيقا لأهدافها يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات كما يلي:

1- توجد علاقة عكسية بين رفع سعر الفائدة ومعدلات التضخم في تركيا على أساس سنوي.

2-هناك علاقة إيجابية بين رفع سعر الفائدة على الاحتياطات النقدية التركية على المدى القصير.

3-هناك علاقة ايجابية بين رفع سعر الفائدة على أسعار الصرف المحلية مقابل الدولار الأمريكي في تركيا.

متغيرات الدراسة

المتغير المستقل

رفع سعر الفائدة للبنك المركزي التركي

المتغير التابع

- معدلات التضخم في تركيا.
- الاحتياطات النقدية للبنك المركزي التركي.
-اسعار صرف العملة المحلية أمام الدولار الأمريكي.

الدراسات السابقة:

توجد العديد من المراجع والدراسات العلمية ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة وجلها كانت أطروحات دكتوراة وماجستير ومجلات علمية من أهمها:

- دراسة ماجستير دمان ذبيح إينا (2021)، بعنوان: "العوامل المؤثرة في انتقال أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الجزائر خلال الفترة 1990-2019م"، تناولت الدراسة بيان العوامل المؤثرة في انعكاس التحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشرات الأسعار المحلية في الجزائر خلال الفترة من (1990-

2019) للوصول إلى تحديد أهمية تلك العوامل ودرجة تأثيرها، وسرعة انتقالها إلى مؤشرات الأسعار المحلية، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة بين التحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري وبين التحركات في الأسعار المحلية، بالإضافة إلى عدة عوامل مؤثرة في انعكاس أثر تحركات أسعار صرف العملات الأجنبية على أسعار السلع والخدمات المحلية، مع وجود أثار لعوامل انتقال أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الجزائر والتي بدورها تؤثر على كل الصادرات والواردات ومعدل التضخم.

- دراسة دكتوراة، مشهور هذلول بربور(2008)، بعنوان: "العوامل المؤثرة في انتقال أثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الاسعار في الأردن في الفترة من 1985-2006م"، تناولت الدراسة تحديد العوامل المؤثرة في انعكاس التحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشرات الأسعار المحلية في الأردن، خلال الفترة (1985 – 2006) للوصول إلى تحديد أهمية تلك العوامل ، ودرجة تأثيرها، وسرعة انتقالها إلى مؤشرات الأسعار المحلية، وخلصت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي قوى بين أثر صدمة الطلب وصدمة العرض على انتقال أثر التحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية إلى مؤشرات الأسعار المحلية في الأردن، وأن التأثير خلال الفترة الأولى والثانية مستقر، بينما تزايد الأثر خلال الفترة المتبقية.
- دراسة دكتوراة، درواسي مسعود(2006)، بعنوان "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي –حالة الجزائر للفترة من (1990-2004)"، تناولت الدراسة السياسة المالية المطبقة في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق التوازن الاقتصادي خلال الفترة من (1990-2004)، وذلك للمساهمة في بناء سيناريوهات السياسة المالية الناجحة في المستقل، وخلصت الدراسة إلى أن التوازن الاقتصادي العام للجزائر يعاني من مشكلات أساسية وجوهرية تعكس في واقع الأمر حقيقة انعدام التوازن البنيوي

بصورة عامة والمتمثل في العجز الموازني الناتج عن زيادة النفقات بمعدل أكبر من الإيرادات هذا من جهة وتقلب أسعار النفط من جهة أخرى.

- دراسة قبلان بن جديع القحطاني (2015)، بعنوان: "أثر ارتفاع سعر الفائدة على الاقتصاد السعودي"، تناولت الدراسة أثر ارتفاع سعر الفائدة على الاقتصاد السعودي باستخدام بيانات ربع سنوية للفترة 2005/1 الى 2013/4م، وتم استخدام مواصفات مختلفة لمتجه المنحدر الذاتي (VAR) لرصد الأثر على معظم قطاعات الاقتصاد السعودي، وخلصت الدراسة إلى أن أثر ارتفاع سعر الفائدة سلبي على الناتج المحلي الاجمالي، والناتج المحلي الاجمالي غير النفطي والائتمان لجميع القطاعات.
- دراسة جهاد صبحي القطيط(2020)، بعنوان: "أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي السعودي (دراسة قياسية خلال الفترة من2001- 2018)"، تناولت الدراسة تحديد مدى تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي السعودي، وتركزت الدراسة على متغيرين، وهما: العرض النقدي الضيق M1 ممثلا للسياسة النقدية، والناتج المحلي الاجمالي ممثلا للنمو الاقتصادي، وتتبع أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي السعودي خلال الفترة من 2001-2018م، وخلصت الدراسة إلى أن التغيرات في العرض النقدي الضيق M1 تؤثر معنوياً على التغيرات على الناتج المحلي الإجمالي GDP.
- دراسة ماجستير، شوقي طارق(2009)، بعنوان: "أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية"، تناولت الدراسة موضوع تقلبات أسعار الصرف للعملات الاجنبية في الجزائر وما تحدثه من آثار على الوضعية المالية للمؤسسات وقوائمها المالية، ويمثله كأحد التحديات المحاسبية، وانطلقت الدراسة من فرضية أن التغييرات المستمرة في أسعار الصرف تحدث تغيراً في القوائم المالية للمؤسسات، كما افترضت أن المعايير الدولية

للمحاسبة تعالج آثار التقلبات في أسعار الصرف محاسبياً، وتوصلت الدراسة الى نتائج تظهر وجود تغييرات في القوائم المالية عند حدوث تغييرات مستمرة لأسعار الصرف .

- دراسة أمجد فخري المعموري (2018)،بعنوان "توجهات السياسة النقدية في العراق بعد 2003م ودورها في توجيه نافذة بيع العملات والاحتياطات الدولية"، تناولت الدراسة التحول في السياسة النقدية إثر حصول البنك المركزي العراقي على استقلاليته في العام 2004م، أدت الى استخدام البنك المركزي أدوات حديثة وبما يتناسب مع متطلبات التوجه نحو نظام السوق، في ظل الخصوصية التي يتسم بها الاقتصاد العراقي بالاختلال الهيكلي الذي يعاني منه، وتخلف النظام المالي المصرفي، وخلصت الدراسة إلى ضرورة إنشاء صناديق سيادية تكون تحت إشراف السلطة النقدية للحد من الصدمات في أسعار النفط.
- دراسة برياطي حسين، زيدان محمد(2016)،بعنوان: "خيارات نظم سعر الصرف و مدى تأثيرها على اقتصاديات الدول: دراسة حالة الدول العربية"، تناولت الدراسة أنظمة سعر الصرف، وإيجابيات وسلبيات نظام الصرف الثابت، وعوامل ومعايير اختيار نظام الصرف الدائم ، وخلصت الدراسة الى أن أنظمة سعر الصرف تؤثر على نتائج الاقتصاد الكلي، وعلى سياسة الميزانية والسياسة النقدية للدولة، رغم أن تجارب الدول لا تبين تفوق نظام سعر صرف على آخر في مجال الفعالية الاقتصادية، إلا أن الدول التي اتبعت أنظمة صرف ثابتة سجلت معدلات تضخم منخفضة مقارنة بالدول التي اتبعت أنظمة صرف أكثر مرونة، أما بالنسبة لمعدلات النمو فإنه ليس هناك اختلافاً كبيراً عند مقارنة معدلات النمو للدول المتبعة لمختلف أنظمة سعر الصرف، ولكن سجلت الدول المتبعة لأنظمة صرف مرنة معدلات نمو أكبر نسبياً مقارنة بالدول المتبعة لأنظمة صرف ثابتة.

الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

على الرغم من مساهمة الدراسات السابقة في إثراء الدراسة الحالية، إلا أنها ركزت على أنظمة سعر الصرف وتأثيرها على نتائج الاقتصاد الكلي وعلى سياسة الميزانية والسياسة النقدية للدول، بينما اهتمت الدراسة الحالية ببيان أثر رفع أسعار الفائدة في تركيا على معدلات التضخم والاحتياطات النقدية للبنك المركزي التركي، وكذلك أثر ذلك على التغير في أسعار الصرف لليرة التركية.، وهو ما لم تتناوله دراسة سابقة بحسب علم الباحث.

منهج الدراسة:

ستعتمد الدراسة على المناهج التالية:

1. المنهج الوصفي: ويهدف المنهج الوصفي إلى وصف الظاهرة محل البحث، وتشخيصها، وإلقاء الضوء على جوانبها المختلفة، ولأجل ذلك فقد تم الاستعانة في هذه الدراسة بالمنهج الوصفي من خلال القيام بالوصف بطريقة علمية، ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل، وبراهين للوصول لأطر محددة للمشكلة.
2. المنهج التحليلي الاستدلالي: من خلال الأساليب التي تستخدم في تفسير وتحليل بيانات وقيم النتائج التي يتم استخراجها من بيانات المؤسسات النقدية والبنك المركزي التركي.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية للدراسة في تركيا.

الحدود الزمانية: تغطي الدراسة الفترة الزمنية خلال العام 2023م.

محددات الدراسة:

حُدِّدت الفترة من 2023 بعد حدوث تغير جذري في السياسة النقدية بعد فوز الرئيس اوردغان في مايو 2023، وتعيين الفريق الاقتصادي الحديد برئاسة وزير الخزانة ومحافظ البنك المركزي.

أسباب اختيار الموضوع:

الاهتمام بالموضوع الذي بين أيدينا يرجع إلى مجموعة من الاعتبارات التي أدت إلى اختياره وهي إما موضوعية أو ذاتية.

الأسباب الموضوعية:

إن اختيار الباحث لهذه الإشكالية يرجع بالأساس إلى الدور الذي توليه أي دولة للاستقرار النقدي، لكونه يلعب دوراً محلياً ودولياً في قوة الاقتصاد الوطني من جهة، ومن جهة ثانية في إبراز طبيعة الاستقرار النقدي في تركيا تحديداً، كما تساهم السياسة النقدية في تحقيق الاهداف الاقتصادية العامة، ولهذه الأسباب الموضوعية، تناولت الدراسة تقييم السياسة النقدية للبنك المركزي التركي.

الأسباب الذاتية:

من الأسباب الذاتية التي دفعت الباحث لاختيار الموضوع، هو ارتباط الموضوع بالتخصص، وميول الباحث الشخصية لمثل هذه الموضوعات، كما أن الباحث يعد أطروحة دكتوراة عن السياسة النقدية في دول مجلس التعاون الخليجي، ومتواجد في تركيا ويتابع التطورات الاقتصادية فيها.

خطة الدراسة:

ستتكون الدراسة من أربعة فصول كالتالي:

الفصل الأول: السياسة النقدية: الماهية والاهداف والادوات.

المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية:

المطلب الأول: أهداف السياسة النقدية

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية.

الفصل الثاني: السياسة النقدية للبنك المركزي التركي.

الفصل الثالث: تأثير رفع أسعار الفائدة في تركيا.

المطلب الأول: تأثير رفع سعر الفائدة على معدلات التضخم.

المطلب الثاني: تأثير رفع سعر الفائدة على الاحتياطات النقدية

المطلب الثالث: تأثير رفع سعر الفائدة على أسعار صرف الليرة التركية

الفصل الرابع: الخلاصة.

الفصل الأول: السياسة النقدية: الماهية والاهداف والادوات.

1-1 تعريف السياسة النقدية

تعرف السياسة النقدية بأنها "مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية محددة"[43]

وتبنى السياسة النقدية على التأثير في عرض النقود أو المعروض النقدي بأدوات معينة تسمى أدوات السياسة النقدية.

1-2 أهداف السياسة النقدية

يشير مفهوم السياسة النقدية على أنها تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي من أهمها:

1-2-1 حل مشكلة التضخم

يعتبر من أهم أهداف السياسة النقدية تحقيق الاستقرار في الأسعار ومكافحة التضخم، وفي نفس الوقت مواجهة احتمال حدوث الكساد والركود، وتصبح مهمة السلطات النقدية احتواء تحركات مستوى الأسعار الى أقل مستوى لها.

وبالتالي فإن هدف السياسة النقدية تجاه التضخم هو الحد من خلق النقود أدوات نقدية أي الحد من خلق النقود وتخفيض المعروض النقدي، وبالتالي الحد من إنفاق الافراد والهيئات على شراء السلع والخدمات.[44]

1-2-2 تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي

يعد هدف تحقيق الاستقرار النقدي من أهم مقاصد السياسة النقدية حيث يؤدي عدم الاستقرار النقدي، سواء في شكل تضخم أو انكماش إلى أضرار بالغة في الاقتصاد القومي.[45]

---

[43] عبد المطلب عبد الحميد" السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي: الدار الجامعية: الإسكندرية: مصر: الطبعة الأولى"2013: ص18

[44] نفس المرجع

[45] ناجي التوني، استهداف التضخم والسياسة النقدية، سلسلة جسر التنمية، العدد السادس،2011م، الكويت، ص3

كما أنه من الضروري أن تسعى السياسة النقدية الى تكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي، أي التحكم في كمية النقود بما يتلاءم مع مستوى النشاط الاقتصادي، وتلافي حدوث الأزمات النقدية والاقتصادية، وهو ما يؤدي الى الاستقرار الاقتصادي.

1-2-3 استقرار العملة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

ويتم ذلك باتباع سياسة تحرير سعر الصرف، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وتلعب السياسة النقدية دوراً مهماً في تقليل العجز في ميزان المدفوعات ويبرز هذا من خلال اتباع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية والعمل على تقليل المعروض النقدي برفع سعر الخصم أو الدخول في عمليات السوق المفتوح.[46]

1-2-4 تحقيق التوظيف الكامل

يبقى التوظيف الكامل هدف طويل الأجل تسعى الحكومات لتحقيقه نظراً لأضرار البطالة على الاقتصاد، فهي هدر في طاقات المجتمع الإنتاجية وضياع في موارد الإنتاج.[47]

1-2-5 تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع

يرتبط هدف النمو الاقتصادي، بهدف تحقيق التوظيف الكامل، فالنمو الاقتصادي يعمل على امتصاص الزيادة أو الفائض في عنصر العمل، وتكون مهمة السياسة النقدية هنا خفض نسبة الفائدة للتأثير على الائتمان من خلال التوسع الائتماني وزيادة المعروض النقدي وتشجيع الاستثمار حتى يمكن الوصول الى مرحلة الانطلاق التي تضع الاقتصاد في طريق النمو السريع.[48]

ويراعى في كل الأحوال إزالة أو علاج التعارض بين أهداف السياسة النقدية، فالعلاقة بين استقرار الأسعار والتوظيف الكامل إحدى الحالات التي توضح ذلك، فمن الصعب تحقيق كلا الهدفين في نفس الوقت، فزيادة التوظيف تؤدي الى رفع الأسعار، كذلك هناك صعوبة بالنسبة لتحقيق التوظيف الكامل وتوازن ميزان المدفوعات، فزيادة حجم الصادرات تقتضي خفض مستوى الأسعار، وبزيادة الصادرات تتحقق زيادة الدخل والعمالة.[49]

---

[46] لخديمي عبد الحميد، مدى استجابة السياسة النقدية لإجراءات الانفاق الحكومي في الاقتصاديات النفطية، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر،2015، ص15.

[47] بنابي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاديات مالية والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، ص 112

[48] عبد الرزاق نذير، السياسة النقدية في الاقتصاد الاسلامي كأهداف ومعالجة التقلبات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 45.

[49] د. عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 22.

1-3 أدوات السياسة النقدية

تتنوع أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي في التأثير على عرض النقود أو التحكم في المعروض النقدي، وتوجد ثلاثة أدوات رئيسية تستخدمها السلطات النقدية للتأثير على عرض النقود على النحو التالي:

1-3-1 عمليات السوق المفتوحة

سياسة السوق المفتوحة هو "قيام البنك المركزي بشراء أو بيع الأسهم والاوراق المالية بصفة عامة في السوق المالية بهدف التأثير في حجم الائتمان وعرض النقود حسب الظروف الاقتصادية السائدة.[50]

فاذا كان الهدف هو زيادة عرض النقود، فإن البنك المركزي يقوم بعمليات شراء للأوراق المالية الحكومية[51]، من البنوك التجارية، ويدفع مقابل هذه الأوراق شيكات مسحوبة على البنك المركزي، وهذه الشيكات تودع في البنوك التجارية، وبالتالي يكون في إمكان البنوك التجارية أن تتوسع في حجم الائتمان وخلق النقود من الودائع ومن ثم يزداد المعروض النقدي.

أما إذا كان الهدف هو إنقاص عرض النقود، فإن البنك المركزي يقوم ببيع الأوراق المالية الحكومية، ومن المفترض أن يدفع المشترون مقابل هذه الأوراق المالية شيكات مسحوبة على البنوك التجارية ولصالح البنك المركزي، وبالتالي تزداد مديونية البنوك التجارية لدى البنك المركزي وتقل احتياطاتها من النقود السائلة، وتقل مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، وبالتالي يقل المعروض النقدي.

مع ملاحظة أن دخول البنك المركزي بائعاً للأوراق المالية، فأنه يخفض من سعر الأوراق المالية في السوق، وبالتالي ترتفع أسعار الفائدة، وتقل رغبة رجال الاعمال في الاقتراض من البنوك التجارية، والعكس صحيح في حالة دخول مشترين.

1-3-2 تغيير سعر إعادة الخصم

[50] صالحي طاووس، مدى فعالية السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر من عام 2000-2010، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، الجزائر،2015، ص47.

[51] الأوراق المالية مثل السندات الحكومية واذون الخزانة

سعر إعادة الخصم هو ذلك الجزء من الفائدة الذي يتحصل عليه البنك المركزي نتيجة خصم البنوك التجارية لما تملكه من أوراق تجارية سبق خصمها للعملاء، والآن تقوم بإعادة خصمها لدى البنك المركزي، ويطلق عليه أيضا سعر البنك.[52]

ويمكن القول بأن سعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي تقترض بموجبه البنوك التجارية من البنك المركزي.

وعندما يتغير البنك المركزي سعر الخصم فأنه يغير من عرض النقود، فاذا كان الهدف هو التوسع في عرض النقود، فأن البنك المركزي يخفض سعر الخصم، وبذلك يشجع البنوك على الاقتراض منه، وبالتالي عرض النقود يزداد.[53]

1-3-3 تغيير نسبة الاحتياطي القانوني

يقصد بالاحتياطي القانوني النسبة التي تلتزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بها من أصولها النقدية وأرصدتها السائلة وودائعها لدى البنك المركزي بشكل دائم، وقد يتسع ذلك القدر ليشمل نسبة إضافية من أرصدة الحسابات والودائع لأجل لدى هذه البنوك، ففي حالة التضخم والتوسع الاقتصادي يلجأ البنك المركزي الى رفع نسبة الاحتياطي القانوني الاجباري، مما يؤدي الى زيادة الأرصدة النقدية في البنوك التجارية لدى البنك المركزي بصورة تقلل من قدرة البنوك على التوسع الكبير في منح الائتمان، كما يؤدي الى زيادة التكلفة على البنوك التجارية لضياع فرصة تحقيق أرباح كان من الممكن تحقيقها، وبالتالي تضطر الى رفع سعر الفائدة على القروض الممنوحة.[54]

الفصل الثاني: السياسة النقدية للبنك المركزي التركي

---

[52] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية، مصر، الإسكندرية، 2014، ص281.

[53] حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، بحث رقم 63، 2006، ص16.

[54] وليد مصطفى شاوش، السياسة النقدية بين الفقه الاسلامي والاقتصاد الوضعي، الطبعة الاولى، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، امريكا، 2011، ص17.

تهدف السياسة النقدية لتحقيق استقرار الأسعار المستدام، ويتم الحفاظ على نهج موجه نحو الليرة والذي يعالج أيضًا المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي. ويتم مراقبة معدل نمو الائتمان وتخصيص الأموال لأغراض النشاط الاقتصادي الحقيقي عن كثب.[55]

2-1 أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي التركي

المساهمة الرئيسية التي تقوم بها البنوك المركزية للرعاية الاجتماعية هي تحقيق استقرار الأسعار، وبناء على ذلك، فإن الهدف الأساسي للبنك المركزي التركي هو الحفاظ على استقرار الأسعار. وأعلن البنك المركزي التركي "سيتم الاستمرار في استخدام جميع الأدوات المتاحة لتحقيق هذا الهدف. كما سيتم الحفاظ على الاستقرار المالي كعامل داعم لاستقرار الأسعار".[56]

وأعلن البنك المركزي التركي بالاشتراك مع الحكومة بأطلاق نظام استهداف التضخم، حيث بدأ البنك المركزي بعملية التشديد النقدي في النصف الثاني من عام 2023 من أجل السيطرة على التضخم في أسرع وقت ممكن، والوصول الى هدف للتضخم بنسبة 5٪، بعد أن وصل التضخم الى نسبة 69% على أساسي سنوي للعام 2023م، ويستخدم البنك المركزي سعر إعادة الشراء (الريبو) لمدة أسبوع، حيث يعتبر هو الأداة الرئيسية للسياسة النقدية للتحكم بأسعار الفائدة.[57]

2-2 قرارات البنك المركزي المتخذة للسياسة النقدية في عام 2023

الجدول رقم (1) قرارات البنك المركزي المتخذة للسياسة النقدية في عام 2023

تاريخ القرار	سعر إعادة الشراء لمدة أسبوع واحد
19 يناير 2023	%9
23 فبراير 2023	%8.5
23 مارس 2023	%8.5
27 ابريل 2023	%8.5

[55] موقع البنك المركزي التركي، السياسة النقدية للعام2023، تاريخ 09\03\2024م،
https://www.tcmb.gov.tr/wps/wcm/connect/EN/TCMB%20EN/Main%20Menu/Announcements/Press%20Releases/2023/ANO2023-19

[56] المصدر نفسه موقع البنك المركزي التركي،

[57] المرجع السابق.

25 مايو 2023	%8.5
22 يونيو 2023	%15
20 يوليو 2023	%17.5
24 أغسطس 2023	%25
21 سبتمبر 2023	%30
26 أكتوبر 2023	%35
23 نوفمبر 2023	%40
21 ديسمبر 2023	%42.5
25 يناير 2024	%45
21مارس 2024	%50

المصدر: تقارير البنك المركزي التركي

ويتضح من البيانات السابقة ارتفاع مزاد سعر إعادة الشراء الريبو لمدة أسبوع ابتداء من 22 يونيو 2023 الى 15% بعد اعلان البنك المركزي اتخاذ سياسة التشديد النقدي لاستهداف التضخم، واستمر البنك المركزي برفع النسبة حتى وصلت الى 42.5% نهاية العام في 21 ديسمبر 2023م، وفي الربع الأول من العام 2024، رفع البنك المركزي أسعار الفائدة الى 45% ثم فاجأ المراقبين برفعها الى 50% في شهر مارس 2024.

2-4 معدلات التضخم الشهرية والسنوية للعام 2023

الجدول (3) مؤشر أسعار المستهلكين

التاريخ	مؤشر أسعار المستهلكين (نسبة التغيرات السنوية)	مؤشر أسعار المستهلك (نسبة التغييرات الشهرية)
يناير 2023	57.68	6.65
فبراير 2023	55.18	3.15
مارس 2023	50.51	2.29
أبريل 2023	43.68	2.39

مايو 2023	39.59	0.04
يونيو 2023	38,21	3.92
يوليو 2023	47.83	9.49
أغسطس 2023	58.94	9.09
سبتمبر 2023	61.53	4.75
أكتوبر 2023	61.36	3.43
نوفمبر 2023	61.98	3.28
ديسمبر 2023	64.77	2.93
31 يناير 2024	64,86	6,70
28 فبراير 2024	67,07	4,53
31مارس2024	68,50	3,16

المصدر: البنك المركزي التركي

توضح البيانات السابقة ان مؤشر أسعار المستهلك والتي تقيس أسعار التضخم على أساس سنوي قد ارتفعت الى 64.77% نهاية العام 2023م، وواصلت الارتفاع قليلا خلال الربع الأول من العام 2024م، لتصل الى 68,50% نهاية شهر مارس 2024.بينما بدأت أسعار السلع الاستهلاكية على أساس شهري بالتراجع الملحوظ الى 2.93% مع نهاية العام 2023م، بعد أن وصلت ذروتها في شهر يوليو الى 9.49% من نغس العام، وفي العام 2024 بدأت تراجعا ملحوظا خلال شهري فبراير ومارس من نفس العام.

2-5 أسعار الصرف

الجدول (4) أسعار الصرف (الدولار مقابل الليرة التركية) للعام 2023م.

التاريخ	سعر الليرة مقابل الدولار الامريكي
31يناير 2023	18.823
28فبراير 2023	18,899
31مارس 2023	19,158

28أبريل 2023	19,462
31مايو 2023	20,691
27يونيو 2023	25,629
28يوليو 2023	26,989
31أغسطس 2023	26,720
29سبتمبر 2023	27,459
31 أكتوبر 2023	28,294
30نوفمبر 2023	28,948
29ديسمبر 2023	29,467
31 يناير2024	30,349
29 فبراير 2024	31,2159
29 مارس 2024	32,343

المصدر: احصائيات البنك المركزي التركي

اختتم سعر صرف الليرة التركية (TRY) عام 2023 عند مستوى أقل بقليل من الـ 30 ليرة مقابل الدولار الأمريكي، وهو أعلى بكثير من أدنى مستوى له عند الـ 18 الذي سجله في وقت سابق من العام. واستمرت قيمة الليرة مقابل الدولار الأمريكي بالانخفاض مع بداية العام 2024 لتصل الى 32,343ليرة نهاية شهر مارس 2024.

2-6 الأصول الاحتياطية النقدية في البنك المركزي التركي

الجدول (5) الأصول الاحتياطية النقدية الرسمية في البنك المركزي التركي في العام 2023م[58]

التاريخ	الأصول الاحتياطية المبلغ بالمليون الدولار الامريكي
31مارس 2023	122.423

[58] تضم الأصول الاحتياطية (النقد الأجنبي واحتياطات الذهب).

14 ابريل 2023	121,531
27يونيو 2023	108,580
28يوليو 2023	110.410
30نوفمبر 2023	136.700
29ديسمبر 2023	142,500
9 ابريل 2024	128,446

يوضح الجدول (5) أن إجمالي احتياطيات البنك المركزي التركي ارتفع إلى مستوى قياسي بلغ 142,5 مليار دولار نهاية العام 2023م، مواصلا الاتجاه الصعودي بعد أن تبنى البنك سياسة نقدية أكثر تقليدية منذ يونيو من نفس العام. حيث أخذت الاحتياطيات في الزيادة منذ أوائل يونيو، في أعقاب الانتخابات الرئاسية، ولكنها سجلت تراجعا ملحوظا في الأشهر الأولى من العام 2024م، وصل الى 128,446 دولار.

الفصل الثالث: تأثير رفع أسعار الفائدة في تركيا على معدلات التضخم والاحتياطات النقدية وأسعار الصرف.

في أعقاب الفوز الانتخابي الذي حققه أردوغان في 28 مايو/أيار2023، قام بتعيين محمد شيمشك وزيراً للمالية والخزانة، وحفيظ جاي إركان محافظاً للبنك المركزي.

والثنائي هما مديران تنفيذيان سابقان في قطاع البنوك وصديقان للسوق الغربية، وكان يُنظر إلى تعيينهما على أنه محاولة لتهدئة المخاوف بشأن سياسات أردوغان الاقتصادية غير التقليدية.

في ظل الفريق الاقتصادي الجديد، الذي انتهج سياسة تقليدية عكس السياسة التي اتبعها الرئيس رجب طيب أردوغان لسنوات. فقد أشاد الاقتصاديون الغربيون على نطاق واسع بالبرنامج الاقتصادي الجديد، ويرون أن له الفضل في توجيه تركيا بعيدا عن أزمة محتملة في ميزان المدفوعات أو حتى فرض ضوابط على رأس المال.[59]

وأثبتت بعض الدراسات أن سعر الصرف وسعر الفائدة يؤثران على التضخم على المدى الطويل. حيث إن ارتفاع سعر الصرف بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع التضخم بنسبة 0.80%،

[59] Adam Samson، تركيا ترفع أسعار الفائدة إلى 50% في إطار سعيها لتهدئة التضخم الجامح، موقع مجلة فينشال تايمز، 2024\03\21، https://www.ft.com/content/70ad468f-1fc7-4cdb-9920-14ff64f3c609

والزيادة في سعر الفائدة 1% تؤدي إلى زيادة التضخم بنسبة 0.21%. ووفقا للدراسة، فإن التأثير الأكثر سلبية على التضخم، على المدى الطويل، سيكون بسبب التغيرات في سعر الصرف.[60]

3-1 تحليل آثار رفع سعر الفائدة على القطاعات الاقتصادية

يمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى زيادة تكاليف الاقتراض للأفراد والشركات، وهو ما قد يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وأرباح الشركات. وقد تواجه الشركات ذات مستويات الديون المرتفعة انخفاض أسعار الأسهم، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة على القروض وبطاقات الائتمان يمكن أن يقلل من الإنفاق الاستهلاكي، وهو ما يؤثر على الإيرادات، وخاصة في القطاعات التي يحركها المستهلك.

كما قد يؤدي ارتفاع تكلفة الاقتراض إلى تقليل الاستثمارات في بعض القطاعات وإعاقة قدرة الشركات على التوسع في المشاريع.

3-2 اختبار فروض الدراسة

3-2-1 آثار رفع سعر الفائدة على معدلات التضخم

مشكلة التضخم في تركيا حادة للغاية لدرجة أن البنك المركزي رفع أسعار الفائدة، بعد أشهر من إعلانه أنه انتهى من رفع أسعار الفائدة، حيث صدم البنك المركزي التركي المستثمرين حيث قامت لجنة السياسة النقدية التابعة للبنك المركزي التركي برفع سعر الفائدة بمقدار 500 نقطة أساس من 45 % إلى 50 % في اجتماعها المنعقد في 21 مارس/آذار2024. في محاولة لمكافحة التضخم المتفشي.

وقد نصت الفرضية الأولى من فروض الدراسة وجود علاقة عكسية بين رفع سعر الفائدة ومعدلات التضخم على أساس سنوي في تركيا.

ويشير الجدول رقم (6) الى طبيعة العلاقة بين ارتفاع سعر الفائدة ومعدلات التضخم على أساس سنوي، حيث تظهر البيانات للعام 2023م أنه عندما انخفضت أسعار الفائدة الى مستوى 8,5% أدى الى انخفاض مؤشر أسعار المستهلكين على أساس سنوي خلال النصف

[60] Yaşar Turna, babdulvahap Özcan، The relationship between foreign exchange rate, interest rate، and inflation in Turkey: ARDL approach

الأول من العام 2023م الى 38,21% بعد ان وصلت بداية العام 57,68%، وعندما بدأت أسعار الفائدة بالارتفاع مع نهاية شهر يونيو بدأت مؤشرات أسعار المستهلكين بالارتفاع أيضا بشكل طردي حتى وصلت الى 68,50% نهاية شهر مارس 2024م عندما وصلت أسعار الفائدة الى ذروتها عند حدود 50%.

الجدول رقم (6) العلاقة بين سعر الفائدة ومعدلات التضخم

التاريخ	سعر إعادة الشراء لمدة أسبوع واحد	مؤشر أسعار المستهلكين (نسبة التغيرات السنوية)
يناير 2023	%9	57.68
فبراير 2023	%8.5	55.18
مارس 2023	%8.5	50.51
أبريل 2023	%8.5	43.68
مايو 2023	%8.5	39.59
يونيو 2023	%15	38,21
يوليو 2023	%17.5	47.83
أغسطس 2023	%25	58.94
سبتمبر 2023	%30	61.53
أكتوبر 2023	%35	61.36
نوفمبر 2023	%40	61.98
ديسمبر 2023	%42.5	64.77
31 يناير 2024	%45	64,86
28 فبراير 2024	%50	67,07
31مارس2024	%50	68,50

المصدر: بيانات البنك المركزي التركي

بهذا يتضح أن العلاقة بين أسعار الفائدة ومعدلات التضخم علاقة طردية وليست عكسية كما توقعتها الفرضية.

من المتوقع أن يؤدي رفع سعر الفائدة الى خفض معدلات التضخم على المدى المتوسط، وذلك من خلال: الحد من الطلب المحلي على السلع والخدمات. تشجيع الادخار. من المهم ملاحظة أن تأثير رفع سعر الفائدة على التضخم قد يستغرق عدة أشهر ليظهر بشكل واضح. ومع ذلك، وعلى الرغم من علامات الانخفاض، فإن الضغوط التضخمية الناجمة عن الطلب المحلي لا تزال مرتفعة.

ولا يزال العديد من المراقبين يشعرون بالقلق بشأن ما إذا كان صناع السياسات قد تحركوا بسرعة أو إلى حد كافٍ للفوز بالمعركة ضد التضخم – مما أدى إلى تجدد المخاوف مع تفاقم بعض البيانات هذا العام.[61]

3-2-2 آثار رفع الفائدة على الاحتياطات النقدية

نصت الفرضية الثانية من فروض الدراسة الى وجود علاقة إيجابية بين رفع سعر الفائدة على الاحتياطات النقدية التركية على المدى القصير.

ويشير الجدول رقم (7) الى ارتفاع إجمالي الأصول الاحتياطية النقدية الرسمية، وهي المبلغ الذي يحتفظ به المقيمون الأتراك في الودائع المصرفية بالعملة الأجنبية في العام 2023م إلى 142,50 مليار دولار، وفقًا لهيئة الرقابة المصرفية في البلاد. ولكن سرعان ما بدأت احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية بالتضاؤل مرة أخرى في بداية العام 2024م، مع تدافع المدخرين لشراء الدولار واليورو.

[61] Adam Samson، مرجع سابق.

الجدول رقم (7) أسعار الفائدة والاحتياطات النقدية

التاريخ	سعر إعادة الشراء لمدة أسبوع واحد	اجمالي الأصول الاحتياطية المبلغ بالمليون الدولار الامريكي
31مارس 2023	%8.5	122.423
14 ابريل 2023	%8.5	121,531
27يونيو 2023	%15	108,580
28يوليو 2023	%17.5	110.410
30نوفمبر 2023	%40	136.700
29ديسمبر 2023	%42.5	142,500
9 ابريل 2024	%50	128,446

المصدر: البنك المركزي التركي

وانخفض صافي الأصول الأجنبية، وهو الوكيل الرئيسي لاحتياطيات تركيا من العملات الأجنبية، إلى 128,44مليار دولار في شهر مارس 2024، وفقًا لحسابات فايننشال تايمز وبناءً على بيانات البنك المركزي التركي.

كما سجلت ميزانية الحكومة المركزية عجزا قدره 209 مليارات ليرة تركية في مارس 2024. وفي الأشهر الثلاثة الأولى من العام، تجاوز عجز الميزانية 500 مليار ليرة تركية.

وبهذا يتضح أن العلاقة إيجابية بين ارتفاع سعر الفائدة واجمالي الأصول الاحتياطية خلال العام 2023م، ولكنها أخذت مؤشرات سلبية خلال العام 2024 عندما قفزت أسعار الفائدة الى ذروتها عند حدود ال 50%.

3-2-3 آثار رفع الفائدة على أسعار الصرف (الليرة مقابل الدولار)

نصت الفرضية الثالثة وجود علاقة طردية بين رفع سعر الفائدة وأسعار الصرف المحلية مقابل الدولار الأمريكي في تركيا، ويشير الجدول رقم (8) الى طبيعة العلاقة بين ارتفاع سعر الفائدة وأسعار الصرف في تركيا.

التاريخ	سعر إعادة الشراء لمدة أسبوع واحد	سعر الليرة مقابل الدولار الامريكي
31يناير 2023	%9	18.823
28فبراير 2023	%8.5	18,899
31مارس 2023	%8.5	19,158
28أبريل 2023	%8.5	19,462
31مايو 2023	%8.5	20,691
27يونيو 2023	%15	25,629
28يوليو 2023	%17.5	26,989
31أغسطس 2023	%25	26,720
29سبتمبر 2023	%30	27,459
31 أكتوبر 2023	%35	28,294
30نوفمبر 2023	%40	28,948
29ديسمبر 2023	%42.5	29,467
31 يناير2024	%45	30,349
29 فبراير 2024	%50	31,2159
29 مارس 2024	%50	32,343

المصدر: البنك المركزي التركي

حيث يتضح انخفاض الليرة مقابل الدولار بنسبة 35% في عام 2023. وقد استمرت العملة في الضعف. وبهذا يتضح ان العلاقة طردية بين ارتفاع أسعار الفائدة وأسعار الصرف المحلية

كما جاء في الفرضية، ويبدو أن السبب وراء ذلك تشكك السوق وعدم ثقتها في استدامة السياسة النقدية.

ويتوقع المحللون أن تضعف الليرة التركية بنحو الثلث مقابل الدولار في عام 2024 لتصل إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق، حيث إن الزيادة الحادة في أسعار الفائدة لم إقناع الأتراك بالاحتفاظ بالليرة المتعثرة، وبسبب عجز مستمر في الميزانية.[62]

ويتوقع الاقتصاديون في بنك Commerzللدولار الأمريكي مقابل الليرة التركية عند 35.00 بحلول نهاية عام 2024. بينما يتوقع المحللون في بنك INGأن يصل قيمة الدولار الى38 ليرة نهاية العام.[63]

بينما تتوقع شركة Gov Capital أن يتم تداول الليرة التركية عند مستوى مرتفع يصل إلى 40.00 ليرة تركية لكل دولار أمريكي هذا العام. ووفقًا لتوقعات سعر الليرة التركية لمدة 5 سنوات، تتوقع الوكالة أن يتم تداول الدولار الأمريكي/الليرة التركية بين 95.00 ليرة و100.00ليرة.[64]

الفصل الرابع النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة

تستهدف سياسة رفع سعر الفائدة بناء على النظرة الاقتصادية التقليدية السيطرة على التضخم وتخفيضه من خلال تقليل الطلب الفعال الخاص بالناس، وتخفيض الإنفاق والطلب على السلع، وعلى أساس ذلك ستنخفض الأسعار وبعدها تنخفض معدلات التضخم، وتشجيع الادخار من خلال تحفيز المدخرين على الاحتفاظ بمدخراتهم بالعملة المحلية، ولكن هذا الهدف يتحقق، في حال كان معدل التضخم أقل من سعر الفائدة، كما هو حاصل في الولايات المتحدة الامريكية حيث تبلغ أسعار الفائدة 5,5 %[65]، ومعدل التضخم على أساس سنوي عند

[62] Cristian Cochintu، توقعات الليرة التركية وتوقعات الأسعار لعام 2024 وما بعده قرب نهاية الدورة، موقع سابكس، 11\03\2024، https://capex.com/en/overview/turkish-lira-forecast-and-price-prediction

[63] المرجع نفسه

[64] موقع Gov Capital، 20\04\2024، https://gov.capital/forex/usd-try/#google_vignette

[65] بيانات البنك الاحتياطي الامريكي الفدرالي

3.5%، ولكن الفجوة في تركيا لصالح معدل التضخم، فهو عند 68,5% في ابريل 2024، بينما سعر الفائدة 50%، أي أن الفرق شاسع.

ومن خلال تتبع مسار السياسة النقدية وكذا معدلات التضخم نتيجة تغيير التوجه تجاه سعر الفائدة، وبعد تحليل أثار رفع أسعار الفائدة في العام 2023م على معدلات التضخم في تركيا، واجمالي الاحتياطات النقدية، واستقرار أسعار الصرف المحلية مقابل الدولار، وعلى ضوء المعلومات التي تحصلنا عليها، فقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

1. العلاقة بين ارتفاع أسعار الفائدة ومعدلات التضخم علاقة طردية، فلم يؤثر رفع سعر الفائدة على الحد من التضخم على المدى القصير، بل حدث العكس بأن ارتفعت معدلات التضخم الى مستويات قياسية عندما بدأت السياسة النقدية في تركيا تتجه نحو الزيادة الكبيرة في سعر الفائدة.

وعليه لم تحقق السياسة النقدية في تركيا أهدافها المتمثلة بخفض التضخم منذ بدأت برفع أسعار الفائدة، مع أن السلطات النقدية تتوقع الانخفاض الملحوظ لمعدلات التضخم مع بداية النصف الثاني من العام الحالي.

2. بدأت العلاقة بين ارتفاع سعر الفائدة واجمالي الأصول الاحتياطية خلال العام 2023م ايجابية، ولكنها أخذت مؤشرات سلبية خلال العام 2024 عندما قفزت أسعار الفائدة الى ذروتها عند 50%، مما يظهر المخاوف التي دفعت بعض المدخرين الى إعادة تحويل مدخراتهم الى العملات الأجنبية.
3. العلاقة طردية بين ارتفاع أسعار الفائدة وأسعار الصرف المحلية ويبدو أن السبب وراء ذلك تشكك السوق وعدم الثقة في استدامة إجراءات السياسة النقدية.

كما إن رفع سعر الفائدة له تأثيرات سلبية من قبيل: ارتفاع معدلات البطالة، حيث وصلت إلى 10.25% في نوفمبر/تشرين الماضي، وفقا لبيانات معهد الإحصاء التركي.[66] كما قد

[66] عبد الحافظ الصاوي، تركيا.. ما انعكاسات رفع سعر الفائدة على الاقتصاد؟، موقع الجزيرة، 20\04\2024، https://www.aljazeera.net/ebusiness/

يؤثر ذلك سلبا على ارتفاع تكاليف الإنتاج، وتراجع معدلات النمو، وتتأثر سلبًا الصادرات السلعية.

التوصيات:

من خلال هذه الدراسة وبناء على النتائج التي توصلنا إليها يمكن إعطاء التوصيات التالية :1.

تعد آلية سعر الفائدة من سلبيات السياسة النقدية في النظام الرأسمالي، والأولى منها سياسة المشاركة لرأسمال القائمة على المخاطرة والعمل وفق آلية "الغُنْم بالغُرْم" ولكن إذا مضت تركيا في تبني سياسة سعر الفائدة، فعليها أن تستكمل بعض الجوانب الضرورية والمكملة لها. والمتمثلة في تقليل آثارها السلبية، من خلال الحفاظ على أداء النشاط الإنتاجي الحقيقي من السلع والخدمات، والحد من البطالة، ومحاربة المضاربات في كافة المجالات (الأراضي والعقارات، العملات الأجنبية، البورصة، الأموال الساخنة).

2. من الأهمية تعزيز المناخ الاستثماري، وتحسين مناخ الاستثمار في تركيا، بحيث يصبح جاذباً للمستثمرين الخارجيين وتوجيه الادخار نحو الاستثمار الحقيقي بعيدا عن المضاربة.

3.تجنب الدخول في الركود الاقتصادي من خلال تفعيل الإصلاحات الهيكلية، للتخفيف من الاثار السلبية لسياسة التشديد النقدي، ومن اجل توظيف فائض السيولة لدى البنوك التجارية، والحد من ارتفاع معدل البطالة، لتحقيق النمو الاقتصادي.

4.على السلطة النقدية مراقبة التغيرات في سرعة دوران النقود عند اعتماد التقييد النقدي للحد من الضغوط التضخمية للأسعار، فقد يؤدي التسارع في معدل دوران النقود إلى تأجيج الأسعار وإزالة آثار التقييد النقدي، مما قد يفضي إلى نتائج غير مرغوبة على صعيد رسم السياسة النقدية.

الخاتمة:

حاولت هذه الدراسة توضيح المفاهيم المتعلقة بالموضوع، ففي الفصل الأول كانت تغطية لجل مفاهيم السياسة النقدية، مستعرضة أهداف وأدوات السياسة النقدية واهم المدارس الفكرية الاقتصادية، وفي الفصل الثاني استعرض السياسة النقدية للبنك المركزي التركي متناولا الأدوات الرئيسية المستخدمة، والفصل الثالث تناول تحليل أثار السياسة النقدية على معدلات التضخم

والاحتياطات النقدية وأسعار الصرف، وخلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج والاستنتاجات والتوصيات.

المراجع:

1. عبدالمطلب عبدالحميد" السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي: الدار الجامعية: الإسكندرية: مصر: الطبعة الأولى"2013.
2. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية، مصر، الإسكندرية، 2014.
3. ناجي التوني، استهداف التضخم والسياسة النقدية، سلسلة جسر التنمية، العدد السادس،2011م، الكويت.
4. لخديمي عبد الحميد، مدى استجابة السياسة النقدية لإجراءات الانفاق الحكومي في الاقتصاديات النفطية، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر،2015.
5. بنابي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاديات مالية والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس.
6. عبد الرزاق نذير، السياسة النقدية في الاقتصاد الاسلامي كأهداف ومعالجة التقلبات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
7. صالحي طاووس، مدى فعالية السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر.
8. من عام 2000-2010، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، الجزائر،2015.

9. وليد مصطفى شاوش، السياسة النقدية بين الفقه الاسلامي والاقتصاد الوضعي، الطبعة الاولى، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، امريكا،2011.

10. حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، بحث رقم 63، 2006.

المواقع الالكترونية:

11. موقع البنك المركزي التركي، https://www.tcmb.gov.tr

12. Adam Samson، تركيا ترفع أسعار الفائدة إلى 50% في إطار سعيها لتهدئة التضخم الجامح، موقع مجلة فيننشال تايمز، 21\03\2024، https://www.ft.com/content/70ad468f-1fc7-4cdb-9920-14ff64f3c609

13. Yaşar Turna, babdulvahap Özcan، The relationship between foreign exchange rate, interest rate and inflation in Turkey: ARDL approach، Journal of Ekonomi https://dergipark.org.tr/en/download/article-f

14. Cristian Cochintu، توقعات الليرة التركية وتوقعات الأسعار لعام 2024 وما بعده قرب نهاية الدورة، موقع سابكس، 11\ 03\2024، https://capex.com/en/overview/turkish-lira-forecast-and-price-prediction

15. موقع Gov Capital، 20\04\2024، https://gov.capital/forex/usd-try/#google_vignette

16. ضياء عودة، حدود رفع الفائدة في تركيا.. وانعكاسات "العلاج المر"، 2024\03\22، موقع الحرة، https://www.alhurra.com/turkey/

17. عبد الحافظ الصاوي، تركيا.. ما انعكاسات رفع سعر الفائدة على الاقتصاد؟، موقع الجزيرة ، 2024\04\20، https://www.aljazeera.net/ebusiness/

18. موقع العربية، 2023\04\20، https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories/

المحور الثاني

مشكلة التضخم والمـؤشـرات الاقتصادية والاجتماعية التركية

Inflation in Turkey: Capitalist and Islamic Economic Theories

Dr Ibrahim ALULIS*
Mardin Artuklu Üniversıtesi

Abstract

Turkey, as an emerging economy, is ranked as the 13th largest economy in the world, with a GDP of 920.275 billion US dollars in 2023. It is a member of the OECD and the G20 (Turkey Overview: Development news, research, data | World Bank), which produce a large proportion of services and goods. However, the Turkish economy has experienced high fluctuating inflation rates in the last decades (Ulug *et al*., 2023; Demirkılıç *et al*., 2022). The problem of inflation in Turkey has been a major concern in recent years which peaked at 67.07% in February 2024 (TCMB). Despite multiple attempts at disinflation, the governments were unable to effectively lower the rates of inflation. Recently, the Turkish government has adopted an interest rate-based policy to fight its inflation. Therefore, the Central Bank of Turkey increased the interest rate to 50% in March 2024 (Turkey Interest Rate (tradingeconomics.com), but the inflation rate is still rising and depreciating Turkish Lira to around 32 per USD.

Inflation is a critical economic phenomenon that affects both capitalist and Islamic economies, and its impact on Turkey's economic view is particularly noteworthy. Some researchers have examined this problem by linking it with several macroeconomic factors such as interest rate and exchange rate (Kırca & Canbay, 2022; Eltejaej & Shoorekchali, 2022; Turna & Özcan, 2021). With its unique position as a country boasting features of both economic systems, Turkey presents an interesting case study for examining the causes, consequences, and mitigation strategies of inflation. This study aims to address inflation phenomena in Turkey from

the perspectives of both capitalist and Islamic economics theories, exploring the similarities and differences between them. For this purpose, the methodology is this study has taken a general approach and method of analysis of secondary sources such as books and prior research were used to address the problem of inflation and the empirical data collected from the Central Bank of the Republic of Turkey, World Bank and Turkish Statistical Institute.

The study concludes that to tackle inflation effectively, both capitalist and Islamic economics theories, employ monetary policy tools, notwithstanding different approaches, to manage inflation rates and ensure price stability. The Turkish government must play a vital role in coordinating policies between the two systems, utilizing regulatory bodies to monitor systemic risks effectively. The study suggests that a combination of income policies, price controls, exchange rate regime considerations, and monetary policy adjustments can be effective in controlling inflation in Turkey. Additionally, the government needs to prioritize public awareness and education about inflationary risks. Enhancing financial literacy among citizens can facilitate informed decision-making, promoting responsible borrowing and savings practices.

1. INTRODUCTION

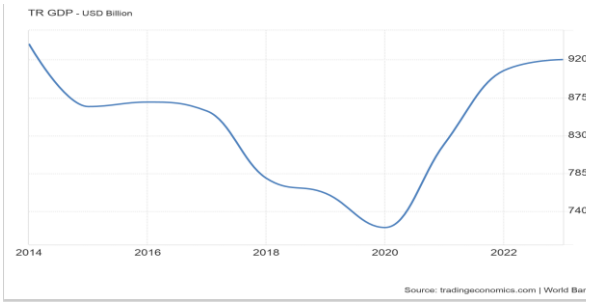
1.1 POLITICAL AND ECONOMIC BACKGROUND

Turkey is located in Asia and Europe with a population of 85 million 372 thousand 377 people as of 31 December 2023 (TURKSTAT Corporate (tuik.gov.tr)), and nearly all are Muslims. The official language is Turkish. The history of the Republic of Turkey is generally categorized into periods that mark significant changes, such as political movements, and other major events. The political life of the modern Republic of Turkey has been shaped by political ideologies and conflicts throughout the 20th century. Atatürk created a one-party state in the Republic of Turkey in

1923, with the Republican People's Party (CHP) as the single ruling party. He initiated a wide-ranging progressive program, which was preserved in the country's new constitution for the Republic of Turkey. The political reforms included the establishment of secularism as a principle of the country, which meant that there would be a clear *separation between religious and state matters* in public life. This also meant that Islam was not to play a formative role in shaping the political development of the country.

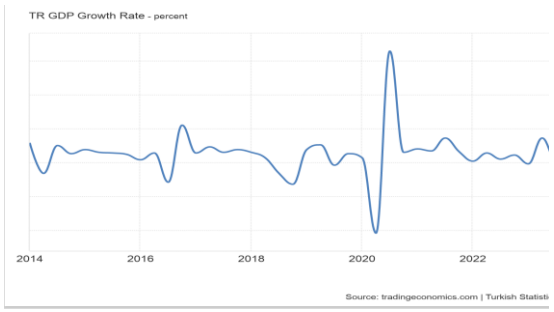
The Nationalist Movement Party (MHP) is the third-largest political party in Turkey. The MHP was founded in the 1960s and it is often associated with Turkish ultranationalism and conservatism. Over the years, the party has seen a decline in influence, and it often cooperates with the Justice and Development Party (AKP). The AKP is the largest political party in Turkey. The party was founded in 2001 by Recep Tayyip Erdoğan and Abdullah Gül, and it gained power in 2002. It describes itself as a “conservative and democratic party”, and it is also a member of the "Alliance of European Conservatives and Reformists." The party pursues an ideological agenda that is moderately conservative, including some limitations on alcohol and a ban on headscarves in public spaces. However, the AKP is known for its fiscal conservatism and its active implementation of economic policies. It focuses on liberalizing the Turkish economy, and it has overseen exceptional economic growth in the country.

Moving on to the current economic status of Turkey, one must acknowledge that the economic growth of Turkey has been quite impressive over the last decade. Turkey's gross domestic product (GDP) has increased rapidly, making it the 13th largest economy in the world (see Fig. 1 and Fig.2. below). It has also been upgraded to an emerging market economy, indicating its high potential for future development and growth.



Gross Domestic Product (GDP) in Turkey was worth 920.275 billion US dollars in 2023 **compared to 907.12 billion US dollars in 2022, according to official data from the World Bank. The GDP value of Turkey represents 0.39 percent of the world economy. source:** World Bank

Fig. 1. GDP in Turkey 2014-2023



The Turkish economy expanded 1% quarter-on-quarter in the fourth quarter of 2023, following a 0.3% rise in the previous period. Considering full 2023, the Turkish economy expanded 4.5%, **compared to 5.5% in 2022. source:** Turkish Statistical Institute

Fig. 2. GDP Growth in Turkey 2014-2023

The country's economic performance has been marked by high growth rates, averaging 5% annually, which has led to a significant increase in average income.

The government has also embarked on many infrastructure and economic reforms aimed at making the country more attractive to foreign investors to strengthen government revenue and economic growth over the long term. On top of that, Turkey is a founding member of the OECD and has been a member of the G20 since September 2013. These memberships reflect Turkey's integration with the global economy. Turkey considers the EU as its most important trading partner and the share of EU in Turkey's total trade is more than 40%. Turkey's attempts to join the EEC can be dated back to 1959. By establishing a Customs Union with the EU in 1995, Turkey's trade with the EU has increased rapidly. However, Turkey is not

just relying on the EU. With a dynamic, young population and a diverse economy, Turkey has many advantages for future economic growth. The working age population, aged between 15-64, is set to increase up to 2030 and this will accelerate economic growth.

Turkey has a pool of low or semi-skilled laborers in the rural area and further industrialization in the future will attract those people to work in the manufacturing sector and help stimulate economic growth. It has been argued that despite the economic performance in the past decade, there remain structural hindrances to the further development of the Turkish economy. For example, the current account deficit has long been a major problem for the economy. This is because the excess of imports over exports places the economy in a vulnerable position, as it depends on a constant flow of funds from abroad to finance the deficit. Also, the lack of employment in rural areas has resulted in large-scale migration to urban areas, which has put severe pressure on infrastructure and public services in the cities. What is more, the economy's heavy reliance on the volatile flow of FDI to finance the deficit and the recent events including political and economic instability in the region have posed downside risks to the economy.

At the start of 2014, the economic system was facing several macroeconomic problems, and a major challenge the country faces is the burden of continuous *inflation*. The Turkish government had set an inflation target of 5% but in January 2014 the inflation rate was 7%. The Turkish Central Bank raised the interest rate to 7.75% in a bid to reduce the inflation rate (Bamford & Grand, 2015).

1.2 INFLATION

In both capitalist and Islamic economies, inflation is primarily fueled by excess demand that outpaces the available supply of goods and services i.e. the price of goods and services rising over time, erodes the buying power

of a nation as when goods become more expensive, so does the currency that pays for those goods (Hidayat, 2021; Muhtadi & Imani, 2020). In addition, prior research identifies the causes of inflation whether it is a 'cost-push inflation'; i.e. inflation caused by an increase in the cost of production. "Another broad cause of inflation is ' demand-pull inflation' which is caused by increases in aggregate demand not matched by equivalent increases in aggregate supply" (Bamford & Grant, 2015) as shown in Fig. 3.

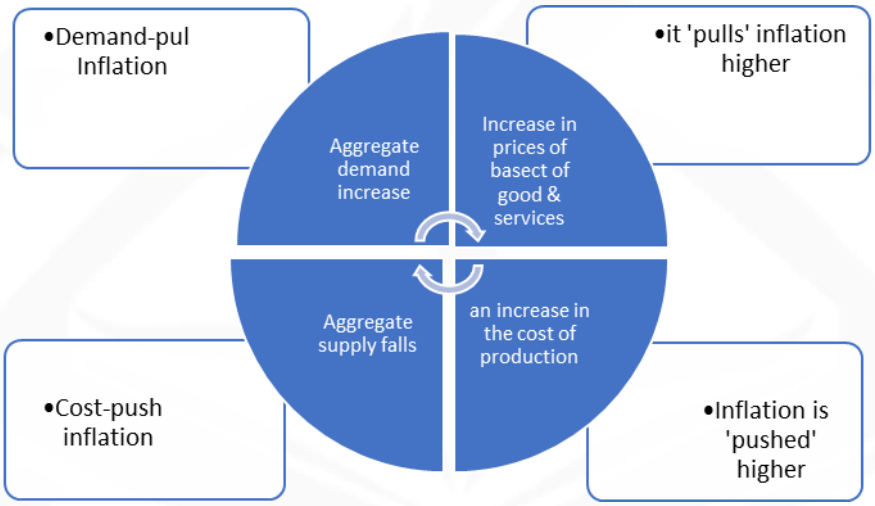


Fig 3: Causes of inflation

Source: the researcher based on Bamford, C. & Grand, S. (2015). *Economics*. Third Edition: Cambridge University Press.

Imani et. al. (2020) focused on the Al-Magrizi inflation theory of Islamic monetary policy which shows that inflation is "caused by two [types] of factors, namely natural factors and human error factors as shown in Fig. 4.

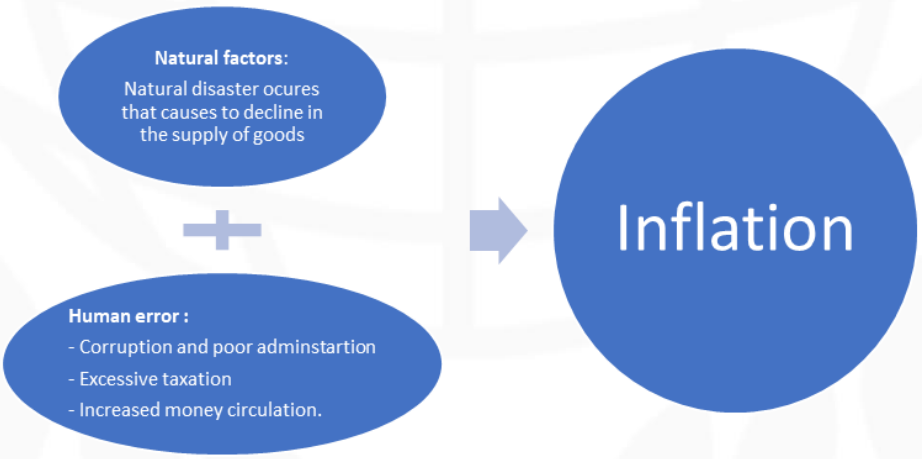
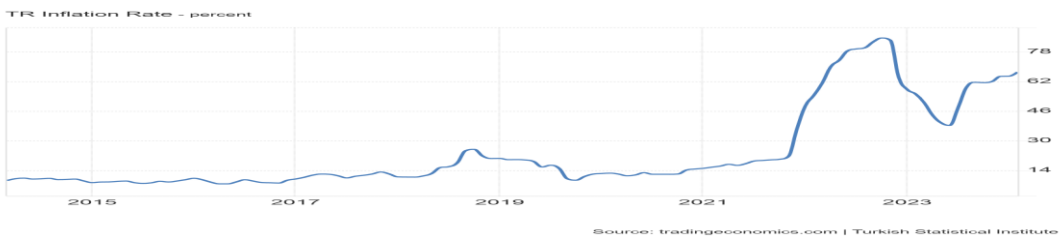


Fig 4: Al-Magrizi inflation theory of causes of inflation

- Source: the research based on Imani, S., Muhtadi, R. & Winari, H. H. (2020). Al-Magrizi inflation theory of Islamic monetary policy implementation in Indonesia. *International Journal of Islamic Economics*, 2(2), 150- 160.

Turkey has seen rates of inflation that, like other developing countries, put a strain on the overall success and future progress of the country. The inflation rates are presented in Fig. 5. tends to be driven by factors such as excessive interest rates, which are presented in Fig. 6., and fluctuating exchange rates are presented in Fig.7.

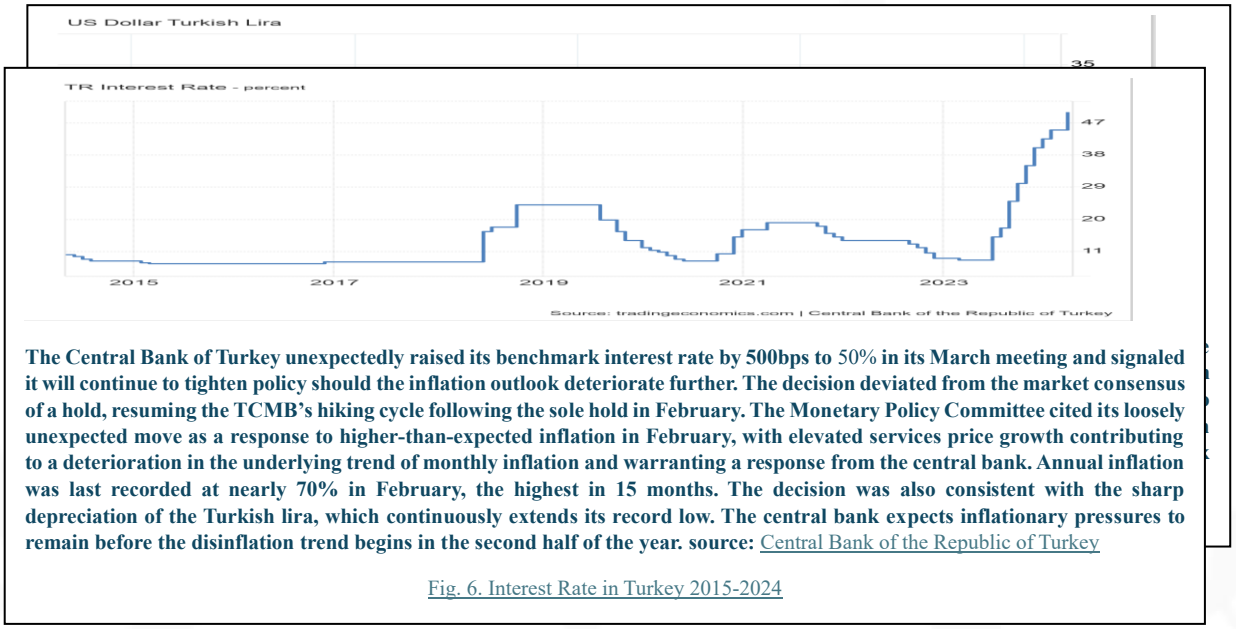
The Turkish government's pursuit of expansionary fiscal policies, especially through increased public spending, can lead to a surge in inflationary pressures. Similarly, fluctuations in exchange rates, often influenced by speculative investments, can further exacerbate inflation in



The annual inflation rate in Turkey rose to 67.07% in February 2024**, accelerating from 64.86% in the previous month and coming more than market estimates of 65.74%. It was the highest reading since November 2022, driven by a solid rise in minimum wage and adjustments in government taxes. Prices increased faster for all subgroups, particularly food & non-alcoholic beverages (71.2% vs 69.71% in January), transport (77.98% vs 77.54%), and housing & utilities (49.07% vs 45.99%). Additionally, inflation went up for furnishings, household equipment, & routine maintenance (62.92% vs 61.10%), hotels, cafes & restaurants (94.78% vs 92.27%), clothing & footwear (43.44% vs 40.62%), and miscellaneous goods & services (61.86% vs 58.95%). Meanwhile, the core inflation quickened to 72.89% in February from 70.48% in the prior period. On a monthly basis, the CPI grew 4.53%, moderating from a 5-month high of 6.70% advance in January. source:** Turkish Statistical Institute

Fig. 5. Inflation Rate in Turkey 2015-2024

a capitalist framework (see a summary of the main Turkish macroeconomic indicators in . Fig. 8).



The Central Bank of Turkey unexpectedly raised its benchmark interest rate by 500bps to 50% in its March meeting and signaled it will continue to tighten policy should the inflation outlook deteriorate further. The decision deviated from the market consensus of a hold, resuming the TCMB's hiking cycle following the sole hold in February. The Monetary Policy Committee cited its loosely unexpected move as a response to higher-than-expected inflation in February, with elevated services price growth contributing to a deterioration in the underlying trend of monthly inflation and warranting a response from the central bank. Annual inflation was last recorded at nearly 70% in February, the highest in 15 months. The decision was also consistent with the sharp depreciation of the Turkish lira, which continuously extends its record low. The central bank expects inflationary pressures to remain before the disinflation trend begins in the second half of the year. source: Central Bank of the Republic of Turkey

Fig. 6. Interest Rate in Turkey 2015-2024

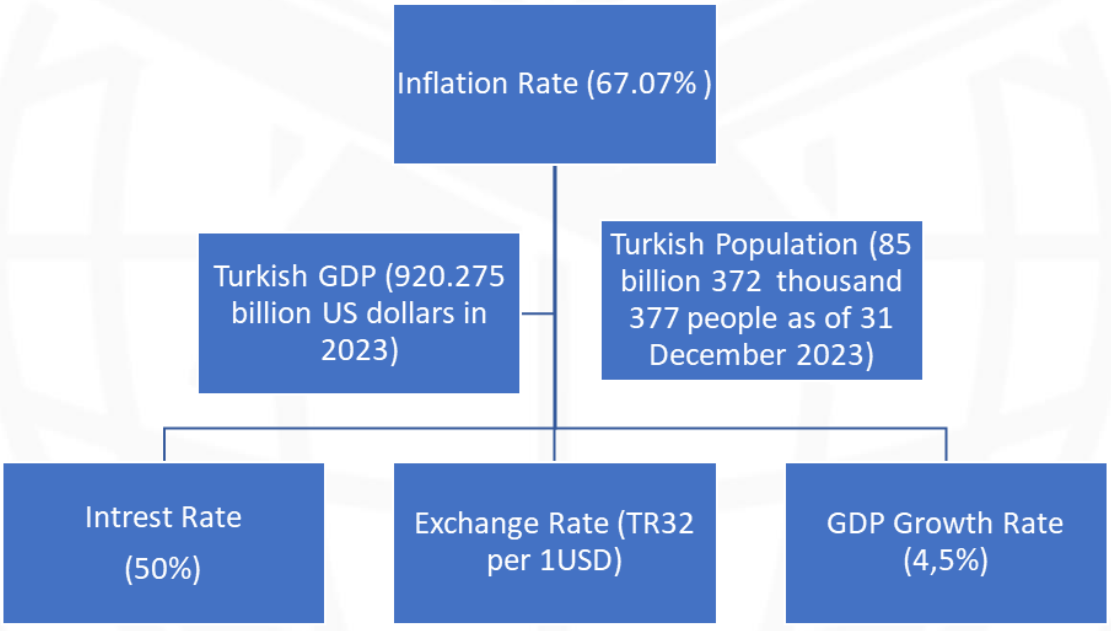


Fig. 8. A summary Turkish main macroeconomic indicators

1.3 STUDY PURPOSE

The purpose of the study is to address the inflation phenomena in Turkey from the perspectives of capitalists and Islamic economics theories. Identify the hallmarks of capitalist and Islamic economies to suggest policy recommendations on some key issues of the Turkish Inflation. The objectives of the study are listed below:

1. Addressing the political and economic background of Turkey.
2. Addressing the inflation in Turkey with some related macroeconomic indicators.
3. Identify the hallmarks of capitalist and Islamic economies.
4. Suggest appropriate policies to control inflation in Turkey.

1.4 RESEARCH METHODOLOGY

The study is designed to describe what is going on using an existing framework. Simplicity in explaining the phenomena of inflation that occur in Turkey, and generating solutions for the problems is always preferred to complex research frameworks that consider an unmanageable number of variables (Sekaran & Bougie, 2016). Economy in research models is achieved when we can build into our research framework a lesser number of explanatory factors that can explain the causes and consequences of inflation phenomena which is " a sustained increase in the overall level of prices and is measured by consumer price index" (Shapiro *et. al*., 2022). However, "a low and stable inflation rate, for example, 2% is generally regarded not to be a problem but a rate that exceeds 50% and more is called hyperinflation which may result in people losing confidence in the currency" (Banford & Grand, 2015).

The approach of this study is a general theoretical approach to address the economic issues and potential solutions to inflation under capitalist and Islamic economics theories in addition to reviewing some prior research that investigated inflation and different variable of causes.

"Theoretical" can also be used to describe a paper's focus; a theoretical paper in this sense will address the fundamentals of economic modeling. In theory, these may be widely applied across a range of fields, but they do not typically address any single issue of policy or focus on a specific industry. However, some empirical papers may be aimed at addressing fundamental theoretical issues and parameters.

This case study mostly uses secondary information collected from different resources such as books, prior research studies, and websites such as the Central Bank of the Republic of Turkey to describe the inflation in Turkey which has experienced different levels of inflation rates. However, in this study, the researcher has selected to highlight the inflation within the period from 2015 till now since the inflation rate was targeted at 5% which is a lower rate and manageable (Bamford & Grant, 2015). Another reason to choose this period is because Erdogan's approach is influenced by Islamic economic theories. He thinks that low interest rates are necessary to boost economic growth, create jobs, cut inflation, and attract foreign investment. He argues that higher borrowing costs slow the economy down (CRS Report, 2021).

The type of data analysis for economic issues is dependent on the specific problem or question being addressed. However, there are a few key types of data analysis that are commonly used in the field of economics such as data visualization and regression analysis. In this study, data visualization is a powerful tool in economic issues such as economic growth, inflation, interest rate, and exchange rate because it allows analysts to identify patterns and trends quickly and easily in large datasets. This type of

analysis can be especially useful when dealing with complex data, such as regional or global economic indicators. By presenting data concisely, data visualization can help policymakers and economic developers make informed decisions about resource allocation and policy implementation.

Therefore, the introduction provides the purpose of the study, and the scope of the analysis encompasses the comparison of key aspects of Islamic and non-Islamic economies. It sets the stage for the comparative analysis that follows. The material is placed into many different categories. The hallmarks of non-Islamic and Islamic economies and the inflation in Turkey are explored. In addition to reviewing the related literature and conclusion.

2. LITRATURE REVIEW

In return for exploring the prior research into the inflation rate. The researcher found that some of the prior research focuses on inflation in Turkey and the factors that influence it (Köse & Ünal, 2021; Turna & Özcan, 2021; Ulug *et. al*., 2023; Eltejaei & Shoorekchali, 2021; Gocmen, 2016; Çatık & Önder, 2011; Telatar *et. al*., 2003; Bahmani-Oskooee & Domaç, 2002; Kibritcioglu, 2001; Metin, 1998; Kose *et. al*., 2011; Akyurek *et. al*., 2011; Yilmazkuday, 2022; Sui *et. al*., 2021; Kose *et. al*., 2012; Gokmenoglu *et. al*., 2015; Berk, 2023).

Other prior research focuses on the behavior and dynamics of inflation (Şule *et. al*., 2006; Soybilgen & Yazgan, 2017; Güney, 2016; Aktürk, 2016; Duran & Gülşen, 2013; Altug & Çakmaklı, 2016; Aydın *et. al*., 2016; Us, 2004; Bilici & Çekin, 2020; Tasar & Bayat, 2015; Gülşen & Kara, 2019; Us & Ozcan, 2005; Öğünç *et. al*., 2013; Çiçek & Akar, 2013; Karahan, 2012).

A few research explore the public attitudes of Turkish citizens towards inflation (Nebioğlu & Soybilgen, 2023), and the impact of inflation on the financial statements of companies (Arsoy & Gucenme, 2009). According

to the knowledge of the research, there is no prior research on inflation in Turkey from the Islamic viewpoint. However, there is little research on Islamic banking (Ercan *et. al*., 2021; Ergeç & Arslan, 2011; Koç, 2018; Okumuş, 2005; Saraç & Zeren, 2015; Yükse & Canöz, 2017).

Prior research investigated the inflation in Turkey along with factors influencing it, such as the policy exchange rate by the Central Bank, over the period from 2000 to 2022. The regression analysis indicates a statistically significant relationship between policy rate changes and inflation (Berk, 2023). Ulug *et al*. (2023) examine the links between interest rates, inflation, and exchange rates in Turkey. The finding of this study explores the significant occurrences of causality by detecting the origination date of causality starting from 2018 toward 2021. Kırca & Canbay (2022) investigate whether changes in consumer interest rate, exchange rate, and housing supply have permanent effects on housing inflation in Turkey. They found causality relationships from changes in the consumer interest rate and exchange rate to housing inflation.

Metin (1998) analyzes the empirical relationship between inflation and the budget deficit for the Turkish economy by a multivariate cointegration analysis. A single-equation model shows that the scaled budget deficit (as well as income growth and debt monetization) significantly affects inflation in Turkey. It is mainly argued that inflation may be interpreted as a net result of sophisticated and continuous interactions of demand-side (or monetary) shocks, supply-side (or real) shocks, price-adjustment (or inertial) factors, and political processes (or institutional factors). Kibritcioglu (2001) has compared the existing empirical studies on Turkish inflation, by considering their sample period, data frequency, empirical methods, modeled macroeconomic variables, and main results. Bahmani-Oskooee & Domaç (2003) investigate the role of dollarisation in the dynamics of inflation in Turkey. Descriptive analysis suggests that, in

addition to high inflation and economic instability, institutional factors also played an important role in the evolution of dollarisation in Turkey.

Telatar *et. al.* (2003) investigate whether the term structure contains useful information about future inflation for Turkey during 1990–2000, a period of high inflation, high budget deficits, and political instability. Stability can be achieved only by reducing inflation through circumscribing substantial government budget deficits and the political instability underlying them. Şahin et. al. (2006) propose the use of Bayesian Causal Maps (BCMs) to analyze the complex structure of inflation in Turkey. As a result, it will be possible to see the structure of the inflation model and to understand the basic consequences of any strategic change that may occur in the system. Çatik *et. al.* (2011) investigates the existence of oil pass-through to inflation for Turkey covering the period February 1996-May 2007. They find evidence for asymmetric oil pass-through in the high-inflation regime for headline and food- and energy-excluded inflation measures.

Tuna & Payaslıoğlu (2011) investigate the link between inflation in Turkey and its uncertainty in understanding the costs of inflation and its implications for policymakers. The link between inflation and inflation uncertainty due to permanent shocks indicates a weak negative association between the level of inflation and long-run inflation uncertainty except for the crisis periods. Çatik *et. al.* (2012) find that the impact of oil prices is less significant and lower compared to that of exchange rates. The empirical results support the presence of a complete first-stage pass-through from exchange rate shocks to import prices, whereas an incomplete effect of oil price shocks on import prices has been observed throughout the analysis period. Andiç *et. al.* (2015) provide Bayesian estimates of an empirical model of consumer price inflation for Turkey based on the hybrid new Keynesian Phillips curve.

3. ISLAMIC AND NONISLAMIC ECONOMIES

Islamic and non-Islamic economies differ significantly in their underlying economic principles, financial instruments, wealth distribution mechanisms, and social welfare objectives. While non-Islamic economies focus on maximizing profit and GDP growth, Islamic economies strive for economic justice, ethical behavior, and societal well-being. Understanding the nuances of both systems can provide valuable insights for policymakers, economists, and stakeholders seeking sustainable and inclusive economic development. Table 1 shows a comparison between Islamic and non-Islamic economies.

Table 1: Hallmarks of Islamic and Non-Islamic Economies

Hallmark	Non-Islamic economics	Islamic economics
Economic Principles and Ethics	They largely operate based on secular principles, such as capitalism and socialism.	They are fundamentally governed by Sharia principles, which emphasize ethical behavior and justice.
Role of Interest in Financial Transactions	It commonly allows interest payments on loans.	It strictly prohibits riba (usury)
Modes of Financing	They rely heavily on conventional banking systems, including interest-based loans and debt instruments.	They promote alternative modes of financing, such as Murabaha (cost-plus financing), ijarah (leasing), and sukuk (Islamic bonds).
Wealth Distribution	Wealth accumulation and income disparities can be significant, often leading to social inequalities.	It emphasizes a balanced distribution of wealth throughout society. Zakat (compulsory charitable giving) and sadaqah (voluntary acts of charity) are prominent features ensuring the redistribution of resources.
Inclusive Economic Growth	Market forces often drive economic growth,	They emphasize inclusive growth by discouraging monopolies, concentration

	resulting in unequal distribution of benefits.	of wealth, and exploitative practices. Islamic finance promotes investment in productive sectors, discourages speculation, and aims to benefit the broader society.
Economic Stability and Risk Management	They rely more heavily on government intervention and regulatory frameworks to maintain stability.	They promote risk-sharing mechanisms, such as the concept of takaful (Islamic insurance), which serves as an alternative to conventional insurance
Role of Government in the Economy	They may employ a range of government intervention strategies but generally place greater emphasis on free-market principles.	They view the role of government as crucial in ensuring social welfare, economic justice, and regulation of economic activities to align them with ethical considerations
Economic Policy and Development	They often focus on GDP growth as a primary indicator of economic progress.	They consider societal well-being as the ultimate goal, prioritizing the eradication of poverty, reduction of income disparities, and overall improvement of human development indices as important aspects of economic development.
International Trade and Engagement	They generally abide by international trade norms and regulations.	They may prioritize certain ethical considerations and restrictions, such as avoiding trade in forbidden goods (haram) and ensuring fair business practices.

Source: the researcher based on (Hassan, A. & Mollah, S. (2018). *Islamic finance: ethical underpinnings, products, and institutions*. Palgrave Macmillan; and Bamford, C. & Grand, S. (2015). *Economics*. Third Edition: Cambridge University Press).

Therefore, the comparison between capitalist or non-Islamic and Islamic economics has garnered significant attention, i.e. " Islamic Economics = Conventional Economics – Secular Values + Islamic Values" (Tahir,

2017). The importance of using the same macroprudential framework for financial institutions in both systems is emphasized by Hussain et al. (2016). This shows that to handle problems like inflation, financial institutions need to be regulated using a cohesive strategy. The inflation problem is mentioned in the context of Islamic theory by Al-Magrizi and the Inflation Theory of Islamic Monetary Policy by Imani *et al.* (2020). This emphasizes that according to the Al-Magrizi, inflation is caused by two factors namely, 1) natural factors (natural inflation), and 2) human error, such as corruption and poor administration, excessive taxation, and increased circulation of money (human error inflation) (Imani *et al.*, 2020). Therefore, how important it is to have a thorough framework that can deal with inflationary pressures in both capitalist and Islamic economies. Moreover, it is impossible to ignore how inflation affects both economic expansion and income disparity.

4. DISCUSSION

This discussion section addresses the main issues that are raised above. As stated in Table 1, non-Islamic economies commonly allow interest payments on loans and rely heavily on conventional banking systems, including interest-based loans and debt instruments. These economies had used the capitalist monetary policy with a focus on the interest rate to reduce the demand-pull inflation through adopting numerous theories, which include the Neo-classical, Classical, Modern Keynes, and Hicks's theories Possess a distinct understanding of interest rates, according to which an economy is in balance if the interest rate is such that the monetary and real sectors are in balance (Hicks theory). According to contemporary Keynes theory, the government and money supply determine interest rates. According to conventional thinking, interest rates are influenced by people's desire to save and businesses' desire to borrow money for investments. Interest rates are influenced by both the supply and demand

for credit. (In line with neoclassical) Aside from that, interest rates also fluctuate. According to Hicks' hypothesis, an economy's interest rate is in balance if this interest rate (Hidayat, 2021).

On the contrary, the Islamic economies strictly prohibit riba (usury). Therefore, The role of Islam in addressing economic issues and the potential solutions to inflation in Turkey from an Islamic viewpoint is a topic that has not been directly addressed in the previous research. Therefore, for an Islamic economy like Turkey, inflation dynamics can differ in certain aspects. Islam's prohibition of interest-based transactions sets it apart from a capitalist economic system. Consequently, Islamic economies often emphasize ethical and socially responsible finance, promoting profit and loss-sharing mechanisms. However, despite these fundamental differences, the underlying causes of inflation remain similar between the two systems.

The economic situation in Turkey has also been a topic of concern in recent years, particularly inflation. Erdogan's economic policies have been criticized for their impact on inflation. This has led to questions about the ideological underpinnings of Turkey's economic policies, with some suggesting that Erdogan's approach is influenced by Islamic economic theories (Why is Turkey's President Cutting Interest Rates, Spurring Inflation, 2021). Between September and December 2021, Turkey's central bank lowered its benchmark interest rate from 19% to 14%, which may have contributed to yearly inflation—which is informally thought to be as high as 58% and officially estimated to be around 30% (CRS REPORT (2021). However, the Turkish Central Bank criticized Erdogan’s economic policies because they go against economic theories based on Adam Smith's thinking of a free-market system and monetary policy with a focus on the interest rate.

Recently the Turkish government under the pressure of a high inflation rate and high exchange rate of the Turkish Lira to USD has adopted the new shifting monetary policy by the central bank to raise the interest rate to 50% (it is the highest in the world. See appendix 1), but it doesn't work to reduce the inflation rate which is now 67.07%. This led to raising the question about the effectiveness of both policies in correcting the inflation in Turkey. It is also important to say here that much prior research has been done to address the problem of inflation in Turkey as we have mentioned in the literature review section of this study.

The question is what was the benefit of both the Turkish government and central bank from it to solve the inflation in Turkey? It seems that either the government and the central bank did not refer to it and adopt their traditional policies, or the lack of prior research which was mainly based on capitalist economic theories that "aim to explain the dynamics of inflation was initially developed for Latin American countries" in the 1980s (Şule *et. al*., 2006). In addition, prior research did not identify the type of Turkish inflation whether it is a 'cost-push inflation'; i.e. inflation caused by an increase in the cost of production. "Another broad cause of inflation is ' demand-pull inflation' which is caused by increases in aggregate demand not matched by equivalent increases in aggregate supply" (Bamford & Grant, 2015), Or the problem is the result of natural factors such as increases in the price of oil and gas where Turkey imports 97% of the energy from outside (Köse & Ünal, 2021; Gokmenoglu *et. al*., 2015), and other human error factors such economic and political reasons.

Islamic finance has been the subject of increasing attention in recent years, with a few working papers addressing specific policy issues relevant to Islamic banking and finance (Hussain *et. al*., 2016). This suggests that there is a growing interest in understanding the principles and implications of Islamic economic theories in the context of contemporary economic

challenges. In addition to the ideological dimensions of Turkey's economic policies, there are also practical concerns about the impact of inflation on the country's economy. The consequences of inflation can be far-reaching, affecting everything from income inequality to economic growth (Trends in Income Inequality and its Impact on Economic Growth, 2022). This highlights the importance of addressing inflation in a way that considers both the theoretical and practical implications for the economy. Turkey's unique blend of crony capitalism and the patrimonial state has also been identified as a factor that impacts different groups in various ways. This suggests that any efforts to address inflation in Turkey must consider the broader economic and social context in which these policies are implemented.

Therefore, addressing inflation in Turkey requires a nuanced understanding of both capitalist and Islamic economics theories, as well as an awareness of the practical implications for the country's economy and society. This literature review has highlighted the need for a comprehensive approach that considers the ideological, theoretical, and practical dimensions of Turkey's economic challenges. A shared challenge faced by both capitalist and Islamic economies in dealing with inflation is ensuring price stability while simultaneously aiming for robust economic growth. However, specific mechanisms and policy tools employed by each system differ considerably. In a capitalist economy, central banks use monetary policy tools like interest rate adjustments, open market operations, and reserve requirements to manage inflation rates. The Central Bank of the Republic of Turkey (CBRT) follows these conventional monetary policies to mitigate inflationary pressures. However, inflation and interest rates tend to move in the same direction as shown in Fig. 5 and Fig. 6.

Conversely, Islamic economies adopt alternative monetary policy frameworks that conform to Islamic principles. In Turkey, the Islamic Banking Regulation and Supervision Agency (IBSA) regulates and supervises Islamic banking institutions, which adhere to Shariah-compliant practices. Islamic economies rely on instruments such as profit rate contracts and Islamic interbank money markets to manage monetary policy and ensure price stability.

Turkey's hybrid economy, with elements of both capitalism and Islam, presents a unique challenge in managing inflation. Striking a balance between conventional and Islamic banking systems requires comprehensive policy coordination. The Turkish government has established the Financial Stability Committee, comprising various regulatory bodies, to oversee macro-prudential policy implementation and monitor systemic risks stemming from both systems.

Furthermore, given Turkey's increased integration into the global economy, external factors significantly impact inflation dynamics. The country relies heavily on imports for its energy needs, and fluctuations in international oil prices can lead to inflationary pressures. The government's response to external shocks is crucial, necessitating careful management of fiscal policies, exchange rate stability, and effective collaboration with international organizations like the International Monetary Fund.

To tackle inflation effectively, both capitalist and Islamic economics theories' objective is to maintain a stable value of money which reflects price stability that affects the basic needs, and optimum real economic growth and financial stability (Imani et. al., 2020). Turkey must prioritize public awareness and education about inflationary risks. Enhancing financial literacy among citizens can facilitate informed decision-making, promoting responsible borrowing and savings practices. Additionally, measures to promote investment in productive sectors, and enhance

supply-side factors, such as infrastructure development and technological advancements, can alleviate inflationary pressures.

5. CONCLUSION AND SUGGESTIONS

In conclusion, inflation is a persistent concern for both capitalist and Islamic economics theories. Despite distinct differences in their underlying principles and mechanisms, the causes and consequences of inflation remain largely shared. Both systems employ monetary policy tools, albeit with different approaches, to manage inflation rates and ensure price stability.

The Turkish government plays a vital role in coordinating policies between the two systems, utilizing regulatory bodies to monitor systemic risks effectively.

The research suggests appropriate policies to control inflation in Turkey as evidenced by the various prior research that have been conducted on this issue.

- The first strategy for controlling inflation is through price controls have been explored as a means to manage inflation, particularly in the context of an open economy (Boyes & Schlagenhaft, 1981).
- The second strategy to control inflation in Turkey involves regulating the prices of publicly produced goods and services. Research has shown that price increases in the private and public sectors are similar on average, but less frequent in the public sector, leading to increased volatility in the general price level and uncertainty in forecasting, ultimately resulting in higher interest rates (Berument, 2003).
- The third strategy, for selecting the exchange rate system has been highlighted as crucial for long-term development, with some countries, including Turkey, experiencing high inflation inertia and overvaluations associated with unstable or pegged exchange rate regimes (Elbadawi & Kamar, 2006).

- The fourth strategy, the monetary policy is essential to consider the behavior of money demand and its determinants, particularly when adopting inflation-targeting regimes (Sahin, 2013).
- Fifth strategy, several Interest-free instruments can be used by the central bank to increase or decrease the money supply, in addition to the use of Islamic Sukuk which is useful for reducing or increasing money circulation (Imani et. al., 2020).

Overall, this study suggests that a combination of income policies, price controls, exchange rate regime considerations, and monetary policy adjustments can be effective in controlling inflation in Turkey.

References

- Abdullah, A. (2016). An Islamic monetary theory of value and equation of exchange: Evidence from Egypt (696-1517). Humanomics, 32(2), 121-150.
- Achour, B., Foughali, I., Alikhan, LURL., & Jamaludin, N. (2020). Article review of the critical and empirical research in Islamic economics. *Journal of Islamic Economics, Business and Finance,* 10 (1), 39-44.
- Altug, S. & Çakmaklı, C. (2016). Forecasting inflation using survey expectation and target inflation: Evidence for Brazil and Turkey. *International Journal of Forecasting*, 32, 138-153.
- Aktürk, H. (2016). Do stock returns provide a good hedge against inflation? An empirical assessment using Turkish data during periods of structural change. *International Review of Economics and Finance*, 45, 230-246.
- Akyurek, C., Kutan, A. M. & Yilmazkuday, H. (2011). Can inflation targeting regimes be effective in developing countries? The Turkish experience. *Journal of Asian Economics*, 22, 343-355.

- Arsoy, A. P. & Gucenme, U. (2009). The development of inflation accounting in Turkey. *Critical Perspectives on Accounting*, 20, 568-590.
- Aydın, C., Esen, Ö. & Bayrak, M. (2016). Inflation and economic growth: a dynamic panel threshold analysis for Turkish Republic in transition process. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 229, 196-205.
- Bahmani-Oskooee, M. & Domaç, I. (2003). On the Link between Dollarisation and Inflation: Evidence from Turkey. *Comparative Economic Studies*, 45, 306–328.
- Bamford, C. & Grand, S. (2015). *Economics*. Third Edition: Cambridge University Press.
- Berk, B. (2023). Inflation in Turkey. *International Journal of Science and Society*, 5 (4), 197-206.
- Berument, H. (2003). Public sector pricing behavior and inflation risk premium in Turkey. *Eastern European Economics*, 41(1), 68-78.
- Bilici, B. & Çekin, S. E. (2020). Inflation persistence in Turkey: A TVP-estimation approach. *The Quarterly Review of Economics and Finance*, 78, 64-69.
- Boyes, W. & Schlagenhalif, D. E. (1981). Price controls in an open economy. *Journal of Macroeconomics*. Elsevier, 3(3), 391-408.
- Çatik, A.N., Karaçuka, M. & Önder, A.Ö. (2022) The Time-Varying Impact of External Shocks on the Consumer Price Components: Evidence from an Emerging Market. *Journal of Quantitative Economics,* 20, 781–807.
- Çiçek, S. & Akar, C. (2013). The asymmetry inflation adjustment in Turkey. *Economic Modelling*, 31, 104-118.

- Choudhury, M.A. (1986). Towards a Methodological Development of Islamic Economic Theory. In: *Contributions to Islamic Economic Theory*. London: Palgrave Macmillan.
- Choudhury, M.A. (2006). Islamic macroeconomics? *International Journal of Social Economics*, 33(2), 160-186.
- CRS REPORT (2021). Turkey: Background and U.S. relations in brief. https://crsreports.congress.gov
- Elbadawi, I. & Kamar, B. (2006). The great debate on the Exchange rate regimes: why should the mena region care? International Finance. SSRN, https://ssrn.com/abstract=1465594
- Demirkılıç, S., Özertan, G. & Tekgüç, H. (2022). The evolution of unprocessed food inflation in Turkey: an exploratory study on select products. New Perspectives on Turkey, 67, 57–82. doi:10.1017/npt.2022.9.
- Dinçer, H., Yüksel, S. & Adalı, Z. (2019). Economic Effects in Islamic Stock Development of the European Countries : Policy Recommendations for Ethical Behaviors. chapter 4. *Management Information Systems for Enterprise Applications: : Business Issues, Research and Solutions,* 01 Jan, 58 – 78.
- Duran, M. & Gülşen, E. (2013). Estimating inflation compensation for Turkey using yield curves. *Economic Modelling*, 32, 592-601.
- Eltejaei, E. & Shoorekchali, J. M. (2021). Investigating the relationship between money growth and inflation in Turkey: nonlinear causality approach. *Journal of Money and Economy*, Monetary and Banking Research Institute, Central Bank of the Islamic Republic of Iran, 16(3), 305-322.
- Ercan, H., Karahanoglu, I. & Walter, G. (2021). Is Islamic banking in Turkey really interest-free? *Society and Economy* 43(4), 391-405.

- Ergeç, E. H. & Arslan, B. G. (2011). Impact of interest rate on Islamic and conventional banks: the case of Turkey. *Applied Economics* 45(17), 2381-2388.
- Foughali, I., Achour, B., Alikhan, L. & Jamaludin, N. (2020). Article review of the critical and empirical research in Islamic economics. *Journal of Islamic Economics, Business and Finance*, 10 (1), 39-44.
- Gokmenoglu, K., Azin, V. & Taspinar, N. (2015). The relationship between industrial production, GDP, inflation and oil price: the case of Turkey. *Procedia Economics and Finance*, 25, 497-503.
- Gülşen, E. & Kara, H. (2019). Measuring inflation uncertainty in Turkey. *Central Bank Review*, 19, 33-43.
- Güney, P. Ö. (2016). Does the central bank directly respond to output and inflation uncertainties in Turkey? *Central Bank Review,* 16, 53-57.
- Hassan, A. & Mollah, S. (2018). *Islamic finance: ethical underpinnings, products, and institutions*. Palgrave Macmillan
- Hidayat, R. (2021). Interest Rate Theory in Islamic Economic Perspective. *Basic and Applied Accounting Research Journal,* 1(1), 46-50.
- Hossain, A. A. (2015). *Central Banking and Monetary Policy in Muslim-Majority Countries.* Australia: Edward Elgar Publishing.
- Hussain, M., Shahmoradi, A. & Turk, R. (2016). An Overview of Islamic Finance. *Journal of International Commerce, Economics and Policy*, 7 (1), 1650003.
- Ibrahim, M. H (2019). Rethinking Islamic Economics. *Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economics*, 32 (2), 119-124.
- Imani, S., Muhtadi, R. & Winari, H. H. (2020). Al-Magrizi inflation theory of Islamic monetary policy implementation in Indonesia. *International Journal of Islamic Economics*, 2(2), 150- 160.

- Karahan, Ö. (2012). The relationship between inflation and inflation uncertainty: evidence from the Turkish economy. *Procedia Economics and Finance*, 1, 219-228.
- Karagöz, M., Demirel, B. & Bozdağ, E. G. (2016). Pass-through effect from exchange rates to the prices in the framework of inflation targeting policy: a comparison of Asia-Pacific, South American and Turkish economies. *Procedia Economics and Finance*, 38, 438-445.
- Kibritgioglu, K. (2001). Causes of Inflation in Turkey: A Literature Survey with Special Reference to Theories of Inflation. In F. Selcuk (Ed.), *Inflation and Disinflation in Turkey.* London: Routledge.
- Kırca, M. and Canbay, Ş. (2022). Determinants of housing inflation in Turkey: a conditional frequency domain causality. *International Journal of Housing Markets and Analysis*, 15 (2), 478-499.
- Koç, I. M. (2018). Interest rate risk in interest free banks: empirical research on Turkish participation. *Turkish Journal of Islamic Economics*, 5 (1), 89-107.
- Kose, N., Emirmahmutoglu, F. & Aksoy, S. (2012). The interest rate-inflation relationship under an inflation targeting regime: The case of Turkey. Journal of Asian Economics, 23, 476-485.
- Köse, N. & Ünal, E. (2021). The effects of the oil price and oil price volatility on inflation in Turkey. *Energy*, 226, 120392.
- Manzoor, A. & Arshed, N. (2021). Inflationary dynamics of consumer and producer financing: A comparative banking analysis. *International Journal of Islamic Economics and Finance (IJIEF)*, 4(2), 315-346.
- Metin, K. (1998). The Relationship Between Inflation and the Budget Deficit in Turkey. *Journal of Business & Economic Statistics*, 16(4), 412-422.
- Nebioğlu, D. & Soybilgen, B. (2023). inflation aversion in Turkey. *Economic Systems*, 47, 101147.

- Okumuş, Ş. H. (2005). Interest-free banking in Turkey: A study of customer satisfaction and bank selection critieria. *Journal of Economic Cooperation*, 26, 51-86.
- Öğünç, F., Akdoğan, K., Başer, S., Chadwick, M. G., Ertuğ, D., Hülagü, T., Kösem, S., Özmen, M. U. & Tekatlı, N. (2013). Short-term inflation forecasting models for Turkey and a forecast combination analysis. *Economic Modelling*, 33, 312-325.
- Sahin, A. (2013). Estimating money demand function by a smooth transition regression model: evidence for Turkey. Published in: *Athens, and ATINER's Conference Paper Series* No. MDT2013-0382, 1-19.
- Şahin, Ş. Ö., Ülengin, F. & Ülengin, B. (2006). A Bayesian causal map for inflation analysis: The case of Turkey. *European Journal of Operational Research*, 175, 1268-1284.
- Saraç, M. & Zeren, F. (2015). The dependency of Islamic Bank Rates on Conventional Bank Interest Rates: Further Evidence from Turkey. *Applied Economics*, 47 (7), 669-679.
- Sekaran, U. & Bougie, R. (2016). *Research Methods for Business: A Skill-Building Approach*. Seventh Edition: Wiley.
- Selen Başer Andiç, S. B., Küçük, H. & Öğünç, F. (2015). Inflation Dynamics in Turkey: In Pursuit of a Domestic Cost Measure. *Emerging Markets Finance and Trade*, 51:2, 418-431.
- Shapiro, D., MacDonald, D. & Greenlaw, S. A. (2022) *Principles of Economics*. Third Edition: OpenStax Rice University.
- Soybilgen, B. & Yazgan, E. (2017). An evaluation of inflation expectations in Turkey. *Central Bank Review*, 17, 31-38.
- Sui, M., Rengifo, E. W. & Court, E. (2021). Gold, inflation and exchange rate in dollarized economies- A comparative study of Turkey, Peru and the United States. *International Review of Economics and Finance,* 71, 82-99.

- Tahir, S. (2017). Islamic Economics and Prospects for Theoretical and Empirical Research. *JKAU: Islamic Econ*., 30 (1), 3-20.
- Tasar, I. & Bayat, T. (2015). Inflation Targeting for Turkey. *Procedia Economics and Finance* , 32, 861-869.

  Tsang, M. (2023), "Currency crisis: Turkey in 2021", , Vol. 19 No. 5, pp. 679-698. https://doi.org/10.1108/TCJ-08-2022-0140
- Tuna, G. & Payaslıoğlu, C. (2011). Inflation Uncertainty at Short and Long Horizons: Turkey. *İktisat İşletme ve Finans,* 26 (309), 83-104.
- TURKSTAT Corporate (tuik.gov.tr)
- Turkey Interest Rate (tradingeconomics.com)
- Turna, Y.& Özcan, A. (2021). The relationship between foreign exchange rate, interest rate and inflation in Turkey: ARDL approach. *Journal of Ekonomi* ,5, 19–23.
- Ulug, M., & Işık, S. & Mert, M. (2023). The effectiveness of ultra-loose monetary policy in a high inflation economy: a time-varying causality analysis for Turkey. *Economic Change and Restructuring*, *Springer*, vol. 56(4), pages 2855-2887, August.
- Us, V. (2004). Inflation dynamics and monetary policy strategy: some prospects for the Turkish economy. *Journal of Policy Modeling*, 26, 1003-1013.
- Us, V. & Ozcan, K. M. (2005). Optimal univariate expectations under high and persistent inflation: new evidence from Turkey. *Physica* A, 346, 499-517.
- Yilmazkuday, H. (2022). Drivers of Turkish inflation. *Quarterly Review of Economics and Finance*, 84, 315-323.
- Yüksel, S., Canöz, I. & Ozsari, M. (2017). Causality relationship between interest rate of deposit banks and profit share of Islamic banks in Turkey. Journal of Islamic Economics and Business, 2 (2), 131-141.

Appendix 1. World macroeconomic indicators

Country	GDP	GDP Growth	Interest Rate	Inflation Rate	Jobless Rate	Gov. Budget	Debt/GDP	Current Account	Population
Euro Area	14136	0.00	4.50	2.60	6.40	-3.60	90.90	-0.50	345.41
Germany	4082	-0.30	4.50	2.50	5.90	-2.00	66.10	4.20	84.40
United Kingdom	3089	-0.30	5.25	3.40	3.90	-4.20	97.10	-5.60	67.79
France	2779	0.00	4.50	3.00	7.50	-4.80	111.80	-2.00	68.14
Russia	2240	-0.80	16.00	7.70	2.90	-1.90	17.20	10.30	145.60
Italy	2050	0.17	4.50	0.75	7.20	-7.20	137.30	-1.50	58.98
Spain	1418	0.60	4.50	2.80	11.76	-3.70	111.60	0.60	48.59
Netherlands	1009	0.30	4.50	2.80	3.70	-0.90	46.80	11.10	17.81
Turkey	907	1.00	50.00	67.07	9.10	-5.40	31.70	-5.40	85.37
Switzerland	818	0.30	1.50	1.20	2.40	1.20	41.40	9.90	8.81
Poland	688	0.00	5.75	2.80	5.40	-3.70	49.30	-2.40	36.75
Sweden	591	-0.06	4.00	4.50	8.50	1.10	32.90	4.80	10.52
Belgium	583	0.30	4.50	3.20	5.50	-3.50	104.30	-1.00	11.74
Norway	579	1.50	4.50	4.50	3.60	25.60	37.40	17.50	5.49
Ireland	533	-3.40	4.50	3.40	4.20	1.70	44.40	9.90	5.19
Austria	471	0.00	4.50	4.30	7.60	-3.50	78.40	-0.30	9.10
Denmark	400	2.00	3.60	0.80	2.50	3.30	29.80	13.40	5.93
Romania	301	-0.50	7.00	7.23	5.70	-5.60	47.20	-9.10	19.05
Czech Republic	291	0.20	5.75	2.00	4.00	-3.20	44.20	-6.10	10.76
Finland	283	-0.70	4.50	3.00	8.30	-0.80	73.30	-2.60	5.56
Portugal	255	0.80	4.50	2.07	6.60	-0.30	112.40	-1.10	10.47
Greece	218	0.20	4.50	2.90	10.40	-2.10	160.30	-10.30	10.39
Hungary	177	0.00	9.00	3.70	4.60	-6.50	73.90	-8.30	9.60
Ukraine	161	0.70	14.50	4.30	10.50	-16.30	78.40	5.00	41.00
Slovakia	115	0.30	4.50	3.39	5.10	-2.00	57.80	-7.30	5.43
Bulgaria	90	0.47	3.80	3.30	5.80	-2.90	20.00	-1.40	6.44
Luxembourg	82	0.02	4.50	3.20	5.60	-0.30	24.70	7.70	0.66
Belarus	73		9.50	5.60	0.10	-0.30	32.80	4.20	9.20

Country	GDP	GDP Growth	Interest Rate	Inflation Rate	Jobless Rate	Gov. Budget	Debt/GDP	Current Account	Population
Croatia	72	1.30	4.50	4.10	6.70	0.40	68.80	-2.80	3.85
Lithuania	71	-0.10	4.50	0.70	9.30	-0.70	38.10	-5.50	2.86
Serbia	64	1.30	6.50	5.60	9.10	-2.20	55.10	-6.80	6.66
Slovenia	60	1.10	4.50	3.40	5.20	-3.70	72.30	-1.00	2.11
Latvia	41	0.80	4.50	0.40	6.80	-4.60	41.00	-4.70	1.88
Estonia	38	-0.70	4.50	4.20	6.30	-1.00	18.50	-3.20	1.37
Cyprus	29	0.60	4.50	1.82	6.70	2.40	85.60	-7.90	0.92
Iceland	28	0.90	9.25	6.60	4.20	-4.10	68.90	-2.00	0.39
Bosnia and Herzegovina	24	1.20	4.30	1.96	13.60	-0.40	20.30	-4.50	3.44
Albania	19	2.30	3.25	2.60	10.70	-1.40	64.60	-6.00	2.76
Malta	18	0.30	4.50	3.00	2.90	-5.70	52.30	-3.00	0.54
Moldova	15	0.00	3.75	4.30	4.90	-3.30	32.10	-15.80	2.51
Macedonia	14	0.40	6.30	3.00	13.00	-4.50	51.00	-1.40	1.83
Kosovo	9			2.20	12.60	-0.10	19.95	-10.50	1.77
Monaco	9								0.04
Liechtenstein	8			1.20	1.30				0.04
Montenegro	6			4.30	13.38	-5.10	69.46	-13.20	0.6

Source: TRADING ECONOMICS | 20 million INDICATORS FROM 196 COUNTRIES

آثار سياسات مُعالَجة التَّضخُّم على المُؤشّرات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة في تركيا

يحيى السيد عمر

الملخص

يُعدّ التضخم من أخطر التحديات التي تُواجه الدول، ومنها تركيا التي تشهد أزمة تضخُّم حادة، عمرها سنوات، ولمعالَجة هذه المشكلة؛ قام البنك المركزي التركي باتّباع عدة سياسات نقدية، لكنها تَرافقت بآثار سلبية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

تهدف هذه الورقة لتحديد آثار سياسات مُعالَجة التضخم على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في تركيا؛ وذلك من خلال الاعتماد على المنهج الاستقرائي والاستنباطي، ومن خلال تحليل البيانات التاريخية لكل من التضخم وسعر الفائدة في تركيا، ودراسة واقع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

وخلصت الورقة إلى أنّ سياسات معالجة التضخم ترافقت بآثار سلبية على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، أهمها تراجع مؤشر التصنيع، وتراجع معدل النمو الاقتصادي، ومخاطر دخول الاقتصاد التركي في حالة انكماش، إضافةً لتراجع معدل الاستهلاك، وتأثر بعض القطاعات الاقتصادية مثل قطاع التطوير العقاري.

المقدمة

يُعدّ التَّضخُّم من المصطلحات الاقتصاديَّة الشائعة جدًّا على مستوى الاقتصاديين وعلى مستوى العامة، ويعود سبب الشهرة هذه إلى أن آثار التَّضخُّم تَطال مختلف الشرائح الاجتماعيَّة بدون استثناء، كما أنه يؤثر على الدول ومؤسساتها، وعلى مختلف مُؤشّرات الاقتصاد الكلي والجزئي؛ ويحظى التَّضخُّم بأهميَّة اقتصاديَّة وسياسيَّة، ولهذا نجد أن بعض المسؤولين في البنوك المركزيَّة يطمحون إلى لقب صقور التَّضخُّم، كنايةً عن قدرتهم على مُعالَجة التَّضخُّم، وقد استطاع العديد من السياسيين النجاح في حملاتهم الانتخابيَّة من خلال وعودهم بمُعالَجة التَّضخُّم. كما يُعدّ التَّضخُّم من أخطر التحديات التي تواجه الحكومات، وذلك نظرًا لخطورة آثاره السلبيَّة، ولصعوبة معالجته، فالعديد من الدول لم تتمكن من معالجته، إضافةً لكونه في بعض الحالات قد يؤدي لتداعيات سياسيَّة، ناهيك عن تداعياته الاجتماعيَّة، مثل تأثيره على تغيير التركيب الاجتماعي،

فهو يسبّب إعادة توزيع الدخل بطريقة غير عادلة، كلّ هذه العناصر تُظهر خطورة التَّضخُّم وخطورة تداعياته.

تعتمد غالبيَّة المدارس الاقتصاديَّة في مُعالجَة التَّضخُّم على السياسة الانكماشيَّة، والتي تقوم في جوهرها على تخفيض مُعدَّل الطلب الكلي، والذي بدَوره يُسهم في تراجع مُعدَّل التَّضخُّم، وعماد السياسة الانكماشيَّة هو رفع مُعدَّل سعر الفائدة، وهو يُعدّ بشكل عام سياسة فعّالة، لكنّ هذه السياسة تترافق بآثار سلبيَّة على المؤشّرات الاقتصاديَّة، وهنا غالبًا ما تُفضّل الحكومات تحمُّل التبعات السلبيَّة لمعالجَة التَّضخُّم، وذلك انطلاقًا من فكرة أن السيطرة على التَّضخُّم تُعدّ أولويَّة، ولاحقًا وبعد مُعالجَة التَّضخُّم من الممكن مُعالجَة الآثار السلبيَّة. هذا المبدأ في المعالجَة ليس بالضرورة أن يكون صحيحًا وفعّالًا في كل الحالات، فلكل دولة ولكل مجتمع خصوصيته الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، فما يصلح في دولةٍ ما، ليس بالضرورة أن ينجح في دُوَلٍ أخرى. وهذه القضيَّة بالغة الأهميَّة، فمن الملاحَظ أن غالبيَّة الدول عند سعيها لمعالجَة التَّضخُّم تقوم باستنساخ تجارب الدول الأخرى، وهذا ما قد يقود لنتائج عكسيَّة، وإلى خروج التَّضخُّم عن السيطرة، وإلى ارتدادات سياسيَّة واجتماعيَّة.

في تركيا يُعدّ التَّضخُّم من أبرز التّحديات الاقتصاديَّة التي تواجه الحكومة، فعلى الرغم من السعي لمعالجته منذ عدة سنوات، إلا أنه لم يُعالَج حتى الآن، كما بلغ التَّضخُّم في مراحل سابقة قِيَمًا قياسيَّة، وما زاد الأمر تعقيدًا هو التذبذب الحكومي في مُعالجَة التَّضخُّم، فتم التناوب ما بين كل من السياستين النقديتين التوسعيَّة والانكماشيَّة، من خلال تخفيض سعر الفائدة ورَفْعه في مراحل زمنيَّة متقاربة، وهذا التذبذب وعدم وجود رؤية دقيقة للمُعالجَة أدى لاستفحال الأزمة، ولخلاف بين رجال السياسة والاقتصاد في الدولة، هذا الواقع عزَّز من التَّبعات السلبيَّة لسياسات مُعالجَة التَّضخُّم على المؤشّرات الاقتصاديَّة الكليَّة والجزئيَّة، وإلى تبعات اجتماعيَّة سلبيَّة على عدة محاور.

أهميَّة الورقة

تستمد الورقة العلميَّة أهميتها من أهميَّة دراسة التَّضخُّم في تركيا، ودراسة العناصر المرافقة له والناتجة عنه وعن سياسات معالجته، وفيما يلي تبيان للنقاط التي تظهر أهميَّة الورقة:

- التَّضخُّم في تركيا يُعدّ أزمةً حادةً، ونتائجها السلبيَّة طالت مختلف القطاعات والمؤشّرات، ما يتطلب الاهتمام البحثي بهذه القضيَّة، وتحديد أسبابها وآثارها وأُفُق معالجتها.
- دائرة الاهتمام بالتَّضخُّم لا بد أن تتَّسع لتشمل سياسات المعالجَة، فسياسات المعالجَة القائمة على النهج النقدي التوسُّعي والانكماشي غالبًا ما تترافق بآثار جانبيَّة سلبيَّة، لذلك لا بد من تسليط الضوء على هذه الآثار، وتقديم اقتراحات لمعالجتها أو الحد منها.
- التَّضخُّم في تركيا يُعدّ أزمة اقتصاديَّة مُعقَّدة متداخلة، فيختلط بها التَّضخُّم المستورد مع التَّضخُّم الناتج عن الطلب، مع التَّضخُّم من جانب العرض ومن جانب الطلب، ما يجعل علاجها مُعقَّدًا بدوره، وهو ما يتطلَّب المزيد من التركيز البحثي على هذه القضيَّة.
- غالبيَّة الدراسات الأكاديميَّة تهتم بالتَّضخُّم وبمُعالجَته بشكل رئيس، والتركيز على فاعليَّة سياسات المعالجَة، لكن نادرًا ما يتم التركيز على الآثار السلبيَّة لهذه السياسات، وهذه الورقة تركّز على هذا الجانب البحثي، ما يُكسبها أهميَّةً بحثيَّةً كبيرةً نسبيًّا.

أهداف الورقة

تهدف الورقة لتحقيق الأهداف البحثيَّة التَّالية:

- تسليط الضوء على السياسات النقديَّة التي يتبنَّاها البنك المركزي التركي في مُعالجَة التَّضخُّم، وتسليط الضوء على تعارُض هذه السياسات، ودَور هذا التَّعارُض في تأزيم المشكلة.
- دراسة عامة لفاعليَّة كلٍّ من النهج النقدي الانكماشي والتوسُّعي الذي اعتمده البنك المركزي التركي في تعامُله مع التَّضخُّم.
- تحديد الاتجاهات العامة للتضخم في الفترة القادمة في ظل السياسة النقديَّة الانكماشيَّة التي يعتمدها حاليًّا البنك المركزي التركي.
- تحديد الآثار السلبيَّة المرافِقة للسياسة النقديَّة الانكماشيَّة التي يعتمدها البنك المركزي التركي، على المؤشّرات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة.

منهجيَّة البحث

استخدم الباحث منهجي الاستقراء والاستنباط، وتمَّ اعتماد هذين المنهجين كونهما متعارضين في الأسلوب؛ فالتعارُض هنا قد يقود إلى تغطية جوانب البحث تغطيةً تامةً، وفيما يلي تبيان هذه المناهج:

- المنهج الأول: المنهج الاستقرائي:

يَعتمد هذا المنهج على الاستدلال الذي ينتقل من الجزئي إلى الكلي، بمعنى الحكم على الكل بما يوجد في الجزئيات، بحيث يكون الاستنتاج الجزئي مدخلًا للتعميم الكلي.

- المنهج الثاني: المنهج الاستنباطي

يختلف هذا المنهج عن الاستقرائي في الاتجاه، فهو ينتقل من التعميم إلى التخصيص، ويقوم هذا المنهج على الانطلاق من المسلَّمات والبديهيات والمعارف العامَّة، ومِن ثَمَ الانتقال إلى الجزئيات، ويُطلَق عليه أحيانًا اسم الاستدلالي أو الاستنتاجي.

ومُبرّر اللجوء لمزيج من المناهج البحثيَّة يتمثَّل في ضرورة تغطية مختلف جوانب البحث، لا سيما أن المنهجين اللذين تم اختيارهما متعارضان في الاتجاه، وهو ما يُمكّن من تغطية تامة لكل جوانب الإشكاليَّة البحثيَّة، إضافةً لتقليل التحيُّز غير المقصود إلى حدوده الدنيا، فتعدُّد المناهج البحثيَّة يُعدّ من أساسيات تخفيض مستويات التحيّز غير المقصود.

المبحث الأول:مفهوم التَّضخُّم وسياسات مُعالجَة التَّضخُّم

يُعدّ القطاع المالي والنقدي عاملًا رئيسًا من عوامل النُّمُوّ والاستقرار الاقتصادي، فالاستقرار النقدي يعني بالضرورة قيام النقود بوظائفها التقليديَّة بفاعليَّة، بما يشمل خزن القيمة وتعبئة المدخرات، ورواج الحركة المصرفيَّة، وتمويل الاستثمارات المتنوعة، ومِن ثَمَّ فإن تحسين أداء القطاع المالي سوف يؤدي إلى ارتفاع مُعدَّلات النُّمُوّ الاقتصادي، ويعني هذا وجود أثر إيجابي لتطور القطاع المالي على النُّمُوّ الاقتصادي.

ويُعدّ التَّضخُّم من أخطر التهديدات التي تُواجه القطاع النقدي، وهذا ما يؤكده الأدب الاقْتصادي التجريبي[67] من خلال قوله بوجود علاقة عكسيَّة "سالبة" بين التَّضخُّم وتطوُّر القطاع النقْدي والنُّمُوّ الاقتصادي، فزيادة مُعدَّل التَّضخُّم تؤثِّر تأثيرًا سلبيًّا على أداء القطاع النَّقْدي، والذي يؤثّر بدَوْره تأثيرًا سلبيًّا أيضًا على مُؤشّرات النُّمُوّ الاقتصادي.

---

67. **الاقتصاد التجريبي**: هو إحدى المدارس الاقتصادية أو مناهج البحث التي تسعى لاستكشاف المعارف الاقتصادية من خلال ملاحظة المتغيرات واختبار العلاقات فيما بينها، ويعد هذا الأسلوب الاقتصادي في البحث فعّالًا في الحالات التي لا توجد بيانات تاريخية لها، ويستند في مبادئه إلى المدرسة التجريبية أو الإمبريقية في العلوم الاجتماعية، وعمومًا، التجريبية اليوم تعني المنهج التجريبي للوصول للمعرفة، استنادًا إلى البحوث وإلى الطرق الاستدلالية، وعبر التاريخ ضم المنْهج التجريبي شخصيات فكرية مهمة، مثل أرسطو، توما الإكويني، روجر بيكون، توماس هوبز، وفرنسيس بيكون لهذا التوجه. للمزيد: موقع المعرفة، متاح على الرابط: https://cutt.us/Kl8d6

وبشكلٍ عامّ يُعدّ التَّضخُّم من أكثر المصطلحات شيوعًا في عِلْم الاقتصاد وأكثرها خطورةً من حيث التأثير الاقتصادي، فقلَّما توجد دولة حول العالم لم تُعانِ من آثار التَّضخُّم، سواء كانت ناميةً أو متقدمةً، فالرئيس الأمريكي جيرالد فورد[68] قال في عام 1974م: "إن التَّضخُّم هو العدوّ العام الأول للولايات المتحدة"[69]، وهي القوة العظْمى في العالم، فما بالك بالدُّوَل الصُّغْرى والنامية؟!

لهذه الأسباب، تُعدّ ظاهرة التَّضخُّم الاقْتصادي من بين أهم الموضوعات والتحديات التي يحرص صُنّاع السياسات والقرارات في مخْتلف الدُّول على الحدّ من آثارها السلبيَّة على مخْتلف القطاعات الاقْتصاديَّة.

مفهوم التَّضخُّم الاقتصادي وتاريخه

يوجد العديد من التعريفات الاقتصاديَّة للتضخم، وعلى الرغم من تعدُّدها إلا أنها تتمحور حول ذات الفكرة، فيعرف على أنه: "المعدَّل الاقتصادي الذي يؤدي إلى زيادة المستوى العام لأسعار المنْتجات والخدْمات، مما يؤدّي لانخفاض القدرة الشرائيَّة للنقود"[70]؛ ويعرّف أيضًا على أنه: "الزيادة المفرطة في كميَّة النقود في السوق مع انخفاض القدْرة الشرائيَّة لها"[71]؛ كما يعرّف على أنه: "الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار، والتي تنْتج عن زيادة مطردة في كميَّة النقود في التداول؛ مما يؤثر سلبًا على القدْرة الشرائيَّة لها"[72].

ويُعدّ التَّضخُّم من الظواهر الاقتصاديَّة الحديثة نسبيًّا، وهي تقترن بظهور النقود الورقيَّة، فالملاحظة الأولى له كانت في أوروبا في القرن السابع عشر الميلادي، وقد تمت دراسة ظاهرة التَّضخُّم في هذه الفترة من قبل Earl Hamilton في النصف الثاني من القرن العشرين بالاعتماد على البيانات التاريخيَّة المتوفرة عن تلك الفترة، فقد تمت في أوروبا في القرنين السادس عشر والسابع عشر ملاحظة التَّضخُّم، فقد شهدت أوروبا في ذلك الوقت أطول فترة تضخُّم

---

68. **الرئيس الأمريكي الأسبق جيرالد فورد**، هو الرئيس الـ38 في تاريخ الولايات المتحدة، والوحيد الذي لم يتولَّ هذا المنصب عبر انتخابات؛ حيث تولى منصبه بعد استقالة الرئيس ريتشارد نيكسون في أعقاب الأزمة المعروفة بـ "فضيحة ووترغيت"، وأثار جدلًا واسعًا بعد توليه منصب الرئاسة لإصداره عفوًا عن سلفه نيكسون الذي تجسَّس على منافسه بالحزب الديمقراطي خلال الانتخابات. ينتمي فورد للحزب الجمهوري وحكم الولايات المتحدة في الفترة من 1974 إلى 1977م. للْمزيد: الجزيرة، متاح على الرابط: https://cutt.us/Obt7n

69. أونر، سيدا. ما هو التضخم؟ مجلة التمويل والتنمية، مارس 2010، ص1.

70. Fernando, Jason. Inflation. Investopedia. 2021, on site: https://cutt.us/Ws0ZN

71. Inflation. Dictionary Cambridge.

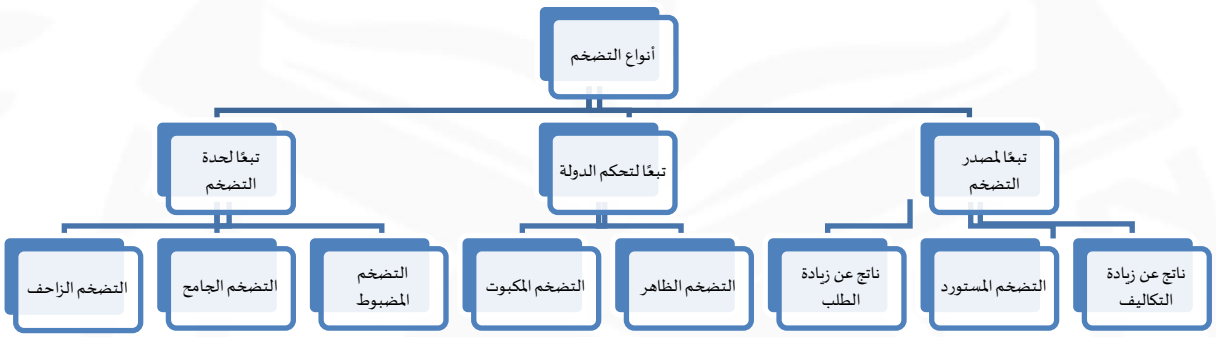
72. السيد عمر، يحيى. التضخم وسعر الفائدة والربا... حدود العلاقة والتأثير، مكتبة الأسرة العربية، الطبعة الأولى، 2023م.

شهدها العالم، واستمرت من عام 1515 إلى 1650م، وكانت تسمى آنذاك بثورة الأسعار[73].

ولكن وعلى الرغْم من هذه الملاحظة المبكّرة فإن التَّضخُّم لم يحْظَ بأهميَّة كافية، وهذا الأمر مُبَرَّر نتيجة بساطة العلوم الاقْتصاديَّة آنذاك، فالإدراك الحقيقي لهذا المفهوم كان في بدايات القرن العشرين، ولاحقًا بدأت الدراسات العلْميَّة تهتمّ بشكل واضح بمفهومه وأسبابه وعلاجه، ولعل الاقتصادي الإنجليزي "جون مينارد كينز"[74] يُعدّ من أوائل الذين قدَّموا مفهومًا علْميًّا اقتصاديًّا للتضخم، وقدَّم جُمْلة من الحلول لهذه الظاهرة.

أنواع التَّضخُّم الاقتصادي

يصنّف التَّضخُّم لأنواع مختلفة، تبعًا لعدة معايير، وفي الشكل التالي تبيان لأهمها:



شكل توضيحي 1: أنواع التَّضخُّم، المصدر: من إعداد الباحث

73. Inflation. Encyclopedia.

74. **جون مينارد كينز**: (1883 – 1946م)، اقتصادي إنجليزي ساهمت أفكاره في إحداث تغيير جذري في نظرية وممارسة الاقتصاد الكلي؛ عرف كينز بأنه مُنْقذ الفردية الرأسمالية من انتشار البطالة نتيجة إيمانه بأن عدم معالجة هذه المشكلة سيؤدّي لتحكُّم الأنظمة الاستبدادية في العالم الغربي. ويُعدّ أحد أكثر الاقتصاديين نفوذًا في القرن العشرين، وهو باني اللبنة الأساسية لمدرسة اقتصادية كثيرة التفرعات عرفت فيما بعد بالاقتصاد الكينزي. قاد كينز ثورةً في التفكير الاقتصادي في أثناء فترة الكساد الكبير التي تحدى فيها أفكار الاقتصاد الكلاسيكي الجديد المعْتمد على أن السوق يُصلِح نفسه، وهو ما سمي باليد الخفية للاقتصاد، ويُعدّ من أبرز مصمّمي اتفاقية بريتون وودز، للْمزيد: موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة، متاح على الرابط: https://cutt.us/B80Bs

ووفقًا لكل معيار منها تتنوع أنواع التَّضخُّم، نوجزها فيما يلي[75]:

أولًا: معيار تحكُّم الدوْلة في منظومة التَّسْعير

وبحسب هذا المعيار يمكن تقسيم التَّضخُّم إلى نَوْعَيْن هما:

- التَّضخُّم الظاهر أو التَّضخُّم المفتوح

ويسمى أحيانًا بالتَّضخُّم الحر أو المفتوح، وفي هذا النَّوْع لا تتدخَّل الحكومة لضبْطه بل تتركه لقوى السوق (العرْض والطلب) لفَرْض أسعار توازنيَّة، وفي هذا النوع تكون نسبة التَّضخُّم منخفضة نسبيًّا؛ بحيث لا يُشكِّل خطرًا على الاقتصاد، وبالتالي لا تتدخَّل الجهات الماليَّة لضَبْطه بشكل مباشر؛ وغالبًا ما يتمّ التأثير به بشكلٍ غير مباشر.

- التَّضخُّم المقيَّد أو المكبوت

يقصد بالمكبوت أن تسعى المؤسسات الماليَّة المتمثلة بالبنك المركزي وغيرها من المؤسسات الماليَّة لفَرْض سَقْف مُعيَّن من الأسعار بحيث لا تُرفَع فوقه. وتُعدّ هذه الوسيلة منخفضة الفاعليَّة، كونها غالبًا ما تفْرض أسواقًا موازية في الدوْلة، وغالبًا ما يتمّ التعامل مع التَّضخُّم بهذا الأسلوب في الدول التي تعتمد نمط التخطيط الاقتصادي المركزي، ففي سوريا على سبيل المثال، وخلال الحرب المستمرة منذ عام 2011م[76]، ارتفع التَّضخُّم في البلاد بأكثر من 130% في عام 2020م[77]، وهنا سعت الحكومة المركزيَّة في دمشق إلى تجاهُل هذا المعدَّل المرتفع من التَّضخُّم، من خلال فرْض أسعار وأجور خارج سياق قوى السوق الحقيقيَّة؛ إلا أن هذا الأمر لا يُعدّ ناجحًا، ففي ظل هذه السياسات تم تحْفيز ظهور سوق موازية غير رسميَّة، وهو ما يسمى عرفيًّا بالسوق السوداء.

ثانيًا: معيار حدة التَّضخُّم

---

75. السيد عمر، يحيى. التضخم وسعر الفائدة والربا... حدود العلاقة والتأثير، مكتبة الأسرة العربية، الطبعة الأولى، 2023م.

76. **الحرب في سوريا**: شهدت سوريا في عام 2011م احتجاجات شعبية واسعة للمطالبة بإصلاحات سياسية جذرية، وذلك امتدادًا لثورات الربيع العربي التي انطلقت من تونس عام 2010م؛ وتصاعدت المطالب في سوريا لتصل إلى تغيير النظام السياسي بالكامل، وإنهاء حكْم بشار الأسد، ولاحقًا تحولت إلى صراع عسكري اشتركت به قوًى إقليمية ودولية، وتسبَّب الصراع بسقوط مئات آلاف الضحايا، وتشريد وتهجير أكثر من نصْف الشعب السوري، كما تم تدمير البنْية التحتية الاقتصادية السورية، وانهارت الليرة وارتفعت معدلات الفقر والتضخم والبطالة، واعتمدت الحكومة المركزية في دمشق على التمويل بالعَجْز مما أدَى لارتفاع إضافي في معدل التضخم، وارتفعت القيمة الاسمية للأجور عشرات الأضعاف، لكنَّ القيمة الشرائية لها انهارت، فعلى الرغم من ارتفاع القيمة الاسمية للأجور، إلا أن القيمة الحقيقية لها تراجعت بنسبة 95%، للمزيد: سوريا: 442 مليار دولار حجم الخسائر الاقتصادية بعد ثماني سنوات من الحرب، موقع أخبار الأمم المتحدة، 23 سبتمبر 2020، متاح على الرابط: https://cutt.us/Xb23g

77. مرْصد الاقتصاد السوري، شتاء 2022م / 2023م، مجموعة البنك الدولي، 17 مارس 2023م، متاح على الرابط: https://cutt.us/xPJPR

وبحسب هذا المعيار توجد خمسة أنواع من التَّضخُّم، هي:

- التَّضخُّم الجامح

في هذا النوع ترتفع نسبة التَّضخُّم بشكلٍ كبيرٍ جدًّا، ولا يمكن السيطرة عليه، فقد ترتفع سنويًّا بنسْبة تتجاوز 1,000% أحيانًا، كما حصل في فنزويلا في عام 2016م، عندما دخلت البلاد في أزمة تضخُّم جامح، فَقَد معها البوليفار الفنزويلي 60% من قيمته أمام الدولار خلال يوم واحد، وأدى هذا الواقع لدخول البلاد في أزمات اقْتصاديَّة حادة، تطورت لاحقًا لأزمات سياسيَّة وعسكريَّة[78]. وتعْجز الأدوات النقْديَّة والماليَّة التقليديَّة عن السيطرة عليه، وقد يُسبّب هذا النوع اضطرابات سياسيَّة واجْتماعيَّة؛ ولذلك هو أخطر أنواع التَّضخُّم تأثيرًا؛ ويظهر هذا النوع من التَّضخُّم في البُلْدان النامية، إما بسبب خلل في التخطيط الاقتصادي الكلي، أو بسبب وضْع خطط تنمويَّة تفوق قدرة الاقتصاد الوطني على تمويلها، أو بسبب ارتفاع الطلب الكلي الناتج عن زيادة الميْل الحدي للاستهلاك، وذلك في ظل طفرات الدخْل، وغيرها من الأسباب. ففي فنزويلا وخلال العقد الثاني من القرن الحالي، دخلت البلاد في حالة من التَّضخُّم الجامح[79]، فبلغت نسْبته عام 2018م أكثر من مليون بالمئة، ما اضْطر البنك المركزي لإصدار عمْلة من فئة المليون بوليفار[80]؛ وفي هذا النوْع من التَّضخُّم تَفْقد العملات العديد من وظائفها، لا سيما كمخزن للقيمة.

- التَّضخُّم المضبوط

ويكون أقل خطورةً؛ حيث ترتفع الأسعار بمُعدَّلات أقل، ويكون علاجه في متناول السلطات النقْديَّة (ممثلةً بشكْل أساسي في البنوك المركزيَّة)؛ ففي الولايات المتحدة الأمريكيَّة، والتي شهدت ارتفاعًا في التَّضخُّم إلى أكثر من 8% عام 2022م، وذلك

78. مراح، حبيبة، وبو علام معوشي. فعالية استهداف التضخم في الأزمات، دراسة استشرافية للأزمة الفنزويلية، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 4، المجلد 11، يونيو 2021م.

79. **أزمة التضخم المفْرط في فنزويلا**: شهدت فنزويلا أزمةً اقتصادية حادة، بدأت ملامحها بالظهور بدءًا من عام 2014م، والتي أدت لاحقًا لأزمة سياسية واجتماعية وأمنية، وتعود الجذور الأولى للأزمة إلى فترة حكم الرئيس الراحل هوغو شافيز، والذي بالَغ بالمراهنة على النفْط كرافعة اقتصادية رئيسة، فأهْمل باقي القطاعات الاقتصادية، ولكنْ بعد انهيار أسعار النفْط في ظل الأزمة المالية العالمية عام 2008م، دخلت حكومة فنزويلا بعجْز اقتصادي نتيجة تراجع إيرادات النفط، مما اضطر الحكومة إلى طبْع المزيد من العمْلة الوطنية، وهو ما يُعْرَف بالتمويل بالعجْز، واستمرت الأزمة بالكمون حتى الانفجار في عام 2014م، وبدأ الاقتصاد الفنزويلي بالتراجع بنسب مرتفعة، بلغت في عام 2014م: 35%، وفي عام 2015م: 18%، وانهارت الأجور وارتفع التضخم إلى مليون بالمئة، وساد الفقر وانعدمت الأدوية، وواجهت البلاد أزمةً خانقةً، وانعكست اضطرابات سياسية وعسكرية، للْمزيد: المخزنجي، آدم. قصة "الدولة الفاشلة".. كيف تحولت فنزويلا من الغنى إلى الفقر؟، ميدان الجزيرة، 8 نوفمبر 2018، متاح على الرابط: https://cutt.us/NNYnJ

80. فنزويلا تدخل تاريخ التضخم اللامعقول بمليون في المئة، الجزيرة، 25 يوليو 2018م، متاح على الرابط: https://cutt.us/FayQ6

كأعلى مُعدَّل تضخم في أربعة عقود[81]، وعلى الرغْم من خطورة هذا الرقْم، إلا أنه يبقى في خانة التَّضخُّم المضْبوط، لا سيما أنه تم تخْفيضه إلى 5% بعد تطبيق سياسة رفْع سعْر الفائدة من قبل البنك الفيدرالي الأمريكي[82].

- التَّضخُّم الزاحف أو التَّضخُّم المعتدل

ويحدث عندما ترتفع الأسعار بنسْبة معتدلة سنويًّا لا تُشكِّل ضررًا اقتصاديًّا؛ حيث تستقر عند مستويات منخفضة، وتسجل رقمًا أحاديًّا. فعندما تزيد الأسعار بنسْبة مقبولة ومعتدلة يدفع ذلك المسْتهْلكين لزيادة مشترياتهم على الفَوْر في محاولة لتجنُّب ارتفاع الأسعار في المستقبل، مما يُعزّز جانب الطلب الكلي.

ولهذا السبب يُحدّد مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي مُعدَّل التَّضخُّم المستهدف عند نسبة 2%، وهذا المعدَّل يختلف بالطبع من دولة إلى أخرى، بحسب ما إذا كانت ناميَّة أم متقدمة.

ثالثًا: معيار مصدر الضغْط التَّضخُّمي

وبحسب هذا المعيار ينقسم التَّضخُّم وفقًا لمكوناته إلى أربعة أنواع رئيسة تشمل[83]:

- التَّضخُّم النَّاتج عن ارتفاع الطلب

ينشأ هذا النوع من التَّضخُّم في حالة ارتفاع الطلب الكلي بالتزامن مع عدم قدرة العرض الكلي على موازاة زيادة الطلب، وبالتالي يختلّ توازن السوق، وتنسحب نقطة التوازن باتجاه الأعلى مما يعني زيادةً في مستوى الأسعار العام، أو قد ينشأ في حالة بقاء الطلب ثابتًا، ولكن ينخفض العرض، ويُلاحظ هذا النوع من التَّضخُّم في البلاد التي تشهد زيادةً سكانيَّة مرتفعة أو في الدول التي تشهد طفرات في الدخل كالدول النفطيَّة، والتي يرتفع بها مُعدَّل

81. **التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية**: شهدت الولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعًا في التضخم تجاوز 8%، وهو أعلى معدل تضخم منذ عام 1981م، وترجع أسبابه إلى أزمة كورونا والإغلاق الاقتصادي، وحزم التحفيز الحكومية التي تجاوزت 4 تريليونات دولار، وهذا الإنفاق الحكومي المرتفع أدى لزيادة الكتْلة النقدية في السوق، ومما عزَّز المشكلة نشوب الحرب الروسية الأوكرانية، والتي أدَّت لتضرر سلاسل التوريد العالمية، وارتفاع معدل التضخم العالمي، هذا الواقع دفَع بالبنك الفيدرالي الأمريكي لرفْع سعر الفائدة عدة مرات، وهو ما انعكس على معدل الفائدة في غالبية دول العالم، وأدى لارتفاع مخاطر الانكماش الاقتصادي العالمي، للْمزيد: شيرمان، ناتالي. التضخم: الولايات المتحدة تسجل أعلى معدل منذ 40 عامًا مع زيادة أسعار الطاقة والغذاء، بي بي سي، 11 يونيو 2022م، متاح على الرابط: https://cutt.us/xdzz3

82. شيرمان، ناتالي. المركزي الأمريكي يرفع سعر الفائدة إلى أعلى مستوياته منذ 16 عامًا، بي بي سي، 4 مايو 2023م، متاح على الرابط: https://cutt.us/h3Gj3

83. المحنط، حسين وآخرون. التضخم والنمو الاقتصادي، دراسة قياسية باستعمال نموذج العتبة في الدول الناشئة (1994- 2017م)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، (2019).

الدخل، وبالتالي يرتفع الطلب الكلي بدرجة لا تتناسب مع العرض الكلي في الاقتصاد المحلي.

- التَّضخُّم الناتج عن ارتفاع تكاليف الإنتاج

قد ينتج التَّضخُّم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج، مما يدفع المنتجين لزيادة الأسعار بما يوازي ارتفاع التكلفة، وهو ما يؤدي لضغوط تضخميَّة في الاقتصاد، والتكاليف هنا قد تنشأ عن ضغوط نقابات العمال لزيادة الأجور، وزيادة الأجور تدفع الشركات لزيادة أسعار المبيعات حتى تحافظ على هامش الربح، أو قد تكون بسبب ارتفاع أسعار حوامل الطاقة، ففي أوروبا وفي أعقاب الحرب الروسيَّة الأوكرانيَّة[84] ارتفعت أسعار الغاز بشكل حادّ، مما أدى لارتفاع تكاليف الإنتاج، كما أن قيام موسكو بتقنين تصدير الغاز إلى أوروبا أدّى لتعزيز الطلب عليه، وبالتالي ارتفاع سعره، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي دخول دول الاتحاد الأوروبي بأزمة تضخم[85]؛ وهو ما ينسحب على العديد من الدول المستوردة لحوامل الطاقة.

- التَّضخُّم المستورد (Pass -Through Inflation)

تظهر هذه الحالة بشكل رئيس في الاقتصادات التي تعتمد بشكل كبير على مدخلات الإنتاج المستوردة، ففي حال ارتفاع نسبة التَّضخُّم في البلاد المصدِّرة لمدخلات الإنتاج أو للسلع الاستهلاكيَّة؛ فإن الاقتصاد المحلي سيتأثر حكمًا بالتَّضخُّم في البلاد المستوردة؛ فالتَّضخُّم العالمي في أسعار الغذاء في أعقاب الحرب الروسيَّة الأوكرانيَّة انتقل إلى غالبيَّة الدول التي تستورد من أوكرانيا وروسيا، فارتفاع أسعار الحبوب بعد تعطُّل الملاحة البحريَّة في البحر الأسود أدَّى لانتقال أزمة التَّضخُّم الغذائي إلى كلّ الدول التي تستورد الحبوب من دُوَل الصراع.

---

84. **الحرب الروسية الأوكرانية**: هي غزْو روسي لأوكرانيا، بدأ في 24 فبراير من عام 2022م، وذلك عقب نية أوكرانيا الانضمام إلى حلف الناتو، وتزامنت الحرب بالاعتراف الروسي بجمهورية دونيتسك الشعبية المعلنة من جانب واحد. بعد الحرب تم فرْض عقوبات اقتصادية غربية حادة على موسكو، وهو ما دفع الأخيرة لتقنين واردات الغاز إلى أوروبا، وبالتالي دخول العالم أجمع بأزمة اقتصادية، لا سيما أن روسيا وأوكرانيا تعدان من أكبر موردي الطاقة والغذاء في العالم، وتعود جذور الحرب إلى أكثر من ثلاثة عقود، وتسببت بعد أكثر من عام منذ اندلاعها في دمار واسع في أوكرانيا وأزمة اقتصادية دولية، وضحايا فاق عددهم مئات الآلاف، ولا توجد إحصائية موثوقة لعدد الضحايا، للْمزيد: موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة، متاح على الرابط: https://cutt.us/XsPrp

85. أزمات ضاغطة: الاضطرابات السياسية والاقتصادية في أوروبا بعد الحرب الأوكرانية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 21 أكتوبر 2022م، متاح على الرابط: https://cutt.us/3M7Qe

سياسات مُعالجَة التَّضخُّم

تتم مُعالجَة التَّضخُّم من خلال سياستين نقديتين؛ هما السياستين الانكماشيَّة والتوسعيَّة، وإن كانت السياسة الانكماشيَّة الأكثر انتشارًا وفاعليَّة، وفيما يلي تبيان لكلا النوعين:

أولًا: السياسة النقديَّة التوسعيَّة

هي مجموعة من الإجراءات النقديَّة التي تهدف لتحفيز نمو الاقتصاد، من خلال زيادة الطلب الكلي، بالاعتماد على تخفيض سعر الفائدة، وتسهيل الاقتراض وتحفيز الاستهلاك، من خلال زيادة كميَّة النقود في السوق، وتستخدم هذه السياسة لمعالجَة الركود[86].

ونادرًا ما يتم استخدام هذه السياسة في مُعالجَة التَّضخُّم، إلا في حالات خاصة، وعمومًا تميل أدبيات الاقتصاد، لا سيما الاقتصاد الكينزي، لاعتماد السياسة النقديَّة التوسعيَّة كأداة فعّالة لعلاج الركود وليس للتضخم، وهذا ما تمّ مخالفته في تركيا، فخلال أزمة التَّضخُّم اعتمد البنك المركزي التركي على السياسة النقديَّة التوسعيَّة لمعالجَة التَّضخُّم، من خلال تخفيضه سعر الفائدة، وقد حققت هذه السياسة نتائج مقبولة، لكنها لم تتمكن من مُعالجَة التَّضخُّم مُعالجَة جذريَّة.

تعتمد السياسة النقديَّة التوسعيَّة على عدة أدوات، أهمها تخفيض سعر الفائدة، وذلك بهدف تحفيز الاقتراض، وتقليل مُعدَّل الإيداع في البنوك، بهدف زيادة الاستثمار، فزيادة الاستثمار تؤدي في المرحلة الأولى لزيادة التَّضخُّم، ولكن على المدى المتوسط والبعيد يسهم النُّمُوّ الاقتصادي في تقليل مُعدَّل التَّضخُّم، وإن كان هذا الأمر موضع جدل بين منظري المدارس الاقتصاديَّة.

ثانيًا: السياسة النقديَّة الانكماشيَّة

هي سياسة معاكسة للسياسة التوسعيَّة، تهدف لمعالجَة التَّضخُّم، من خلال تخفيض الاستهلاك وتخفيض الطلب الكلي، من خلال زيادة سعر الفائدة وتخفيض مُعدَّل الاقتراض، وتحفيز الادخار في البنوك، وتقوم على ضرورة تخفيض كميَّة النقود الموجودة في التداول[87]، وهي تعتمد بشكل رئيس على رفع مُعدَّل الفائدة.

من خلال رفع مُعدَّل سعر الفائدة، تنخفض كميَّة النقود في السوق، من خلال مسارَين:

86. قويدر، معيزي. فعالية السياسة النقدية وآثارها في اقتصادات الدول المتقدمة والنامية، مجلة الاقتصاد الجديد، 2010م.

87. قويدر، معيزي. فعالية السياسة النقدية وآثارها في اقتصادات الدول المتقدمة والنامية، مرجع سابق.

- زيادة الإيداع في البنوك: نتيجة ارتفاع مُعدَّل سعر الفائدة، يزداد مُعدَّل الإيداع في البنوك؛ لرغبة المودعين بعوائد الفائدة المرتفعة، وهنا تسحب البنوك جزءًا كبيرًا من النقود الموجودة في السوق.
- تراجع مُعدَّل الاقتراض: في ظل ارتفاع مُعدَّل الفائدة، لن يتشجع الأفراد ولا الشركات على الاقتراض من البنوك؛ لأن تكاليف فوائد القروض تكون مرتفعة.

انخفاض كميَّة النقود في السوق يؤدي إلى تراجع مستوى الطلب، وبالتالي تراجع مستوى الأسعار، وفي النهاية تراجع مُعدَّل التَّضخُّم.

المبحث الثاني: سياسات مُعالجَة التَّضخُّم والمُؤشّرات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة في تركيا

يشهد العالم أزمة تضخُّم حادَّة، شملت عددًا كبيرًا من الدول، بما يشمل اقتصادات الدول المتقدمة والاقتصادات الناشئة واقتصاد الدُّوَل النَّامية، وتعزّزت هذه الأزمة بعد جائحة كورونا وما رافقها من إغلاق اقتصادي وتراجع في فاعليَّة سلاسل التوريد، ولاحقًا عززت الحرب الروسيَّة الأوكرانيَّة من هذه الأزمة.

وفيما يتعلق بتركيا فأزمة التَّضخُّم فيها تعود لعدة سنوات سابقة، ولكنها ازدادت حدةً بعد أزمة التَّضخُّم العالميَّة، وما زاد في حدتها تذبذب سياسات المعالجَة التي اعتمدها البنك المركزي التركي، إضافةً لجملة أسباب أخرى ذاتيَّة وموضوعيَّة، وأسباب تعود للاقتصاد التركي ذاته، وأخرى مستوردة من الخارج.

نظرة عامة على التَّضخُّم في تركيا

تواجه تركيا أزمة تضخُّم منذ عدة سنوات، وبلغ التَّضخُّم فيها قِيمًا قياسيَّة، وتُعدّ أسباب التَّضخُّم مُعقَّدة ومتداخلة، وهي تعود بشكلٍ عامّ للأسباب التَّالية:

- أسباب سياسيَّة: تعود للاضطرابات السياسيَّة والأمنيَّة التي تُواجهها بعض دول الشرق الأوسط، والتي أثَّرت على الاقتصاد التركي، وساهمت في دخوله في أزمة تضخم.
- الخروج المفاجئ للاستثمارات من البلاد: واجهت تركيا أزمة حادة من خلال الخروج المفاجئ للاستثمارات ورؤوس الأموال من البلاد، وذلك نتيجة عدة أسباب، منها محاولة الانقلاب الفاشل عام 2016م، والخلاف السياسي مع الولايات المتحدة الأمريكيَّة خلال حكم ترامب، إضافةً للخلافات السياسيَّة بينها وبين بعض دول منطقة الشرق الأوسط.

- جائحة كورونا والإغلاق الاقتصادي: أدى الإغلاق الاقتصادي عقب جائحة كورونا إلى تحفيز التَّضخُّم في تركيا، نتيجة ضخّ كميات ضخمة من الليرة التركيَّة في السوق، كنوع من الدعم الاجتماعي والاقتصادي، والذي بلغت قيمته 200 مليار ليرة تركيَّة[88].
- الحرب الروسيَّة الأوكرانيَّة: أدَّت الحرب في أوكرانيا إلى تراجع فاعليَّة سلاسل التوريد، وإلى ارتفاع حادّ في أسعار حوامل الطاقة، وأسعار المواد الأوليَّة، ما أدَّى لارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي ارتفاع أسعار المنتجات النهائيَّة، ما أدّى لتحفيز التَّضخُّم.
- زلزال فبراير 2023م: أدّى الزلزال الذي ضرب جنوب غرب تركيا لخسائر اقتصاديَّة كبيرة، وقدمت الحكومة مساعدات مباشرة بلغت قيمتها 100 مليار ليرة تركيَّة[89]، ما رفع بشكل حادّ كميَّة النقود في السوق، وساهم في رفع مُعدَّل التَّضخُّم.
- تباينات حادَّة في السياسات النقديَّة للبنك المركزي التركي: اتبع البنك المركزي التركي سياسات نقديَّة متعارضة خلال السنوات القليلة الفائتة، فكان ينتقل بشكلٍ مفاجئٍ من السياسة النقديَّة التوسعيَّة إلى السياسة الانكماشيَّة، والتي ترافقت مع خَفْضٍ حادّ لسعر الفائدة، وبعده رَفْع حادّ لها، ما أسهم في تعزيز المشكلة، وأدَّى لتراجع ثقة المستثمرين بالاقتصاد التركي وبمستقبله.

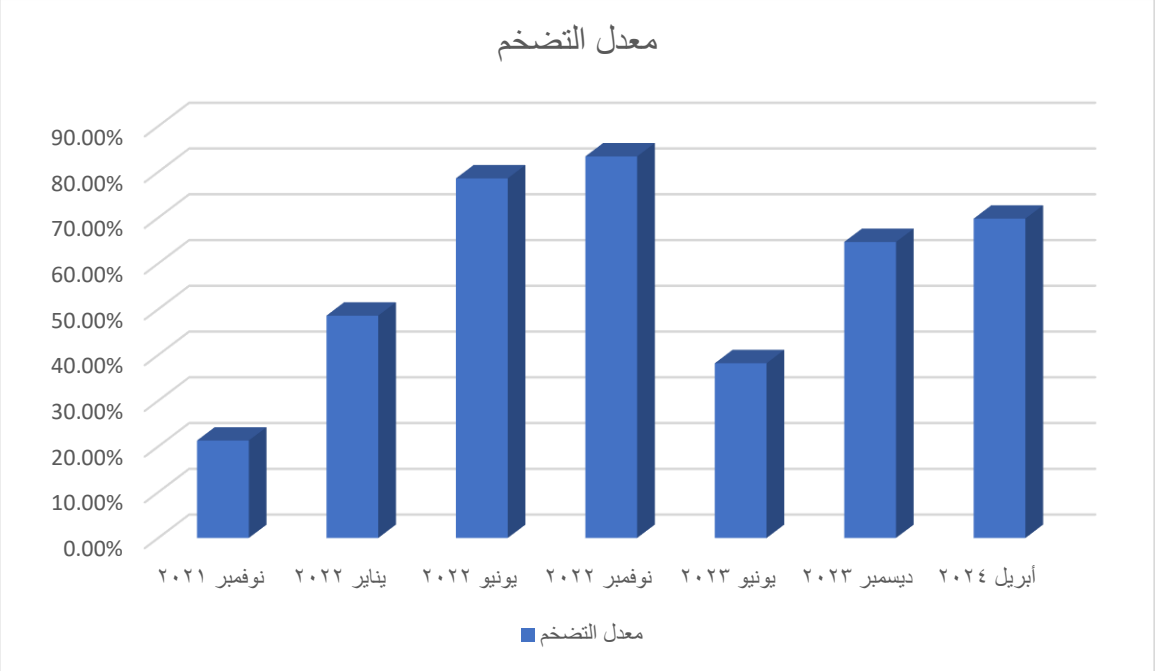
فيما يتعلق بقيمة التَّضخُّم في تركيا، فقد بلغ قِيمًا قياسيَّة، ففي أكتوبر 2022م بلغ أعلى قيمة وهي 85.5%[90].

في الشكل البياني التالي توضيح لتغير قيمة التَّضخُّم في تركيا خلال السنوات الفائتة:

88 .Balci, Baris. Turkey Allocates $15 Billion to Businesses Hurt by Coronavirus, Bloomberg, 25 April 2020.

89. خالد، هدير. كيف تمددت خسائر الزلازل لقطاعات الاقتصاد التركي؟ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 23 مارس 2023م.

90. تركيا - معدل التضخم، Trading Economics، متاح على الرابط: https://ar.tradingeconomics.com/turkey/inflation-cpi



الشكل البياني 1: مُعدَّل التَّضخُّم في تركيا، المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات: تركيا - مُعدَّل التَّضخُّم، Trading Economics، متاح على الرابط: https://ar.tradingeconomics.com/turkey/inflation-cpi

التَّضخُّم في تركيا بين السياسة النقديَّة التوسعيَّة والانكماشيَّة

تناوب البنك المركزي التركي في الاعتماد على السياستين التوسعيَّة والانكماشيَّة، وكان ينتقل فجأة من سياسة لأخرى، وهذا ما أدَّى لتأزيم المشكلة، وفي الجدول التالي توضيح للفترات الزمنية التي اعتمد المركزي التركي فيها على السياسة النقديَّة التوسعيَّة، والأخرى التي اعتمد خلالها على السياسة الانكماشيَّة:

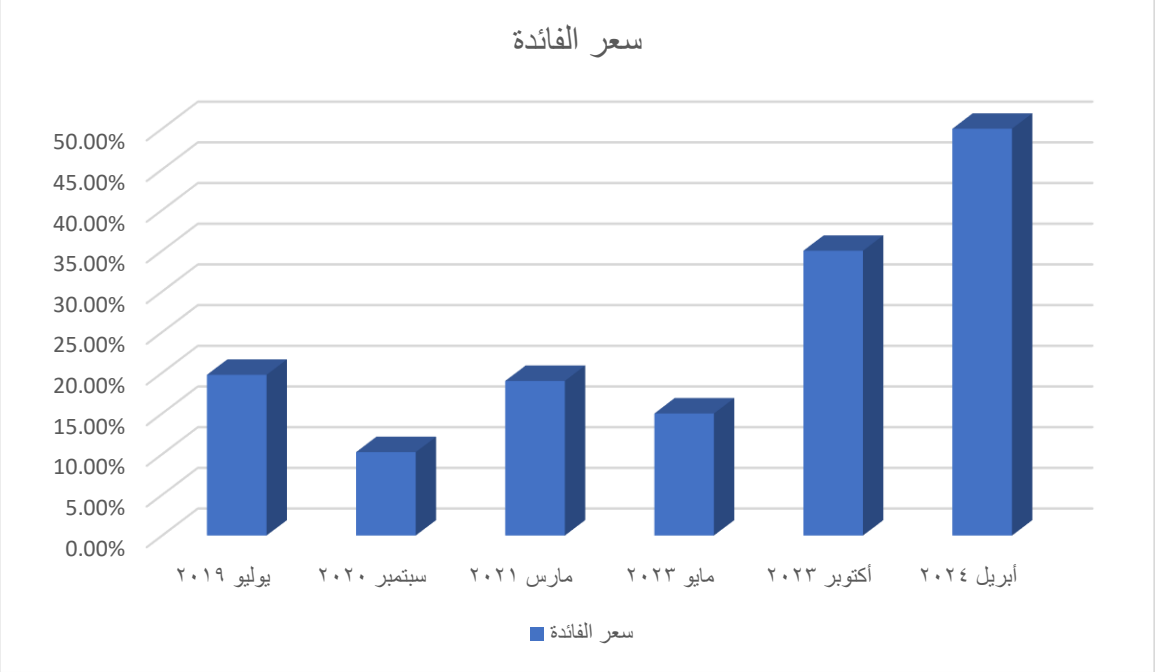
نوع السياسة النقديَّة المتَّبَعة	المدة الزمنيَّة
سياسة نقديَّة توسعيَّة (خفض سعر الفائدة)	يونيو 2019 – سبتمبر 2020م
سياسة نقديَّة انكماشيَّة (رفع سعر الفائدة)	سبتمبر 2020 – سبتمبر 2021م
سياسة نقديَّة توسعيَّة (خفض سعر الفائدة)	سبتمبر 2021 – مايو 2023م
سياسة نقديَّة انكماشيَّة (رفع سعر الفائدة)	مايو 2023 – الوقت الراهن

من الملاحَظ أن البنك المركزي التركي قام بتغيير السياسة النقديَّة أربع مرات خلال أربع سنوات، بمتوسط سياسة نقديَّة مختلفة كل عام؛ وهذا ما انعكس سلبًا على مُعدَّل التَّضخُّم، وعلى فاعليَّة

السياسات النقديَّة الساعية لعلاجه؛ ففي كلا السياستين لم يتمكَّن المركزي التركيّ من مُعالَجة التَّضخُّم، ففي أفضل الحالات كان ينخفض لمدة مؤقتة، ليعود بعدها للارتفاع.

تقلُّبات سعر الفائدة في تركيا

نظرًا لتغيير البنك المركزي التركي لسياسته النقديَّة عدَّة مرات خلال الأعوام الفائتة، انعكس ذلك على تغيير في الاتجاه العام لسعر الفائدة، بين الانخفاض والارتفاع؛ وتذبذب سعر الفائدة أدى لإرهاق الاقتصاد، ووجدت الشركات صعوبة في تحديد سياساتها الماليَّة، فكانت الشركات تضطر لتغيير سياساتها الماليَّة مع كل تغيير لاتجاه سعر الفائدة؛ وهذا ما انعكس سلبًا على المؤشّرات الاقتصاديَّة الكليَّة، مثل الميزان التجاري، الذي شهد تراجعًا للصادرات، إضافةً لميزان المدفوعات ورصيد المركزي من العملات الأجنبيَّة؛ وهذا بدَوْره أثَّر سلبًا على المؤشّرات الاقتصاديَّة الجزئيَّة، وعلى المؤشّرات الاجتماعيَّة؛ وفي الشكل البياني التالي توضيح لتغيُّر قيمة سعر الفائدة خلال السنوات الفائتة:



الشكل البياني 2: مُعدَّل الفائدة في تركيا، المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات: تركيا – سعر الفائدة، Trading Economics، متاح على الرابط: https://ar.tradingeconomics.com/turkey/interest-rate

فاعليَّة كلٍّ من السياسة النقديَّة الانكماشيَّة والتوسعيَّة في مُعالَجة التَّضخُّم في تركيا

في ظل كل من السياستين النقديتين الانكماشيَّة والتوسعيَّة، لم يتمكَّن البنك المركزي التركي من مُعالجَة التَّضخُّم؛ فما زالت قِيَم التَّضخُّم مرتفعة، وهي تقترب من مُعدَّل 70% في الوقت الراهن، وعلى الرغم من رفع سعر الفائدة إلى 50%، (وهي نسبة مرتفعة)[91]، ما زال التَّضخُّم يرتفع؛ ويبدو أن التَّضخُّم في تركيا يتجه نحو التَّضخُّم المزمن، وهناك مخاوف من أن يتحوَّل لتضخم جامح، والأوضاع الاقتصاديَّة والسياسيَّة في المنطقة والعالم تدعم هذا التوجُّه، فالتوتُّرات السياسيَّة في الشرق الأوسط، وأزمات المضايق المائية، والمخاوف من حرب إقليميَّة واسعة، تلعب دورًا سلبيًّا في مُعالجَة التَّضخُّم، فهي تسهم في ارتفاع مُعدَّل الأسعار وتحفيز التَّضخُّم، وهذه تحدّيات خارجيَّة تُضاف للتحديات الداخليَّة التي يواجهها البنك المركزي التركي.

منذ اعتماد البنك المركزي على السياسة النقديَّة الانكماشيَّة، في يونيو 2023، وحتى الآن، ارتفع التَّضخُّم من 38% إلى 69%، وهذا يعني أنه ارتفع بمُعدَّل 81%، وهذا مُؤشّر سلبيّ بالنسبة لمستقبل التَّضخُّم في البلاد. وبالنسبة للسياسة التوسعيَّة، والتي تم اعتمادها سابقًا، من خلال تخفيض سعر الفائدة، تمكَّنت من تحقيق بعض النتائج، ونجحت في تخفيض التَّضخُّم من 84% إلى 38%[92]، لكنها لم تكن فعَّالة بالمستوى المطلوب، والنتائج عمومًا يمكن وَصْفها بالمتواضعة، وإن كانت حتى الآن أفضل من نتائج السياسة الانكماشيَّة القائمة على رفع سعر الفائدة.

سياسات مُعالجَة التَّضخُّم والآثار الجانبيَّة

تترافق سياسات مُعالجَة التَّضخُّم بآثار جانبيَّة سلبيَّة، تُؤثّر على المؤشّرات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، وهذه الآثار موجودة بغضّ النظر عن فاعليَّة هذه السياسات، بمعنى أن السياسة الانكماشيَّة القائمة على رفع سعر الفائدة قد تنجح في مُعالجَة التَّضخُّم، لكنها ستكون أثَّرت سلبًا على كلٍّ من القطاع الإنتاجي ومُعدَّل النُّمُوّ الاقتصادي ومستوى البطالة والميزان التجاري وميزان المدفوعات وغيرها من المؤشّرات.

عند تطبيق السياسات النقديَّة، غالبًا ما يتم الانشغال بمراقبة اتجاه التَّضخُّم، ويتم الانشغال أو إغفال الآثار الجانبيَّة، وهذه قضيَّة خطيرة، فقد تتمكَّن هذه السياسات من مُعالجَة التَّضخُّم، لكنها تكون قد تسبَّبت بأزمات أخرى، والنتيجة أنه قد تم حلّ مشكلة والتسبُّب بمشكلات

91. تركيا - معدل التضخم، Trading Economics، متاح على الرابط: https://ar.tradingeconomics.com/turkey/inflation-cpi
92. المرجع السابق.

أخرى. لذلك يجب الحرص على مُراقَبة شاملة لمختلف المؤشّرات الرئيسة والفرعيَّة، وفي حال تأثر أيّ مؤشر سلبًا، لا بد من العمل على مُعالجَة هذا الأمر قبل أن يزداد حدة، ويتحول لأزمة. على سبيل المثال، في ظل السياسة النقديَّة الانكماشيَّة القائمة على رفع سعر الفائدة، تراجع مؤشّر نشاط التصنيع في تركيا[93]، وهذا مؤشر سلبي، قد يؤدّي مستقبلًا إلى دخول الاقتصاد التركي في مرحلة انكماش، وبالتالي يكون تم الانتقال من أزمة تضخُّم إلى أزمة انكماش.

التَّضخُّم المرتفع والمستمر في تركيا وضع البنك المركزي التركي أمام خيارات صعبة، كان أهونها رفع سعر الفائدة بشكل كبير. تقول القاعدة الاقتصاديَّة: إن سعر الفائدة في الاقتصادات الناشئة (مثل تركيا) يجب أن يكون أعلى من مُعدَّل التَّضخُّم بنسبة 5%[94]، وهذا يعني – وفقًا لهذه القاعدة– أن سعر الفائدة يجب أن يكون في تركيا حاليًّا أكثر من 70%، وهذا غير ممكن؛ كونه قد يتسبّب بصدمة انكماشيَّة في الاقتصاد.

رفع سعر الفائدة في تركيا إلى 50%، أدى إلى نتائج سلبيَّة على المستوى الاقتصادي، تتمثل بالنقاط التَّالية:

- تراجع مؤشر نشاط التصنيع: فمُعدَّل الإنتاج انخفض في العديد من القطاعات الإنتاجيَّة.
- احتمال دخول الاقتصاد التركي في مرحلة انكماش في السنوات القادمة.
- صعوبات تمويليَّة تواجه الشركات: نتيجة ارتفاع تكلفة التمويل الناتج عن ارتفاع تكلفة الاقتراض في ظل سعر الفائدة المرتفع.
- احتمال إفلاس الشركات الصغيرة، أو التي تُواجه في الأصل صعوبات ماليَّة: الصعوبات التمويليَّة تُؤثّر بشكلٍ حادّ على الشركات المتعثرة، وهذا ما قد يؤدّي لإفلاسها.
- انكماش قطاع التطوير العقاري: يُعدّ قطاع التطوير العقاري من أهم القطاعات الاقتصاديَّة في تركيا، فهو يُشكِّل 57% من قيمة رأس المال الثابت في البلاد، ويُعدّ مصدرًا رئيسًا للعملات الأجنبيَّة، ومساهمًا رئيسًا في الناتج المحلي الإجمالي. ولكن في ظل السياسة النقديَّة

93. مؤشر: انكماش نشاط التصنيع في تركيا في ديسمبر، sa.investing، متاح على الرابط: https://sa.investing.com/news/economic-indicators/article-2499723

94 .Authers, John et al. The Great Rates Descent Will Be Nasty, Brutish and Long, Bloomberg, 26 March 2024, on site: https://www.bloomberg.com/graphics/2024-opinion-rate-cuts-covid-inflation-central-banks/

الانكماشيَّة تراجَع لأدنى مُعدَّل له منذ عام 2014م[95]، وحاليًّا يعاني هذا القطاع الحيوي من ركود، وهو ما أدَّى لتداعيات اقتصاديَّة على الشركات والأفراد العاملين في هذا القطاع، وعلى مُؤشّرات الاقتصاد الكلي.

- تراجُع الطلب على المنتجات والخدمات: سعر الفائدة المرتفع يُعالج التَّضخُّم من خلال تخفيض مُعدَّل الطلب الكلي، لكنّ هذا التخفيض يعني تراجُع الطلب على المنتجات والخدمات، ما يُلْحِق خسائر كبيرة بالمنتجين.

الآثار الاجتماعيَّة السلبيَّة للسياسة النقديَّة الانكماشيَّة في تركيا:

السياسة النقديَّة الانكماشيَّة القائمة على رفع سعر الفائدة، أدَّت لآثار جانبيَّة سلبيَّة على المؤشّرات الاجتماعيَّة في تركيا، وهذه المؤشّرات قد تكون أكثر حدّة مقارنةً بنظيرتها الاقتصاديَّة، كونها قد تؤدّي لخلل في التركيبة الاجتماعيَّة للمجتمع، ما يُعدّ تحديًا خطيرًا، لا بد من الاهتمام به، والسعي لمعالجته. وفيما يلي تبيان لأهم الآثار السلبيَّة للسياسة النقديَّة الانكماشيَّة على المؤشّرات الاجتماعيَّة في تركيا:

- صعوبات في الإنفاق الاستهلاكي: تعتمد شرائح واسعة من المجتمع في تركيا، لا سيما الطبقة الوسطى، على القروض والتسهيلات الائتمانيَّة في الإنفاق على الاستهلاك، لكنْ في ظل سعر الفائدة المرتفع باتت هذه الشرائح تُواجه صعوبات حادَّة، نتيجة التكلفة المرتفعة للاقتراض.
- تراجُع عدد العاملين في القطاع العقاري: يُعدّ قطاع التطوير العقاري من أهمّ القطاعات التي تستقطب العمالة، لكن في ظل السياسة النقديَّة الانكماشيَّة تراجَع هذا السوق، ما أدّى لتراجُع عدد العاملين به، ففي عام 2020م بلغ عدد العاملين فيه 1,5 مليون عامل، لكن مؤخرًا تراجَع إلى 1,1 مليون عامل، ما يعني أن 400 ألف عامل فقدوا وظائفهم[96].
- تراجُع مستوى المعيشة: في ظل ارتفاع سعر الفائدة، تراجَع مستوى المعيشة للعديد من شرائح المجتمع التركي، وبعض الأُسَر تضطر للتقشف، وهذا في حال استمراره قد يؤدي لتآكل الطبقة الوسطى.

95 .Türkiye's Real Estate Market in 2024, investment visa.

96 .Stewart, Hamill. Turkish housing crisis persists despite construction surge, AGBI, 5 December 2023.

النتائج والتوصيات

من خلال مُعالَجة المشكلة البحثيَّة في سياق مبحثي الدراسة؛ توصلت الورقة لعدة نتائج، وبناءً على النتائج تمَّ تقديم جملة توصيات، وفيما يلي تبيانها:

نتائج الورقة

- أدّى تذبذب سياسات مُعالَجة التَّضخُّم في تركيا إلى تأزم التَّضخُّم، وإلى ارتفاع مُعدَّله لقِيَم قياسيَّة.
- ترافقت سياسة مُعالَجة التَّضخُّم في تركيا بآثار سلبيَّة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، فعلى المستوى الاقتصادي تراجَع مؤشّر التصنيع، كما تشهد العديد من الشركات عَقبات وتحديات تمويليَّة، وعلى المستوى الاجتماعي خسر العديد من العمال وظائفهم، إضافةً لتراجع مستوى الدخل السائد.
- مستقبل التَّضخُّم في تركيا لا يزال غامضًا، فحتى الآن لا تُوجد مُؤشّرات واضحة على فاعليَّة السياسات النقديَّة في علاجه، فعلى الرغم من وجود عدَّة توقُّعات بانخفاضه في نهاية عام 2024م، إلا أن المعطيات الراهنة لا تدعم هذه التوقعات.

توصيات الورقة

1. مُعالَجة التَّضخُّم في تركيا من خلال السياسة النقديَّة الانكماشيَّة القائمة على رفع سعر الفائدة تترافق بضغوط على القطاع الإنتاجي، لذلك لا بد من مُعالَجة هذه المشكلة من خلال تقديم حوافز للقطاع الإنتاجي، لا سيما الصناعي، والحوافز قد تكون إعفاءات ضريبيَّة، أو مِنَح تمويليَّة.
2. السياسة النقديَّة الانكماشيَّة تترك آثارًا حادَّة على عموم شرائح المجتمع في تركيا، لا سيما الطبقة الوسطى، باعتبارها الطبقة الأوسع، لذلك لا بد من مُعالَجة هذه القضيَّة من خلال مُراقَبة القيمة الحقيقيَّة للحد الأدنى للأجور، وضمان ألا يتدنَّى دون هذا الحد.
3. في ظل ارتفاع سعر الفائدة بشكلٍ حادّ، من المتوقع تراجُع مستوى التشغيل، وارتفاع مُعدَّل البطالة، وهذه من الآثار السلبيَّة الجانبيَّة للسياسة النقديَّة الانكماشيَّة القائمة

على رفع سعر الفائدة، وحلّها لا بد أن يمر من خلال الحوافز التشغيليَّة للقطاع الإنتاجي؛ بحيث يستطيع الاستمرار في تشغيل العمالة.

المراجع

أولاً: الكتب:

1. أونر، سيدا. ما هو التضخم. مجلة التمويل والتنمية، مارس 2010.
2. خالد، هدير. كيف تمددت خسائر الزلازل لقطاعات الاقتصاد التركي؟ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 23 مارس 2023م.
3. السيد عمر، يحيى. التضخم وسعر الفائدة والربا... حدود العلاقة والتأثير، مكتبة الأسرة العربية، الطبعة الأولى، 2023م.
4. قويدر، معيزي. فعالية السياسة النقدية وآثارها في اقتصادات الدول المتقدمة والنامية، مجلة الاقتصاد الجديد، 2010م.
5. المحنط، حسين وآخرون. التضخم والنمو الاقتصادي، دراسة قياسية باستعمال نموذج العتبة في الدول الناشئة (1994- 2017م)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، (2019).
6. مراح، حبيبة، وبو علام معوشي. فعالية استهداف التضخم في الأزمات، دراسة استشرافية للأزمة الفنزويلية، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 4، المجلد 11، يونيو 2021م.

ثانيًا: المراجع الإلكترونية:

1. أزمات ضاغطة: الاضطرابات السياسية والاقتصادية في أوروبا بعد الحرب الأوكرانية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 21 أكتوبر 2022م، متاح على الرابط: https://cutt.us/3M7Qe
2. شيرمان، ناتالي. التضخم: الولايات المتحدة تسجل أعلى معدل منذ 40 عامًا مع زيادة أسعار الطاقة والغذاء، بي بي سي، 11 يونيو 2022م، متاح على الرابط: https://cutt.us/xdzz3

3. شيرمان، ناتالي. المركزي الأمريكي يرفع سعر الفائدة إلى أعلى مستوياته منذ 16 عامًا، بي بي سي، 4 مايو 2023م، متاح على الرابط: https://cutt.us/h3Gj3
4. فنزويلا تدخل تاريخ التضخم اللامعقول بمليون في المئة، الجزيرة، 25 يوليو 2018م، متاح على الرابط: https://cutt.us/FayQ6
5. المخزنجي، آدم. قصة "الدولة الفاشلة".. كيف تحولت فنزويلا من الغنى إلى الفقر؟، ميدان الجزيرة، 8 نوفمبر 2018، متاح على الرابط: https://cutt.us/NNYnJ

ثالثًا: المراجع الأجنبية:

1. Authers, John et al. The Great Rates Descent Will Be Nasty, Brutish and Long, Bloomberg, 26 March 2024, on site: https://www.bloomberg.com/graphics/2024-opinion-rate-cuts-covid-inflation-central-banks/
2. Balci, Baris. Turkey Allocates $15 Billion to Businesses Hurt by Coronavirus, Bloomberg, 25 April 2020.
3. Fernando, Jason. Inflation. Investopedia. 2021, on site: https://cutt.us/Ws0ZN
4. Stewart, Hamill. Turkish housing crisis persists despite construction surge, AGBI, 5 December 2023.
5. Türkiye's Real Estate Market in 2024, investment visa.

مشكلة التضخم في تركيا (الأسباب والتداعيات ثم العلاج)

د. حسن بن حسين العليوي

الملخص:

شهد العالم تغيرات وتحولات اقتصادية كبيرة، كان من أبرزها الأثر الكبير الذي خلفه فيروس كورونا، والذي كانت له نتائج كارثية على الاقتصاد العالمي، ومن ثمَّ جاءت الحرب الروسية الأوكرانية لتكشف النقاب عن العيوب الكبيرة المزمنة التي تعاني منها الدول بشكل عام، ودولنا العربية والإسلامية بشكل خاص، ويعتبر موضوع التضخم من أخطر الظواهر الاقتصادية التي تتسبب في حدوث الأزمات الكبيرة، حيث يعمل التضخم على تدهور المستوى المعيشي لذوي الدخل المحدود، ويلحق الأضرار بالاستثمار لذلك فإنّنا –كأمة إسلامية– اليوم بحاجة ماسة لإعادة صياغة المشروع الحضاري الإسلامي حين تُنزّل تعاليم الإسلام على واقع الحياة المعاصرة فتغطي مختلف جوانبها.

ولقد جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على واقع التضخم في تركيا: (التداعيات والأسباب)، وأثر ذلك على واقع الاقتصاد وعمليات البيع والشراء، وتقلبات العملة المحلية، ومن ثم ذكر العلاج الإسلامي الناجع لهذه المشكلة، كتفعيل مشاريع التمويل الإسلامي، والزكاة والاستفادة من بعض تجارب الدول التي عملت على محاربة التضخم في بلادها، وينتهي البحث بتقديم نموذج يمكن تطبيقه والاستفادة منه في هذا الباب للخروج والنهوض بالأمة الإسلامية إلى مصافي الدول العالمية في القوة والاقتصاد والتنمية.

ولقد اتبع الباحث كلاً من المنهجين الاستقرائي والاستنباطي أثناء كتابة البحث.

ومن نتائج البحث:

1– ضرورة تشخيص مسألة التضخم ومعرفة الأسباب، والعلاج، واستخلاص العبر منها.

2– لابد من تفعيل ركن الزكاة في العمل على القضاء على التضخم وغيره من المشكلات.

3– من الضروري المقارنة بين الحلول الموجودة، وتقويمها بهدف ترتيبها تبعاً لدرجة تأثيرها.

الكلمات المفتاحية: التضخم الاقتصادي–الغلاء–الأمن الغذائي–العلاج.

خطة البحث: هذا وقد قسمت الورقة إلى مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

أما المقدمة فتكونت من (أهمية الموضوع، أسباب اختيار الموضوع، مشكلة البحث، أهداف البحث، منهج البحث، قائمة المصادر والمراجع).

المبحث الأول: أساسيات في مسألة التضخم في الاقتصاد التركي

المطلب الأول: ماهية التضخم.

المطلب الثاني: مميزات الاقتصاد التركي.

المطلب الثالث: تداعيات مشكلة التضخم على الداخل التركي وصعوباتها.

المبحث الثاني: أسباب التضخم في الاقتصاد التركي.

المطلب الأول: الأسباب الاقتصادية.

المطلب الثاني: الأسباب السياسية.

المبحث الثالث: طرق العلاج المتبعة في حل مشكلة التضخم.

المطلب الأول: تفعيل دور الزكاة في علاج التضخم.

المطلب الثاني: تفعيل دور مؤسسات التمويل الإسلامي في علاج مشكلة التضخم.

المطلب الثالث: التجربة الماليزية.

المطلب الرابع: مقترحات عملية إسلامية للقضاء على مشكلة التضخم.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد:

تعتبر ظاهرة التضخم من أبرز المشاكل الواضحة في العالم اليوم، هذه المشكلة تهدد استقرار العملة المحلية في الدول، وبالتالي يزداد الضغط فيها على المواطنين في هذه البلدان، بسبب ارتفاع أسعار السلع الضرورية التي لابد منها، والمجتمع التركي واحد من المجتمعات التي تأثّرت بهذه المشكلة نتيجة للتراكمات الطويلة الأمد التي مرت بها العملة المحلية، ووجود الفائدة مما ساهم في الآثار التي يعيشها الأتراك الآن، وهم يحاولون التحرر من ربقة التبعية وقيود الرأسمالية، والديون الخارجية.

وقد صرح الرئيس التركي قائلاً: إنَّ تركيا تخوض حرباً اقتصادية من أجل الاستقلال، ولن تخضع للضغط... ثم قال: "ونحن نعرف الألعاب التي يتم لعبها حول سعر الصرف، وأسعار الفائدة، وارتفاع الأسعار من قبل أولئك الذين يريدون إخراج بلادنا من المعادلة".[97]

ويدفع التضخم عادة إلى الاعتماد على المساعدات الخارجية، أو الاقتراض من صندوق النقد الدولي، حتى تصبح الدول النامية رهينة الدين الخارجي، والفوائد الربوية التي تزيد يوماً بعد يوم، وبالتالي أداة استنزاف للموارد الاقتصادية مهما كانت متوفرة، وقد أصبح التضخم اليوم من أكبر المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد التركي والعملة المحلية، والّذي بات ينذر بشؤم الأزمة الغذائية، والعجز عن تحقيق الاكتفاء الذاتي.

هذه العوامل أثرت في الأداء الاقتصادي التركي، وأثرت في الطرق التي يمكن من خلالها علاج مشكلة التضخم، لذلك كان لابد في هذا البحث من تشخيص المرض وذكر تداعياته، وما هي أسبابه، وما هي الطرق الإسلامية التي يمكن أن تعالج هذه المشكلة، وما هي الأشكال المقترحة التي استفادت منها الدول الأخرى "كماليزيا" مثلاً في القضاء على التضخم، وكيف يمكن أن تستفيد منها دولة كتركيا، وبالنتيجة فإنَّ الأمر له كبير الأثر في الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والدينية، وبالله التوفيق.

أولاً: أهمية الموضوع:

تأتي أهمية الموضوع من خلال النقاط الآتية:

---

[97] دوابة أشرف، مستقبل سعر صرف الليرة التركية، 2 ديسمبر 2021م، بوابة الحرية والعدالة. https://www.fj-p.org/334055.

1-تسليط الضوء على جانب أساسي من الجوانب التي يعاني منها المواطن المسلم في الدول الإسلامية.

2- لهذا الموضوع علاقة بالأمن الغذائي العالمي وأثره على سياسات الدول، ومصادرة القرارات وابتزاز القرار السياسي.

3- يشرح البحث أسباب التضخم في تركيا وتأخرها، والحلول المناسبة لتجاوزها.

4- يبين مدى خطورة التضخم التي تعاني منها دولنا الإسلامية -ولا سيما تركيا- وتأثرها بالمتغيرات المعاصرة.

5- يبين البحث الأثر الذي خلفه التضخم ومن ثم العلاج الإسلامي له.

ثانيًا: أسباب اختيار الموضوع:

1- إن موضوع التضخم الذي تعاني منه بلادنا الإسلامية يحتم علينا اقتراح الحلول المناسبة من أجل الخروج من ربقته.

2- إثراء المكتبة الإسلامية بدراسة جديدة لها علاقة بواقع الاقتصاد التركي .

3- لمحاولة كسر القيود المفروضة، وتقديم البديل المقبول المتمثل في نظام الاقتصاد الإسلامي، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية المنشودة.

4- لتقديم لبنة جديدة في مشروع تحرر الأمة وخلاصها من الظلم والتبعية.

ثالثًا: مشكلة البحث:

إنّ مشكلة التضخم التي يعاني منها الاقتصاد التركي ،وماترتب على ذلك من نتائج ومشاكل كبيرة على واقع حياة الناس ،والذي أثّر بشكلٍ مباشر على القوة الشرائية وسوق العمل، ليفتح باب ذكر الأسباب المباشرة والتداعيات التي رافقت هذه المشاكل ،ومن ثم ذكر العلاج الذي يمكن أن يساهم في حل هذه المعضلة الاقتصادية الكبيرة.

والسؤال الكبير الذي يمكن طرحه هو : ماهو السبيل الذي يراه العلماء ،ومن يعمل في حقل الاقتصاد الإسلامي للتخلص من أسباب التضخم على المستويات كافة،وهل يمكن العمل على تقديم مشروع تنموي إصلاحي ينهي هذه المشكلة، ويفرض واقعاً جديداً يعطي العدالة والحرية والكرامة، ويعمل على فك الارتباط بالدول المتحكّمة، مع ضرورة إيجاد البدائل اللازمة

والنافعة لأفراد الأمة بما يحقق التحرر، والاستفادة من الطاقات، والموارد والتكنولوجيا والتخلص من كل مظاهر الذلة والهوان.

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

1-ماهو تعريف التضخم اللغوي والاصطلاحي بماينا سب المقام .

2-ماهي الأسباب والتداعيات المباشرة لحدوث التضخم في الاقتصاد التركي.

3-ماهو العلاج الذي يقترحه الفقه الإسلامي للقضاء على هذه المشكلة .

رابعًا: أهداف البحث:

تتجلى أهداف البحث في هذه النقاط:

1- إظهار خطورة مسألة التضخم الاقتصادي وانعكاساته السلبية على واقع الدول الإسلامية ،وذلك من خلال تعريفه وبيان تداعياته .

2- بيان المعوقات والأسباب التي تعترض طريق الإصلاح.

3- ضرورة تقديم حلول منطقية واقعية لحل مشاكله ،وإخراج الاقتصاد من براثنه.

خامسًا: منهج البحث:

هناك مناهج متعددة في البحث:

1. المنهج الاستقرائي: حيث قام الباحث باستقراء المصادر الأصلية، فيما يتعلَّق بمشكلة التضخم الاقتصادي، وأسبابه، وتداعياته، وإمكانية حدوث ذلك، وفك الارتباط بالدول الأخرى، وعوامل الاكتفاء الذاتي، والأمن الغذائي.

2. المنهج الاستنباطي: عن طريق استنباط الحكم الشرعي من دليله حيث وجد.

سادسًا: الخاتمة وفيها أهم النتائج

سابعًا: المصادر والمراجع المستخدمة في البحث.

المبحث الأول: أساسيات في مسألة التضخم في الاقتصاد التركي:

قبل الخوض في مشكلة التضخم وانعكاساته على الاقتصاد التركي لابد من تعريف موجز للتضخم.

المطلب الأول: ماهية التضخم:

1. تعريف التضخم:

التضخم في اللغة:

(الضَّخْمُ) في اللغة: الْغَلِيظُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَالْأُنْثَى (ضَخْمَةٌ)، وَالْجَمْعُ ضَخْمَاتٌ بِالتَّسْكِينِ لِأَنَّهُ صِفَةٌ، وَإِنَّمَا يُحَرَّكُ إِذَا كَانَ اسْمًا مِثْلُ جَفَنَاتٍ وَتَمَرَاتٍ، وَقَدْ (ضَخُمَ) مِنْ بَابِ ظَرُفَ،[98] وجسم ضخم، وقد ضخُم ضِخَماً وضخامة، ومن المجاز: سيد ضخم، وله شأن ضخم، والماء ضخم: ثقيل.[99]

وفي الاصطلاح:

التضخم هو: حركة تصاعدية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد على قدرة العرض.[100]

ويمكن أن نستفيد من هذا التعريف في فهم أنّ التضخم هو حركة مستمرة في ارتفاع الأسعار داخل الدولة، وأنّ المقصود بفائض الطلب: هو الفرق بين عمليتي الإنتاج والاستهلاك، لأنّ زيادة الطلب إذا لم يقابلها زيادة في الإنتاج وقع التضخم فيه، أي أن التضخم ناتج عن فائض الطلب الزائد على قدرة العرض في البيع والشراء.[101]

ويعتبر هذا المصطلح الاقتصادي حديثاً إذ لم يرد في كتب التراث القديم، بل ذكرها الاقتصاد التقليدي الحديث.[102]

والتضخم الحديث الذي يعني زيادة متواصلة في الأسعار غير وارد في الشريعة، فلا تضخم في الإسلام.[103]

---

[98] الجوهري: أبو نصر إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، مادة ضخم.

[99] الزمخشري جار الله (ت. ٥٣٨هـ)، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، مادة صخم.

[100] سليمان، مجدي عبد الفتاح، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة، القاهرة 2002م، ص37.

[101] شحاتة، حسين حسين، منهج الاقتصاد الإسلامي في علاج مشكلة التضخم، دار المشورة، (د.ط.ت)، ص3.

[102] شحاتة، حسين حسين، منهج الاقتصاد الإسلامي في علاج مشكلة التضخم، دار المشورة، (د.ط.ت)، ص3.

[103] شحاتة، حسين حسين، منهج الاقتصاد الإسلامي في علاج مشكلة التضخم، دار المشورة، (د.ط.ت)، ص4.

وفي النّظام الإسلامي فإنّ أسعار المنتجات تمثّل التكّلفة الحقيقية، ويكون صاحب العمل (المنتج) قد حصل على حصته العادلة من الربح، لذلك فإنّ توقع ارتفاع الأسعار تصور خاطئ.[104]

المطلب الثاني: مميزات الاقتصاد التركي:

من الأمور التي يتميز بها الاقتصاد التركي أنه اقتصاد متنوع، وله قاعدة إنتاجية كبيرة خصوصاً في مجالات السياحة، وهو الجانب الأهم نظراً لوجود الطبيعة المتنوعة من بحار وأشجار، وطقس يجمع بين الاعتدال والبرودة، ووجود التاريخ العثماني الذي ضم تراثاً إسلامياً كبيراً يجعل من تركيا قبلة لكل مهتم بهذا الجانب، وتبلغ واردات السياحة سنوياً حوالي (50) مليار دولار،([105]) وهذا بالإضافة لقطاعات الزراعة والتجارة والخدمات.

وقد بلغت قيمة الاستثمارات الدولية المباشرة التي دخلت تركيا خلال عام 2021م (14)مليار دولار بزيادة(79%) بعام 2020م، وبلغت حصة تركيا من الاستثمارات الدولية المباشرة خلال العام الفائت(0.9%)بحسب بيان مكتب الاستثمار لرئاسة الجمهورية.[106]

وقد بلغ الاقتصاد التركي قريباً من(5.05) تريليون ليرة تركية (720) مليار دولار بحسب بيانات البنك الولي.[107]

واستمر المسار التصاعدي فبلغت صادرات تركيا (203.1) مليار دولار نهاية نوفمبر 2021م، وتجاوزت المبيعات (20) مليار دولار، وبلغ الناتج المحلي زيادة بنسبة (22%) في الربع الثاني من عام 2021م، ونما الاقتصاد التركي بنسبة(7.4؛%) في الربع الثالث 2021م،كما أعلن الرئيس التركي عن زيادة قدرها 50% في الحد الأدنى للأجور وذلك لمعالجة مشكلة التضخم، وانخفاض سعر الليرة التركية، وانخفض معدل البطالة بنسبة 1.5% من 12.7%إلى 11.2% في أكتوبر 2012م.[108]

---

[104] سليمان، مجدي عبد الفتاح، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، ص 174.

[105] علي دمير، بحث التضخم بالاقتصاد التركي _الواقع والحلول والمستقبل.موجود على الشابكة https://tr.agency/news-148833.

[106] مكتب الاستثمار لرئاسة الجمهورية على الشابكة.

[107] عبد الحافظ الصاوي، بحث موجود على الشابكة https://www.aljazeera.net/ebusiness/9/10/2021/.

[108] أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد التركي، بحث موجود على الشابكة https://trendsstudies.com/turkish/.

وعلى الرغم من وجود فيروس كورونا الذي أثّر على كافة الاقتصاديات العالمية في العالم بقي الاقتصاد التركي قوياً حيث نما إيجابياً حتى بلغ 1.8%.[109]

ومن العوامل الأخرى التي أثّرت إيجابيّاً في ازدهار الاقتصاد سوق مال إسطنبول، وضبط الأسعار، واستقرار سعر صرف الليرة، وإعادة الثقة من خلال ثقة المستثمر والمستهلك.[110]

وتتمتع تركيا بالنمو في قطاع الإنتاج الصناعي بالنسبة للصادرات ووصل الإنتاج الصناعي إلى 250 مليار دولار للصادرات التركية 2022م، وازدادت صادرات التسليح خلال السنوات الأخيرة بنسبة 30%.

وتم الإعلان في الآونة الأخيرة عن اكتشاف كميات من الغاز الطبيعي في البحر الأسود ولايزال التنقيب مستمراً.[111]

المطلب الثالث: تداعيات مشكلة التضخم على الداخل التركي وصعوباتها:

1-التداعيات:

يعتبر الاقتصاد التركي جزءاً من الاقتصاد العالمي الذي يعاني حالة ضبابية وصعبة اقتصادياً، والاقتصاد التركي لا يتمتع بالمرونة المطلوبة لكي ينقذ نفسه من الصعوبات الاقتصادية، لكنه نموذج منتج لا يمكن أن ينكسر، وهو اقتصاد يضعف ويمرض بسبب العوامل التي حوله.

وبسبب الأزمات المتتالية للاقتصاد العالمي ارتفعت الأرقام القادمة من تركيا على أساس سنوي 16 شهراً.[112]

وانخفضت أسعار العملة المحلية بشكل حاد، ويمكن أن يكون لهذا الانخفاض إيجابيات تنعكس على الصادرات التركية التي ارتفعت بشكل ملحوظ منذ بداية انخفاض الليرة التركية، ووصلت الصادرات التركية إلى أكثر من 211مليار دولار في نهاية عام 2012م.[(113)]

2- المشكلات والصعوبات:

---

[109] عبد الحافظ الصاوي على الشابكة، https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/10/9.

[110] علي دمير، بحث التضخم بالاقتصاد التركي _الواقع والحلول والمستقبل موجود على الشابكة، https://tr.agency/news-148833.

[111] عبد الحافظ الصاوي على الشابكة https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/10/9.

[112] علي دمير، بحث التضخم بالاقتصاد التركي _الواقع والحلول والمستقبل موجود على الشابكة، https://tr.agency/news-148833.

[113] عبد الحافظ الصاوي على الشابكة https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/10/9.

ويعاني الاقتصاد التركي من مشكلة الاعتماد على الدين الخارجي حيث وصل هذا الدين في عام 2019م إلى حوالي (440) مليار دولار، وكان نصيب القطاع الخاص حوالي (65%) من هذه الديون، خصوصاً الديون قصيرة الأجل، والتي يمكن أن تشكل ضغطاً مستمراً على الليرة التركية وطلب الدولار.

أما الليرة التركية فهي في انخفاض حاد ومستمر منذ عام 2014م، هذا الانخفاض يهدد بعدم استقرار أسعار الصرف، وينعكس سلباً على المتعاملين مع هذه التقلبات، خصوصاً مع وجود العديد من العوامل الانقلاب الفاشل عام 2016م، والضغط الأمريكي المستمر لقبول تركيا بالإملاءات الخارجية، وجعلها ترضخ لسياسات الأمر الواقع، والحد من النمو الكبير الذي تعيشه تركيا على يد حزب العدالة والتنمية خلال العشرين سنة الماضية، والتقدم الاقتصادي والتعليمي والاجتماعي.[114]

وبالنتيجة فإنَّ معدلات التضخم في تزايد مستمر الأمر الذي أثّر سلباً على المواطن التّركي بشكل مباشر، وعلى الأسعار وعمليات البيع والشّراء.

ومن جهة أخرى فإنّ عدم استقرار أسعار الصّرف وتقلباته له تداعيات خطيرة، ومخيفة على المستثمر الذي يحتاج للاطمئنان من عدم خسارة أمواله التي يضعها في هذه البلد، وكذلك على المواطنين الأتراك الذين يحتاجون لهامش من الأمان والرفاهية، ويمكن أن تساهم هذه المنعكسات في تعثر عجلة النمو و التقدم.

كما بلغ معدّل التضخم في أيلول 2021م حوالي 20%، وقد سعت الحكومة إلى خفضه إلى حوالي 14% ومع ذلك فإنّ حجم التضخم سببه العرض والطلب معاً لأنّ سعر الفائدة مرتفع كثيراً حتى بعد خفضه لأنّ ارتفاع سعر الفائدة يؤدي لزيادة تكاليف الإنتاج والخدمات.

وبلغ التضخم في يوليو2022م 73% وهذه نسبة خطيرة يمكنها أن تؤثر على السياسات الاقتصادية في تركيا، إضافة لآثارها الاجتماعية والسياسية، لاسيما أن العام المقبل هو عام

[114] دور الدولة في الاقتصاد الإسلامي، أحمد حسين صقر، انظر:
.01/03/1981/https://almuslimalmuaser.org

الانتخابات الرئاسية وقد انتقل من التضخم الجامح إلى التضخم المفرط ويهدد بدخول البلاد حالة من الركود التضخمي.[115]

كما أنّ انخفاض قيمة الليرة التركية يؤدي إلى انخفاض القيمة الشرائية بسبب ارتفاع الأسعار مما يؤدي إلى زيادة التضخم بدلاً عن انخفاضه.

وهبطت القيمة الشرائية للعملات النقدية حيث بلغت نسبة هبوط الدولار حوالي 50% منذ عام 2004م.[116]

المبحث الثاني: أسباب التضخم في الاقتصاد التركي:

هناك أسباب متعددة لوجود التضخم في تركيا وهي متداخلة بين أسباب اقتصادية وأخرى سياسية؛ نظراً لأنَّ الملفات الاقتصادية بين الدول مرتبطة بالملفات الاقتصادية.

المطلب الأول: الأسباب الاقتصادية:[117]

تقسم الأسباب الاقتصادية إلى:

أولاً: أسباب خارجية:

1- ارتفاع حوامل الطاقة في تركيا من نفط وغاز، واعتماد الاقتصاد فيها على استيراد مواد الطاقة خصوصاً النفط والغاز تصل إلى 90%. وتبحث تركيا عن بدائل عن هذه الموارد عن طريق مصادر أخرى شمسية وحرارية ونووية.

2- التضخم العالمي بسبب فيروس كورونا والحرب الروسية الأكرانية.

3- أزمة سلاسل التوريد.

4- رفع سعر الفائدة الأمريكي الذي أدى لارتفاع مؤشر الدولار ليبلغ 104 في شهر مايو 2022م.

5- فيروس كورونا وتأثر الاستثمار في قطاع العقارات.

6- الصراع الأمريكي الصيني والذي يؤثر في أداء السوق العالمية ومنها تركيا.

---

115 يحيى السيد عمر، بحث: ما أسباب ارتفاع معدل التضخم في تركيا موجود على الشابكة، انظر: https://trendsstudies.com/dryahya/%D.

116 علي دمير، بحث التضخم بالاقتصاد التركي _الواقع والحلول والمستقبل موجود على الشابكة، انظر: https://tr.agency/news-148833.

117 يحيى السيد عمر، بحث: ما أسباب ارتفاع معدل التضخم في تركيا موجود على الشابكة، انظر: https://trendsstudies.com/dryahya/%D.

ثانياً: أسباب الداخلية:[118]

1- خفض سعر الفائدة في تركيا الذي أدى لزيادة الكتلة النقدية في السوق التركية مما أدى لتحفيز التضخم.

2- السياسات النقدية التي يتبعها البنك المركزي في علاج مسألة الفائدة برفعها حيناً، وخفضها حيناً آخر، والتي أحدثت ارتباكاً في القرار السياسي.

ومن ثمرات خفض أسعار الفائدة توسيع الكتلة النقدية الموجودة في السوق، وتسهيل الحصول على قروض من قبل المواطنين المستثمرين.[119]

المطلب الثاني: الأسباب السياسية:

من الأسباب السياسية المؤثرة على الاقتصاد التركي:

1- الخلافات القائمة مع الولايات المتحدة في عدد من الملفات العالقة وأبرزها محاولة الانقلاب الفاشلة واتهام قس أمريكي بأنه ساعد فيه.[120]

2- الطبيعة الجيوسياسية التي تتمتع بها تركيا، حيث تعتبر بوابة أوربا، ومنها يتم التحكم بطرق التجارة ونقل البضائع والسلع، ووجود الممرات المائية والبحرية والجوية.

3- المشكلات العالقة مع الاتحاد الأوربي وانضمام تركيا إليها، والتي تحتم عليها أخذ بعض المواقف السياسية.

4- التهديدات المفروضة على تركيا من قبل جهات تصفها أنقرة بأنها إرهابية وتهدد أمنها القومي.

5-التدخلات العسكرية في كل من أذربيجان وقبرص وليبيا وسوريا والعراق .

6- محاولات لعب الدور الإيجابي في حل مشكلة الحرب الروسية والأكرانية ومحاولة حل مشكلة القمح العالقة.

7- العمل على حماية محاولات التنقيب عن الغاز والنفط شرقي المتوسط.

---

118 يحي السيد عمر، بحث: ما أسباب ارتفاع معدل التضخم في تركيا موجود على الشابكة، انظر: https://trendsstudies.com/dryahya/%D.

119 علي دمير، بحث التضخم بالاقتصاد التركي _الواقع والحلول والمستقبل موجود على الشابكة، انظر: https://tr.agency/news-148833.

120 أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد التركي، بحث موجود على الشابكة، انظر: https://trendsstudies.com/turkish.

8-قرب تركيا من البلاد العربية وهي دولة سنية كبيرة، وفي طور النشوء ومحاولات الاكتمال.

9- دعم تركيا المباشر وغير المباشر لدول الربيع العربي، والذي هددت بموجبه الدول الداعمة للانقلابات العسكرية، وإجراءات هذه الدول في حق الحكومة التركية قد أثر على الأداء التركي داخلياً وخارجياً.

10- المضاربات التي قادتها بعض الدول للإيقاع بتركيا، والتأثير على قيمة الليرة التركية في الأسواق العالمية في محاولة لإسقاط الحكومة التركية.[121]

المبحث الثالث: طرق العلاج المتبعة في حل مشكلة التضخم:

اتخذت الحكومة التركية عدة تدابير للسيطرة على العملة المحلية في أواخر 2021م، وقد أعلن الرئيس التركي أردوغان عن خطة جديدة لحفظ الليرة التركية عن طريق حماية الودائع بالليرة التركية من التقلبات الحاصلة.[122]

واليوم تسعى تركيا إلى تحقيق شراكات أكبر مع كل من قطر والإمارات والمملكة العربية السعودية، وتحاول التهدئة مع اليونان وتحسين العلاقات مع الكيان الصهيوني وجمهورية مصر العربية، وتسعى لإنشاء منظمة الدول الناطقة باللغة التركية من أجل تحقيق مكاسب في إطار نقل الطاقة بغية السعي لتقليل فاتورتها من الطاقة ما ينعكس على شكل الاقتصاد في الداخل التركي.[123]

ومن الطرق التي ينصح بها من أجل علاج أزمة التضخم:

المطلب الأول: تفعيل دور الزكاة في علاج التضخم

يجب من أجل تطبيق ركن الزكاة إعادة فهم النصوص الشرعية من خلال التطبيق العملي

---

[121] شحاتة، حسين حسين، منهج الاقتصاد الإسلامي في علاج مشكلة التضخم، دار المشورة ،(د.ط.ت)،ص2.

[122] أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد التركي، بحث موجود على الشابكة، انظر: https://trendsstudies.com/turkis.

[123] علي دمير، بحث التضخم بالاقتصاد التركي _الواقع والحلول والمستقبل موجود على الشابكة، انظر: https://tr.agency/news-148833.

لفريضة الزكاة، وتتبع آراء الفقهاء القدامى والمعاصرون في ذلك، من أجل الخروج بتصور صحيح يطبق على أرض الواقع.[124]

والمتتبع للنصوص الشرعية يجد أن فريضة الزكاة ليست فريضة عينية، وإنما هي ركن الإسلام المالي الذي كلف الله به الأغنياء، وأمر ولي الأمر أن يأخذه منهم ويردها على مستحقيها، بمعنى أن الفرد المسلم لا يستطيع القيام به تماماً إلا إذا تدخل ولي الأمر.

والأصل الذي تقوم عليه جباية الزكاة إجبارياً، وباسم ولي الأمر من أجل ضمان تطبيق حقيقي لهذه الفريضة الهامة.

والزكاة نتيجة سعة وعائها، وتعدد مصادرها والإيرادات كفيلة بسد حاجات الفقراء والمحتاجين، والزكاة مخصصة للإنفاق على الوجوه الشرعية المحدد ة في القرآن الكريم، لذلك فهي تساعد على القضاء على الفقر ورفع مستوى المعيشة لمستحقيها.[125]

وتحارب الزكاة اكتناز المال، ولها أثر فعّال على عنصر العمل ومحاربة البطالة، مما يؤدي إلى دوران الأموال وعدم بقائها في يد واحدة أو فئة خاصة، والتخلص من العبودية للأموال.

ومن آثار الاكتناز السلبية وتراكم الثروات المعطلة على الحياة الاقتصادية أنه يؤدي إلى الركود الاقتصادي ويحول دون تحقق نشاط التداول النقدي،وإذا لم يقم الإنسان باستثمار أمواله، كان هناك حق للمجتمع فيه وهو مطالبته بدفع الزكاة.[126]

قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرهُم بِعَذَابٍ أَلِيم * يَومَ يُحمَىٰ عَلَيهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُم وَجُنُوبُهُم وَظُهُورُهُم هَٰذَا مَا كَنَزتُم

---

[124] انظر شحاته، حسين، التطبيق الإلزامي للزكاة:(دراسة لأهم الآثار المالية والاقتصادية)، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، ط2011م، واليافعي، محمد بن سالم بن عبد الله الدهشلي اليهري، نحو صندوق خليجي للزكاة –المعوقات والحلول، جامعة اليرموك، عمان 2011م، ص17.

[125] بحث دور الدولة في الاقتصاد الإسلامي، أحمد حسين صقر، انظر: .01/03/1981/https://almuslimalmuaser.org

[126] سليمان، مجدي عبد الفتاح، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، وانظر http://www.bayanelislam.net/Suspicion.aspx?id=01-06-0023.

لِأَنفُسِكُم فَذُوقُواْ مَا كُنتُم تَكنِزُونَ﴾ [التوبة 34-35]. والْكَنْزُ قَالَ مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: هُوَ الْمَالُ الَّذِي لَا تُؤَدَّى مِنْهُ الزَّكَاةُ.[127]

ومضمون الآية يحث على محاربة الاكتناز، ودفع الزكاة مما سيؤدي إلى تحريك الأموال وإخراجها لتقوم بدورها في المجتمع المسلم.

وفي دول مجلس التعاون الخليجي يسعى هذا المجلس لإنشاء مؤسسة عالمية للزكاة تكون نواة لصندوق زكاة عالمي لأداء فريضة الزكاة بالشكل الأمثل.[128]

وقد أصبحت الحاجة ماسة لإنشاء مؤسسة خليجية للزكاة، وسبب عدم وجود هذه المؤسسة على الرغم من الحاجة إليها عدم توفر مقومات إنشاء صندوق خليجي للزكاة في ظل الواقع بعيداً عن تشخيص الوضع القانوني للدولة الوطنية بما يحدد حقوقها وواجباتها مما أدى إلى تعطيل دور الزكاة في حياة المسلمين.

ذلك أنّ البعد عن فقه الواقع والخلل في تشخيص الأسباب والنتائج والمعطيات تؤثّر في أي مشروع، اقتصادياً وسياسياً.[129]

المطلب الثاني: تفعيل دور مؤسسات التمويل الإسلامي في علاج مشكلة التضخم:

من أساليب العلاج التي يمكن أن تقدم للشعب التركي في مجال مكافحة التضخم:

1. العمل على إلغاء نظام البنوك الربوية، وتطبيق نظام المصارف الإسلامية وتشجيع صيغ الاستثمار الإسلامي هن طريق المضاربات والسّلم والاستصناع، حيث تعمل المصارف الإسلامية على تمويل المشروعات الإنتاجية بصيغ المشاركات.
2. العمل على إيجاد البدائل الإسلامية كالتمويل الإسلامي، والتمويل بالمشاركة.

---

[127] ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، المحقق: سامي بن محمد السلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م، 138/4.

[128] صرح وزير العدل والشؤون الإسلامية القطري في 26/يناير2011م: أن الاهتمام الملكي بفكرة إنشاء مؤسسة عالمية للزكاة جاء بناء على اهتمامات عاهل البلاد لما تقوم به فريضة الزكاة من سد حاجة المحتاجين، انظر صحيفة الوسط البحرينية-العدد3064-26 يناير 2011م، وانظر شحاته، حسين، التطبيق الإلزامي للزكاة (دراسة لأهم الآثار المالية والاقتصادية)، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، ط2011م، واليافعي، محمد بن سالم بن عبد الله الدهشلي اليهري، نحو صندوق خليجي للزكاة -المعوقات والحلول، جامعة اليرموك، عمان 2011م، ص 4.

[129] اليافعي، محمد بن سالم بن عبد الله الدهشلي اليهري، نحو صندوق خليجي للزكاة -المعوقات والحلول، جامعة اليرموك، عمان 2013م، ص4.

3. العمل على إيجاد بدائل عن النقد الأجنبي كشراء الذهب والفضة مثلاً.
4. تشجيع كافة أشكال الاستثمارات التي تتم في السوق التركية.
5. الدعوى إلى الاستثمار وتشجيعه وتشجيع المشاريع الصغيرة التي تؤدي إلى تحريك النقود في السوق.
6. وفي الحديث: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنِ احْتَكَرَ فَهُوَ خَاطِئٌ».[130]
7. الاستثمار عن طريق المشاركات الإسلامية بالمضاربات الإسلامية.
8. المشاركات الإسلامية ومساهماتها في التكافل الاجتماعي.
9. محاربة عمليات المضاربة على سعر الصرف التي تجري في أوقات متقاربة، ومن أشخاص معروفين بغية المساهمة في زعزعة السوق واعتبار ذلك جريمة يعاقب عليها القانون.
10. العمل على مواجهة الديون الخارجية التي يتبعها القطاع الخاص.
11. التدرج في معالجة عمليتي العرض والطلب الموجودة في السوق التركي عن طريق إيجاد حالة من الثقة بين أفراد الشعب.

المطلب الثالث: التجربة الماليزية:

تعد ماليزيا من أكثر دول العالم ازدهاراً و تقدماً، ففي سنة 2010م احتلت ماليزيا المركز العاشر عالمياً في التنافس العالمي، والمركز السادس والعشرين في تقرير المنافسة العالمية من المنتدى الاقتصادي، والمركز الخامس والثلاثين في مؤشر (Ko. f) العالمي.[131]

وقد لخص رئس الوزراء الماليزي مهاتير محمد أسباب النهضة التي اتبعها في بلاده:[132]

1- إزالة العقبات أمام الاستثمارات الأجنبية.
2- الاعتماد على الموارد الذاتية ورفض الاقتراض الخارجي.
3- الاهتمام بالقضاء على البطالة في المجتمع وتوفير التعليم الجيد للمواطنين.

---

[130] القشيري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، 1227/3.

[131] إسماعيل، محمد صادق، التجربة الماليزية (مهاتير محمد والصحوة الاقتصادية)، دار العربي-القاهرة، ط 2014م، ص 16.

[132] إسماعيل، محمد صادق، التجربة الماليزية (مهاتير محمد والصحوة الاقتصادية)، ص 57.

4-الاستغناء في البداية عن العمالة الأجنبية والاكتفاء بالعمالة المحلية من أجل خفض مستوى البطالة.

5- وفي التجربة الماليزية كان من الأمور التي لها دور في صعود الاقتصاد الماليزي تفعيل العمل بركن الزكاة لأنّ دفعها كان إجبارياً مما ساهم في تحريك الأموال، وانتقالها بين أيدي من الأغنياء إلى الفقراء.[133]

وقد اتبع مهاتير محمد خطط غير تقليدية وغير مقبولة من قبل المؤسسات المالية العالمية، ولكنها في النتيجة أنقذت البلاد من الأزمات المالية في التسعينيات من القرن المنصرم، وقد رفض رئيس الوزراء الماليزي نصائح المؤسسات المالية الدولية لتحرير العملة وتخفيض سعر الصرف، والانكماش الاقتصادي، وركز على عمليات المضاربة على العملة الماليزية، والتحكم بسعر الصرف، واتبع سياسة التوسع الاقتصادي لبث الثقة بين المستثمرين، فحقق نجاحان غير مسبوقة ولم يعتمد على قروض صندوق النقد الدولي.[134]

المطلب الرابع: مقترحات عملية إسلامية للقضاء على مشكلة التضخم:[135]

1- تحريم الفوائد الربوية بجميع أشكالها، ولا يجوز تبرير الفائدة الربوية كتعويض للتضخم النقدي.

2- تحريم الإسراف والتبذير في الإنفاق الحكومي.

3- التقشف عند الأزمات كما ورد في الخطة التي اتبعها يوسف عليه السلام عندما ولي أميناً على خزائن الأرض، ويعتبر نموذجاً فريداً كخطة سبعية نصح بها يوسف الصديق عليه السلام أهل مصر حينما وقعوا في أزمات اقتصادية متلاحقة.

قال تعالى في سورة يوسف: ﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ * ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تُحْصِنُونَ * ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾ [يوسف: 47-49].

والمعنى أن أهل مصر يزرعون أرضهم بالقمح فتمر عليهم سَبْع سنين مخصبات، ثم يأتي بعد

---

[133] إسماعيل، محمد صادق، التجربة الماليزية (مهاتير محمد والصحوة الاقتصادية)، ص 22.

[134] بحث معالم حرب الاستقلال الاقتصادي التي يخوضها أردوغان، أحمد درويش، انظر: https://www.aljazeera.net/blogs/2021/12/29.

[135] شحاتة، حسين حسين، منهج الاقتصاد الإسلامي في علاج مشكلة التضخم، دار المشورة، (د.ط.ت)،ص 7.

ذلك سَبْعَ سِنِينَ مجدبة مُتَوَالِيَةً مُتَتَابِعَةً، والخطة أن يحافظوا على مخزون القمح فِي سُنْبُلِهِ كي لا يسرع إليه التَسَوَّسُ وَلِيَكُونَ أَبْقَى، إِلَّا قَلِيلًا مَا تَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ، وهو ما عبر عنه بقوله: أَيْ مِمَّا تَحْبِسُونَ لِتَزْرَعُوا، لِأَنَّ فِي اسْتِبْقَاءِ الْبَذْرِ تَحْصِينُ الْأَقْوَاتِ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ احْتِكَارِ الطَّعَامِ إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ.

ويبقى الأمر كذلك حتى يأتي الفرج بعد ذلك، وهو ما عبر الله عنه بقوله على لسان سيدنا يوسف عليه السلام: "فيه يُغاثُ النَّاسُ" يُمْطَرُونَ "وَفِيهِ يَعْصِرُونَ" قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَعْصِرُونَ الْأَعْنَابَ وَالدُّهْنَ، وَقِيلَ: "يَعْصِرُونَ" أَيْ يَنْجُونَ، وَهُوَ مِنَ الْعُصْرَةِ، وَهِيَ الْمَنْجَاةُ.[136]

وتعتبر الْآيَةُ أَصْلٌ فِي الْقَوْلِ بِالْمَصَالِحِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي هِيَ حِفْظُ الْأَدْيَانِ وَالنُّفُوسِ وَالْعُقُولِ وَالْأَنْسَابِ وَالْأَمْوَالِ، فَكُلُّ مَا تَضَمَّنَ تَحْصِيلَ شيءٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ فَهُوَ مَصْلَحَةٌ، وَكُلُّ مَا يُفَوِّتُ شَيْئًا مِنْهَا فَهُوَ مَفْسَدَةٌ، وَدَفْعُهُ مَصْلَحَةٌ، وَلَا خِلَافَ أَنَّ مَقْصُودَ الشَّرَائِعِ إِرْشَادُ النَّاسِ إِلَى مَصَالِحِهِمُ الدُّنْيَوِيَّةِ، لِيَحْصُلَ لَهُمُ التَّمَكُّنُ مِنْ مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَعِبَادَتِهِ الْمُوَصِّلَتَيْنِ إِلَى السَّعَادَةِ الْأُخْرَوِيَّةِ، وَمُرَاعَاةُ ذَلِكَ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَرَحْمَةٌ رَحِمَ بِهَا عِبَادَهُ، مِنْ غَيْرِ وُجُوبٍ عَلَيْهِ، وَلَا اسْتِحْقَاقٍ.[137]

1- عدم خلق نقود جديدة بدون غطاء.

2- تحريم الاكتناز بكافة صوره وأشكاله.

3- تحريم الاحتكار بكافة أشكاله وعلى جميع المستويات.

4- العمل على إحلال التمويل بالمشاركة محل التمويل بالإقراض.

5- رفع الضرر عن أصحاب المهن الصغيرة، أو الغارمين عند توزيع الزكاة مما يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

6- العمل على تفعيل شعيرة التكافل الاجتماعي عن طريق الوازع الديني، والإيثار ونشر البرامج التوعوية في ذلك كما فعل النبي عندما منع الادخار، وكذلك فعل عمر بن عبد العزيز.

---

[136] الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م، 9/203-206.

[137] الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، 9/203-206.

7- العمل على إلغاء نظام الضرائب، حيث يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.[138]

8- الاهتمام بالعنصر البشري الذي يؤدي إلى ازدهار العملية الإنتاجية، وإقرار نظام الحوافر المادية والمعنوية.

9- تطبيق قانون الأولويات الشرعية في مشاريع الاستثمار فالأهم الضروريات ثم الحاجيات ثم التحسينيات.

10- رفع الحد الأدنى للأجور، وتحسين الدخل، والعمل على مواجهة جشع التجار، واستثمار تقلبات السوق لصالح العملات المحلية للدول، وفتح أسوق جديدة للصادرات والاستفادة من العلاقات الدولية، ورفع الوعي لدى الشعوب المسلمة لتحمل تبعات معركة الاستقلال الاقتصادي، والرقابة على سعر الصرف.[139]

11- المعالجات الجزئية والتدريجية باتجاه القضاء على كامل الأسباب التي أدت لحدوث مشكلة التضخم.

12- ومن العلاجات التي يمكن أن تقدمها الحكومة هي خفض سعر الفائدة بشكل تدريجي مع الأخذ بعين الاعتبار حماية المدخرين، والعملة الأجنبية التي تشكل أماناً للمستهلكين بسبب انخفاض سعر العملة المحلية.

وقد صرح الرئيس أردوغان باتباع سياسية تثبيت سعر الصرف، وتخفيض الضرائب، وتعويض المدخرين عن ارتفاع أسعار الصرف عند سحب مدخراتهم، كما وعد بمعالجة التضخم واستقلال تركيا بعيداً عن صندوق النقد الدولي؛ وهذا ما دفع الأتراك للمسارعة إلى إبقاء الأصول بالليرة التركية مع حفظ المدخرات بالدولار، وتحويل حوالي مليار دولار إلى الليرة التركية، وارتفعت قيمة الليرة التركية بنسبة 33% لتصل إلى حوالي 13 ليرة مقابل الدولار، وكانت قد وصل سعر صرفها في نفس اليوم إلى حوالي 19 ليرة مقابل الدولار.

وقال أيضاً: بمجرد تولينا السلطة وضعنا خطط صندوق النقد الدولي جانباً وسددنا ديونه في أيار/مايو من عام 2013م، وارتفع احتياط النقد الأجنبي من 27،5 مليار دولار إلى

---

[138] شحاتة، حسين حسين، منهج الاقتصاد الإسلامي في علاج مشكلة التضخم، دار المشورة، (د.ط.ت)، ص9.

[139] دوابة أشرف، مستقبل سعر صرف الليرة التركية، 2 ديسمبر 2021م، بوابة الحرية والعدالة. https://www.fj-p.org/334055.

127 مليار دولار... دخلنا في مشكلات منذ توقفنا عن الاستدانة من صندوق النقد، وأصبحوا يتبعوننا منذ ذلك اليوم.[140]

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين

أما بعد:

فإن من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:

1-إنّ تقديم علاج شرعي للقضاء على آثار التضخم في تركيا من الصعوبة بمكان ،وذلك بسبب وجود عدة عوامل منها :وجود الربا والغرر والجهالة،ومآل الأمور من الناحية الشرعية والقانونية.

2- إن مسألة تطبيق السياسات النقدية المالية الإسلامية من الأساليب التي تُقلّل من حدوث التضخم.

3-التطبيق العملي في معالجة التضخم لا يتحقق في فترة وجيزة، وذلك تبعاً للتعقيدات الحقيقية الموجودة في المنظومة الاقتصادية .

4- من الضروري المقارنة بين الحلول الموجودة، وتقويمها بهدف ترتيبها تبعاً لدرجة تأثيرها.

5- لابد من العمل على محاربة الفوائد الربوية ، ولابد من تفعيل دور الزكاة في محاربة التضخم.

6- العمل على اعتماد الوسائل، والطرق التمويلية الإسلامية تدريجياً لمقاومة التضخم.

7- محاربة المضاربات قصيرة الأمد التي يستغلها البعض لسحب العملة الأجنبية من السوق، وسن القوانين التي تجرم ذلك.

ومن التوصيات:

1- التذكير بالمناهج القرآنية في حل مشاكل الأمة ومنها :إتباع خطط سبعية، أو خمسية في إنقاذ الاقتصاديات المتدهورة أسوة بوصية سيدنا يوسف عليه السلام.

[140] دوابة أشرف، مستقبل سعر صرف الليرة التركية، 2 ديسمبر2021م، بوابة الحرية والعدالة. https://www.fj-p.org/334055.

2- الدعوة لورشات عمل متكررة تجمع المختصين من الاقتصاديين والشرعيين ،وسماع آرائهم بغية إيجاد الحلول الجذرية لمشاكل الأمة،ومحاولة التواصل مع أصحاب القرار للعمل على إنقاذ مايمكن إنقاذه إن أمكن.

المصادر والمراجع

1- ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، المحقق: سامي بن محمد السلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

2- إسماعيل، محمد صادق، التجربة الماليزية (مهاتير محمد والصحوة الاقتصادية)، دار العربي-القاهرة، ط 2014م.

3- الزمخشري، جار الله (ت ٥٣٨هـ)، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

4- الجاموس، عبد الكريم مصطفى، التكييف الفقهي لأداء الذمم المتعلقة برخص العملة (التضخم) بعد العقد: دراسة تطبيقية (العملة التركية نموذجاً)، مجلة كلية العلوم الإسلامية، جامعة السلطان محمد الفاتح الوقفية، العدد الثاني، (يوليو 2020م).

5- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

6- سليمان، مجدي عبد الفتاح، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة، القاهرة2002م.

7- صحيفة الوسط البحرينية-العدد3064-26يناير 2011م.

8- شحاتة، حسين حسين، منهج الاقتصاد الإسلامي في علاج مشكلة التضخم، دار المشورة، (د.ط.ت).

9- شحاته، حسين، التطبيق الإلزامي للزكاة(دراسة لأهم الآثار المالية والاقتصادية)،دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، ط2011م.

10- غول، محمد زاهد، التجربة النهضوية التركية، مركز نماء للبحوث والدراسات، الرياض-بيروت، ط2013/1م.

11- القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.

12- القشيري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.

13- اليافعي، محمد بن سالم بن عبد الله الدهشلي اليهري، نحو صندوق خليجي للزكاة -المعوقات والحلول، جامعة اليرموك، عمان 2013م.

14- نحو صندوق خليجي للزكاة -المعوقات والحلول، جامعة اليرموك، عمان 2011م.

15- مكتب الاستثمار لرئاسة الجمهورية على الشابكة.

المراجع الإلكترونية:

1- أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد التركي، بحث موجود على الشابكة. /https://trendsstudies.com/turkish

2- علي دمير، بحث التضخم بالاقتصاد التركي _الواقع والحلول والمستقبل.موجود على الشابكة. 148833-https://tr.agency/news.

3- عبد الحافظ الصاوي على الشابكة. /9/10/2021/https://www.aljazeera.net/ebusiness.

4- يحيى السيد عمر، بحث: ما أسباب ارتفاع معدل التضخم في تركيا موجود على الشابكة. https://trendsstudies.com/dryahya/%D.

5- بحث معالم حرب الاستقلال الاقتصادي التي يخوضها التي يخوضها أردوغان، أحمد درويش. 29/12/2021/https://www.aljazeera.net/blogs.

6- دوابة أشرف، مستقبل سعر صرف الليرة التركية، 2 ديسمبر2021م، بوابة الحرية والعدالة. 334055/https://www.fj-p.org.

7- بحث دور الدولة في الاقتصاد الإسلامي، أحمد حسين صقر.
.-0/03/1981/https://almuslimalmuaser.org

8- بحث على الشابكة.
0=http://www.bayanelislam.net/Suspicion.aspx?id
.0023-06-1

المحور الثالث

الاقتصاد التركي بين الماضي والحاضر والمستقبل

تقييم دور الاستراتيجيات التنموية التركية المعاصرة بين عام ١٩٨٠م – ٢٠٢٣م

"المؤشرات الدولية، والتجارب التنموية المعاصرة معياراً للتقييم"

د نبيل البابلي — استشاري التخطيط الاستراتيجي القومي

د أحمد عبد الرحمن — باحث اقتصادي

المقدمة:

العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي القومي للدولة والتنمية الاقتصادية والحضارية علاقة وطيدة، أكدتها تجارب ناجحة دولية، حيث تمكنت العديد من الدول في السنوات السابقة من الانتقال من دول متخلفة اقتصاديا، وعلميا، واجتماعيا، إلى دول ناهضة تنافس في مجموعة العشرين، بل وتربع البعض منهم على المراتب الأولى العالمية، مثل الصين التي أصبحت في المرتبة الثانية عالميا من حيث المكانة الاقتصادية، وقد كان للتخطيط الاستراتيجي القومي، وخاصة استراتيجيات التنمية الاقتصادية، دورا بارزا في حسن استخدام موارد الدولة بشكل فعال، والنهوض بالموارد البشرية فيها نهوضا جعلها في مصاف الدول الصناعية المتقدمة.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة، في طرح سؤال رئيسي وهو:

هل حققت الاستراتيجيات التنموية التركية المعاصرة، مظاهر التنمية المتعارف عليها، وفق المؤشرات الدولية والتجارب التنموية العالمية المعاصرة؟

وتتفرع منه عدة أسئلة

ما هو تعريف الاستراتيجيات التنموية؟

وما هي المؤشرات الدولية للتنمية؟

وما هي التجارب التنموية العالمية المعاصرة؟

وهل نجحت تركيا في تحقيق تنمية حقيقية وفق المؤشرات الدولية وهذه التجارب؟

حدود الدراسة: ستتناول الدراسة الدولة التركية في السنوات الأخيرة، ما بين ١٩٨٢م – ٢٠٢٢م.

فرضيات الدراسة

تفترض الدراسة، وجود دور فعال للتخطيط الاستراتيجي القومي وخاصة استراتيجيات التنمية، في تحقيق نهضة حقيقية، وتنمية حضارية ملموسة على الفرد، والمجتمع، والدولة.

منهجية الدراسة:

ستقوم الدراسة باستخدام المنهج الاستقرائي، وكذلك الوصفي التحليلي، بالاطلاع على ما كتب في الأدبيات، والدراسات التي تخص استراتيجيات التنمية المعاصرة، ثم إخضاع الدراسة للبحث، والمناقشة، والتحليل، لتوضيح إلى أي مدي حققت الاستراتيجيات التنموية التركية، تنمية حضارية على مستوى الفرد، والمجتمع، والدولة كما حدث في الاستراتيجيات التنموية المعاصرة الحديثة

وقد تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة، وخمس مباحث، وخاتمة

المبحث الأول: بعنوان استراتيجيات التنمية والتخطيط الاستراتيجي القومي.

المبحث الثاني، يشرح نماذج من الاستراتيجيات التنموية المعاصرة.

المبحث الثالث بعنوان المؤشرات التنموية الدولية.

المبحث الرابع بعنوان تقييم الاستراتيجيات التنموية التركية المعاصرة وفق المؤشرات الدولية.

المبحث الخامس تقييم الاستراتيجيات التركية التنموية المعاصرة وفق التجارب العالمية الناجحة.

المبحث الأول التخطيط الاستراتيجي للتنمية والتجارب الدولية

تعريف التخطيط الاستراتيجي للتنمية

التخطيط لغة واصطلاحا

التخطيط لغة: مادة خط، لها عدة معان منها، خط الوجه، صار فيه خطوطا، وخط على الشيء، رسم علامة، ورسم الخطة، اتخذها، وأعلم عليها علامة[141]، ويقال فلان يخط في

[141] محمد أبو بكر بن عبد القادر الرازي، *مختار الصحاح*، تحقيق محمود خاطر، (بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، 1995)، 196

الأرض، إذا كان يفكر في أمر ويدبر،[142] والخطة، الأمر والحالة، وجمعها خطط،[143] وعرف مجمع اللغة العربية في القاهرة، التخطيط على أنه، "وضع خطة مدروسة، للنواحي الاقتصادية، والتعليمية، والإنتاجية، وغيرها للدولة".[144]

التخطيط اصطلاحا:

تعددت التعاريف الخاصة بالتخطيط، إلى عدة تعريفات، تذكر الدراسة أهمها كما يلي :

تعريف خليل الشماع: بأنه هو التفكير، والقرار المنظم، بشأن خيارات مقترحة للعمل في المستقبل، وهو يشمل انتقاء مسار محدد للمستقبل، من بين بدائل ممكنة، ومختلفة.[145]

تعريف حامد ربيع: بأنه تدخل، لتغيير وضع معين، ونقله إلى نموذج أكثر مثالية، وأكثر تطويعا، من ذلك الوضع الحالي.[146]

تعريف التخطيط الاستراتيجي

أهم تعريفات التخطيط الاستراتيجي :

-يعرفه كنعان: بأنه "عملية اتخاذ القرارات، فيما يتعلق بأهداف المؤسسة، واستخدام الموارد، وتطبيق السياسات، من أجل تحقيق هذه الأهداف.[147]

-وعرفه الحملاوي: بأنه اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد رسالة المؤسسة، وتكوين السياسات، وتحديد الأهداف، وتقرير المسار الأساسي الذي يستخدم، لتنفيذ أهداف المؤسسة، والذي يحدد أسلوبها، وشخصيتها، ويميزها عن غيرها من المؤسسات.[148] هي مجموعة من الأعمال المتكاملة، اللازمة لتحقيق المهام، والأهداف، وتحتوي هذه الخطط على أساليب التنفيذ،

---

142 *المعجم الوسيط*، ط4، (القاهرة، مجمع اللغة العربية، 2004) 244

143 *المعجم الوسيط*، ط4، المرجع السابق، 244

144 *المعجم الوسيط*، ط4، المرجع السابق، 244

145 خليل محمد حسن الشماع، *مبادئ الإدارة مع التركيز على إدارة الأعمال*، ط٥، (الأردن، دار المسيرة، 2007) 93

146 حامد ربيع، *الحرب النفسية في المنطقة العربية*، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1972)، 14

147 نواف كنعان، *التخطيط التعليمي واقتصادياته*، (القاهرة، عالم الكتب، 1085) 125

148 محمد رشاد الحملاوي، *التخطيط الاستراتيجي*، (القاهرة، مكتبة عين شمس، 1991) 82

والجدول الزمني، والموارد المادية، والبشرية، آخذين بعين الاعتبار، إمكانية التعديل على الخطط، عندما تتغير الظروف الداخلية، والخارجية.[149]

تعريف التخطيط الاستراتيجي القومي

يعرفه محمد حسين أبو صالح، بأنه "العملية التي يتم من خلالها، وضع الاستراتيجية القومية، والتي تتضمن التحليل الاستراتيجي، واختيار التوجه الاستراتيجي للدولة، والغايات الوطنية، وتحديد البدائل، كما يتضمن تحقيق التكامل، والتناسق للنشاط الوطني، (السياسي، والعلاقات الدولية، والاقتصادي، والاجتماعي والثقافي، والعلمي، والتقني، والعسكري الأمني، والإعلامي والمعلوماتي."[150]

مضامين ومحاور التعريف السابق :

- القيام بعمل التحليل الاستراتيجي القومي .
- اختيار التوجه الاستراتيجي للدولة، والغايات الوطنية .
- تحديد البدائل على المستوى الاستراتيجي .
- تحقيق التكامل، والتناسق للنشاط الوطني (السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والعلمي، والتقني، والعسكري الأمني، والإعلامي، والمعلوماتي)
- إيجاد الترابط، والتناسق بين الأهداف الاستراتيجية، والمرحلية.
- إيجاد الترابط، والتناسق، والتكامل، بين الأهداف، والسياسات الاستراتيجية .
- تحقيق التنمية الاجتماعية، والاقتصادية العادلة .
- تحقيق التنمية الروحية، والثقافية، وتحقيق التنمية السياسية .
- تحقيق التنمية العلمية، والتقنية .

149 أحمد داود سليمان، *نظريات الاستراتيجية العسكرية الحديثة*، ط1، (بغداد، دار الحرية للطباع، 1988) 47-54

150 محمد حسين أبو صالح، *التخطيط الاستراتيجي القومي*، ط10، (السودان، مطابع السودان، 2014) 52

- تحقيق أمن الإنسان، وأمن المستقبل، وما يشمله ذلك، من ضمان حقوق الأجيال القادمة، والاستغلال الأمثل للموارد، وتنميتها، وتطويرها، والمحافظة على البيئة كذلك.[151]

تعريف الباحث للتخطيط الاستراتيجي القومي

تعرف الدراسة التخطيط القومي بأنه "هو ذلك التخطيط الخاص بتطوير كافة مناحي الحياة في الدولة، الاقتصادية، والسياسية، والتعليمية، والاجتماعية، والعسكرية، والعلمية، والصحية، والإعلامية، وغيرها من نواحي الحياة المختلفة، ويحتاج إلى تضافر كافة الجهود الوطنية، لبناء رؤية، واستراتيجية طموحة موحدة، يتفق عليها الجميع، وتمتلك بها الدولة، عناصر القوة الشاملة، التي تمكنها من الخروج من التبعية، إلى الاستقلال السياسي، والاقتصادي، والدخول في مصاف الدولة المتقدمة.[152]

فالتخطيط الاستراتيجي القومي يشمل ٨ محاور أساسية هي المحور الاقتصادي، والسياسي، والعسكري، والمعرفي، والجيوسياسي، والصحي، والاجتماعي، والإعلامي، كما هو مبين بالشكل التالي:



المحور الاقتصادي: ويتم فيه تحليل المكونات الأساسية في الاقتصاد، مثل الزراعة، والصناعة، والخدمات، والتقنية، وما تمتلكه الدولة من ممكنات في هذه المحاور، وما الذي ينقصها، وما الذي يمكن توفيره، ويمكن قياس درجة النضج، في كل محور من المحاور السابقة، بالمقارنة بالدول المتقدمة، أو بالاعتماد على المقاييس الدولية في تصنيف الدول من الناحية الاقتصادية، أو

---

[151] محمد حسين أبو صالح، *التخطيط الاستراتيجي القومي*، مرجع سابق، 52

[152] نبيل البابلي، دور التخطيط الاستراتيجي القومي في تحقيق مقاصد الاقتصاد الإسلامي "استراتيجيات التنمية نموذجا مقترحا" رسالة دكتوراه منشورة، إسطنبول صباح الدين زعيم، ٢٠٢٣م، ٥٦ وما بعدها

استخدام مقاييس أخرى متعارف عليها، تقارن مثلا بين توفر الممكنات الاقتصادية، في المحور الأفقي، ودرجة الاستفادة منها، في المحور الرأسي، وبناء عليه يتم تصنيف الدولة، ومستوى النضج الذي تقع فيه، ويتم عمل تدرج بين 1- 7.

المحور السياسي: ويتم فيه تحليل النظام السياسي، والنظام المؤسسي داخل الدولة، ومدى ترابط مؤسسات الدولة، وتكاملها، واستقلال كل مؤسسة عن الأخرى، ومدى الاستقرار السياسي الداخلي، وقياس كذلك، العلاقات الخارجية، وقوة ثقلها الإقليمي، والدولي .

المحور العسكري: ويتم فيه تحليل الوضع العسكري، طبقا للمعايير الدولية في قياس القوة العسكرية للدول، وكذلك الوضع الأمني الداخلي، ومدى سيطرة الدولة على مجريات الأمور الداخلية، مثل مكافحة الجريمة، والمخدرات، والإرهاب، والشغب، وغيرها من متطلبات الأمن الداخلي في أي دولة .

المحور المعرفي: ويتم فيه تحليل وضع التعليم العام، والفني، والجامعي، وما بعد الجامعي، وتقييم الوضع البحثي، وعدد الباحثين، ومدى توفر الممكنات البحثية، ومدى دعم الدولة للبحوث والتطوير، وعلاقة التعليم، والتدريب بسوق العمل، ومدى توفر مراكز البحوث والدراسات، والجامعات البحثية، ومدى ارتباط البحوث، والتطوير، بالشركات، والقطاعات الحيوية في الدولة .

المحور الجيوسياسي: ويتم فيه تحليل الوضع الجغرافي للدولة، وما لديها من موارد طبيعية، والطبيعة الجغرافية، سواء طبيعة الأرض من السهول، والجبال، أو الأنهار، والبحار، والمحيطات المحيطة بها، وكذلك مدى تحكمها في مسارات حيوية للتجارة الدولية، أو وجودها بالقرب من نقطة ساخنة، لفترات طويلة، وكذلك الدول المحيطة بها، ومدى التقارب، والعداء بينهم، والطبيعة السكانية، والتركيب الديني، والعنصري، وغيرها من الأمور التي سيتم أخذها في الحسبان عند التخطيط القومي.

المحور الصحي: ويتم فيه تحليل الوضع الصحي العام في الدولة، ومدى توفير الخدمات الصحية، من أطباء، وتمريض، ومستشفيات، وأدوية، ومعدات، ومستلزمات طبية، ومدى توفر نظام صحي لائق بالمواطنين، حسب المقاييس الدولية المتعارف عليها .

المحور الاجتماعي: ويتم فيه تحليل الانسجام المجتمعي، والمكون الديني، ومدى اندماج الأقليات في المجتمع، والمشاكل العرقية، والطائفية، ومدى تجانس هذه العرقيات مع بعضها البعض، وكذلك قوة اللحمة الوطنية، وتكاتف الجميع نحو رؤية وطنية واحدة، ومشاكل التوازن الاجتماعي، ومدى تمكين الطبقات الضعيفة، والمهمشة، ومدى توفر برامج الضمان الاجتماعي، ومدى توفر الحياة الكريمة للمواطنين، ومدى الحضارة البيئية التي يعيش فيها الناس، ودرجة النضج المجتمعي، في التعامل مع القضايا المعاصرة، ومدى تمكين مؤسسات المجتمع المدني .

المحور الإعلامي: ويتم فيه تحليل القدرات الإعلامية للدولة، في قيادة الرأي العام الداخلي، والخارجي، ومدى مصداقيته، وثقة الناس فيه، ومدى تمكنه من صد الهجمات المضادة من الدول الأخرى، ومدي توفير البدائل المحلية، التي تكفي الناس في المجال الإعلامي، والاجتماعي، وكذلك يتم تحليل قوة الإعلام الخارجية للدولة في التأثير على الشعوب الأخرى، الإقليمية والدولية، ومدى إمكانية الدولة في نقل ثقافتها، وقناعتها إلى بقية الدول الأخرى.

تعريف استراتيجيات التنمية

تعرفها الأمم المتحدة: بأنها "هي الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، والتي يتم فيها إجراء متكرر، لتنسيق الأفكار، والإجراءات، وتشاركها، من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية، بطريقة متوازنة ومتكاملة، وهي تهدف إلى الانتقال من الممارسة التقليدية الثابتة، المتمثلة في وضع الخطة على الورق، إلى إنشاء نظام مرن، يمكن أن يتحسن باستمرار. [153]

تعريف الباحث: هي المنهجيات والأطر، والمساقات، والسياسات، التي تنفذها الدولة، لعمل تغيرات هيكلية، في المجال الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، والمعرفي، والتقني، عبر تخطيط قومي شامل، يحقق لأفرادها الحياة الكريمة، ويتم به نقل درجة النضج المجتمعي، والدولة، من حالة متواضعة، أو مقبولة، إلى حالة تنموية أكثر ازدهارا، محليا، وإقليميا، ودوليا.[154]

---

[153] موقع الأمم المتحدة على الانترنت https://sdgs.un.org/ar{10-10-2022}

[154] نبيل البابلي، دور التخطيط الاستراتيجي القومي في تحقيق مقاصد الاقتصاد الإسلامي "استراتيجيات التنمية نموذجا مقترحا" رسالة دكتوراه منشورة، إسطنبول صباح الدين زعيم، ٢٠٢٣م، ٦٠

المبحث الثاني بعض النماذج الناجحة لاستراتيجيات التنمية المعاصرة

السمات العامة للدول التي كانت فيها نهضة تنموية

نافست مجموعة من الدول النامية، العديد من الدول الكبرى العتيقة الصناعية، ودخلت بقوة الى نادي العشرين في السنوات الأخيرة، من خلال بناء تنمية اقتصادية شاملة، جعل لهذه الدول مكانية عالمية مرموقة، ولقد كانت هناك سمات شبه متقاربة لكل هذه الدول في مراحلها الأولية تمثلت في عدة نقاط أهمها:

- اقتصاديات ضعيفة لا تكفي للنهضة التنموية
- ناتج محلي محدود لا يستطيع سد عجز الفجوات في الموازنة العامة للدولة.
- شعوب مهمشة ودخل للفرد منخفض لا يستطيع به تحقيق احتياجاته الأولية.
- اقتصاد بدائي قائم على الزراعة والصناعات الأولية البسيطة
- تخبط في السياسات، نتيجة الصراعات والتجاذبات بين الأحزاب بعضها وبعض
- مستويات متدنية في التعليم والصحة والبحث العلمي
- ضعف البنية التحتية الازمة لبناء شبكة طرق وتقنيات تستطيع عمل تجارة عالمية ناجحة
- عدم كفاءة الأيدي العاملة المدربة اللازمة لبناء اقتصاد قوي.
- ضعف التقيات الأساسية المطلوبة لتطوير اقتصاد قائم على المعرفة
- ضعف التخطيط والإدارة الاستراتيجية المطلوبة لإحداث النهضة الاقتصادية
- عدم وجود قيادة كاريزمية لها رؤية ورغبة وقدرة حقيقية لعمل التطوير النهضوي
- تشتت الإرادة الوطنية الجامعة في بورة استراتيجية قومية واضحة المعالم.

ثم تغيرت هذه الدول من دول فقيرة معدمة، إلى دول تنافس في مجموعة العشرين، وبعضها تقدم حتى أصبح ثاني أكبر اقتصاد على مستوي العالم، وهو الاقتصاد الصيني، وقد لاحظ البحث أيضاً وجود عوامل مشتركة كذلك، بين هذه الدول، عندما دخلت المنافسة الدولية وأصبح لها مكانة في نادي العشرين تمثلت في عدة نقاط أهمها هي:

- وجود شخصيات قيادية وطنية لها رغبة حقيقية لعمل طفرات تنموية
- تخطيط استراتيجي عميق ودائم ومتجدد يستفيد من التجارب العالمية الناجحة
- إرادة قومية حقيقية تعبر عن طموحات الشعوب

- توفر تقنيات حديثة وأيدي عاملة مدربة
- استراتيجيات قائمة على السوق المفتوح
- بنية تحتية متطورة وحديثة تمكنها من عمل طفرات في الصادرات الخارجية
- قوانين وسياسات مكّنت لجذب الاستثمار الأجنبي
- تمكين واضح للقطاع الخاص في المشاركة الفعّالة في بناء التنمية النهضوية
- محاربة ومكافحة الفساد في كافة مؤسسات الدولة وتجفيف منابعه.

نماذج من التجارب الناجحة في استراتيجيات التنمية

(١) الخطط الاستراتيجية للتنمية في ماليزيا

خططت ماليزيا لمجموعة من الاستراتيجيات، كان ثلاث استراتيجيات منها، قبل تولي مهاتير محمد رئاسة الوزراء، والباقي أثناء توليه رئاسة الوزراء وما بعدها، وسوف تستعرض الدراسة فترة مهاتير محمد، وما بعدها، والتي شهدت فيها ماليزيا النهضة الحقيقية.

الخطط الاستراتيجية لبناء النهضة الاقتصادية عهد مهاتير محمد وما بعدها

الخطة الماليزية الرابعة، وكانت بين عام 1981 – 1985، وكان لها عدة أهداف منها: توسيع، وتنويع القاعدة الصناعية، وتحديث كافة الخدمات المالية للدولة، وكذلك تعزيز الصناعات الثقيلة، وتعزيز قطاعات الصادرات الدولية. [155]

الخطة الماليزية الخامسة، وكانت بين عام 1986 – 1990، واهتمت بتحقيق الأهداف التالية، زيادة الاقتصاد المحلي، على القدرة التنافسية، وتوفير، وزيادة الاستثمار المباشر، وتمكين القطاع الخاص في المشاركة في التنمية الاقتصادية، والتركيز على عمليات البحث والتطوير. [156]

الخطة الماليزية السادسة، وكانت بين عام 1990 – 1995، تضمنت جملة من الأهداف منها، المحافظة على المكتسبات السابقة، من النمو الاقتصادي، وضمان استقرار الاقتصاد الكلي، ومواصلة خلق، وتوفير مناخ استثماري مناسب، وزيادة القدرة التنافسية، للصناعات المحلية. [157]

[155] Fourth Malaysia plan (81-85) ،available at: www.epu.gov.may {30-08-22}
[156] Fifth Malaysia plan (86-90), available at: www.epu.gov.may {30-08-22}
[157] Sixth Malaysia plan (90-95), available at: www.epu.gov.may {30-08-22}

الخطة الماليزية السابعة، وكانت بين عام، 1995 – 2000، وأهتمت بالتوسع في الصناعات ذات النمو السريع، وتكثيف اكتساب التكنولوجيا، وتسويق التكنولوجيات الجديدة، وتسريع الإنتاج على نطاق واسع، وتعزيز الصناعات الرأسمالية، ودعم السلع الوسيطة، ووضع خطط مستقبلية، بهدف التحول بحلول 2020 إلى دولة متقدمة تماما.[158]

الخطة الماليزية الثامنة، وكانت بين عام، 2000 – 2005، وقامت على عدة أهداف أهمها، تعزيز المرونة الاقتصادية، والتوجه نحو اقتصاد المعرفة، ومواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة، خاصة تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، وبذل الجهود، لتحسين الإنتاجية الكلية، وإعطاء فرص كبيرة لزيادة عرض الوظائف أمام القوى العاملة، وتعزيز جهود البحث، والتطوير، وتعزيز القدرات الصناعية للاقتصاد الماليزي، وتسريع تنمية القطاعات المحلية، للمساهمة في الدخل الإجمالي القومي .

الخطة الماليزية التاسعة، والعاشرة، والحادية عشر من عام 2006 – 2020، من أجل إعادة هندسة النمو الاقتصادي لازدهار أكبر، وتحقيق الاستدامة، والمرونة، وتعزيز البنية التحتية، لدعم توسع الاقتصاد، وقد حدث تطور هائل في الناتج المحلي لماليزيا أثناء هذه الاستراتيجيات يبينها الجدول التالي:

جدول يبين تطور الناتج المحلي الإجمالي بعد تطبيق استراتيجيات التنمية بين 1980- 2020

اسم المؤشر	1980	1990	2000	2010	2020
إجمالي الناتج المحلي (بالمليار $)	24	44	93	255	337

المصدر: بيانات موقع البنك الدولي على الإنترنت[159]

[158] Seventh Malaysia plan (95-2000), www.epu.gov.may {30-08-22}

[159] https://data.worldbank.org {30-08-22}

(٢) الخطط الاستراتيجية للتنمية في الصين

تميزت تطبيقات الخطط الخمسية في الصين منذ عام 1980، بالدقة، والمتابعة، وحسن التطبيق، عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ومن أهم الخطط الاستراتيجية الطويلة المدى، التي طبقت بالصين اثناء عصر النهضة بعد 1980 ما يلي:

الخطة الخمسية السادسة 1980 – 1985، حيث انطلقت أولا من الريف ثم المدن، وقد استطاعت الصين بفضل السياسات الإصلاحية، التخلص من الكساد النسبي بشكل عام، وزيادة الإنتاج الزراعي، وبعد أن كان الناتج المحلي للصين نحو 191 مليار دولار عام 1980، بلغ في نهاية الخطة الخمسية عام 1985، نحو 309 مليارات دولار. [160]

الخطة الخمسية السابعة 1986 – 1990، وتركزت في تنظيم الاستثمارات الأجنبية في الممتلكات الثابتة، والاهتمام بالاستثمارات التي تستقدم التكنولوجيا الحديثة من الخارج، وقد أسفر ذلك عن نمو الناتج المحلي للصين إلى 360 مليار دولار عام 1990. [161]

الخطة الخمسية الثامنة 1991 – 1995، وتمتاز الخطة الخمسية الثامنة، بأنها الأنجح، والأسرع، في معدلات النمو، حيث دخلت الصين لأول مرة، عالم صناعات التقنية، بتصنيع الأجهزة الكهربائية، وإنجاز 374 مشروعا ابتكاريا تقنيا، وقد ساعدها على تحقيق ذلك، نمو موارد الدولة، التي اعتمدت على تحديث، وزيادة الأوعية الضريبية، خاصة ضريبة القيمة المضافة، وتم تحديث النظام المصرفي، ومنظومة إدارة سعر الصرف من قبل البنك المركزي، وارتفع الناتج المحلي للصين إلى 734 مليار دولار عام 1995.. [162]

الخطة الخمسية التاسعة 1996 – 2000، وقد تم التركيز، والاهتمام الكبير فيها على القطاع الزراعي، وقد بلغ الناتج المحلي للصين عام 2000، نحو 1211 مليارا. [163]

---

[160] بيانات البنك الدولي المتاحة على الانترنت {22-08-30} www.data.worldbank.org

[161] البيانات المفتوحة للبنك الدولي، موقع البنك الدولي، مرجع سابق

[162] صلاح، شعير، دور التخطيط الاستراتيجي في رفع معدلات النمو الاقتصادي بالصين، مرجع سابق، مصر، 84

[163] البيانات المفتوحة للبنك الدولي، موقع البنك الدولي، مرجع سابق

الخطة الخمسية العاشرة 2001 – 2005، انضمت الصين في بداية هذه الخطة، إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001، وشهد الاقتصاد الصيني نموا في الناتج المحلي، حيث زاد إلى نحو 2285 مليارا، في نهاية 2005 .[164]

الخطة الخمسية الحادية عشرة، والثانية عشر، والثالثة عشر، من عام 2006–2020، أصبح الناتج المحلي، نحو 14722 مليار دولار، وبمعدل نموا بلغ 9 %.[165]

جدول يبين الناتج المحلي للصين بعد التخطيط للتنمية منذ عام 1980– 2020

السنوات	1980	1990	2000	2010	2020
الناتج المحلي بالمليار $	191	309	360	7345	14722

المصدر: موقع البنك الدولي على الإنترنت[166]

المبحث الثالث مؤشرات التنمية الاقتصادية الدولية

جوانب التنمية:

جوانب التنمية هي عادة ما تكون تلك الجوانب المراد تحقيقها، من تطبيق استراتيجيات التنمية، مثل مستويات المعيشة، ومعدلات – الدخل القومي، وحالة توزيع الدخل القومي، والفقر النسبي، والمطلق، الغذاء، والحالة الصحية للفرد، ومعدلات المستوى التعليمي، والأمية، ومعدلات نموها، ومستوى الإنتاجية، ومعدلاتها، والكثافة السكانية، ومعدلات النمو السكاني، ومعدلات نمو البطالة، ودرجة الانكماش، أو الارتفاع في القطاعات الاقتصادية المختلفة، ودرجة الاعتماد على الإنتاج الزراعي، ودرجة الاعتماد على الصادرات الأولية (الموارد الطبيعية كالخامات)، ودرجة الانكشاف في مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية، فكل هذه المؤشرات تعطي صورة قريبة إلى الواقع، في تقيم حالة الاقتصاد التنموية بشكل عام.[167]

---

[164] البيانات المفتوحة للبنك الدولي، موقع البنك الدولي، مرجع سابق.

[165] البيانات المفتوحة للبنك الدولي، موقع البنك الدولي، مرجع سابق.

[166] البيانات المفتوحة للبنك الدولي، موقع البنك الدولي، مرجع سابق

[167] عبد الناصر أحمد عبد السلام البدراني،" هجرة الكفاءات العربية، الأسباب والنتائج العراق نموذجا "، (رسالة ماجستير غير منشورة، في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، بالأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمارك، 2006) 34

مؤشرات التنمية الدولية

مؤشرات التنمية

إذا كان هناك بعض الصعوبة في تعريف التنمية الاقتصادية، لكونها عملية شاملة، وهادفة إلى إحداث تغييرات هيكلية، في جوانب متعددة، فقد يكون تبعا لذلك، احتمال وجود صعوبة في قياس جوانبها المختلفة، والتعبير عنها بشكل كمي واضح، وذلك بسبب وجود متغيرات نوعية، لا يمكن قياسها، بصفة مباشرة، وبالتالي صعوبة حصر المؤشرات، والمعايير، لتقييم درجات التنمية الاقتصادية، ومعدلاتها،[168] ولكن ستقوم الدراسة بذكر أهم مؤشرات التنمية المتعارف عليها، كما يلي:

أولاً مؤشرات الناتج، والدخل

تعتمد مؤشرات الناتج، والدخل، على قياس التنمية، من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي أو الدخل الحقيقي الإجمالي، وهو ما يعبر عنه، بمعدل الدخل الفردي الحقيقي، وقد استعمله البنك العالمي، لمقارنة الظواهر التنموية عالميا، وميز فيه، بين ثلاث مجموعات من الدول، المجموعة الأولى، ذات الدخل الفردي الضعيف، والثانية ذات الدخل الفردي المتوسط، وتضم بداخلها مجموعتين من الدول، والثالثة الدول ذات الدخل الفردي المرتفع.

وقد واجه هذا المؤشر انتقادات واسعة، أهمها:

- مشكلة ضعف الأجهزة الإحصائية، في الدول النامية، عن تقدير الدخل بدقة، مع عدم دقة إحصائيات السكان.
- عدم الاتفاق بين الدول، على البنود المدرجة في حسابات الناتج الإجمالي.
- عدم ثبات أسعار الصرف الخارجية.
- المؤشر قاصر عن قياس الجوانب غير الكمية، في عملية التنمية.

[168] عبد الناصر أحمد عبد السلام البدراني، "هجرة الكفاءات العربية، الأسباب والنتائج "العراق نموذجا (رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2006) 34-35

– اختلاف الأسعار الحقيقية، عن الأسعار الرسمية، وهو ما يجعل المقارنة بين الدول على أساس معدل الدخل الفردي الحقيقي، أمر غير دقيق.[169]

– يخفي هذا المؤشر حقيقة توزيع الدخل، فقد أثبتت التجربة في الدول النامية، أنه ليست هناك علاقة مباشرة، وقوية، بين ارتفاع الدخل الفردي، والتحسن في نوعية الحياة.[170]

ثانياً المؤشرات الهيكلية

يرى بعض الاقتصاديين ومنهم كوليون (Clark Colin)*، أن التنمية تقاس بنسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية، في الدخل القومي، وكلما زادت الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في الناتج المحلي، وتناقصت الأهمية النسبية للقطاع الزراعي، كلما دل ذلك على أن الدولة تقطع أشواطا متقدمة في التنمية، وهذه النظرة تستند إلى تجربة الدول الصناعية، في مراحل تطورها الاقتصادي، ويمكن الإشارة على بعض المؤشرات الهيكلية، كما يلي:

(أ) مؤشرات التصنيع: وأهمها [171]

– الوزن النسبي للناتج الصناعي، في الناتج المحلي الإجمالي.

– الوزن النسبي للصادرات الصناعية، إلى إجمالي الصادرات السلعية.

– نسبة العاملين في القطاع الصناعي، إلى إجمالي القوة العاملة.

– نسبة صادرات المنتجات ذات التقنية العالية، من إجمالي الصادرات السلعية.

حيث إن ارتفاع هذه المؤشرات، يدل على تنوع الهيكل الإنتاجي للاقتصاد، وعلى نجاح التنمية الاقتصادية، والعكس بالعكس.

(ب) مؤشرات التبعية الاقتصادية

تتعدد المؤشرات التي تقيس التبعية الاقتصادية وتذكر الدراسة منها:

---

[169] عادل مجيد عيدان العادلي، "تنمية التخلف في بعض البلدان النامية في ظل العولمة الاقتصادية، تجارب لدول مختارة"، (رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2010) 25

[170] محمد صالح تركي القريشي، *علم اقتصاد التنمية*، ط1، (الأردن، دار إثراء للنشر والتوزيع، 2010) 46

* هو اقتصادي بريطاني، ولد في 1905، وتوفي في 1989، زميل جمعية الاقتصاد القياسي.

[171] محمد صالح تركي القريشي، *علم اقتصاد التنمية*، المرجع السابق، 28

- مؤشرات التبعية التجارية

مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي = الصادرات+ الواردات \ الناتج المحلي الإجمالي × 100

مؤشر التركيز السلعي للصادرات = صادرات السلعتين الرئيسيتين \ مجموع الصادرات × 100

مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات = الصادرات إلى أهم دولتين \ مجموع الصادرات × 100

- مؤشرات التبادل التجاري:

معدل التبادل الإجمالي = الرقم القياسي لكمية الصادرات \الرقم القياسي لكمية الواردات × 100

معدل التبادل الصافي = الرقم القياسي لأسعار الصادرات \ الرقم القياسي لأسعار الواردات × 100

- مؤشر التبعية المالية:

عبء خدمة الدين الخارجي = أقساط الديون + الفوائد \ قيمة الصادرات × 100

هذا المؤشر يعكس قدرة الدولة المقترضة، على مواجهة أعباء المديونية الخارجية، المترتبة عن تبنيها للسياسات التنموية، من خلال قدرتها على التصدير.[172]

ثالثاً المؤشرات المركبة

قد تكون الجوانب الاقتصادية وحدها، لا تصلح كمؤشر عام لقياس التنمية، ما لم تدرج معها الجوانب الأخرى، كنوعية الخدمات الصحية، ومستوى التعليم، والثقافة، ومشاركة المرأة... إلخ، ومن أجل ذلك، ظهرت عدة محاولات لبناء مؤشرات مركبة، تهتم بالتعبير عن الجوانب النوعية في التنمية بشكل كمي، قصد التوصل إلى وضع مؤشر لقياسها، ومن بين هذه المؤشرات، مؤشر الرقم القياسي للتنمية البشرية.

١) الرقم القياسي للتنمية البشرية

هو مؤشر حديث، تم اعتمده من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، حيث أصبحت الرؤيا أكثر اتساعا، حيث يتم النظر على أنهم هم الثروة الحقيقية، وأن التنمية، ما هي الا عملية لتوسيع

[172] عادل مجيد عيدان العادلي، "تنمية التخلف في بعض البلدان النامية في ظل العولمة الاقتصادية، تجارب لدول مختارة"، (رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، بجامعة بغداد، 2010) 31 -33

خيارات البشر، لذلك يهتم هذا المؤشر بنمو الدخل الفردي (الجانب الاقتصادي)، ويهتم كذلك، بكيفية توجيه هذا الدخل للنواحي الاجتماعية (الصحة، والتعليم بالخصوص)، وقد تضمن تقرير التنمية البشرية لعام 2010، قياس لثلاثة جوانب في التنمية البشرية، باستخدام ثلاثة مؤشرات فرعية هي:[173]

◊ حياة مديدة، وصحية، وتقاس، بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة، والقيمة الدنيا، والقصوى لهذا المؤشر هي بين 20 –83 سنة.

◊ اكتساب المعرفة، ويقاس بعنصرين هما:

- دليل التعليم دوما، حيث يضم متوسط سنوات الدراسة، والحد الأدنى صفر، والأقصى 13.2
- متوسط السنوات الدراسية المتوقعة، الحد الأدنى صفر، والأقصى 20.6

◊ مستوى معيشة لائق: ويقاس باستخدام الناتج المحلي الإجمالي للفرد، معبرا عنه بمقياس تكافؤ القوة الشرائية بالدولار الأمريكي، (PPP)، والقيمة الدنيا 163 دولار، والقيمة القصوى 108211 دولار، وكذلك أيضا، اعتمد دليل التنمية البشرية لعام 2010 تصنيف الدول في أربع مجموعات، كما يلي:

- دول ذات تنمية بشرية مرتفعة جدا، والمؤشر فيها 0.800 أو أكثر.
- دول ذات تنمية بشرية مرتفعة، والمؤشر فيها بين 0.700 – 0.799
- دول ذات تنمية بشرية متوسطة، والمؤشر فيها بين 0.550 – 0.699
- دول ذات تنمية بشرية منخفضة، والمؤشر فيها أقل من 0.550.[174]

(٢) المؤشرات الهيكلية

(أ) مؤشر معدل التغطية: يشير هذا المؤشر، إلى المركز التجاري للدولة، أو كفاءة التجارة الخارجية لها، ومقدرتها على تغطية نفقات، وارداتها الكلية، من حصيلة صادراتها، وتشير زيادة قيمته عن 100٪، إلى وجود فائض في الميزان التجاري للدولة، نظرا لأن قيمة الصادرات، تكفي لسد

---

[173] عدنان داود العذاري وآخرون، *قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي*، ط1، (عمان، دار جرير للنشر والتوزيع، 2010) 57-58

[174] انظر تقرير التنمية البشرية في العالم لسنة 2010، 141

نفقات الاستيراد، وتوفر للدولة النقد الأجنبي اللازم لذلك، ويتم تقديره من خلال المعادلة التالية:[175]

معدل التغطية = قيمة الصادرات / قيمة الواردات x 100

(ب) مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي: يعبر هذا المؤشر، عن مدى أهمية التجارة الخارجية، في الناتج المحلي الإجمالي، ويسمى أيضا، درجة الانفتاح الاقتصادي، تعبيرا عن مدى الانفتاح الاقتصادي للدولة، على العالم الخارجي، ففي حالة ارتفاع هذا المؤشر، فإن ذلك يدل على تأثر الاقتصاد بدرجة كبيرة، بالتجارة الخارجية، وأحيانا لا يعني ارتفاعه، دليل على التبعية الاقتصادية، وإنما يشير إلى إمكانية تعرض اقتصاد الدولة، إلى الاختلال، نتيجة لظروف تحيط بالتجارة الخارجية، ويتم حساب درجة الانكشاف الاقتصادي، وفقا للمعادلة الآتية:[176]

درجة الانكشاف الاقتصادي = (قيمة الصادرات + قيمة الواردات) / قيمة الناتج المحلي الإجمالي x 100

(ت) مؤشر متوسط الميل للتصدير: تبرز أهمية هذا المؤشر، في أنه يدل على مدى مساهمة الصادرات البينية، في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للدول، وبتعبير آخر، فإنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأي دولة، على الظروف السائدة في أسواق التصدير لهذه الدولة، وعليه، فإذا كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة، دل ذلك على انخفاض اعتماد الدولة على العالم الخارجي، مما يجعل اقتصاديات الدول، أقل تعرضا للتقلبات الاقتصادية العالمية، ويجعلها في حالة عدم تبعية (انكشاف) للعالم الخارجي، ويتم حساب متوسط الميل للتصدير، وفقا للمعادلة الآتية:

متوسط الميل للتصدير = قيمة الصادرات / قيمة الناتج المحلي الإجمالي x 100

(ث) مؤشر متوسط الميل للاستيراد: يوضح هذا المؤشر، مدى اعتماد الدولة على وارداتها، وبالتالي معرفة مدى اعتمادها على العالم الخارجي، بمعنى أنه يعكس مدى تبعية الإنتاج القومي

---

[175] سرحان احمد سليمان، وآخرون، "التحليل الاقتصادي للتجارة الخارجية الغذائية، مؤشرات كفاءتها"، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، *المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي*، ج26، ع3، (سبتمبر 2016): 4

[176] سرحان احمد سليمان، وآخرون، مرجع سابق، 4

للدولة، للإنتاج العالمي، الذي يزودها بمستلزمات، وسلع الإنتاج، وكلما زادت قيمة متوسط الميل للاستيراد، كلما دل على زيادة اعتماد الدولة على الخارج، في سد احتياجاتها، ويتم حساب متوسط الميل للاستيراد وفقا للمعادلة الآتية:

متوسط الميل للاستيراد = (قيمة الواردات / قيمة الناتج المحلي الإجمالي) x 100

كما يطلق على عليه أيضا مؤشر معدل التبعية الاقتصادية، وتتراوح قيمته ما بين 100 في حالة اعتماد الناتج المحلي الإجمالي للدولة بالكامل، على الواردات، وصفر في حالة العكس.[177]

المبحث الخامس تقييم الاستراتيجيات التركية المعاصرة من ١٩٨٠م– ٢٠٢٣م

طبقاً للمؤشرات الدولية (البنك الدولي للتنمية)

أولاً معدل التغطية

جدول يبين معدل التغطية الإيجابي للدول التي نجحت في تنفيذ استراتيجيات التنمية

معدل التغطية٪	1970	1980	1990	2010	2020
تركيا	69.60	43.28	76.03	83.11	88.27

معدل التغطية = الصادرات/الواردات *100

المصدر: بينات البنك الدولي

ثانياً مؤشر الانكشاف الاقتصادي

جدول يبين مؤشر الانكشاف الاقتصادي الإيجابي مدى النجاح في تنفيذ استراتيجيات التنمية

معامل الانكشاف٪	1970	1980	1990	2010	2020
تركيا	10.79	17.09	30.94	46.69	61.14

معامل الانكشاف = الصادرات + الواردات / الناتج المحلي الإجمالي *100

المصدر: بينات البنك الدولي (تكوين الجدول من عمل الدراسة)

[177] سرحان احمد سليمان، وآخرون، مرجع سابق، 4

ثالثاً متوسط الميل للتصدير والاستيراد

جدول رقم يبين متوسط الميل للتصدير والاستيراد مدى النجاح في تنفيذ استراتيجيات التنمية

المؤشر	1970	1980	1990	2010	2020
مؤشر التصدير	4.43	5.16	13.37	21.19	28.66
مؤشر الاستيراد	6.36	11.93	17.58	25.50	32.48

معدل الميل للتصدير = الصادرات/ الناتج المحلي الإجمالي *100

معدل الميل للاستيراد = الواردات / الناتج المحلي الإجمالي *100

المصدر: بينات البنك الدولي (تكوين الجدول من عمل الدراسة)

رابعاً أهم المؤشرات العامة لقياس نجاح استراتيجيات التنمية اقتصادية وهي:

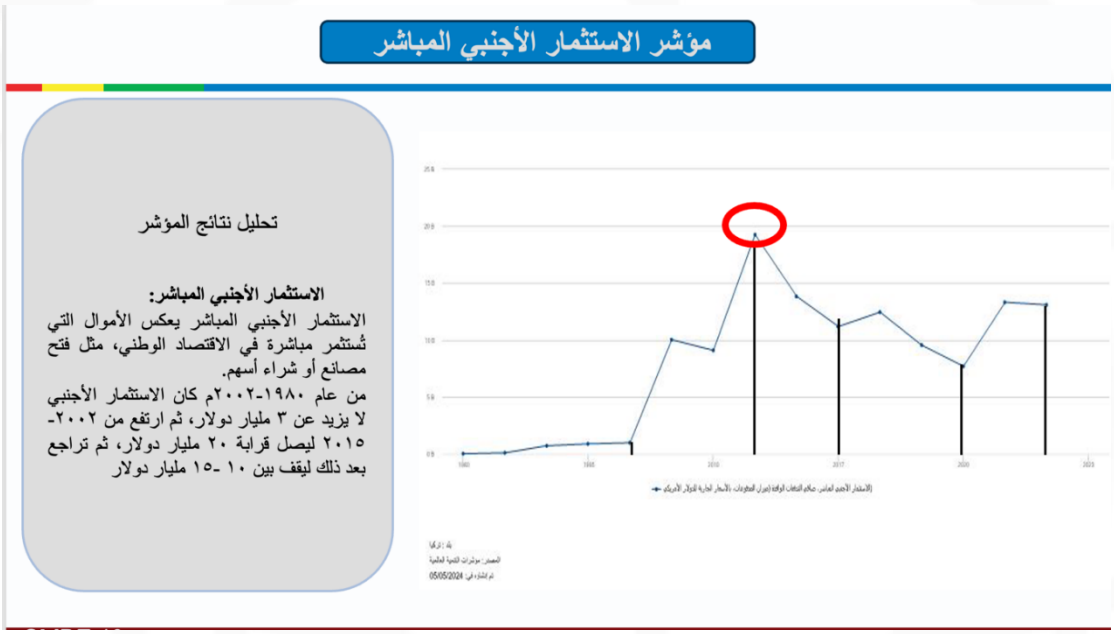
❖ مؤشر إجمالي الناتج المحلي



❖ مؤشر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي



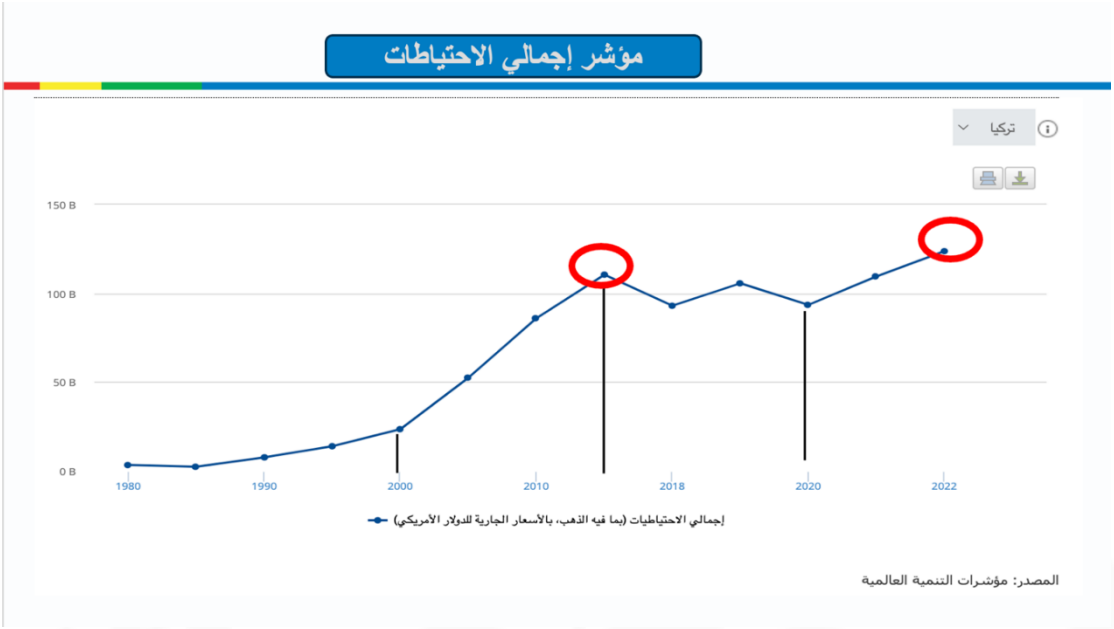
❖ مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر



مؤشرات البنك الدولي[178]

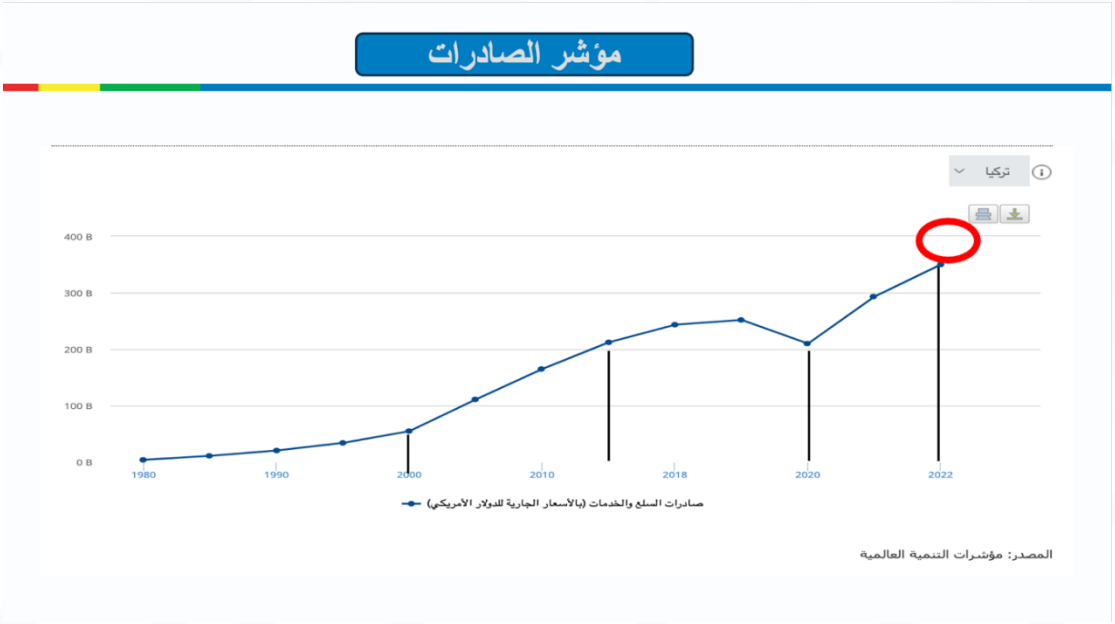
❖ مؤشر الاحتياطي الأجنبي

[178] www.worldbank.org



يلاحظ ارتفاع الاحتياطي بعد عام ٢٠٠٠م من ٣٠مليار إلى أكثر من ١٠٠ مليار في ٢٠١٦م ثم إلى ١٣٠ مليار في ٢٠٢٢م

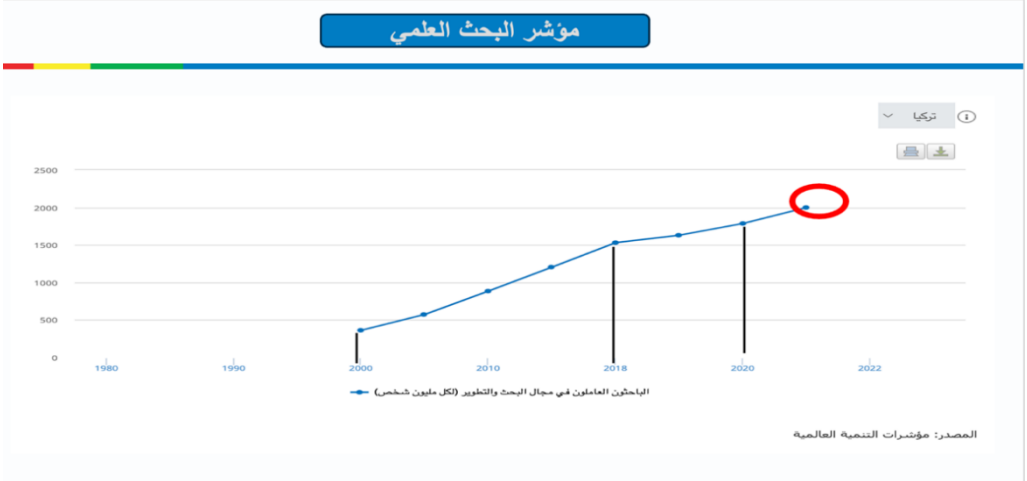
❖ مؤشر الصادرات



يلاحظ ارتفاع الصادرات من ٧٠ مليار في عام ٢٠٠٠م إلى ٣٥٠مليار في ٢٠٢٢م[179]

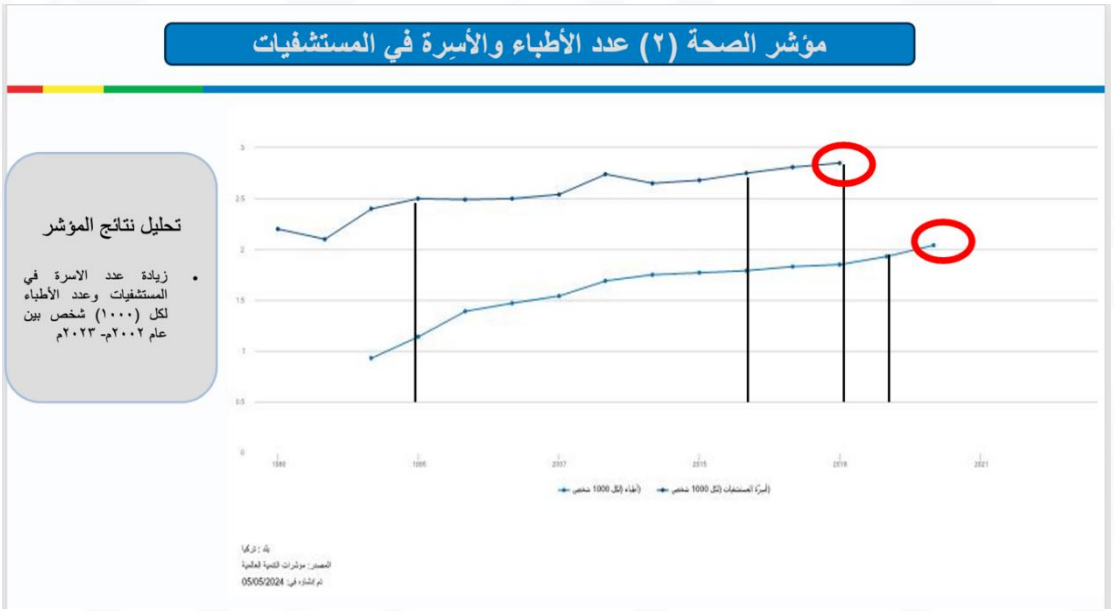
❖ مؤشر البحث العلمي

[179] www.worldbank.org



يلاحظ ارتفاع عدد الباحثين بعد عام ٢٠٠٠م من ٤٥٠ باحث/ المليون، إلى أكثر من ٢٠٠٠ باحث في ٢٠٢٢م[180]

❖ مؤشر الصحة



يلاحظ ارتفاع عدد الأسرة في المستشفيات (لكل ١٠٠٠ شخص) وعدد الاطباء (لكل ١٠٠٠ شخص) بعد عام ٢٠٠٠م بشكل تدريجي حتى يصل إلى ذروته في ٢٠٢٢م[181]

[180] www.worldbank.org
[181] www.worldbank.org

المبحث الخامس تقييم الاستراتيجيات التركية التنموية المعاصرة وفق التجارب العالمية المعاصرة

تقييم الاستراتيجيات التركية التنموية المعاصرة مقارنة بنماذج مرجعية مع التجارب العالمية المعاصرة بعد تقييم التجارب العالمية التنموية المعاصرة (ماليزيا – كوريا الجنوبية – الصين وغيرهم) تبين للدراسة أن استراتيجيات التنمية لها ثلاث محاور [182]



[182] نبيل البابلي، "دور التخطيط القومي الاستراتيجي في تحقيق مقاصد الاقتصاد الإسلامي"، رسالة دكتورة، إسطنبول صباح الدين زعيم، ٢٠٢٣م، ١٦٦ وما بعدها

المحور الأول هو ممكنات الانطلاق لبدء استراتيجيات التنمية، والمحور الثاني المحاور الأساسية التي تعمل في استراتيجيات التنمية، والمحور الثالث أهم عوامل الاستمرار التي تضمن بقاء هذه الاستراتيجيات على المدي البعيد.

تقييم الاستراتيجيات التركية التنموية المعاصرة بناء على هذا النموذج ونبدأ بالممكنات

شكل يوضح ممكنات استراتيجيات التنمية

الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	السابع	الثامن
قيادة سياسية طموحة	استقرار سياسي واجتماعي	رؤية واستراتيجية قومية	دور فاعل للدولة	بناء تنظيمي مؤسسي	فرق تكنوقراط احترافية	بيئة جاذبة للمستثمرين	استغلال للموارد المتاحة

بالمقارنة بين الممكنات التي توفرت في الدول الصاعدة في السنوات الأخيرة (ماليزيا – الصين – كوريا الجنوبية) نجد نفس الممكنات كانت موجودة لانطلاق الاستراتيجيات التنموية التركية بشكل عام مع وجود نقص في بعض الممكنات مما أسفر عنه بعض جوانب القصور في بعض المحاور، فقد وجدت القيادة السياسية الطموحة، وتوفر الاستقرار السياسي والاجتماعي، وكانت هناك رؤية واستراتيجية واضحة، وكان هناك دور فاعل وملموس للدولة في عدة مجالات منها المجال الصحي والتعليمي، وتم بناء هيكل تنظيمي لإدارة التنمية الاقتصادية، وإن كان يحتاج إلى أن يكون شاملاً وكاملاً وتقترح الدراسة بناء المكتب الاستراتيجي للحوكمة وإدارة الأداء، ليتولى تطوير المؤسسات الحكومية بشكل موحد ومتكامل، وليتكامل مع المكتب الاستراتيجي الاقتصادي والهيئة الاقتصادية العليا في الدولة، وتم الاستعانة بفريق تكنوقراط محترف، وتم توفير بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي وإن كانت ليست كما هو مأمول، واخيراً تمت الاستفادة من الموارد المتاحة وإن كان العديد من المميزات الخاصة بالموقع الجغرافي لم يتم الاستفادة منها بشكل جيد مثل ضعف الاقتصاد الأزرق (الاستفادة من طول الامتداد على شواطئ البحار)

ثانياً التقييم حسب المحاور التي عملت فيها استراتيجيات التنمية في التجارب الناجحة الدولية

محاور العمل في استراتيجيات التنمية

الأول	الثاني	لثالث	الرابع	الخامس	السادس	السابع	الثامن
تجهيز البنية التحتية	منهجيات إحلال الواردات	منهجيات إحلال الصادرات	إدارة الاستثمار الأجنبي	تمكين القطاع الخاص	الاستثمار في الموارد البشرية	تحقيق العدالة الاجتماعية	محاربة الفساد وتفعيل الحوكمة

بالمقارنة بين محاور العمل التي عملت فيها استراتيجيات التنمية في التجارب الناجحة الدولية في السنوات الأخيرة (ماليزيا – الصين – كوريا الجنوبية) نجد العديد من هذه المحاور عملت فيها الاستراتيجيات التنموية التركية بشكل عام، فقد تم بناء بنية تحتية جيدة حتى الان تمكن من الاستيراد والتصدير، وتم التحكم في الواردات بشكل إلى حد ما مقبول، باستثناء موارد الطاقة، وتم التوسع في الصادرات كما تبين في البيانات التي تم عرضها، ولكن الاستثمار الأجنبي المطلوب للانتقال إلى مزاحمة الكبار لم يتم ايجاده باستثناء الاستثمار في التكنولوجيا العسكرية، وكذلك لم يتم توفير أماكن ومساحات ومقاطعات محددة لبنائها كمناطق استثمارية أو كمدن تعمل في التكنولوجيا المتقدمة كما تم في التجارب الناجحة المعاصرة، تم التمكين للقطاع الخاص، وكان له دور الريادة في العديد من الصناعات المدنية بشكل عام، أما المحاور الثلاثة المتبقية في الاستثمار في الموارد البشرية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والتمكين للحوكمة، فقد تم الاستثمار فيها ولكن بشكل متواضع، وتحتاج إلى بناء منظومة متكاملة لتطوي هذه المحاور الثلاثة.

عوامل الاستمرار، والديمومة لاستراتيجيات التنمية

تبين الدراسة بعد التدقيق، في عوامل الاستمرار للدول، التي حققت تنمية اقتصادية حتى يومنا هذا، فاستقر تصورها على ثمانية عوامل هي:

شكل يبين عوامل استمرار مكاسب عمليات التنمية

الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	السابع	الثامن
إدارة استراتيجية احترافية	منهجيات للحوكمة والشفافية	سياسة خارجية ناجحة	نظام مؤسسي متكامل	إدارة المعرفة R&D	شراكات اقتصادية عالمية	ريادة إقليمية ودولية	رؤية وطنية موحدة

بالمقارنة بين عوامل الاستمرار التي ضمنت نجاح وديمومة هذه استراتيجيات النجاح لبعض الدول مثل (ماليزيا – الصين – كوريا الجنوبية) نجد بعض هذه العوامل بشكل جزئي بدأت فيها الاستراتيجيات التنموية التركية بشكل عام، ولكن ما زالت في البدايات، وتحتاج إلى إكمال هذه العوامل لضمات استمرار نجاح هذه الاستراتيجيات على المدى البعيد، فقد بدأت الدولة التركية في سياسة خارجية جديدة تنهي بها الخصومات القديمة وتفتح صفحة جديدة تضمن بها تحالفات إقليمية ودولية، تمكنت فيها من الريادة الإقليمية والدولية في المجال العسكري والاقتصادي بشكل جيد، ولكن الدخول في شراكات اقتصادية كبيرة مازال في مراحله الأولى، وما زال هناك استقطاب حول الروية الوطنية الموحدة، مما يجعلنا لا تستطيع الجزم باستمرار هذه النجاحات.

النتائج والتوصيات:

اولاً النتائج

بين عامي 1980 – 2002:

❖ لن نشهد نقلة نوعية في هذه الفترة للاقتصاد التركي، بل ظل الاقتصاد في حالة صعف متزايدة.

بين عامي 2002 – 2017:

❖ فترة حكم حزب العدالة والتنمية (AKP) شهدت نموًا اقتصاديًا قويًا لتركيا. شهدت الفترة انخفاضًا ملحوظًا في معدلات البطالة وتحسنًا في الدخل الشخصي، إلى جانب تحسينات كبيرة في البنية التحتية والخدمات العامة

بين عامي 2018 – 2020

❖ فترة جاءت بتحديات استثنائية بسبب جائحة كوفيد-19، حيث تأثرت تركيا بتباطؤ اقتصادي عالمي وانخفاض في الطلب العالمي على السلع والخدمات. تبنت الحكومة سياسات تحفيزية لتخفيف الأثر السلبي على الاقتصاد.

ثانياً التوصيات:

توصي الدراسة بعدد من التوصيات أهمها:

- أن الاستراتيجيات التنموية التركية وإن حققت نجاحات ملموسة إلا أنها ما زالت في البدايات، وخاصة في مجال التنمية البشرية، والبحث العلمي، وتحتاج إلى استكمال العديد من هذه المحاور لدخول مجموعة العشرة الكبار.
- مازال التميز المؤسسي في بداياته داخل المؤسسات المختلفة في الدولة (الحكومية، والخاصة) لذلك توصي الدراسة بتفعيل وتمكين منهجيات التميز المؤسسي في كافة قطاعات الدولة.
- توصي الدراسة ببناء المكتب الاستراتيجي للحوكمة وإدارة الأداء بمستوياته المختلفة (الاستراتيجية، والتنفيذية، والتشغيلية) ليتولى تطوير المؤسسات الحكومية بشكل موحد ومتكامل، حتى تعمل جميعها رؤية واحدة، وأهداف متكاملة، ليتم عمل نقلة نوعية ملموسة في نضج المؤسسات، والمجتمع، والأفراد.
- مازالت الدولة التركية لم تتوسع في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلا في بعض القطاعات الأمنية والدفاعية، لذلك توصي الدراسة بتوسيع وتطوير الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الصناعية المتقدمة، مع توفير مناطق جديدة كاملة لتنفيذ مثل هذه الاستثمارات، مع وضع السياسات المنظمة لتلك المناطق، سواء لنقل الخبرات للعناصر المحلية، أو لمنهجيات وطرق نقل أموال الشركات الاستثمارية إلى الخارج.

نموذج الاقتصاد التركي الجديد.. تحولات وتحديات (دراسة تحليلية)

إبراهيم الطاهر

الملخص:

يهدف البحث إلى دراسة وتقييم تطبيق النموذج الاقتصادي الجديد ومدى انعكاسه على أداء المؤشرات المالية والاقتصادية في ظل التحولات والتحديات التي يواجهها الاقتصاد التركي منذ أكثر من 4 عقود، مع تسليط الضوء على التجربة الاقتصادية لحزب العدالة والتنمية وما حققته من طفرة غيرت ملامح الوجه الاقتصادي لتركيا. وخلص البحث إلى أن النموذج الاقتصادي الجديد رغم نجاحه في تبني سياسات مالية واقتصادية مستقلة ومعدلات فائدة منخفضة لم يستطع مواجهة التحديات المزمنة التي تمثل نقاط الضعف المستمرة في جسد الاقتصاد التركي منذ فترة الثمانينيات والتسعينيات وحتى الآن، ومن أبرزها ارتفاع المديونية الخارجية والعجز التجاري الخارجي.

الكلمات المفتاحية:

الاقتصاد التركي، النموذج الاقتصادي، الديون، صندوق النقد الدولي، أسعار الفائدة

المقدمة:

واجهت تركيا العديد من التحديات الاقتصادية خلال السنوات الماضية، دفعت الحكومة التركية في سبتمبر 2021 إلى الإعلان عن نموذج اقتصادي جديد يقوم على المزيد من الاستقلال الاقتصادي والصادرات المرتفعة والفائدة المنخفضة وزيادة معدلات الإنتاج والاستثمار والتوظيف (الجريدة الرسمية، 2021)

ويهدف هذا البحث إلى تقييم تطبيق النموذج الاقتصادي الجديد ومدى انعكاسه على أداء المؤشرات المالية والاقتصادية في ظل التحولات والتحديات التي يواجهها الاقتصاد التركي منذ أكثر من 4 عقود، مع تسليط الضوء على التجربة الاقتصادية لحزب العدالة والتنمية وما حققته من طفرة غيرت ملامح الوجه الاقتصادي لتركيا. ولتحقيق هذه الأهداف سيعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في معرفة طبيعة النموذج الاقتصادي التركي الجديد والفرق بين النموذج الاقتصادي والنظام الاقتصادي، ومدى انعكاس تطبيق النموذج الاقتصادي الجديد على أداء المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في ظل التحولات والتحديات التي تواجه الاقتصاد التركي على مدار العقود الأربعة الماضية.

أسئلة البحث:

يسعى البحث إلى الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: ما هو النموذج الاقتصادي الجديد وأثر تطبيقه في ظل التحولات والتحديات التي تواجهه؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي للدراسة كل من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو النموذج الاقتصادي وما الفرق بينه وبين النظام الاقتصادي؟
- ما هي أبرز التحولات والتحديات التاريخية التي واجهت الاقتصاد التركي؟
- ما هي ملامح التجربة الاقتصادية لحزب العدالة والتنمية منذ توليه الحكم في 2002؟
- ما أثر النموذج الاقتصادي الجديد على أداء الاقتصاد التركي؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تقييم تطبيق النموذج الاقتصادي الجديد ومدى انعكاسه على أداء المؤشرات المالية والاقتصادية في ظل التحولات والتحديات التي يواجهها الاقتصاد التركي منذ أكثر من 4 عقود، مع تسليط الضوء على التجربة الاقتصادية لحزب العدالة والتنمية وما حققته من طفرة غيرت ملامح الوجه الاقتصادي لتركيا.

منهج البحث:

يعتمد الباحث لتحقيق أهداف البحث على استخدام المنهج الوصفي في معرفة مفهوم النموذج الاقتصادي والفرق بينه وبين النظام الاقتصادي ومعرفة التحولات والتحديات إلى جانب استخدام المنهج التحليلي لشرح وتحليل أرقام وإحصائيات الاقتصاد التركي لمعرفة مدى انعكاس تطبيق النموذج الجديد على أداء المؤشرات الاقتصادية الرئيسية.

هيكل البحث:

يتناول البحث 4 مباحث رئيسية إلى جانب الخاتمة (النتائج والتوصيات) وقائمة المراجع، وذلك على النحو التالي: الأول: النموذج الاقتصادي والفرق بينه وبين النظام الاقتصادي، والثاني: تحولات وتحديات تاريخية التي واجهت الاقتصاد التركي، والثالث: أبرز ملامح التجربة الاقتصادية لحزب العدالة والتنمية منذ توليه الحكم في 2002؟، والرابع: أثر النموذج الاقتصادي الجديد على أداء الاقتصاد التركي.

النموذج الاقتصادي والفرق بينه وبين النظام الاقتصادي

يخلط العض في الحديث عن السياسات الاقتصادية وأهدافها بين النظام الاقتصادي والنموذج الاقتصادي، رغم الفرق الجوهري الكبير بينها، وسيتناول هذا المبحث باختصار الفرق بين النظام الاقتصادي والنموذج الاقتصادي، والمقصود بمصطلح النموذج الاقتصادي موضوع البحث، وذلك على النحو التالي:

النظام الاقتصادي

النظام الاقتصادي يعبر عن المذهب الفكري أو الفلسفي للاقتصاد، وهو مجموعة الأفكار والعناصر والعلاقات التي تنظم وتنسق النشاط الاقتصادي بصورة تؤدي إلى وحدته وتكامله، كالنظام الرأسمالي والنظام الاقتصادي الاشتراكي والنظام الاقتصادي الإسلامي، وتتمثل وظيفة النظام الاقتصادي في مواجهة المشكلة الاقتصادية، والتي تختلف طرق مواجهتها حسب الأساليب والسياسات التي يتخذها كل نظام للقيام بوظائفه نحو تحقيق أهدافه المحددة، ولا يختلف النظام الاقتصادي الإسلامي عن النظم الاقتصادية الوضعية إلا في تحاكمه إلى أحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بتنظيم عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية (دوابة، علم الاقتصاد الإسلامي في ضوء مقاصده، 2022).

النموذج الاقتصادي

النموذج الاقتصادي، يعبر عن الأسلوب أو المنهج المستخدم في التحليل الاقتصادي الكلي أو الجزئي للتنبؤ بالأنشطة الاقتصادية ووضع السياسات الاقتصادية والتخطيط الفعال لتخصيص الموارد، ويعرف بأنه مجموعة متنوعة من الأدوات التي تشرح العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية لاقتصاد ما أو أحد قطاعاته أو أحد جوانبه، ويمكن التعبير عنها في شكل وصفي، أو جداول،

أو أشكال بيانية، أو معادلات رياضية، وتكمن أهميتها في تمثيل وتحديد الأثر المتبادل بين هذه المتغيرات، وتنقسم النماذج الاقتصادية إلى عدة أنواع: نموذج وصفي، يدرس الظواهر من خلال تعريفها وتحديد أسبابها وطبيعتها دون اللجوء إلى المعادلات الرياضية، ونموذج رياضي، يدرس الظواهر الاقتصادية من خلال تحديد الأثر والتأثير المتبادل بين مختلف المتغيرات الاقتصادية، ونموذج قياسي، يحدد صحة العلاقات الرياضية في الظروف الاقتصادية، ونموذج بياني: يوضح طبيعة وشكل العلاقة بين المتغيرات مع تحديد نوع الأثر المتبادل (الوزني و الرافعي، 2001).

وبحسب مسح أجراه الباحث، استخدمت تركيا خلال السنوات الست الأخير مصطلح النموذج الاقتصادي الجديد للتعبير عن المبادئ والسياسات الاقتصادية التي تلتزم الحكومة بتطبيقها، في صورة برامج اقتصادية متوسطة المدى (مدتها نحو 3 سنوات)، وأعلنت الحكومة خلال تلك الفترة عن ثلاث نماذج اقتصادية متتالية الأول في أغسطس 2018 والثاني في سبتمبر 2021، والثالث في سبتمبر 2023. وسيتطرق البحث إلى تقييم النموذج الاقتصادي الثاني وانعكاس تطبيقه على العناصر الأساسية الخمسة للنموذج، و هي الصادرات، وفائض الحساب الجاري، والإنتاج، والاستثمار، والتوظيف.

تحولات وتحديات تاريخية واجهت الاقتصاد التركي

شهدت تركيا تحولات وتحديات اقتصادية كبيرة منذ بداية عقد الستينيات تسببت في انهيار اقتصادي بلغ ذروته في 2001، وجاء ذلك في ظل التغيرات المتواصلة للحكومات، والتي بلغت، بحسب مسح أجراه الباحث، خلال الفترة من 1960- 2002 (42 عاما) 39 تغييرا وزاريا شكله 20 رئيس وزراء خلال ولايات متصلة أو منفصلة لرئاسة مجلس الوزراء (تشكيل وزاري كل 9 أشهر تقريبا)، تخللها 4 انقلابات عسكرية أعوام 1960،1971، 1980 و1997 على التوالي (معرفة، 2014)، ويستعرض بوادر الأزمة الاقتصادية خلال تلك الفترة والتحولات التي فرضها صندوق النقد الدولي ونتائجها، وذلك على النحو التالي:

بوادر الأزمة الاقتصادية وتحولات فرضها صندوق النقد الدولي

شهدت تركيا خلال فترة ستينيات وسبعينيات القرن الماضي بوادر أزمة اقتصادية فشلت في احتوائها الخطة الخمسية الأولى (1963 - 1967) في عهد حكومة عصمت إينونو[183] ، والخطة الخمسية الثانية (1968-1972) في عهد حكومة سليمان ديميريل[184]، وفاقم من الأزمة الاقتصادية الاضطرابات السياسية الشديدة في البلاد، وتغير الحكومات المتوالي، إلى جانب مجموعة من الأحداث أبرزها ارتفاع أسعار النفط في نوفمبر 1973، والتدخل التركي في قبرص 20 يوليو 1974 وما تبعه من عقوبات أمريكية وأوروبية على تركيا، أدت إلى تراجع النقد الأجنبي في البلاد بعدما هبطت الصادرات إلى 1.6 مليار دولار عام 1975 مقابل ملياري دولار في العام السابق، وانهارت تحويلات الأتراك العاملين في الخارج إلى 70 مليون دولار عام 1975 مقابل 2.7 مليار دولار في العام السابق، وارتفع الميزان التجاري خلال تلك لفترة إلى نحو 3.2 مليار دولار، ما دفع الحكومة التركية اللجوء لصندوق النقد الدولي والحصول على قرض بقيمة 400 مليون دولار عام 1978 (الزهيري، 2022)، وتدحرجت الأزمة إلى أن بلغت حدتها نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات، انهار على إثرها معدل نمو الاقتصاد التركي من متوسط 7.6% خلال الفترة ما بين 1973 و 1976 حتى وصل إلى سالب 4% في العام 1979، وتضاعف معدل التضخم من 58.7 % عام 1979 إلى 110.2% عام 1980، وقفز حجم الدين الخارجي إلى 19.1 مليار دولار عام 1980، كما انتقل الحساب الجاري من فائض قدره 0.7 مليار دولار إلى عجز بلغ 3.4 مليار دولار (شبانة، 1996).

---

183) بعد وفاة مصطفى كمال أتاتورك بيوم واحد، تولى الجنرال عصمت إينونو قيادة تركيا في 11 نوفمبر 1938 حتى عام 1950، وكان إينونو مساعد أتاتورك وأقرب الناس إليه، وتولى رئاسة وزراء تركيا 10 فترات من بينها 3 فترات متتالية من 20 نوفمبر 1961 وحتى 20 فبراير 1965 (انظر عقيل سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية – لتغيير، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، 2012)، (وانظر موقع معرفة، قائمة رؤساء وزراء تركيا) https://2u.pw/QcFPwfie

184) سياسي تركي ينتمي إلى حزب العدالة، والرئيس التاسع لتركيا، تولى رئاسة وزراء تركيا 7 فترات من بينها 3 فترات متتالية من 27 أكتوبر 1965 وحتى 26 مارس 1971، وتم إجبار حكومته على الاستقالة بعد انقلاب عسكري في 12 مارس 1971 قاده رئيس أركان الجيش التركي ممدوح تاغماش (انظر موقع معرفة، مرجع سابق).

ومع استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية، شهد الاقتصاد التركي منذ مطلع الثمانينيات تحولات كبيرة وتغيرات هيكلية عديدة، وبدأت حكومة سليمان ديميريل[185] في 24 يناير 1980 تطبيق برنامج اقتصادي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي يعتمد على التوجه إلى الخارج وتطبيق آليات السوق الحر، والحد من الدور الحكومي في الاقتصاد وتوسيع مساهمة القطاع الخاص، واتباع سياسة نقدية جديدة وإجراء تغيير في استراتيجية التصنيع وتحويلها من استراتيجية الاكتفاء الذاتي إلى استراتيجية التصنيع لغرض التصدير (الزهيري، 2022)، فعلى صعيد السياسة النقدية تم تحرير أسعار الفائدة على الودائع في يناير 1980 (أي السماح للبنوك بتحديد أسعار الفائدة بالاتفاق فيما بينها)، إلى أن تدخل البنك المركزي التركي في ديسمبر 1983 ووضع حدا أقصى لأسعار الودائع مرة على الأقل كل 3 أشهر (قاسم، 1997)، كما شمل البرنامج وقف العمل بسياسة تعدد أسعار الصرف، وتم تخفيض قيمة الليرة التركية بنحو 33% عام 1980، أعقبها قيام البنك المركزي بتكييف سعر الصرف لتعويض الاختلافات بين معدل التضخم المحلي ومعدله في الدول الصناعية التي تشترك معها في التجارة، وهو ما ترتب عليه انخفاض قيمة الليرة التركية بنسبة 4% سنويا خلال الفترة من 1981 وحتى 1985 (شبانة، 1996).

وعلى صعيد السياسة المالية، تبنت الحكومة التركية سياسة مالية متشددة منذ عام 1980 بهدف خفض عجز الميزانية الحكومية، عبر مجموعة من الإجراءات منها خفض النفقات بنسبة 1% من إجمالي الناتج المحلي، وتجميد التوظيف الحكومي، وزيادة معدلات الضرائب، وفرضت في عام 1985 للمرة الأولى ضريبة القيمة المضافة بمعدل 10%، كما قامت الحكومة التركية في بداية عام 1980 بتحرير الأسعار التي كان يتم تحديدها إداريا قبل ذلك، واستمرت في دعم بعض السلع الاستراتيجية، وبدأت كذلك في إجراءات تحرير التجارة وخفضت قيود الاستيراد وألغت تراخيص التصدير والضوابط على الصادرات، وتزامن مع تطبيق هذه

[185]) كان ذلك خلال فترة رئاسته السادسة لرئاسة وزراء تركيا، والتي استمرت 10 أشهر فقط، بدأت في 12 نوفمبر 1979 وانتهت بانقلاب عسكري ضده للمرة الثانية في 12 سبتمبر 1980، الذي قاده الجنرال كنعان إيفرين، وتولى رئاسة الحكومة بعد الانقلاب الجنرال بولنت أولوسو خلال الفترة من 20 سبتمبر 1980 وحتى 13 ديسمبر 1983، ثم تورغوت أوزال خلال الفترة من 13 ديسمبر 1983 وحتى 31 أكتوبر 1989 (انظر موقع معرفة، مرجع سابق).

السياسات سن تشريعات استثمارية لتشجيع الاستثمار الأجنبي، ومنح تسهيلات للمستثمرين الأجانب مع فرض بعض القيود لمنع سيطرة الأجانب على العملية الإنتاجية ومنها أن تقل مساهمة رأس المال الأجنبي عن 5% في المشروعات، إلى أن تم إلغاء القيود على الملكية الأجنبية لمعظم الأنشطة مع بداية العام 1986، وخلال تلك الفترة من 1980 وحتى 1985، قدم صندوق النقد الدولي ثلاثة قروض لتركيا وقدم البنك الدولي 5 قروض كما تلقت قروضا ميسرة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وغيرها من مصادر التمويل الأخرى، وتجاوز إجمالي حجم القروض التي حصلت عليها تركيا خلال تلك الفترة 5 مليارات دولار إلى جانب إعادة هيكلة لديون بقيمة 6.5 مليار دولار من الالتزامات القصيرة بما فيها أقساط الفوائد المستحقة خلال تلك الفترة، كما بدأت الحكومة في التخلص تدريجيا من المشروعات التي تمتلكها الدولة، وارتفعت قيمة ما بيع منها من 105 ملايين دولار عام 1989 إلى 267 مليون دولار عام 1990، وبلغت الحصيلة الإجمالية لبيع المشاريع الحكومية خلال الفترة من 1989 وحتى 1992 نحو 676 مليون دولار فقط. (عبدالحفيظ و الحواس، 2018)، واستمرت الحكومة خلال فترة التسعينيات في بيع مشاريع الدولة، والانسحاب التدريجي من قطاعات وصناعات متعددة مثل الغابات والأسمنت والعلف والسياحة والنقل البحري وتربية الحيوانات والبترول (عبدالحميد، 2013)

انهيار اقتصادي رغم تطبيق سياسات صندوق النقد الدولي

رغم التحولات والتغيرات الهيكلية التي شهدها الاقتصاد التركي خلال فترة الثمانينيات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، إلا أن متوسط معدلات النمو كان أقل من متوسط معدلات النمو في فترة السبعينيات (الفخري، 2018)، وانخفضت القيمة الحقيقية للأجور والمرتبات نتيجة لتحرير الأسعار، وتراجعت العمالة في أكبر 2500 مؤسسة صناعية بنسبة 30% بين عامي 1988 و 1994 بحسب الأرقام الرسمية، وقفز نسبة الديون الخارجية للناتج المحلي من 15% عام 1980 إلى 59% عام 1987 (الضبع، 1998) ورغم انخفاض معدل التضخم من 110.25 عام 1980 إلى 30.8 عام 1982، إلا أنه عاود الارتفاع مجددا حتى تجاوز مستويات 60% مطلع التسعينيات، كما أن تحويلات الأتراك العاملين في الخارج شهدت

تراجعا في نهاية الثمانينيات من 2.1 مليار دولار عام 1985 إلى 1.8 مليار دولار عام 1988، وفي مقابل ارتفاع الاحتياطيات الدولية من 1.4 مليار دولار عام 1980 إلى 3.9 مليار دولار عام 1988 ارتفع إجمالي الدين الخارجي من 19.1 مليار دولار إلى 40.7 خلال نفس الفترة، بحسب الإحصائيات الرسمية، واستمرت المؤشرات الاقتصادية في التراجع خلال فترة التسعينيات رغم الاتفاق على برنامج اقتصادي جديد مع صندوق النقد الدولي عام 1994، حيث بلغ متوسط التضخم خلال العقد 74% (البنك الدولي، التضخم في تركيا، 1960 - 2022) (أوزتورك، 2009)، وواصل معدل الدين الخارجي ارتفاعه حتى بلغ 116 مليار دولار عام 2000، وانهار معدل النمو من 8% عام 1995 إلى -6.1% عام 1999، كما انهار معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي إلى -4.7%، وهبط العجز في ميزان الحساب الجاري إلى -0.7% في عام 1999، وواصل الهبوط إلى -4.9% عام 2000 (سمير و محمد، 2015)، وكان من أبرز الأحداث التي أثرت سلبا على أداء الاقتصاد التركي في أواخر التسعينيات أزمة دول جنوب شرق آسيا عام 1997، وأزمة الاقتصاد الروسي عام 1998، إلى جانب الزلزال الذي ضرب تركيا في أغسطس 1999 (فاروق، 2023).

وفي ظل التغيرات المتواصلة للحكومات، والتي بلغت، بحسب مسح أجراه الباحث، خلال الفترة من 1960- 2002 (42 عاما) 39 تغييرا وزاريا شكله 20 رئيس وزراء خلال ولايات متصلة أو منفصلة لرئاسة مجلس الوزراء (تشكيل وزاري كل 9 أشهر تقريبا)، تخللها 4 انقلابات عسكرية أعوام 1960، 1971،1980 و1997 على التوالي (معرفة، 2014)، واصلت مؤشرات الاقتصاد التركي في التراجع حتى وصل مع مطلع الألفية الجديدة إلى واحدة من أسوأ الأزمات الاقتصادية التي مرت بها تركيا، ولم يفلح البرنامج الاقتصادي الذي قدمته حكومة بولنت أجاويد[186] في ديسمبر 1999 لمدة ثلاث سنوات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي (رغم تحقيق بعض النتائج الإيجابية المؤقتة) في منع التدهور الاقتصادي وانهيار سوق المال وتزايد حجم المديونية الخارجية، وارتفاع أسعار الفائدة لمستويات كبيرة والسقوط

[186]) سياسي يساري، تولى رئاسة وزراء تركيا خمس مرات، شغل منصب زعيم حزب الشعب الجمهوري في الفترة من 1972 إلى 1980 كما تولى منصب زعيم حزب اليسار الديمقراطي في الفترة من 1987 إلى 1988 وفي الفترة من 1989 إلى 2004. وشهد ثلاثة انقلابات عسكرية.

الحر لقيمة الليرة التركية مقابل الدولار مما دفع البنك المركزي التركي إلى ضخ 5 مليارات دولار خلال 4 ساعات فقط، في حين خرجت من تركيا في نفس اليوم ودائع ماليو بقيمة 5 مليارات دولار (فاروق، 2023)، وفي عام 2001 سجل معدل النمو -7.35%، وانهار سعر الصرف الليرة بنسبة 50%، وانخفض إجمالي الناتج المحلي القومي بنسبة 9.4%، وانخفض حجم التجارة الخارجية بقيمة 9.5 مليار دولار ونسبة تراجع بلغت 11.09% وهبط معدل الدخل الفردي في تركيا إلى 2181 دولار من 1990 دولار، ودخل أكثر من 2.5 مليون تركي إلى صفوف العاطلين عن العمل، وارتفع معدل البطالة بنسبة 12.6%، وبلغ معدل التضخم 75% (الطاهر، 2024)، ما دفع الحكومة إلى تقديم برنامج اقتصادي جديد في أبريل 2001 بالاستعانة بنائب رئيس البنك الدولي في ذلك الوقت كمال درويش، والذي تم تعيينه وزير دولة للشؤون الاقتصادية، تضمن خطة إنقاذ سريعة من بينها الإسراع في بيع مشروعات الدولة وطلب قرض من صندوق النقد الدولي بقيمة 16 مليار دولار، وجمع قروض بقيمة 25 مليار دولار من الدائنين الدوليين، إلا أن هذا البرنامج لم يلقى قبولا واسعا من شركاء تركيا الغربيين على خلفية تصاعد الصراعات والاضطرابات السياسية في البلاد في ذلك الوقت (فاروق، 2023)، ولم يستطع كمال درويش سوى جمع قروض 10 مليارات دولار من عدة عواصم غربية، أرجأ صندوق النقد الدولي التصديق النهائي على القرض لحين تنفيذ شروطه من بينها التوسع في الخصخصة وإعادة هيكلة الجهاز المصرفي للقضاء على ظاهرة التهريب في المصارف وإرساء نظم أكثر شفافية للعمليات الحكومية، فاستجابت الحكومة التركية فوافق الصندوق على قرض بقيمة 16.3 مليار دولار في 4 يناير 2002 على أن ينتهي نهاية عام 2004 (سمير و محمد، 2015).

أبرز ملامح التجربة الاقتصادية لحزب العدالة والتنمية

بتولي حزب العدالة والتنمية الحكم مقاليد الحكم في نوفمبر 2002، بدأت تتغير ملامح تركيا الاقتصادية، بمجموعة من التشريعات واللوائح الجديدة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والانضباط المالي وتجنب الوقوع في فخ الديون، ونجحت الحكومة التركية في إنقاذ الاقتصاد التركي وتحوله من حالة التدهور والانهيار إلى حالة الانتعاش والازدهار، وتمكنت تركيا من تحقيق طفرة اقتصادية دفعتها إلى أن تصبح من بين أكبر عشرين اقتصاد عالمي. واعتمدت في الوصول إلى ذلك على تنويع القاعدة الاقتصادية في معظم القطاعات الاقتصادية، وخفض مستوى التضخم ليتفق مع معايير الاتحاد الأوروبي وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد، الاستخدام الفعال والأمثل للموارد خاصة النادرة منها، وتحسين جودة الإنتاج ورفع معدلاته، وتنويع الإيرادات العامة، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية (أمين، 2018).

ومن واقع بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، خلال الفترة من 2022 وحتى 2022، قفز إجمالي الناتج المحلي لتركيا من 240.25 مليار دولار إلى 907.12 مليار دولار بنسبة زيادة بلغت 277.9% خلال عقدين، وحقق أعلى ذروة له عام 2013 بقيمة بلغت 957.80 مليار دولار.



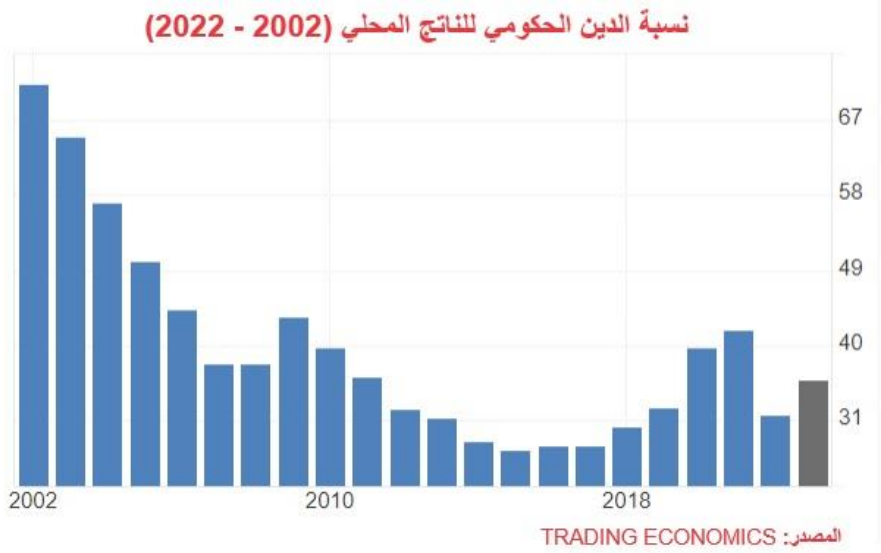
رسم توضيحي 2 إجمالي الناتج المحلي لتركيا (2002 – 2022، المصدر: البنك الدولي)

وشهدت معدلات التضخم انخفاضا كبيرا، والتي هبطت من 44.96% عام 2002 إلى 8.60% في 2004 واستمرت معدلات التضخم مستقرة في خانة الآحاد نحو 15 عاما قبل أن يعاود الصعود تدريجيا من 7.78% عام 2016 إلى 19.60% في 2021، ويبدأ الصعود القياسي خلال العام 2022 ليسجل 72.3%.



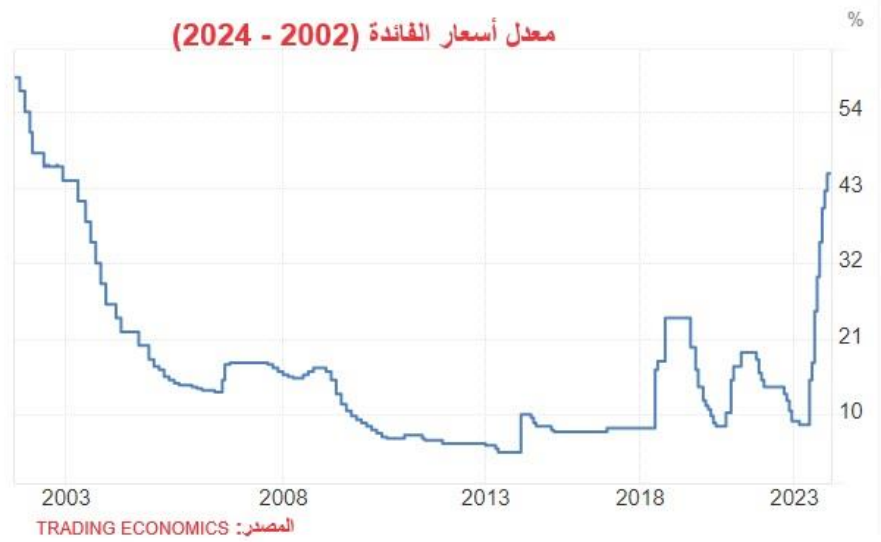
رسم توضيحي 3 معدلات التضخم في تركيا (2002 – 2022)، المصدر: البنك الدولي

وانخفضت نسبة الدين الحكومي للناتج المحلي، من 71.5% عام 2002 إلى 31.7% عام 2022، وكان أدنى مستوى لها عام 2015 بنسبة بلغت 27.4%، بحسب بيانات "TRADING ECONOMICS".



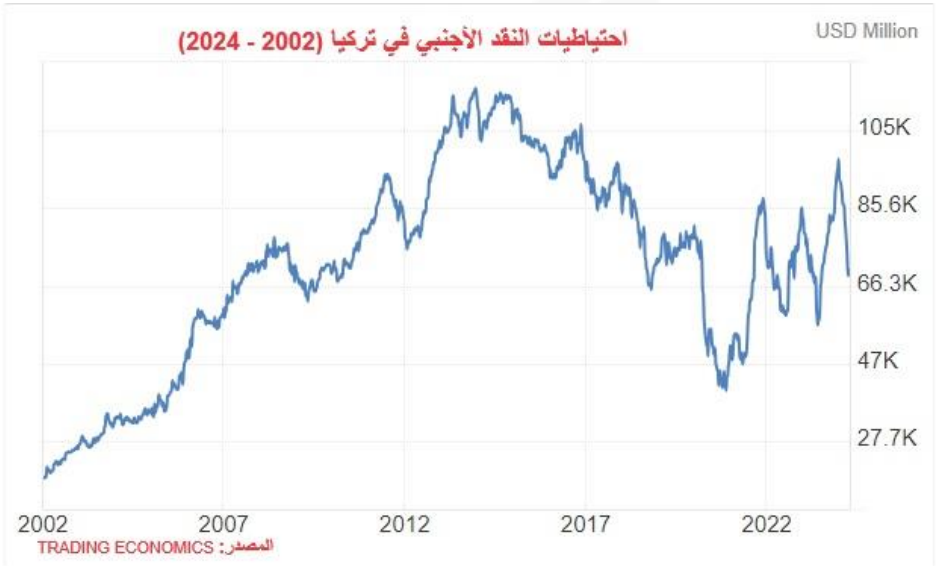
رسم توضيحي 4 نسبة الدين الحكومي للناتج المحلي (2002 - 2022)، المصدر: TRADING ECONOMICS

وانخفضت معدلات أسعار الفائدة من 59% في يناير 2022 إلى 9% في ديسمبر 2022 وبلغت أدنى مستوى لها عام 2013 عند معدل 4.5%، غير أنها عادت إلى الصعود القياسي منذ منتصف 2023 وبلغت 45% في فبراير 2024.



رسم توضيحي 5 معدل أسعار الفائدة (2002 - 2024)، المصدر: TRADING ECONOMICS

وقفزت احتياطيات النقد الأجنبي من 18.9 مليار دولار في يناير 2002 إلى 84.8 مليار دولار في ديسمبر 2022، وسجلت أعلى مستوى لها في ديسمبر 2013 بقيمة بلغت 115 مليار دولار.

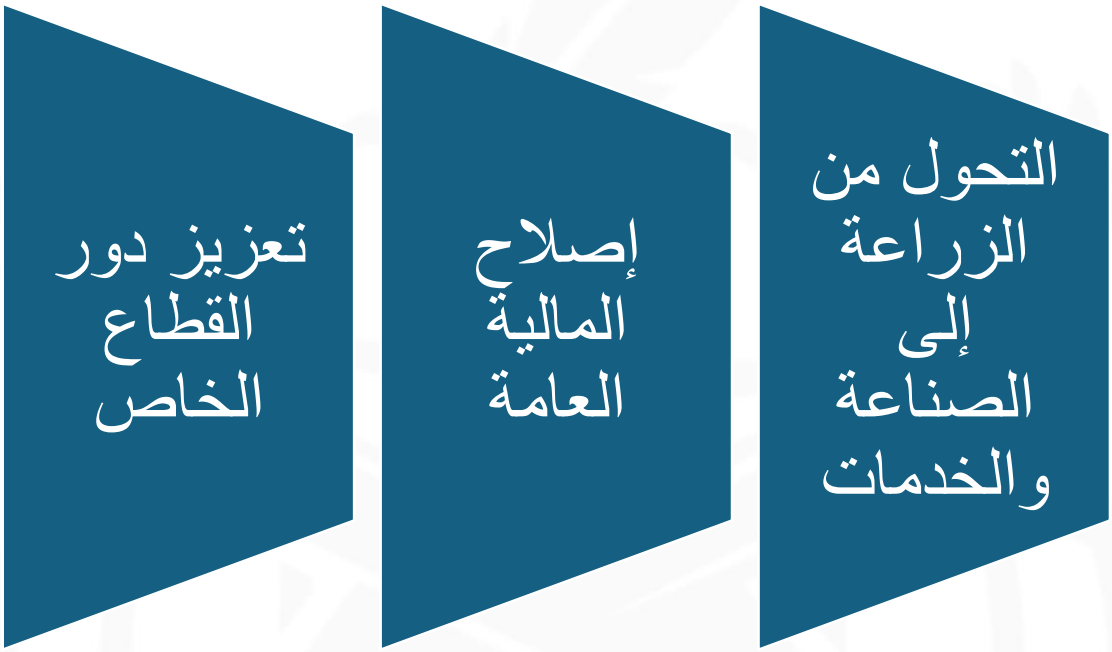


رسم توضيحي 6 احتياطيات النقد الأجنبي في تركيا (2002 - 2024)، المصدر: TRADING ECONOMICS

وقال البنك الدولي في تقرير له عام 2014 إن أبرز ثلاثة عوامل حفزت التقدم الاقتصادي الذي أحرزته تركيا (خلال العقد الأول من حكم حزب العدالة والتنمية)، من بين مجموعة عوامل عديدة أخرى، هي (البنك الدولي، تركيا الصاعدة: دروس من اقتصاد في مرحلة تحول، 2014):

1. الانتقال بالتشغيل من الزراعة إلى الصناعة والخدمات والذي ساهم في زيادة الإنتاجية وساعد على تقليص التفاوت في الدخل بين المناطق. كما أن الجمع بين تحرير التجارة، وتوقيع اتفاق لتوحيد الجمارك مع الاتحاد الأوروبي، وإصلاح قطاع البنوك ولوائح أخرى لتنظيم أنشطة الأعمال، وتسريع عملية الإعمار، ساعد على تهيئة الظروف الضرورية لتحفيز نمو الإنتاجية في مختلف أنحاء البلاد.

2. الإصلاحات الجوهرية للمالية العامة والقطاع العام التي بدأت غداة الأزمة العميقة التي وقعت عام 2001، مكنت تركيا من الانتقال بالموارد العامة من خدمة الدين إلى خدمة الجمهور. وتم تقليص الفجوة في الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية والبلدية وتحسنت النتائج بدرجة كبيرة.
3. لعب القطاع الخاص دورا رئيسيا أثناء هذا التحول، مدعوما بوفاق سياسي يحابي الحلول المستندة إلى آليات السوق.



رسم توضيحي 7 ثلاثة عوامل حفزت التقدم الاقتصادي في تركيا، المصدر: البنك الدولي، الرسم من إعداد الباحث

واتبعت تركيا، التي تحتل حاليا المرتبة 17 من حيث أكبر اقتصاد في العالم وفقا لصندوق النقد الدولي، إصلاحات اقتصادية طموحة، وتمتعت بمعدلات نمو عالية بين عامي 2006 و 2017، مما دفع البلاد إلى أعلى مستويات الدخل المتوسط المرتفع وخفض الفقر وبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 5.4% بين عامي 2002 و2022، ما أدى إلى تضاعف نصيب الفرد في الدخل (بالقيمة الحقيقية) خلال نفس الفترة. وكان النمو مصحوبا بانخفاض سريع في معدلات الفقر؛ حيث انخفض معدل الفقر بأكثر من النصف من أكثر من 20%

في عام 2007 إلى 7.6% في عام 2021 (البنك الدولي، نظرة عامة على تركيا: أخبار التنمية والأبحاث والبيانات، 2023). ورغم التقدم الاقتصادي الكبير الذي حققته تركيا منذ 2002 إلا أنه لا يزال يعاني من عدة ظواهر سلبية ونقاط ضعف "مزمنة" تظهر دائما في بيانات التجارة الخارجية ومعهد الإحصاء التركي، أبرزها:

تفاقم المديونية الخارجية:

يعاني الاقتصاد التركي من ارتفاع متواصل في حجم المديونية الخارجية، حيث ارتفع من 114 مليار دولار في 2002 إلى 478 مليار دولار في 2023. وتمثل تفاقم المديونية الخارجية أحد أخطر نقاط الضعف التي يعاني منها أي اقتصاد، لما تمثله من أعباء مالية ترهق الميزانيات الحكومية. وتستخدم الدول الرأسمالية الديون الخارجية كوسيلة استنزاف مالي للدولة المدينة، ونقل معاكس لمواردها المالية وتفريغها من رأس مالها (الجميلي، 2005).

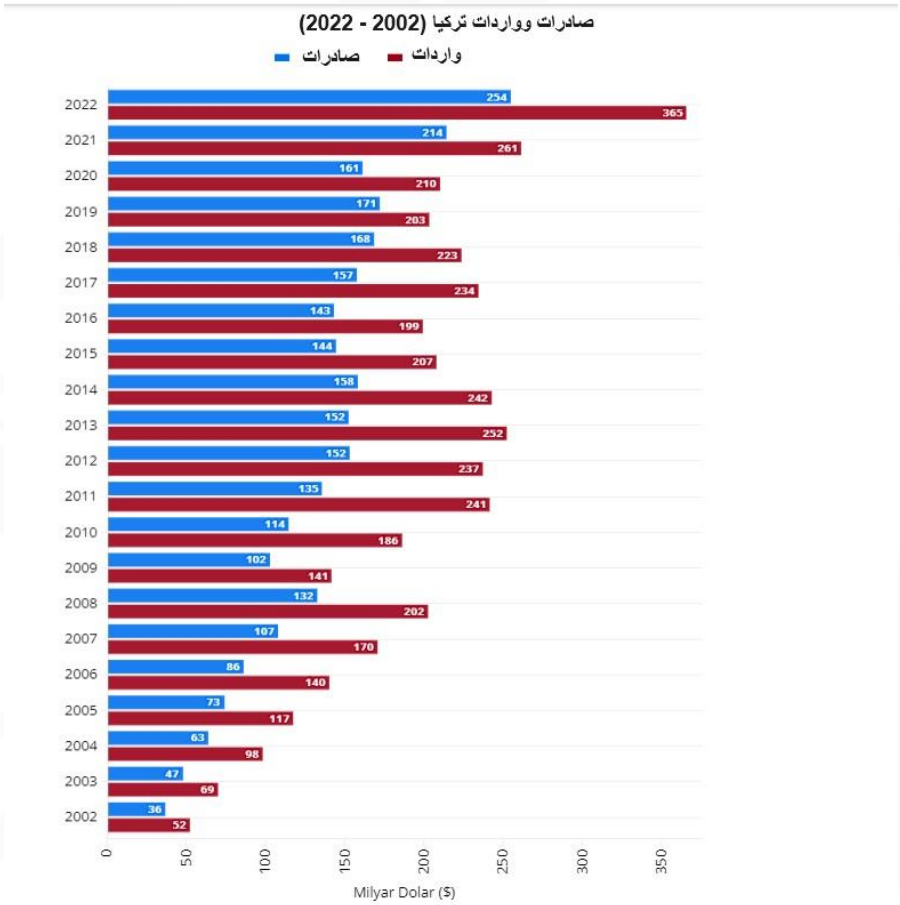


رسم توضيحي 8 حجم الدين الحكومي الخارجي لتركيا (2002 – 2022)، المصدر: البنك الدولي

عجز الميزان التجاري:

يمثل الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات والواردات فإذا كان الصادرات أكبر حقق فائضا وإذا أصبح حجم الواردات أكبر من الصادرات سجل عجز، وتعاني تركيا من عجز مزمن في ميزانها التجاري على الرغم من الطفرة الإنتاجية التي تحققت خلال العقدين الماضيين

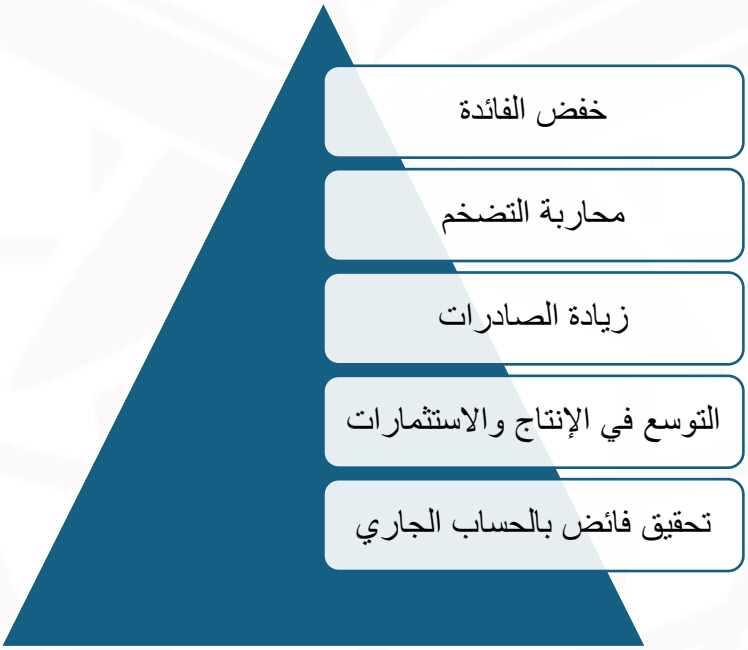
وانعكست بالإيجاب على زيادة حجم الصادرات لكن لا يزال حجم الواردات أكبر، ففي الوقت الذي قفز فيه حجم الصادرات من نحو 36 مليار دولار عام 2002 نحو 254 مليار دولار عام 2022، قفز كذلك حجم الواردات من 52 مليار دولار في 2002 إلى 365 مليار دولار في 2022، وتظهر البيانات الرسمية خلال العقدين الماضيين أن الواردات دائما أعلى من الصادرات، وهو ما يعني وجود عجز دائم في الميزان التجاري، لكن حجم العجز يزيد أو ينقص من عام إلى آخر.



رسم توضيحي 9 حجم صادرات وواردات تركيا(2002 – 2022)، مصدر البيانات: معهد الإحصاء التركي، الرسم: يورو نيوز

أثر النموذج الاقتصادي الجديد على الاقتصاد التركي

تسمى السياسات الاقتصادية التي بدأ تنفيذها في تركيا خلال السنوات الماضية بالنموذج الاقتصادي التركي، وفي 29 سبتمبر 2021 نشرت الجريدة الرسمية التركية نموذج اقتصادي جديد (2021 – 2023) يقوم على تحسين خمسة مؤشرات أساسية هي الصادرات والحساب الجاري، والإنتاج، والاستثمار، والتوظيف (الجريدة الرسمية، 2021)، وتهدف الأدوات الجديدة التي أدخلت لدعم النموذج الاقتصادي إلى جذب المدخرات المحلية إلى القطاع المصرفي، وتعزيز احتياطيات البنك المركزي من خلال تحويل حسابات ودائع الذهب والعملات الأجنبية إلى الليرة التركية. وقال وزير الخزانة والمالية التركي نور الدين نباتي، حينها، إن النتائج الإيجابية لـ"النموذج الاقتصادي التركي" ستظهر قبل صيف العام 2022. (نباتي، 2021). وفي إطار هذا البرنامج أعطت الحكومة الأولوية لمعدلات الفائدة المنخفضة بهدف تعزيز الصادرات والإنتاج والاستثمارات، وخفض التضخم وتحويل عجز الحساب الجاري المزمن في البلاد إلى فائض.

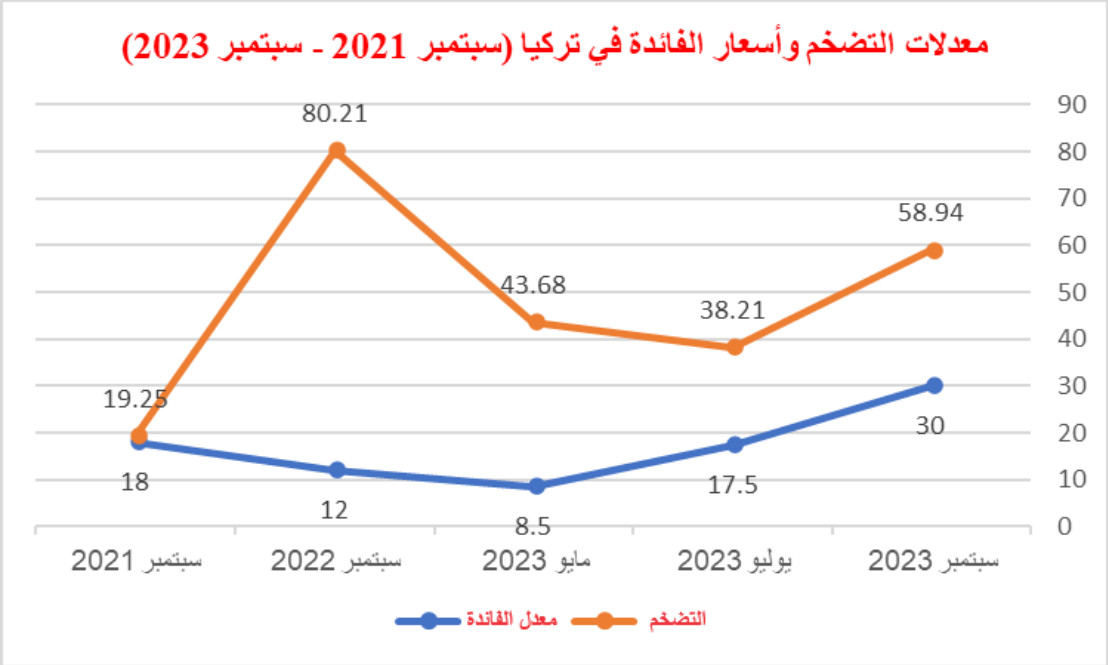


رسم توضيحي 10 أولويات الحكومة التركية في النموذج الاقتصادي الجديد 2021، الرسم من إعداد الباحث

وبعد عام من بدء تطبق النموذج الاقتصادي الجديد قال وزير الخزانة والمالية التركي نور الدين نباتي، في كلمة ألقاها خلال افتتاح المعرض التجاري "موصياد اكسبو 2022" ونقلتها وكالة الأناضول الرسمية إن الخطوات المتخذة في إطار "النموذج الاقتصادي التركي" وفرت نموا قدره 7.5 بالمئة خلال النصف الأول من العام الحالي 2022. كما سجلت الصادرات الشهرية أرقاما قياسية، وتحقق هدف إيرادات السياحة البالغ 35 مليار دولار في عام 2021 وارتفع إلى 44 مليار دولار مع 50 مليون زائر.

وتماشيا مع النموذج الاقتصادي الجديد، بدأت الحكومة في ديسمبر 2021 تطبيق نظام الودائع المحمية بالليرة التركية، وأعلنت الحكومة التركية في فبراير 2022 عن آلية جديدة للاستفادة من مدخرات الذهب لدى المواطنين وإدخالها لدعم الاقتصاد الوطني عبر الصائغين والبنوك المتعاقدة المعنية، وتتيح هذه الآلية للمواطنين حماية قيمة مدخراتهم الذهبية من خلال فتح حساب إيداع لتحويل الذهب، وحساب تشاركي بالليرة التركية، وسيتيح هذا الحساب للمواطنين في الوقت ذاته تحقيق الأرباح بدون مخاطرة، وقدرت الحكومة حينها حجم الذهب الذي يمتلكه المواطنون بالمنازل بنحو 5 آلاف طن، بحسب وكالة الأناضول. غير أن البنك المركزي التركي أعلن في أغسطس 2023 تراجعه عن سياسة حماية الودائع بالليرة التركية من تقلبات سعر الصرف التي اتبعتها أواخر عام 2021م، سعيا لتحقيق الاستقرار لسعر الليرة التركية والحيلولة دون تدهوره، وذلك ضمن منظومة السياسة النقدية التي تبناها الرئيس رجب طيب أردوغان بخفض سعر الفائدة من جانب، وحماية تلك الودائع من جانب آخر، فضلا عن تركيزه على السياسة الهيكلية من خلال دفع عجلة الإنتاج وزيادة الصادرات، بتخفيض تكلفة الائتمان، ومعالجة التضخم بزيادة الكتلة السلعية. وقد وصلت الودائع المحمية إلى نحو 117 مليار دولار (أي ما يعادل 3.1 تريليون ليرة)، وهو ما يشكل نحو ربع إجمالي الودائع المصرفية. وقد تعاظم الإقبال على هذه الودائع بعد تراجع الليرة بنحو 68 في المئة خلال عامي 2022 و 2023، ورغم أن استخدام الحكومة التركية لسياسة حماية الودائع بالليرة كان أمرا ابتكاريا مصرفيا خارج الصندوق في وقته، للحيلولة دون تدهور سعر الليرة والمحافظة على استقرارها، إلا أن الخطأ كان في استمرار استخدام هذه السياسة كل هذه المدة الطويلة نسبيا، وكان الأولى استخدامها في حد

أقصاه سنة، لما في ذلك من تبعات مع كل انخفاض في سعر صرف الليرة التركية، فقد دفع البنك المركزي فقط ما يقدر بنحو 300 مليار ليرة (11 مليار دولار) في يونيو، وفي يوليو 2023 عندما تراجعت الليرة مجددا؛ قُدرت تكاليف هذا الشهر بنحو 350 مليار ليرة تركية (دوابة، السياسة النقدية وحماية الودائع بالليرة التركية، 2023).

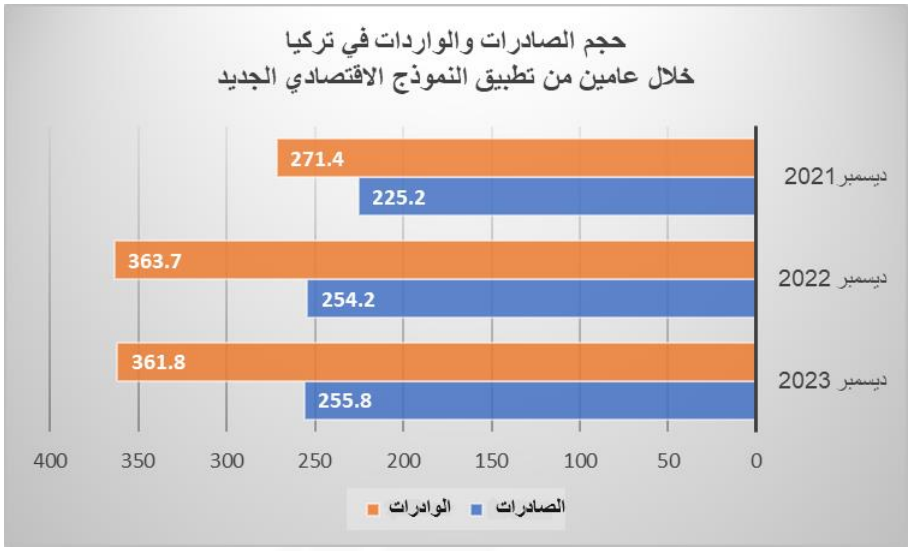


رسم توضيحي 11 معدلات التضخم وأسعار الفائدة في تركيا (سبتمبر 2021 – سبتمبر 2023). إعداد الباحث بالاعتماد على الإحصائيات الرسمية

وأظهرت البيانات الرسمية (معهد الإحصاء التركي، 2024) لمعدلات التضخم وأسعار الفائدة خلال عامين من تطبيق النموذج الاقتصادي الجديد، بحسب ما هو موضح في الرسم التوضيحي رقم (10) أن معدلات الفائدة انخفضت من 19.25% في سبتمبر 2021 حتى وصلت إلى أدنى مستوى لها في مايو 2023، قبل أن تعود مرة أخرى إلى الزيادة وتصل إلى 30% في سبتمبر 2023، في حين أن معدلات التضخم ارتفعت إلى مستوى قياسي حيث قفزت من 19.25 في سبتمبر 2021 إلى 80.21% في سبتمبر 2022 ثم هبط إلى مستوى 38.1% في يوليو 2023 قبل أن يعود مجددا إلى الصعود ويسجل 58.94% في سبتمبر 2023. ولاحظ الباحث أن العلاقة كانت عكسية (وإن كانت بنسب متفاوتة) بين معدلات التضخم والفائدة في العام الأول من تطبيق النموذج الاقتصادي الجديد حيث انخفضت الفائدة

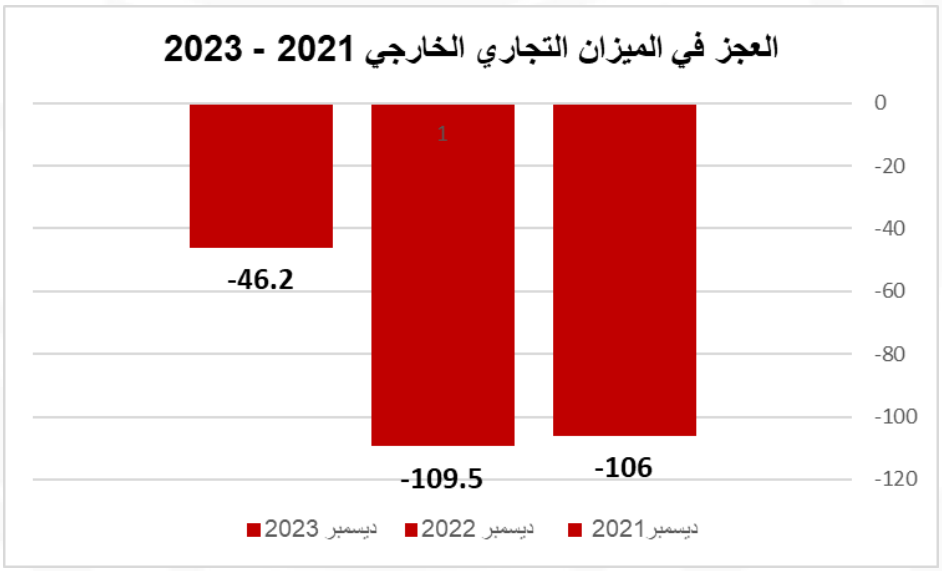
وارتفع التضخم في حين أن هذه العلاقة بدأت تتغير في العام الثاني من تطبيق النموذج وخاصة في النصف الثاني من العام حيث تحولت إلى علاقة طردية، فكلما ارتفع معدل الفائدة زاد سعر التضخم على الرغم من أن رفع الفائدة هي أحد أدوات السياسة النقدية لمحاربة التضخم، وهو ما يعني هذه الأداة فشلت في احتواء الزيادة بمعدلات التضخم في النصف الثاني من العام الثاني لتطبيق النموذج الاقتصادي الجديد، كما أنها لم تكن أيضا أداة فعالة في النصف الأول من العام الثاني وانخفض التضخم على الرغم من خفض معدلات الفائدة.

واتبعت الحكومة التركية في ظل تطبيق سياسة الفائدة المنخفضة سياسة ائتمان انتقائية في تخفيض أسعار الفائدة على القروض والتمويل لضمان عدم تسبب منح القروض بأسعار فائدة رخيصة في إحداث تأثير تضخمي على الاستهلاك وتوجيهه نحو الاستثمار والإنتاج، حيث أعطيت الأولوية لقروض الإنتاج والتشغيل والاستثمار بدلا من القروض الاستهلاكية (التي تؤدي إلى تضخم الديون والواردات والأسعار)، كما أن سياسة الودائع المحمية بالليرة التركية المستخدمة لهذا الغرض عززت الليرة التركية بشكل كبير، وساهمت بشكل كبير في توقف ظاهرة الدولرة (تحويل المدخرات بالعملة المحلية إلى الدولار)، وحدت من المضاربات والتلاعب بسعر الصرف، كما ساهمت هذه السياسة أيضا في انخفاض حصة الودائع بالعملة الأجنبية من 261 مليار دولار إلى 228 مليار دولار، وارتفعت حصة الودائع بالليرة التركية من 52% إلى أكثر من 60%. (باغيش، 2022) لكن في المقابل قفز سعر صرف الدولار مقابل الليرة التركية من 8.53 ليرة للدولار الواحد في سبتمبر 2021 إلى 18.31 ليرة في سبتمبر 2022 وهو ما دفع الحكومة إلى تطبيق سياسة الوديعة المحمية بالليرة التركية.



رسم توضيحي 12 حجم الصادرات والواردات في تركيا خلال عامين من تطبيق النموذج الاقتصادي الجديد. الرسم من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الرسمية

وفيما يتعلق بهدف الحكومة التركية من زيادة الصادرات مع تطبيق النموذج الاقتصادي الجديد، أظهرت البيانات الرسمية، كما هو موضح في الشكل رقم (11)، أن حجم الصادرات ارتفعت إلى رقم قياسي جديد من 225.2 مليار دولار في العام 2021 إلى 255.8 في العام 2023 بنسبة نمو بلغ 13.3% خلال عامين، في حين زادت الواردات من 271.4 مليار دولار في 2021 إلى 361.8 مليار دولار في 2023 بنسبة نمو بلغت 33.2%.



رسم توضيحي 13 العجز في الميزان التجاري الخارجي 2021 – 2023، الرسم من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الرسمية

وعلى الرغم من تراجع قيمة الواردات في العام 2023 مقابل استمرار زيادة الصادرات على مدار العامين دون تراجع إلا نسبة الزيادة في الواردات لا تزال أكبر بكثير من نسبة الزيادة في الصادرات، وهو ما يتسبب في استمرار ارتفاع العجز التجاري الخارجي لتركيا، حيث تشير البيانات الرسمية إلى ارتفاع العجز التجاري في تركيا من -46.2 في العام 2021 إلى -109.5 مليار دولار في العام 2022 قبل أن يتراجع إلى -106 مليار دولار في العام 2023، وهو ما يعني أن السلطات التركية لم تستطع تحقيق هدف خفض العجز التجاري الخارجي خلال فترة تطبيق النموذج الاقتصادي الجديد.

الخاتمة (النتائج والتوصيات)

من خلال دراسة النموذج الاقتصادي الجديد الذي أعلنت عنه الحكومة التركية في سبتمبر 2021، دراسة تحليلية في ظل التحولات والتحديات التي يواجهها الاقتصاد التركي منذ فترة الستينيات وحتى الآن، توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، نوجزها فيما يلي:

النتائج:

1) الاقتصاد التركي يواجه مجموعة من التحديات الهيكلية التي تسببت فيها فترة الاضطرابات السياسية منذ بداية فترة الستينيات وحتي أزمة 2001، وساهم في تعميقها برامج صندوق النقد الدولي، ومن أبرز هذه التحديات التي لا تزال مستمرة حتى الآن ارتفاع المديونية الخارجية والعجز التجاري الخارجي.
2) نجحت تركيا في بداية عهد حزب العدالة والتنمية في معالجة أحد أسوأ الأزمات الاقتصادية التي واجهت تركيا، وتمكنت في ظل الحكومات المتوالية للحزب منذ عام 2002 من تحقيق طفرة اقتصادية دفعتها إلى أن تصبح من بين أكبر عشرين اقتصاد عالمي.
3) استطاعت الحكومة التركية تحقيق قفزة قياسية جديدة في حجم الصادرات من 225.2 مليار دولار في العام 2021 إلى 255.8 في العام 2023 بنسبة نمو بلغ 13.3% خلال عامين، لكن في المقابل زاد حجم الواردات إلى رقم قياسي جديد من 271.4 مليار دولار في 2021 إلى 361.8 مليار دولار في 2023 بنسبة نمو بلغت 33.2%،

وهو ما يعني أن نسبة النمو في حجم الواردات أكبر بكثير من نسبة النمو في حجم الصادرات.

4) العلاقة بين معدلات التضخم والفائدة كانت عكسية في العام الأول من تطبيق النموذج الاقتصادي الجديد حيث انخفضت الفائدة وارتفع التضخم.

5) العلاقة بين معدلات التضخم والفائدة بدأت تتغير في العام الثاني من تطبيق النموذج الاقتصادي الجديد وخاصة في النصف الثاني من العام حيث تحولت العلاقة إلى طردية، فكلما ارتفع معدل الفائدة زاد سعر التضخم.

6) فشلت سياسة الفائدة المرتفعة كأحد أدوات السياسة النقدية لمحاربة التضخم، في احتواء الزيادة القياسية بمعدلات التضخم في النصف الثاني من العام الثاني لتطبيق النموذج الاقتصادي الجديد، كما أنها لم تكن أيضا أداة فعالة في النصف الأول من العام الثاني وانخفض التضخم على الرغم من خفض معدلات الفائدة.

7) لم تستطيع الحكومة التركية تحقيق كافة أهداف النموذج الاقتصادي الجديد، نتيجة للتحديات المزمنة التي يعاني منها الاقتصاد التركي، ومن أبرزها استمرار تزايد حجم الواردات على الرغم من الأرقام القياسية التي حققتها الصادرات التركية خلال السنوات الأخيرة وتفاقم المديونية الخارجية واستمرار عجز الميزان التجاري.

التوصيات:

1) يوصي الباحث الحكومة التركية بإعادة النظر في قرار سياسة الفائدة المرتفعة بعد ثبات عدم جدواها في محاربة ارتفاع معدلات التضخم.

2) يدعو الباحث الحكومة التركية إلى ضرورة إتباع سياسات إنتاجية توسعية تستهدف الحد من الواردات وتعزيز دعم الصادرات لتقليل الفجوة المالية الكبيرة في الميزان التجاري الخارجي.

3) يحث الباحث الحكومة التركية على ضرورة المضي قدما في وضع وتمكين برامج اقتصادية أكثر استقلالية لمعالجة التحديات والمشاكل المزمنة التي تواجه الاقتصاد التركي.

والله ولي التوفيق

قائمة المراجع:

إبراهيم أوزتورك. (2009). التحولات الاقتصادية التركية بين عامي 2002 – 2008. *مركز الجزيرة للدراسات*، 51. تم الاسترداد من https://2u.pw/RYwcrUIO

أحمد خليل الضبع. (1998). الاقتصاد التركي.. مسيرة محفوفة بالمخاطر. *مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية*، *131*، 204.

أحمد فاروق. (أكتوبر, 2023). دور العامل الخارجي في نجاح الاقتصاد التركي بعد 2002. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة – جامعة الأزهر*، 43 – 88. تم الاسترداد من https://2u.pw/t4zdXSok

أشرف دوابة. (2022). *علم الاقتصاد الإسلامي في ضوء مقاصده*. إسطنبول، تركيا: وسم للمعرفة والثقافة.

أشرف دوابة. (أغسطس, 2023). السياسة النقدية وحماية الودائع بالليرة التركية. *عربي21*. تم الاسترداد من https://2u.pw/yHtqM80q

البنك الدولي. (1960 – 2022). *التضخم في تركيا*. تم الاسترداد من https://2u.pw/TvcZdhp3

البنك الدولي. (12 أكتوبر, 2014). تركيا الصاعدة: دروس من اقتصاد في مرحلة تحول. تم الاسترداد من https://2u.pw/kvDf1OUL

البنك الدولي. (2023). نظرة عامة على تركيا: أخبار التنمية والأبحاث والبيانات. تم الاسترداد من https://2u.pw/3vUeYy7

أمنية زكي شبانة. (1996). أهم التغيرات الهيكلية في اقتصاديات بعض الدول النامية في ظل تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي. (ع2)، 355 - 402.

آيت عكاش سمير، و بن ناصر محمد. (ديسمبر, 2015). التجربة التركية في إدارة الأزمة المالية لسنة 2002. تم الاسترداد من https://2u.pw/GY9cQfeM

بلال باغيش. (24 ديسمبر, 2022). أداء السنة الأولى لنموذج الاقتصاد التركي. *مركز سيتا التركي للأبحاث والدراسات*. تم الاسترداد من https://2u.pw/N09jBTjl

بن خيرة الطاهر. (يناير, 2024). الإقلاع الاقتصادي في تركيا" دراسة تحليلية". *دراسات العدد الاقتصادي*، 68 - 84. تم الاسترداد من https://2u.pw/gavhKlK3

بوخرص عبدالحفيظ، و زواق الحواس. (2018). دراسة تحليلية لتجربة الإصلاح الاقتصادي في تركيا. *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 5*. تم الاسترداد من https://2u.pw/N5kYj94J

جمعية المصدرين الأتراك. (بلا تاريخ). *بيانات التصدير*. تم الاسترداد من https://www.tim.org.tr/en/export-export-figures

خالد واصف الوزني، و أحمد حسين الرافعي. (2001). *مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق*. عمان، الأردن: دار وائل للنشر.

سامي الجميلي. (2005). مشكلة المديونية الخارجية في الدول النامية (الواقع والآفاق). *مجلة الجامعة الإسلامية، 16*، 303 - 319. تم الاسترداد من https://www.iasj.net/iasj/article/23758

صادق فاضل زغير الزهيري. (يناير, 2022). دراسة تحليلية لتجربة الإصلاح الاقتصادي في تركيا للأعوام 1980– 1994. *رماح للبحوث والدراسات، 62*. تم الاسترداد من https://2u.pw/p1X8N1gS

صلاح الدين أمين. (2018). دراسة وتحليل مدى فاعلية السياسات الاقتصادية لتركيا على التنويع الاقتصادي. *تنمية الرافدين، 119*.

عبدالمطلب عبدالحميد. (2013). *نماذج تنموية معاصرة*. الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر.

عمر هاشم الفخري. (2018). أثر العولمة في أداء الاقتصاد التركي خلال المدة 1985-2015. *المؤتمر العلمي الأكاديمي الدولي التاسع*، (صفحة 26). إسطنبول.

قرار الجريدة الرسمية. (2021). النموذج الاقتصادي الجديد (2021 - 2023).

معرفة. (2014). قائمة رؤساء وزراء تركيا. تم الاسترداد من https://2u.pw/QcFPwfie

معهد الإحصاء التركي. (2024). *بيانات رسمية*. أنقرة. تم الاسترداد من https://www.tuik.gov.tr

منى قاسم. (1997). *الإصلاح الإقتصادي في مصر: دور البنوك في الخصخصة و أهم التجارب الدولية*. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

نور الدين نباتي. (23 ديسمبر, 2021). وزير الخزانة التركي: إيجابيات "النموذج الاقتصادي" ستظهر قبل الصيف. *الأناضول*. تم الاسترداد من https://2u.pw/vvDoEznW

أثر إحياء الموات في إنعاش الاقتصاد التركي بعد زلزال مرعش 2023

د. محمد راشد العمر

عضو هيئة التدريس بكلية العلوم الإسلامية، جامعة الاستقلال

كهرمان مرعش، تركيا

الملخص:

إحياء الموات يعني: إصلاح الأرض الموات بالبناء أو الغرس أو غير ذلك، من الأراضي التي لا عمارة ولا ماء فيها، ولا يملكها ولا ينتفع بها أحد، وهو من أهم ما دعت إليه الشريعة الإسلامية في الحياة ورغبت فيه؛ لتعود بالنفع والخير على الجميع، فهو عمدة النشاط الاقتصادي، لذلك اعتنى الفقه الإسلامي بالأرض ووجه الأنظار إليها وأمر بالسعي إلى الاستفادة منها. ولقد تبين للباحث: أن إحياء الموات من أهم الأنشطة الاقتصادية التي يجب أن تأخذ بها الدولة التركية، ولا سيما عقب زلزال مرعش، الذي تسبب في أضرار في مختلف المجالات، منها المجال الاقتصادي؛ حيث كلّف الدولة أكثر من 100 مليار دولار، بين خسائر وتعويضات مادية، فالإحياء يساهم في تخفيف الأعباء الاقتصادية على الدولة، ويعيد تنشيط الاقتصاد ولا سيما في المناطق المتضررة، ويساعد في زيادة الإيرادات في خزينة الدولة، والنتيجة التي توصلت إليها: أن إحياء الموات من أهم وسائل التنمية الاقتصادية في النظام الإسلامي، لتميزه بالاستمرارية؛ لذلك يساعد كثيراً في إنعاش الاقتصاد التركي لو تم تبنيه في إجراءات التعافي ما بعد الزلزال، وهذا ما أوصيت به في بحثي.

الكلمات المفتاحية: إحياء، أرض موات، استصلاح الأراضي، زلزال، اقتصاد، تركيا، كهرمان مرعش.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على نبينا محمد وآله وجميع الأنبياء والمرسلين، وبعد:

فإنني عايشت الزلزال الذي ضرب تركية بتاريخ 2023/02/06م وعاينته، حيث كنت في ولاية كهرمان مرعش بسبب عملي في الجامعة، وقد لاحظت كغيري الآثار المادية والمعنوية السيئة التي خلفها الزلزال على الدولة التركية، ومن هذه الآثار السلبية السيئة: تردي الوضع الاقتصادي الذي ازداد سوءاً بعد الكارثة، مع العلم أنه كان يعاني كثيراً من المشكلات المعقدة، وعلى رأسها التضخم وغيره، ناهيك عن الحرب غير المعلنة ضد الدولة التركية من قبل الغرب بخصوص إضعافها اقتصادياً، فجاء الزلزال بعد كل هذه المشاكل وزاد الطين بلة، ولا سيما أن آثاره التدميرية كانت قوية جداً؛ حيث ضرب إحدى عشرة ولاية فأثر في بنيتها التحتية، فهُدِمت آلاف الأبنية على رؤوس أصحابها، وتعرّض قسم كبير منها للضرر، كذلك انهارت كثير من المنشآت الصناعية والمعامل والمحلات التجارية، مما أدى لفقدان كثير من الناس أعمالهم وتشرد الملايين وفقدوا مصادر دخلهم، ووقع الناس بعدها في مشكلات اقتصادية جمة انعكست على الاقتصاد برمته؛ حيث باتت الدولة مشغولة من تلك اللحظة بإزالة آثار الزلزال؛ مما أرهق حملها، وصعّب مهمتها، فانشغلت بإزالة الركام وتدمير الأبنية المعرضة للخطر، وتأمين مساكن بديلة مؤقتة لمن نجا من الزلزال، بالإضافة لتأمين ضروريات الحياة من طعام وشراب وكساء ودواء وغير ذلك مما يحتاجه المتضررون من الزلزال، ثم انشغال الدولة بالتعويضات المالية، ثم قيامها بإنشاء أبنية لإسكان الناس المتضررين، وبدأت تدرس الحلول للتعافي من آثار هذه الكارثة ولا سيما الاقتصادية منها، وهنا لا بد من إيجاد حلول مستدامة لإعادة إنعاش الاقتصاد وتخفيف الآثار السلبية عليه حتى لا تصبح الدولة رهينة للبنك الدولي، من هذه الحلول التي أراها مناسبة ونافعة ما يسمى بالشريعة الإسلامية: إحياء الموات، تأتي في هذا الوقت الصعب لتساهم في معاودة إحياء الاقتصاد التركي؛ وكأنها البلسم الذي يوضع على الجرح فيساعد في التئامه، ويخفف من آلامه، لذلك اخترت أن أجعل عنوان بحثي: «أثر إحياء الموات في إنعاش الاقتصاد التركي بعد زلزال مرعش 2023».

وذلك لما رأيت من أن فكرة إحياء الموات تساعد الدولة التركية في التخفيف من آثار الزلزال المادية والمعنوية. فاخترت هذا الموضوع لبحثه فيما يتعلق بمحاولة إنعاش الاقتصاد من جديد.

منهج البحث ومشكلته

لقد تتبعت المنهج الاستقرائي في صياغة أفكار هذا البحث، والذي تكمن مشكلته فيما أصاب الاقتصاد التركي من مشكلات بعد زلزال مرعش، بعد سلسلة من الهزات الاقتصادية التي سبقته، والتي أدت إلى مزيد من التضخم، وتفاقم الوضع الاقتصادي سوءاً، وتحمل الدولة التركية لكثير من الخسائر المادية بسبب الأضرار التي خلفها الزلزال المدمر في المناطق المتأثرة، وفي عموم تركيا، وبالتالي البحث عن حلول للتعافي من هذا الوضع السيء.

أهمية البحث وأهدافه

تكمن أهمية البحث في الحاجة الملحة لتبني نظرية إحياء الموات في الفقه الإسلامي، وأثرها في التنمية الاقتصادية بوجه عام. والتأصيل لهذه الفكرة، وكيفية تطبيقها في الاقتصاد التركي خصوصاً، ولا سيما بعد زلزال مرعش الذي خلف كثيراً من الآثار السلبية على الاقتصاد، مما يقتضي البحث عن حلول مستدامة لإعادة إنعاش هذا الاقتصاد والتخفيف من وطء الآثار التي لحقت بالبلاد؛ لذلك فإن الباحث يتطلع من خلال هذا البحث تحقيق الأهداف الآتية:

- التأصيل الشرعي لنظرية إحياء الموات، وبيان أهم الأحكام المتعلقة بها.
- إبراز ثمرات وفوائد تطبيق هذه النظرية بما يعود على المجتمع بالنفع والخير الوفير.
- إثبات أوجه تأثير هذه النظرية على الاقتصاد التركي إيجاباً لو تم تبنيها والعمل بها ولا سيما بعد زلزال مرعش.
- بيان كيفية تطبيق هذه النظرية للتخفيف من الأعباء الاقتصادية، من خلال اقتراح بعض الخطط لتفعيل الاستفادة منها بما يساهم في إعادة إنعاش الاقتصاد بعد الزلزال.

الدراسات السابقة

لا تكاد تجد كتاب فقه إلا وقد تحدث عن إحياء الموات، وفصّل في كثير من أحكامها وشروطها ، وكذلك كتب شروح الحديث، بالإضافة إلى كثير من الدراسات الحديثة المعاصرة، وأذكر منها:

1- إحياء الأرض الموات،: كتاب لأستاذنا الدكتور محمد الزحيلي، عام 1990م.

2- إحياء الأرض الموات في النظرية وفي التطبيق: دراسة اقتصادية فقهية مقارنة، أصل الكتاب رسالة ماجستير مقدمة من الباحث أحمد صبحي أحمد مصطفي، بإشراف الدكتور زكريا القضاة، جامعة اليرموك، الأردن، عام 1412هـ.

3- إحياء الموات في الفقه الإسلامي والتشريعات العربية الحديثة، إعداد: طروب كامل، وهي أطروحة دكتوراه في العلوم الشرعية والقانون عام 2014 م في جامعة باتنة في الجزائر.

4- إحياء الأرض الموات في الشريعة الإسلامية: بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثاني لكلية الحقوق، جامعة طنطا "القانون والاستثمار"، عام 2015م بكلية الحقوق، جامعة طنطا، للدكتور محمد عبد ربه السبحي.

5- إحياء الأرض الموات في النظام المالي الإسلامي، تقدير فقهي اقتصادي إسلامي: بحث مشترك للدكتور يوسف عبد الله محمد الشريفين وآخرون، مقدم لمجلة البحوث والدراسات الإسلامية، العدد الحادي عشر.

6- إحياء الأرض الموات بين الضوابط الشرعية والتطبيقات العملية في الجزائر –وادي سوف أنموذجاً: عبد القادر فطحيزه عمار، إشراف: الدكتور عبد القادر مهاوات، بحث استكمال للحصول على شهادة الماستر– جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، معهد العلوم الإسلامية، قسم الشريعة، عام 2019/2018.

7- إحياء الموات، استصلاح الأراضي الصحراوية–شرعاً وقانوناً– وأثره على النمو الاقتصادي: بحث من إعداد الدكتورة إيمان محمد المهدي.

8- إحياء الموات وتطبيقاته المعاصرة، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر في العلوم الإسلامية، إعداد الطالبين: عبد الرحمن سقيري– عيسى شردودي، بإشراف الدكتور محمد جرادي، في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية بجامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، عام 2019م.

9- نظرية إحياء الموات، أسامة ياسين، بحث منشور في المجلة الأوراسية للبحوث في العلوم الاجتماعية والاقتصادية (EJRSE)، تركيا، 2023م.

وغير ذلك من الأبحاث، والتي ناقشت هذه القضية بوجه عام، وبعضها أضاف بعض التطبيقات الخاصة ببلدانهم، وبحثي يشترك مع ما سبق من أبحاث فيما يتعلق بإحياء الموات عموماً، ثم ينفرد عنها في توضيح وبيان أثر هذه المنحة في تنمية الاقتصاد التركي خصوصاً، وضرورة تفعليها بعد زلزال مرعش.

خطة البحث

حتى يستقيم أمر البحث قمت ببيان معنى إحياء الموات ثم مشروعيته وشروطه وكيفيته، من خلال التأصيل الشرعي لهذه النظرية ذات القيمة الاقتصادية العالية، ثم آثارها الاقتصادية وفوائدها عموماً، ثم كيفية توظيف هذا الإحياء في إعادة إنعاش الاقتصاد والتخفيف من الآثار المادية السلبية التي لحقت بالدولة التركية مع بعض المقترحات لتفعيل هذه الفكرة. ولقد جاءت خطة البحث في مقدمة وستة مطالب وخاتمة كما يأتي:

المقدمة: أسباب اختيار البحث ومشكلته والدراسات السابقة والخطة.

المطلب الأول: مفهوم إحياء الموات وتأصيله الشرعي.

المطلب الثاني: فوائد وثمرات إحياء الموات.

المطلب الثالث: شروط إحياء الموات.

المطلب الرابع: كيفية إحياء الأرض والاستفادة منها.

المطلب الخامس: خسائر تركيا في الزلزال، وأهمية إحياء الموات فيها.

المطلب السادس: مقترحات لتفعيل مشاريع إحياء الموات في تركيا.

الخاتمة: أهم نتائج البحث، والتوصيات.

فالله نسأل أن يسدد خطانا، وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم.

المطلب الأول: مفهوم إحياء الموات وتأصيله الشرعي

أولاً: تعريف إحياء الموات

الإحياء لغة: مصدر أحيا،[187] والحياة نقيض الموت،[188] والإحياء جعل الشيء حياً، أي ذا قوة حساسة أو نامية.[189]. والموات: ما لا روح فيه. والأرض التي لا مالك لها من الآدميين، ولا ينتفع بها أحد. أو التي لم تزرع ولم تعمر، ولا جرى عليها ملك أحد.[190]

وأما الإحياء شرعاً: فهو إصلاح الأرض الموات بالبناء أو الغرس أو الكِرَاب. وبذلك يصبح معنى فكرة إحياء الموات: التسبب للحياة النامية، شبهت العمارة بالحياة، وتعطيلها بعدم الحياة، وإحياؤها: عمارتها.[191]

والملاحظ أن المعنى الشرعي لا يختلف عن المعنى اللغوي، ومن تعريفات الفقهاء للموات:

عند الحنفية: الموات ما لا ينتفع به من الأراضي، لانقطاع الماء عنه أو لغلبة الماء عليه أو ما أشبه ذلك، مما يمنع الزراعة.[192]

وعرفها الكاساني: هي أرض خارج البلد، لم تكن ملكاً لأحد ولا حقا له خاصاً.[193]

وعند المالكية: هي الأرض المنفكة عن الاختصاص، وبيّنوا أن أنواع هذا الاختصاص تكون بالعمارة، أو حريم العمارة، أو التحجير، وفيه خلاف.[194]

وعند الشافعية: الأرض التي لم يثبت فيها اختصاص لأحد بعمارة أو غيرها.[195]

وعند الحنابلة: الأرض الخراب الدارسة.[196]

ويلاحظ من مجمل التعاريف أن المقصود بالموات ما توافر فيه الصفات الآتية:

1- أن لا تكون الأرض الموات مستثمرة بوجه من وجوه الاستثمار.

([187]) مجموعة، الموسوعة الفقهية الكويتية، 230/2؛ قلعجي- قنيبي، معجم لغة الفقهاء، ص 48.

([188]) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، 395/3؛ ابن منظور، لسان العرب، مادة "حيا"، 211/14.

([189]) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، 114/1؛ الغنيمي، اللباب في شرح الكتاب، 218/2؛ أمين أفندي، درر الحكام في شرح مجلة الأحكام، 11/3.

([190]) ابن منظور،، لسان العرب، مادة " موت"، 93/2.

([191]) الزحيلي، وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، 4615/6.

([192]) الكمال بن الهمام، فتح القدير، 69/10.

([193]) الكاساني، بدائع الصنائع، 194/6.

([194]) ابن شاس، عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، 948/3.

([195]) ابن الملقن، عجالة المحتاج إلى توجيه المنهاج، 947/2.

([196]) البهوتي، شرح منتهى الإرادات، 362/2.

2- أن لا تتعلق بها مصلحة عامة ولا خاصة.

3- استمرارية العمارة والانتفاع من الأرض.[197]

وقد عرف الفقهاء هذا المصطلح المركب وتقاربت تعاريفهم:

فذكر الحنفية أنه: التسبب للحياة النامية ببناء أو غرس أو كرب أو سقي.[198]

ووسّع بعضهم فقال: إصلاح الأرض الموات بالبناء أو الغرس أو الكِراب أو غير ذلك.[199]

وعرّفه ابن عرفة من المالكية بأنه: لقب لتعمير داثر الأرض بما يقتضي عدم انصراف المعمر عن انتفاعه بها.[200]

وذكر الشافعية: بأنه عمارة الأرض الخربة التي لا مالك لها، ولا ينتفع بها أحد.[201]

وأما الحنابلة فقد ذكروا هذا المصطلح عندما تحدثوا عن أقسام الموات؛ فنصوا على أن أحد هذا الأقسام هو: ما لم يجر عليه ملك لأحد، ولم يوجد فيه أثر عمارة، فهذا يملك بالإحياء.[202]

وكل ما ذكر سابقاً يؤكد بأن: إحياء الموات هو إنماء لتلك الأرض وإعمار لها وإصلاح لها بأي شيء ينتفع به منها، وبذلك تبعث فيها الحياة من جديد. وبذلك يتناسب هذا المصطلح مع مدلولاته، فكم من فائدة في هذه المعاني التي أسهب الفقهاء في بيانها وتفصيلها.

والتعريف الجامع الذي يوافق ما جاء من تعريفات بما يحقق المقصود من هذه النظرية الاقتصادية ويلامس الواقع، هو تعريف أستاذنا الدكتور محمد الزحيلي عن إحياء الموات: "بث الحياة في الأرض التي تكون بحكم الميت، للانتفاع بها، وإصلاحها بالبناء أو الغرس أو الحرث

([197]) مصطفى، أحمد صبحي، «إحياء الأرض الموات في النظرية وفي التطبيق- دراسة اقتصادية فقهية مقارنة»، ص11.

([198]) الحصكفي، الدر المختار مع حاشية ابن عابدين، 431/6.

([199]) الميداني، اللباب في شرح الكتاب، 218/2.

([200]) الحطاب، مواهب الجليل شرح مختصر خليل، 2/6.

([201]) البجيرمي، تحفة الحبيب على شرح الخطيب، 232/3.

([202]) ابن قدامة، المغني، 146/8.

أو السقي، والاستفادة منها بكل الوسائل التي تعود بالنفع على الإنسان، ضمن شروط معينة وأعمال مخصوصة عرفاً، تتناسب مع طبيعة الأرض والغرض المقصود منها".[203]

وبذلك يُوظف هذا التعريف في تعميم نظرية إحياء الموات في كل ما يبعث الحياة في الأرض بعد موتها، بما يساعد الدولة في منح الأرض الموات لكل مشروع استثماري سواء كان في الزراعة أو الصناعة أو البنيان، أو غير ذلك، بما يعود على الفرد والمجتمع والدولة بالمنفعة.

فما مدى مشروعية فكرة إحياء الموات في الشريعة الإسلامية؟ هذا ما أبحثه في الفقرة الآتية.

ثانياً: مشروعية إحياء الموات

لقد خلق الله الإنسان واستخلفه على هذه الأرض ليعمرها كما أمره، وسخر له ما في الأرض جميعاً، ومن الصور التي شجعها الإسلام وحث عليها: زراعة الأرض، وجعل في إحياء الأرض أجراً عظيماً، روى جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَلَهُ بِهَا أَجْرٌ، وَمَا أَكَلَتِ الْعَوَافِي فَلَهُ بِهَا أَجْرٌ».[204]

وبما أن بعض الأشخاص قد لا يملك أرضاً يستثمرها ويزرعها، فقد دعا الإسلام إلى منحه حق استثمار الأرض التي لا تقع تحت ملكية أحد؛ فعن سعيد بن زيد، عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ، وَلَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ».[205] فجعل زوال الملك عن الموات شرطاً في جواز ملكه بالإحياء.[206]

وعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ أَعْمَرَ أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ فَهُوَ أَحَقُّ».[207]

([203]) إحياء الأرض الموات، ص15.

([204]) النسائي، سنن النسائي الكبرى، كتاب إحياء الموات، باب الحث على إحياء الموات، رقم (5724)، 323/5؛ والحديث صحيح.

([205]) أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الخراج، باب في إحياء الموات، رقم (3073)،178/3؛ الترمذي، سنن الترمذي، أبواب الأحكام، باب ما ذكر في إحياء أرض، رقم (1378)، 654/3، والحديث صحيح.

([206]) الماوردي، الحاوي الكبير، 478/7.

([207]) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب المزارعة، باب من أحيا أرضا مواتاً، رقم (2335)، 106/3.

وكذلك قضى عمر بن الخطاب رضى الله عنه في خلافته. وعامة فقهاء الأمصار على أن الموات يملك بالإحياء.[208] ولقد أجمع المسلمون على هذا الأصل بالرغم من اختلافهم في التفاصيل،[209]حيث اتفقوا على جواز إحياء الموات والتملك به.[210]

فهذه الأحاديث والآثار وغيرها تحثّ على إحياء الأرض بأي وسيلة كانت، وفي كل هذا تشجيع على هذا العمل، وإن ما يؤكد تشجيع هذا العمل الفوائد والثمرات والحكم التي يحققها، وهذا ما أناقشه في المطلب الآتي.

المطلب الثاني: فوائد وثمرات إحياء الموات

إن ما يرغب الشارع في فعله لا بد أن فيه كثيراً من المصالح والحكم، وهذا الأمر ملاحظ بكثرة في إحياء الموات، لذلك أحسبها من أهم الأسباب التي تعود على العالم الإسلامي بالخير العام الذي ينعكس على التنمية الاقتصادية؛ ومن هذه الدول التي يمكن أن تستفيد من هذه الفكرة: تركيا، ولا سيما بعد كارثة الزلزال والكوارث التي سبقتها، وإن أهم ما يلاحظ في إحياء الموات من حكم وفوائد:

1- في إصلاح الأرض الموات عمارة للبلاد، يقول الكاساني:" فالإمام يملك إقطاع الموات من مصالح المسلمين؛ لما يرجع ذلك إلى عمارة البلاد".[211]

2- إن في استصلاح الأرض الموات وإعمارها زيادة في الخير للناس جميعاً؛ وذلك بكثرة الأقوات التي يحتاجها البشر، بل وحتى الحيوانات؛ حيث فيه زيادة رقعة المساحة المزروعة من الأرض مما يؤدي إلى وفرة الطعام، وأيضا تصدير الفائض عن حاجة الدولة مما يؤدي لإنعاش الاقتصاد،[212] يقول ابن عابدين متحدثاً عن فوائد إحياء الموات: "ومن محاسنه: التسبب

([208]) ابن قدامة، المغني، 145/8.

([209]) الجويني، نهاية المطلب في دراية المذهب، 281/8.

([210]) العمراني، البيان، 474/7؛ ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، 431/6.

([211]) بدائع الصنائع، 194/6.

([212]) الشريفين وآخرون، «إحياء الموات في النظام المالي الإسلامي»،ص 146.

للخصب في أقوات الأنام".[213] فالبلدان التي تنجح في الاكتفاء الذاتي الزراعي ستكون قادة على التصدير مما يؤدي لتوافر النقد الأجنبي وبالتالي التوسع الصناعي.[214]

3- في استصلاح الأرض وإحيائها بالزراعة معالجة لمشكلة التصحر في العالم؛ فعلى الصعيد العالمي يتعرض 30% من سطح الأرض لخطر التصحر؛ مما يؤثر سلباً على حياة بليون شخص في العالم، مما يضطر سكان تلك المناطق لمغادرتها، واللجوء إلى مناطق أخرى داخل بلدانهم وخارجها. وثمة إحصائية تقول بأن عدد اللاجئين بسبب التصحر قد بلغ عشرة ملايين لاجئ في عام 1988م فقط! بالإضافة إلى الخسائر الاقتصادية والتي تقدر بنحو 42 بليون دولار، ناهيك عن باقي التحولات والتغيرات الصحية والاجتماعية والسياسية والعسكرية، التي تتفاقم نتيجة انتقال هذه الأعداد الهائلة من البشر من بلد إلى بلد أو من مكان إلى آخر. وبعض الدول الإسلامية تقع في مقدمة الدول التي تعاني من التصحر.[215] وأيضاً فإن نسبة 86% من أراضي تركيا مُعرَّضة للتصحر.[216]

ويضاف إلى تركيا مشكلة الزلازل التي فعلت ما يفعله التصحر بل أكثر؛ فقد هاجر كثير من الناس بعد الزلزال إلى مدن أخرى، وبعضهم توجه إلى خارج تركية، ولعل ذلك بسبب فقدانهم لأعمالهم ومنازلهم ومصانعهم، مما يفاقم المشكلة ويزيدها سوءاً، فزلزال مع تصحر لا بد أن الحل الأمثل في مثل هذه الحالة هي ما أقره الإسلام ودعا إليه من ضرورة إحياء الموات لبعث الحياة من جديد في تلك المناطق المتضررة بالتصحر ومن ثم بالزلزال. لتخفيف العبء وإعادة محاولة ربط المقيمين ببلدانهم ومناطقهم؛ والمحافظة على وجودهم فيها.

4- تحقيق التنمية الاقتصادية: التنمية الاقتصادية القائمة على العمل ومن ثم الإنتاج تحتاج لمقومات تساعد في تحقيقها، فإذا توفرت فرص العمل والكسب فإن ذلك يؤسس اللبنة

([213]) ابن عابدين، حاشية رد المحتار على الدر المختار، 431/6.

([214]) ينظر: المهدي، إيمان محمد، إحياء الموات «استصلاح الأراضي الصحراوية -شرعا وقانوناً- وأثره على النمو الاقتصادي»، ص1648، نقلا عن جون وميلر، المظاهر الاقتصادية للنهضة الزراعية، ص78.

([215]) السبحي، محمد عبد ربه، «إحياء الموات في الشريعة الإسلامية»، ص10.

([216]) تعهّدات على المحك: سياسة نقل الحركة باتجاه التغير المناخي، https://epc.ae/ar/details/featured/taahudat (تاريخ الوصول: 2024/03/11).

الأولى في التنمية الاقتصادية، وهذا المفهوم أجلى ما تكون صوره من خلال فكرة إحياء الموات حيث تساعد في توفير فرص العمل من خلال الاستثمار في الإنتاج الزراعي والصناعي وغيره مما يحرك عجلة التنمية ويخفف من الأعباء الكارثية التي تسبب بها الزلزال، فتتاح فرص عمل جديدة لمن فقدوا أعمالهم، وقد يقوم البعض ببناء مشاريع اقتصادية جديدة تتناسب والأرض التي منحوها بما يؤدي إلى التنوع وبالتالي إلى اكتساب خبرات اقتصادية جديدة، وكل ذلك ينعكس على الاقتصاد بالانتعاش، ومن ثم تتحقق التنمية المرجوة، مع ملاحظة تخفيف أعباء الكارثة التي لحقت بالمجال الاقتصادي وغيره.

5- تحقيق عدالة التوزيع والكفاية في الحد الأدنى: إن منح الأرضي الموات لمن يحييها يكون سبيلاً ومقدمة لتحقيق العدالة التوزيعية للثروات؛ حيث يصبح من لا أرض له من الفقراء صاحب أرض، وبالتالي صاحب عمل مشروع منتج، ينعكس أثره عليه من حيث الكفاية، ومن ثم فيه دعم للسوق الاقتصادية بتحريك عجلة الإنتاج ورفد السوق بمنتج مفيد يعود على المجتمع بالخير بالمحصلة النهائية. وأساس هذه الفكرة أن الإسلام يبيح لأولياء الأمور اتخاذ ما يرونه كفيلاً بتحقيق التوازن الاقتصادي بين طبقات المجتمع وأفراده،[217] من أجل ردم الهوة والفوارق بين أفراد المجتمع المسلم إذا أدى هذا التفاوت إلى اضطراب حياة الجماعة، وإن أعظم فكرة يتدخل فيها ولي الأمر دون أن تحدث الأحقاد في المجتمع هي فكرة إحياء الموات بتوزيع تلك الأراضي على من لا أرض لهم لإقامة مشاريعهم عليها، ومن ثم تملكها.

وفي الحالة التركية بعد الزلزال فإن أحوج الناس إلى ذلك العطاء هم أهل المناطق الذين تضرروا في الزلزال، وهنا فيه نوع من إعادة التوزيع بمنح هؤلاء هذه الأراضي لردم الهوة الحاصة بعد هذه الكارثة المدمرة. ولعل ما يستأنس به لتلك الحالة في السنة النبوية من قيام النبي صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والأنصار عندما ترك المهاجرون مكة فخسروا كل شيء مادي، فكان أن عوضهم في أول فرصة أتيحت له، فكان في بني النضير، فوزعه على المهاجرين كلهم،

([217]) وافي، علي عبد الواحد، علي، حقوق الإنسان في الإسلام، ص65.

وأما الأنصار لم يستفد منهم أحد سوى رجلين لما ذكر من حاجتهما وفقرهما.[218] وقد لوحظت المصلحة في هذا التقسيم من قبل النبي صلى الله عليه وسلم.[219]

6- تخفيف البطالة، والقضاء على الفراغ المفسد: إن بقاء الإنسان بدون عمل عندما لا تتوفر له الأدوات اللازمة من أرض وغيرها يسبب انتشار البطالة في المجتمع، وبالتالي زيادة الفقر والفساد بسبب الفراغ الذي يعيشه العاطلون عن العمل، مما يؤدي لتفاقم المشاكل على مستوى الأسرة والمجتمع، وهنا يأتي دور إحياء الموات في التخفيف من البطالة بإيجاد فرص عمل حقيقة تدفع الشباب لملء فراغهم وانشغالهم بإحياء هذه الأرض التي منحوها، وبالتالي المحافظة على وجودهم، فالبطالة هي الأخ الشقيق للعدم، والفساد ثمرة من ثمارها، وهذا أهم ما ينبغي أن يلاحظ في كارثة الزلزال حيث انتشرت البطالة بعد أن فقد كثير من الناس أعمالهم، ولعل ذلك قد يكون أول مدخل للفساد، وإن تأمين فرص للعمل يساعد المجتمع في التخفيف من أعباء البطالة وتسريع النمو الاقتصادي، ومنح هذا الإنسان فرصة الحياة من جديد عن طريق إحياء الموات؛ فكما أنه يحيي الموات، فإن الموات يعطيه فرصة ثانية للاندماج في المجتمع والعودة إليه هروباً من شبح البطالة وما تسببه من آثار سيئة على الاقتصاد والمجتمع.

7- يؤدي الإحياء إلى التقليل من تكاليف السلع الزراعية، وخاصة في وقت كثر فيه استيراد السلع من دول أخرى، فهو يجعل أسعار السلع مناسبة لجميع الطبقات، ويوجه الموجودات النقدية والعينية لخلق أرض منتجة يعود نفعها للجميع.

8- يلبي غريزة وفطرة عند الإنسان جبله الله عليها وهي حب التملك والتكسب،[220] قال تعالى: {وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلۡخَيۡرِ لَشَدِيدٞ}[العاديات: 8]. وإن أعظم ما يتملكه الإنسان ويحصل عليه من الخير هو امتلاك الأرض؛ لأنها من أعظم الأموال وأفضلها، وحتى يحافظ على هذه النعمة لا بد من إعمارها بأي مشروع، وإلا ذهبت منه وخسرها.

([218]) ينظر: ابن رسلان، شرح سنن أبي داود، 629/12؛ والحديث في سنن أبي داود، رقم (2971)، أول كتاب الخراج...، باب في صَفايَا رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلم من الأموال، والحديث كما قال عنه الأرناؤوط: رجاله ثقات، لكنه مرسل.

([219]) الدِّيار بَكْري، تاريخ الخميس في أحوال أنفس النفيس، 463/1.

([220]) فطحيزة عمار، «إحياء الأرض الموات بين الضوابط الشرعية والتطبيقات العملية في الجزائر»، ص27.

9- ومن الفوائد التي يراها الباحث بخصوص الحالة التركية بعد الزلزال: أن في منح هذه الأراضي للمتضررين من الزلزال ودعمهم لإقامة مشاريع تتناسب مع قدراتهم وخبراتهم السابقة تعويضاً عن الضرر اللاحق بهم بالإضافة إلى التخفيف من الآثار النفسية التي لحقت بهم من جراء فقدانهم لأعزاء وأقارب، فتأتي منحة الإحياء فتشغلهم حتى لا يستسلموا لليأس وغيره والله عز وجل يقول: {فَإِنَّ مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرًا ۞ إِنَّ مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرا}[الضحى:5-6] حتى يعودوا إلى الحياة الطبيعية، وجعل الإنسان المحبط منتجاً حتى لا ينجرف لوساوس الشيطان وتبعات الكارثة المدمرة، محتسباً كل ذلك عند الله عز وجل، والشريعة تدعو في هذا الباب إلى عدم الاستسلام واستمرارية الإنسان بالنفع والإنتاج، ولو بقي لحظة واحدة من حياته، ولا أدل على ذلك في مثل هذا المقام من قوله صلى الله عليه وسلم: «إِنْ قَامَتْ عَلَى أَحَدِكُمُ الْقِيَامَةُ، وَفِي يَدِهِ فَسِيلَةٌ فَلْيَغْرِسْهَا».[221]

10- كل هذه المعاني والفوائد السابقة يحصنها ويجعلها ذات معنى سام، التقرب إلى الله بهذه الطاعة؛ لأن فيها الإعمار للأرض والسعي وراء العيال بالكسب، وإطعام للإنسان والحيوان، ويكفي قول النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَلَهُ بِهَا أَجْرٌ، وَمَا أَكَلَتِ الْعَوَافِي فَلَهُ بِهَا أَجْرٌ».[222]

ولقد نظمت الشريعة إحياء الموات من خلال مجموعة من الشروط والأحكام التي ذكرها الفقهاء، اتفقوا في قسم منها واختلفوا في الآخر، وهذا ما أذكره في المطلب الآتي.

المطلب الثالث: شروط إحياء الموات

ذكرت أن الفقهاء اتفقوا على أصالة موضوع إحياء الموات ومشروعيته، ولكنهم اختلفوا في التفاصيل، وهي الشروط التي تضبط هذه الفكرة برمتها، وسأشرع في بيان بعض هذه الشروط والأحكام المهمة.

أولاً: أن لا تكون الأرض مملوكة لأحد

([221]) أحمد بن حنبل، مسند أحمد، رقم (12902)، 251/20، وإسناده صحيح على شرط مسلم كما قال المحقق شعيب الأرناؤوط.

([222]) سبق تخريجه.

هذا شرط مفروغ منه واضح من التعاريف السابقة، ومن طبيعة عملية إحياء الموات. ومن قواعد الشريعة العامة وأحكامها، فتصرف الإنسان في ملك غيره باطل، فكيف بأن يستولي عليه. يقول ابن قدامة: "وكل مملوك لا يجوز إحياء ما تعلق بمصالحه؛ لقوله عليه السلام: « مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فِي غَيْرِ حَقِّ مُسْلِمٍ، فَهِيَ لَهُ».[223] مفهومه: أن ما تعلق به حق مسلم لا يملك بالإحياء، ولأنه تابع للمملوك، ولو جوزنا إحياءه، لبطل الملك في العامر على أهله".[224]

ثانياً: أن لا تكون الأرض الموات حريماً للعامر

لا يكفي أن تكون الأرض مواتاً حتى يصح الانتفاع بها، بل ويضاف إليه أن لا تكون أيضاً حريماً لأرض عامرة لتعلق حق الغير بها، ومعنى الحريم هنا: المواضع القريبة التي يحتاج إليها لتمام الانتفاع، كالطريق ومسيل الماء ونحوهما، [225] أو ما يحتاج إليه لمصلحة العامر من المرافق،[226]وهو ملك لمالك المعمور، بمعنى أن له أن يمنع غيره من إحيائه. ولأنه تابع للمملوك، ولو جوزنا إحياءه، لبطل الملك في العامر على أهله.[227] وهذا الشرط مما لا يعلم فيه خلاف بين المذاهب. كم نقل ذلك ابن قدامة.[228]وخالف فيه داود بن علي: حيث يرى أن حريم العامر كسائر الموات من أحياه فقد ملكه.[229]

ولكن هناك بعض الشروط المهمة، والتي لم تكن محط اتفاق بين الفقهاء، وهي:

ثالثاً: إذن الحاكم

هل يمكن للشخص أن يستفيد من النص الشرعي في جواز الإحياء، ومن ثم التملك دون العودة للحاكم والحصول على إذنه كما هو ظاهر الحديث، أم لا بد من الحصول على إذن الحاكم حتى ينتفع بالأرض الموات ؟ اختلف الفقهاء في هذا الشرط على ثلاثة اتجاهات:

([223]) الطبراني، المعجم الكبير، 13/17 رقم (4)، وفيه: كثير بن عبد الله، وهو ضعيف، كما قال الهيثمي في مجمع الزوائد، 157/4.

([224]) ابن قدامة، المغني، 149/8.

([225]) الرافعي، العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير، 212/6.

([226]) الزحيلي، وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، 4631/6.

([227]) ابن قدامة، المغني، 149/8؛ وينظر: الرافعي، العزيز شرح الوجيز، 212/6.

([228]) مجموعة، الموسوعة الفقهية، 244/2.

([229]) الماوردي، الحاوي الكبير، 475/7.

الاتجاه الأول: الذي لم يشترط إذن الإمام في إثبات الملك بالإحياء، وهو رأي جمهور الفقهاء من والشافعية والحنابلة والظاهرية، وصاحبا أبي حنيفة فيما عدا الذمي في دار الإسلام،[230] ودليلهم: قوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ».[231] فهذه عطية الرسول الله صلى الله عليه وسلم، وهي أثبت من عطية من بعده من سلطان أو غيره، والحديث يؤخذ على عمومه فيما كان بإذن الإمام وبغير إذنه؛ لأن كل ما لا ينحصر على الإمام الإذن فيه لم يفتقر الإحياء له كإذن غير الإمام، ولأنه نوع تمليك فلم يفتقر إلى إذن الإمام كالبيع والهبة، ولأن الإذن في التمليك إنما يستفاد به رفع الحجر عن المتملك، والموات مرفوع الحجر عنه، فلم يفده الإذن صحة التمليك.[232]

الاتجاه الثاني: ويرى أنه يشترط إذن الإمام للإحياء، وهذا ما ذهب إليه أبو حنيفة،[233] وقوله المعتمد في المذهب، ودليله: قوله صلى الله عليه وسلم: « لَيْسَ لِلْمَرْءِ إِلَّا مَا طَابَتْ بِهِ نَفْسُ إِمَامِهِ ».[234] فإذا لم يأذن فلم تطب نفسه به فلا يكون له.

ولأن الموات غنيمة فلا بد للاختصاص به من إذن الإمام كسائر الغنائم، والدليل عليه: أن غنيمة اسم لما أصيب من أهل الحرب بإيجاف الخيل والركاب، والموات كذلك؛ لأن الأرض كلها كانت تحت أيدي أهل الحرب استولى عليها المسلمون عنوة وقهرا فكانت كلها غنائم فلا يختص بعض المسلمين بشيء منها من غير إذن الإمام كسائر الغنائم.[235]

واستدل السرخسي بحديثه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِلَّا أَنَّ عَادِيَّ الْأَرْضِ هِيَ لِلَّهِ، وَرَسُولِهِ ثُمَّ هِيَ لَكُمْ مِنْ بَعْدُ».[236] فما كان مضافاً إلى الله تعالى والرسول صلى الله عليه وسلم، فالتدبير فيه إلى الإمام فلا يستبد أحد به بغير إذن الإمام كخمس الغنيمة.[237]

([230]) ابن حزم، المحلى، 73/7.

([231]) سبق ذكره وتخريجه.

([232]) الماوردي، الحاوي الكبير، 478/7-479.

([233]) الحصكفي، الدر المختار، ص671.

([234]) الزيلعي، عبد الله بن يوسف، نصب الراية، 290/4، وقال: رواه الطبراني، وفيه ضعف.

([235]) الكاساني، بدائع الصنائع، 195/6.

([236]) الأموال، أبو عبيد، ص34، رقم (676)؛ وذكر الألباني في إرواء الغليل، 3/6، أنه صحيح مرسل.

([237]) السرخسي، محمد بن أحمد، المبسوط، 167/23.

الاتجاه الثالث: وسط بين الرأيين السابقين؛ حيث يفرق بين الأرض الموات القريبة من العمران، فتحتاج لإذن الإمام، وأما البعيدة عنه فلا تحتاج، وذهب إليه المالكية، ومعتمدهم: أن القريب يسبب وقوع التشاح والخصومة،[238] وأما البعيد عن العمران فتقلُّ فيه الرغبة والتنافس.[239]

والقول المختار من أقوال الفقهاء السابقة: هو قول أبي حنيفة القائل باشتراط الإذن في إحياء الموات؛ وذلك لقوة الأدلة الموافقة للمصلحة العامة التي تناسب المجتمعات الحديثة؛ حيث إن الدولة هي وحدها من تمتلك الأرض البور وتسمى بأملاك الدولة، ومنه فهي وحدها من يملك حق منح الإذن بالإحياء للأفراد، ولا يستطيع أي مواطن المبادرة إلى ملك الأرض لوحده دون إذن الدولة بل لو فعل ذلك لكان مخالفاً للقوانين المنظمة لاستصلاح الأراضي، ويعد هذا إجماعاً عالمياً يوافق رأي أبي حنيفة في المسألة.[240]

وأيضاً فيه تجنيب الناس للنزاعات والفوضى في مثل هذه الحالة، وأيضاً لا بد أن كون هناك تنظيم من قبل الدولة لا سيما في الوضع الاقتصادي الراهن التي تمر به الدولة التركية بعد الزلزال حتى ينتظم هذا الأمر ويكون أكثر نفعاً لاقتصاد الدولة ومواردها، والأفضل لتحقيق عدالة التوزيع والاستثمار الأمثل لهذا الجانب الاقتصادي المهم، وأكثر تحقيقاً للثمرات والفوائد التي تحدثت عنها في الإحياء سابقاً.

فرأي أبي حنيفة في هذه القضية يقوم على توقع الخلاف بين الناس، فيعمل على الوقاية من ذلك قبل وقوعه.[241]

وهذ الرأي يتفق مع الاتجاه المعاصر للقانون والتشريع، الذي يحصر إحياء الموات وإصلاح الأراضي بإذن الدولة، وموافقة السلطات المختصة.[242]

([238]) ابن شاس، عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، 951/3.

([239]) الرجراجي، مَنَاهِجُ التَّحصِيلِ ونتائج لطائف التَّأْوِيل في شَرحِ المدَوَّنة وحَلِّ مُشكِلاتها، 317/9.

([240]) فطحيزة عمار، «إحياء الأرض الموات بين الضوابط الشرعية والتطبيقات العملية في الجزائر»، ص42.

([241]) الزحيلي، محمد، إحياء الأرض الموات، ص57.

([242]) المصدر السابق، ص61.

بالإضافة إلى أن كل أرض لا يملك فرد معين فتعود ملكيتها للدولة، فلا بد من إذنها في جواز الانتفاع وترتيب آثارها عليه.

رابعاً: إحياء الذمي للموات

وقد اختلف فيه الفقهاء على قولين:

القول الأول: ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والحنابلة،[243] إلى جواز إحياء الذمي للأرض، حيث لا فرق بينه وبين المسلم، واستدلوا بعموم قوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ».[244]

القول الثاني: للشافعية[245] وقول ابن حامد من الحنابلة،[246] حيث لم يجيزوا إحياء الأرض للذمي، واستدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم: «الأَرْضِ للَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ هِيَ لَكُمْ».[247] فواجه المسلمين بخطابه، وأضاف ملك الموات إليهم فدل على اختصاص الحكم بهم.

والراجح هنا: قول الجمهور لعموم النصوص الواردة في الإحياء، وهذا ما يوافق منطق المواطنة في الدول الحديثة، فالذمي مواطن يحمل جنسية الدولة التي ينتمي إليها.

خامساً: مدة الإحياء

تكلم بعض الفقهاء صراحة عن مدة الإحياء، فقالوا : تعطى فرصة للإحياء ثلاث سنوات، فإن تركها ولم يعمرها خلال تلك الفترة فإنه يحق للإمام أن يأخذها منه ويعطيها غيره.[248] وذلك لقول عمر رضي الله عنه: « لَيْسَ لِمُحْتَجِرٍ حَقٌّ بَعْدَ ثَلاثِ سِنِين».[249]

([243]) الكاساني، بدائع الصنائع، 195/6؛ ابن شاس، عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة،952/3؛ ابن قدامة، المغني، 418/5؛ وينبغي أن أذكر هنا أن هناك قولاً للمالكية بتقييد الإحياء في جزيرة العرب، وهذا خارج حدود بحثي، فأنا أتحدث عن إحياء الموات وتطبيقه على الأراضي التركية.

([244]) سبق تخريجه.

([245]) الماوردي، الحاوي الكبير، 476/7.

([246]) أبو الخطاب الكلوذاني، الهداية على مذهب الإمام أبي عبد الله أحمد، ص325.

([247]) سبق تخريجه.

([248]) الكاساني، بدائع الصنائع، 194/6؛ ابن قدامة، المغني ، 8/ 153.

([249]) أبو يوسف، الخراج، ص 114؛ والأثر ضعيف كما جاء في الزيلعي، جمال الدين، نصب الراية، 290/4.

ولأنه لا بد من مداومة استثمار المال، حتى لا يؤدي الإهمال إلى فقر المال والإضرار بمصالح المجتمع وإفقار الأمة وخسارة الدخل القومي العام وضآلة الإنتاج.[250]

ومن مجمل حديثهم هذا نستخلص: أن هذه المنحة مقيدة من ناحية استمرارها بالاستثمار، والمدة المعطاة لتحقيق ذلك ثلاث سنوات كحد أقصى، وهي مدة كافية لتحقيق ذلك، وإلا فقد حقه في هذه المنحة.

وثمة شروط أخرى وأحكام أدعها لكتب الفقه ومناقشاتها، وللأبحاث المختصة بالموات، وما ذكرته هو أهم ما جاء في شروط إحياء الموات.

والمهم في كل ذلك أن للدولة سلطة في وضع الشروط والإجراءات المتعلقة بإحياء هذه الأراضي ضمن قوانينها وقراراتها، وله مطلق الصلاحية في الأخذ بأي الآراء الفقهية في موضوع الشروط، لكن المهم هو تفعيل فكرة الإحياء أيا كانت الشروط التي تضعها الدولة في ذلك، مع ضرورة مراعاة المصلحة وحاجة المجتمع والأخذ بالحسبان التنمية الاقتصادية من وراء هذه الشروط وتسهيلها، لا سيما في وقت الأزمات، ومنها كارثة الزلزال الذي تعرضت لها البلاد لاحقاً.

المطلب الرابع: كيفية إحياء الأرض والاستفادة منها

الأرض من أفضل الأموال وأنفسها كما قال الفقهاء،[251] وهي من أهم عناصر الإنتاج في الاقتصاد، وقد رعت الشريعة ذلك وأولت الأرض أهمية كبرى في الاقتصاد والاستثمار، وإحياء الموات مكرمة تفضلت بها الشريعة على الناس حتى تساهم في إسعادهم من خلال تلبية غريزة حب التملك والإنتاج والتنمية الاقتصادية وغير ذلك مما ذكر سابقاً في ثنايا هذا البحث. وحتى تتحقق الاستفادة من هذه المكرمة فلا بد للمحي من القيام بأشياء نافعة على هذه الأرض التي منحت له حتى يستفيد منها الاستفادة الصحيحة، ولا شك أن أي مشروع يقوم به المحيي مقيد بكيفيات معينة لا بد له من القيام بها وخلال فترة زمنية محددة، وهذا ما أناقشه في هذا المطلب.

([250]) الزحيلي، وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، 4990/7.

([251]) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 32/1؛ ابن عابدين، حاشية رد المحتار على الدر المختار، 711/6.

تحدث الفقهاء في هذا المطلب كثيراً، واختلفت عباراتهم في كيفية الإحياء: فبعضهم أفاد أن الإحياء يكون بالغرس والاستصلاح، وبعضهم وسّع الدائرة وأضاف إليها التحجير، وبعضهم أعاد قضية كيفية الإحياء إلى العرف، وهذا أفضل الحلول وأكثرها واقعية، وتفصيل هذه الكيفيات في المذاهب كما يأتي:

يرى الحنفية:[252] أن الإحياء يكون بالبناء أو الغرس أو الحراثة أو إقامة الجسور، أو شق النهر، أو إلقاء البذور، أو السقاية مع حفر الأنهار، أو التحويط والتسنيم بحيث يعصم الماء؛ لأنه من جملة البناء، على أن البعض يعتبر أن شق النهر دون السقي لا يعد إحياءً للأرض.

ويرى المالكية: أن الإحياء يكونُ بعشرة أشياء: سبعةٌ مُتفقٌ عليها في المذهب، وثلاثةٌ مُختلَفٌ فيها،[253] يكون بالبناء والغرس والزراعة والحرث وإجراء المياه فيها وغيرها من أحد أمور سبعة، هي:

الأول: بتفجير ماء لبئر أو عين، فيملك به، وكذا تملك الأرض التي تزرع به.

الثاني: بإزالة الماء منها حيث كانت الأرض غامرة بالماء.

الثالث: ببناء أرض.

الرابع: بسبب غرس الشجر فيها.

الخامس: بسبب الحراثة.

السادس: يكون بسبب قطع شجر بها بنية وضع يده عليها.

السابع: بسب كسر حجرها مع تسوية الأرض.[254]

وأما المختلف فيها؛ فهي:

الأول: التحجير عليها، وهو: ضرب حدود حول ما يريد إحياؤه منها، ولم يحجبه بعد.

الثاني: رعى الكلأ .

([252]) ينظر: الزيلعي، فخر الدين، تبيين الحقائق، 36/6؛ الميداني، اللباب في شرح الكتاب، 218/2.

([253]) الرجراجي، مناهج التحصيل، 317/9.

([254]) ينظر: عليش، منح الجليل، 85/8-86.

الثالث: حفر بئر ماشية فيها.[255]

إذن المالكية يوسعون الدائرة أكثر من الحنفية في أسباب إحياء الأرض الموات.

وأما الشافعية فقد أعادوا ذلك إلى العرف، ودليلهم: أن الشرع ورد بالإحياء مطلقًا، وما ورد به الشرع مطلقً رجع فيه إلى العرف والعادة في ذلك الشيء.[256] وحسناً فعلوا لأن العرف هو من يقرر في مثل هذه الحالة ما يعد إحياءً وما لا يعد إحياء، ومثلوا لذلك فقالوا: فإن كان يحيي الموات دارًا للسكنى. فإحياؤها أن يبني حيطان الدار بالحجارة، أو اللبن، أو الآجر، وما أشبه ذلك مما يبنى به، وإن أراد أن يحيي الموات حظيرة للغنم، أو للحطب، أو للشوك.. فإحياؤها أن يبني حولها حائطًا بحجارة، أو لبن، أو آجر، أو ما أشبهه، وإن أراد أن يحيي الموات للزراعة.. فإحياؤها أن يجمع ترابًا يحيط بها بما يبين به الأرض من غيرها، ويحرثها، ويسوق الماء إليها، فإن كانت تشرب من بئر حفر لها بئرًا، وإن كانت تشرب من ماء مباح فأن يطرق إليها طريقًا للماء، وإن كانت تشرب من ماء المطر فأن يطرق إليها طريقًا ينزل فيه الماء إليها.[257]

وأما الحنابلة في الرأي الراجح عندهم، فقد قالوا: وإحياء الأرض: أن يحوزها بحائط منيع. سواء أرادها للبناء، أو للزرع، أو حظيرة للغنم والخشب، ونحوهما، أو يجري لها ماء إن كانت لا تزرع إلا بالماء. ويحصل الإحياء أيضاً بالغراس ويملكها به، فإن كانت الأرض مما لا يمكن زرعها إلا بحبس الماء عنها كأرض فإحياؤها بسد الماء عنها، وجعلها بحال يمكن زرعها، أو يحفر فيها بئراً.[258]

ولكن ثمة رأي آخر للحنابلة يوافق الشافعية، أي إن الإحياء ما تعارفه الناس إحياء؛ لأن الشرع ورد بتعليق الملك على الإحياء، ولم يبينه، ولا ذكر كيفيته، فيجب الرجوع فيه إلى ما كان إحياء في العرف، ولأن الشارع لو علق الحكم على مسمى باسم، لتعلق بمسماه عند أهل اللسان، فكذلك يتعلق الحكم بالمسمى إحياء عند أهل العرف، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم

([255]) الرجراجي، مناهج التحصيل، 318/9.

([256]) العمراني، البيان، 482/7.

([257]) المصدر السابق نفسه.

([258]) المرداوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، 368/6-369.

لا يعلق حكماً على ما ليس إلى معرفته طريق، فلما لم يبينه، تعين العرف طريقا لمعرفته، إذ ليس له طريق سواه.[259]

والواقع أن هذا الرأي هو الأكثر صوابا وواقعية، لأنه يتناسب مع الأعراف ومع القوانين الحديثة حيث يعطيها المرونة في اختيار النصوص وفي التنوع في كيفية الإحياء المناسب للواقع والحاجة، لذلك يمكن القول بأن الإحياء اليوم يقوم على الغرض والقصد من الانتفاع بالأرض، وبما أن الدولة هي التي تمنح الأرض لمن يريد إحياءها، فلها أن تضع القوانين واللوائح المنظمة لعملية الإحياء بناء على طبيعة كل أرض والهدف من منحها لمن يحييها وحاجة المجتمع والأفراد، مع مراعاة الأعراف في ذلك حتى يحقق الإحياء غاياته المرجوة منه، ومن غاياته تحقيق التنمية الاقتصادية.

وبعد هذا العرض العام عن إحياء الأرض الموات في الشريعة، فما أهميته في إنعاش الاقتصاد التركي وتنميته لو طبقت كما قالت بها الشريعة، ولا سيما بعد الكوارث التي لحقت بالبلاد وأخطرها كارثة الزلزال، هذا ما أناقشه في المطلب الآتي.

المطلب الخامس: خسائر تركيا في الزلزال، وأهمية إحياء الأرض في التخفيف منها

أولاً: آثار الزلزال الاقتصادية على تركيا

تضررت تركيا كثيرا في زلزال مرعش 2023ميلادي، حيث فقد آلاف الناس أرواحهم وحياتهم، وتضررت مختلف مرافق الحياة، وإذا ما أردت أن أتكلم على الأضرار الاقتصادية في تركيا بعد الزلزال التي هي محل بحثي لقلت بأنه قد تسبب الزلزال بحدوث دمار هائل في 62 قضاء و10 آلاف و190 قرية بولايات المنطقة المنكوبة في تركيا[260]، وقد صرح وزير التطوير العمراني محمد أوز حسكي أن نحو 680 ألف منزل دمر في منطقة الزلزال. [261] وتشير التقديرات الأولية التي ذكرها البنك الدولي إلى إلحاق ما قيمته 34.2 مليار دولار من الأضرار المادية، مما سيؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي في عام 2023 ميلادي، وسبب ذلك الخسائر

([259]) ابن قدامة، المغني، 177/8.

([260]) مقاربات دولية لحصر خسائر الزلزال "تقرير"، https://www.aa.com.tr/ar (تاريخ الوصول:2024/03/07).

([261]) تركيا تسلم منازل جديدة للمتضررين من زلزال كهرمان مرعش، https://www.aljazeera.net(تاريخ الوصول:2024/03/12).

التي سيتسبب بها الزلزال للاقتصاد، حيث ستنخفض تقديرات النمو هذا العام من 4 بالمئة إلى 3.5 بالمئة.

فيما يؤكد بعض الخبراء الاقتصاديين أن إعادة البناء قد تكلف تركيا مبالغ تصل إلى 100 مليار دولار.

كذلك، هنالك خسائر في القوة العاملة قد تكلف اقتصاد تركيا 2.9 مليار دولار، بسبب تأثيره الشديد على ملايين الأشخاص في تركيا.[262] إذ إن عدد السكان في المقاطعات التي ضربها الزلازل يصل إلى 14 مليون إنسان.[263]

ولا شك أن تكاليف التعافي والبناء يمكن أن تتضاعف عند مراعاة عوامل أخرى مثل زيادة الأسعار وتكلفة الاستجابة للطوارئ.[264]

ولقد شُغِلت البلاد في الوقت نفسه مع معركة لا تقل أهمية فوق الأنقاض، لإغاثة المشردين الذين تركهم الزلزال بلا مأوى. فعملت منظمات الإغاثة الحكومية على نصب الخيام والمساكن المؤقتة، وتوجه العديد من المتضررين إلى ولايات أخرى حيث يسكن أقرباؤهم، الأمر الذي ولد طلباً مكثفاً على بعض السلع والخدمات.

ومهما حاولت أن أذكر الخسائر فإنها لا تحصى أبداً، ولا يعلمها إلا الله سبحانه وتعالى.

ثانياً: الأراضي الزراعية في تركيا ووضعها بعد الزلزال

تعد تركيا من البلدان القليلة في العالم التي تتمتع بالاكتفاء الذاتي من الغذاء، كما أن هطول الأمطار الغزيرة والتنوع المناخي يجعل من الممكن زراعة مجموعة متنوعة من المحاصيل، وجميع مناطقها باستثناء الجبال الشرقية تصلح للزراعة، وفيها منابع نهري الفرات ودجلة، بالإضافة إلى أنها من الأماكن الأكثر ملاءمة لتربية الحيوانات، لكن في الآونة الأخيرة ومع الاهتمام بالصناعة والسياحة انخفض اعتماد الشعب التركي على الزراعة كمصدر مهم للدخل، ولا سيما بعد الزلزال حيث تأثرت كثير من المدن المهمة في الزراعة بسبب هجرة بعض المزارعين

(262) مقاربات دولية لحصر خسائر الزلزال "تقرير"، https://www.aa.com.tr/ar (تاريخ الوصول:2024/03/07).
(263) زلزال تركيا وسوريا.. حصيلة الكارثة بالتفاصيل والأرقام، https://www. dw.com (تاريخ الوصول:2024/03/08).
(264) زلزال تركيا المدمر: تعرف على تقديرات المؤسسات الدولية لخسائره، https://www.aljazeera.net/ebusiness (تاريخ الوصول:2024/03/07).

مناطقهم، مع ضرورة الملاحظة بأن الدولة التركية قامت بجهود لإعادة وضع الزراعة إلى طبيعته، بهدف أن تكون من بين أكبر خمس منتجين زراعيين في العالم بحلول عام 2023م.[265]

ويرى الباحث أن أهم مشروع يمكن أن تطلقه الحكومة التركية لتوسيع استثمار الأراضي في الزراعة وتربية الحيوانات هو فكرة إحياء الموات؛ لما لها من أثر ناجع في تشجيع المواطنين على الاستثمار الذي تقرره الدولة بناء على احتياجاتها، لأنها تقوم عل فكرة تمليك الأرض لمن يستثمرها، وهذا قد يشجع في تخفيض نسبة الهجرة من الريف إلى المدينة وفي زيادة النمو الزراعي وتحقيق الكفاية الغذائية من المنتجات جميع المنتجات، بل وتصدير ما يفيض عن حاجة السوق المحلي، وينبغي التركيز في هذه الحالة على منح الأراضي في المناطق التي ضربها الزلزال لتشجيع أهلها على البقاء فيها، ولإعادة تفعيل الإنتاج في هذه المدن، ولا سيما ولاية كهرمان مرعش، حيث يعتمد اقتصادها اعتماداً كبيراً على الزراعة التي يعمل فيها 80% من السكان وكذلك في تربية الحيوانات، ونصف الدخل الإجمالي للمدينة يأتي من هذا النشاط. كما يعمل جزء من السكان أيضاً في الصيد والحرف اليدوية والتجارة والصناعة وخاصة الصناعات الغذائية، أو التي تعتمد على منتجات الحيوان كصناعة الألبان والنسيج.[266]

ولقد قامت الدولة التركية سابقاً بخطوة مماثلة لما يراه الباحث ويدعو إليه من ضرورة تفعيل إحياء الموات بعد الزلزال؛ حيث أصدر الرئيس تعليماته قبل ثلاث سنوات في يناير عام 2020 ميلادي بتوزيع بعض أراضي الدولة على آلاف المزارعين مجاناً بهدف زيادة الإنتاج، وقد تحدث بذلك وزير الزراعة التركي "بكر باكدميرلي" فذكر أنه تم تخصيص 140 ألف متر مربع من أراضي الدولة للمزارعين ، وذكر أنه تم تسجيل 4 آلاف مزارع في سوق الزراعة الرقمية الذي تم إطلاقه مؤخرًا.

والأراضي التي سيتم تخصيصها للمزارعين كانت في ولايات: بينغول وأرضروم وإرزينجان وكارس وقيصري وموش وسيفاس.[267] واليوم تركيا بحاجة ماسة لاتخاذ مثل هذه القرارات لتوزيع

([265]) الزراعة في تركيا، https://fanarturk.com/blog/agriculture-in-turkey (تاريخ الوصول: 2024/03/05).

([266]) تعرف على مدينة كهرمان مرعش التي دمرها الزلزال بتركيا، https://www.aljazeera.net/encyclopedia(تاريخ الوصول: 2024/03/10).

([267]) الرئيس أردوغان يقرر توزيع آلاف الهكتارات من الأراضي على المواطنين مجاناً، https://arab-turkey.com (تاريخ الوصول:2024/03/11).

الأراضي في المناطق المتضررة من الزلزال من أجل استثمارها بمشاريع اقتصادية، لكن بمفهوم إحياء الموات الواسع.

ثالثاً: الأعمال المخففة لآثار الزلزال التي قامت بها الحكومة التركية

أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان منذ الأيام الأولى التي أعقبت الزلزال تخصيص صندوق لتمويل أعمال البحث والإنقاذ والإغاثة بقيمة بلغت أكثر من 5 مليارات دولار.

وفي سعيها لبث مزيد من الثقة بالاقتصاد واحتواء الأضرار، أعلنت الحكومة التركية أيضا حزمة من الدعم المالي للمتضررين من الزلزال، كما كشفت عن إجراءات اتخذتها لتثبيت أسواق المال والسلع، لا سيما تلك التي شهدت إقبالاً مكثفاً.[268]

وبالرغم من كل تلك الإجراءات التي قامت بها الحكومة التركية، ووعدها بإسكان المتضررين في أبنية جديدة حيث أكد الرئيس التركي أن حكومته ستنتهي من إعادة بناء المساكن خلال عام.[269] وستكون الخطوة الأولى بناء 200 ألف منزل في 11 ولاية في مارس من عام 2024م.[270]

والحقيقة إن الحكومة بدأت بتسليم آلاف المنازل لأصحابها،[271] والبعض ما زال ينتظر دوره في التسليم ومشاريع البناء لا زالت مستمرة كما هو مشاهد.

كل هذه الإجراءات وغيرها مما قدمته الحكومة التركية وبالرغم من أهميته لم يحل المشكلة الاقتصادية بعد الزلزال، لذلك فإن من أهم الحول التي يراها الباحث لتخفيف آثار الزلزال الاقتصادية وإعادة إنعاشه من جديد ضرورة أن تتبنى الحكومة التركية مشاريع إحياء الموات، فهذا له أهمية كبرى، وتتعزز هذه الأهمية في وقت الأزمات وبعد وقوع الكوارث، فتطبيق فكرة إحياء الموات التي نصت عليها الشريعة الإسلامية من خلال تأمين الأراضي وإعطائها لمن

([268]) إبراهيم العلي، هل ساعد تدخل الدولة في استقرار إمدادات الأسواق؟ https://www.aljazeera.net/ebusiness (تاريخ الوصول:2024/03/07).

([269]) خسائر الزلزال في تركيا، الأضرار لا تحصى، https://www.skynewsarabia.com/business (تاريخ الوصول:2024/03/07).

([270]) الخطوة الأولى لبناء 200 ألف منزل في مارس، https://www.aa.com.tr (تاريخ الوصول:2024/03/13).

([271]) تركيا تسلم منازل جديدة للمتضررين من زلزال كهرمان مرعش، https://www.aljazeera.net (تاريخ الوصول:2024/03/13).

يستمرها في مشاريع متنوعة يعود بالفضل الكثير على الاقتصاد التركي بل ويساهم مساهمة واضحة وفعالة في تخفيف الآثار السلبية التي أحدثها الزلزال، ومنها: إعادة المهجرين من مناطقهم بسبب الزلزال، والتخفيف من البطالة، وزيادة الحركة والتبادل في سوق العمل، زيادة العائد على الدولة من مدخولات هذه المشاريع من خلال فرض ضرائب على المشاريع التي يقوم بها من يحيي هذه الأراضي الموات. وهذا يحتم على الدولة أن تتبنى مثل هذه المشاريع وتنظمها في قوانين جديدة لتخفف من أعباء الأزمة الاقتصادية وتعاود النهوض بالاقتصاد التركي، ولعل في إحياء الموات يكون إحياء لهذه المناطق المتضررة وسكانها من جديد، وإن بناء بيوت للناس وإعطائهم بعض التعويضات المالية لا يكفي في إنعاش الاقتصاد، أما إحياء الموات ففيه ربط للإنسان بأرضه، ومنحه فرصة عملية واستثمارية تناسب اختصاصه واحتياجات مجتمعه، ومنتجها مشاريع استثمارية تدر الدخل على الفرد والدولة؛ ولأن فيه تنمية مستدامة ومستمرة. وهو أحد الحول المثالية في إعادة إنعاش الاقتصاد، بحيث لا تبقى الدولة رهينة لسياسات وقروض البنك الدولي التي ليس من ورائها إلا الخراب والخضوع للعالم الغربي.

المطلب السادس: مقترحات لتفعيل مشاريع إحياء الموات في تركيا

حتى يحقق إحياء الموات فائدته وثمراته ولا سيما الاقتصادية منها بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية في هذا الخصوص، فإنني أقترح على الدولة التركية كحل مثالي ونافع لتخفيف آثار الزلزال في المناطق المتضررة وإعادة إنعاش الاقتصاد التركي من جديد تبني إحياء الموات، وذلك من خلال النقاط الآتية:

أولاً: تحديد الأراضي التي يمكن الاستفادة منها في المناطق المتضررة، والتي تعود ملكيتها للدولة، ومن ثم تقسيم هذه الأراضي بحسب موضوع الانتفاع إلى أربعة أقسام:

1- الأراضي الصالحة للاستثمار الزراعي الموسمي وبعيد الأمد.

2- الأراضي الصالحة لإقامة مشاريع تربية الحيوانات سواء لإنتاج الحليب او اللحوم أو كل ما يرتبط بها من صوف وريش وبيض ومناحل عسل وغير ذلك.

3- الأراضي الصالحة لإقامة منشآت صناعية من المعامل الصغيرة إل المتوسطة إلى الكبيرة.

4- الأراضي التي تقام عليها مشاريع إنشائية سكنية تجارية وسياحية.

ثانياً: القيام بتوزيع هذه الأراضي للمتضررين من الزلزال في الولايات المنكوبة، ويراعى في سلم الترتيب ما يلي:

1- درجة الضرر.

2- نوعية العمل السابق للمستفيد.

3- حاجة المتقدم لإحياء الموات.

4- خطة المشروع الذي يتقدم به المحيي.

5- الجدوى الاقتصادية من المشروع.

6- الإقامة في منطقة المشروع.

ثالثاً: يراعى في منح الأرض للمحيي بحسب مشروعه وحاجته ما يلي:

1- يعطى المحيي للأرض، مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات.

2- إذا أنجز المشروع المتفق عليه تعاقدياً بينه وبين الدولة فإن المستثمر يمتلك المشروع طالما أنه يستثمره بالصيغة التعاقدية المتفق عليها، على أن تبقى حصة الدولة في الضرائب بعد إنجاز المشروع.

3- تضع الدولة ضريبة على المشروع المنتج بحسب ما يتوافق مع سياستها المالية وحجم المشروع ومردوده.

4- للدولة أن تضع القوانين واللوائح التنفيذية اللازمة لتحقيق الأغراض والشروط السابقة في مشاريع إحياء الأرض الموات.

رابعاً: الأهداف المتوقعة من مشاريع إحياء الموات في تركيا بعد الزلزال:

1- فتح الباب للأفراد الذين فقدوا ممتلكاتهم التجارية وغيرها لأن يصبحوا مالكين عن طريق العمل النافع.

2- زيادة رقعة مساحة الأرض المزروعة في المناطق التي ضربها الزلزال من أجل مما يؤدي إلى وفرة الغذاء[272] في هذه المناطق وفي عموم تركيا، وتحقيق الكفاية الذاتية.

([272]) ينظر: الشريفين وآخرون، «إحياء الأرض الموات في النظام المالي الإسلامي»، ص146.

3- تصدير الفائض من منتجات هذه الأراضي المستثمرة بالمشاريع العامة سواء الزراعية والصناعية والحيوانية.

4- توفير فرص عل جديدة لمن انقطعت بهم السبل وفقدوا أعمالهم بسبب كارثة الزلزال.

5- تشجيع العودة للنازحين بسبب الزلزال إلى ولايات أخرى، مما يؤدي إلى إعادة الحياة الطبيعية كما كانت بل أفضل في المناطق التي تعرضت للزلزال.

الخاتمة

أهم نتائج البحث:

- إن إحياء الموات من أهم وسائل التنمية الاقتصادية في النظام الإسلامي، ويتميز بالاستمرارية والدوام.
- يحقق إحياء الموات كثيراً من الفوائد التي تعود على البلاد والعباد بالخير الكثير، ولا سيما فيما يتعلق بالمال وعدالة التوزيع والكفاية.
- لا بد لتركيا حتى تكمل مشوارها وإجراءاتها في التعافي من آثار الزلزال أن تتبنى مشاريع إحياء الموات المستمد من الشريعة الإسلامية بمختلف مذاهبها الواسعة والمرنة، وتختار منها ما تراه مناسباً بما يعود عليها بالفائدة.
- تتجلى أهم آثار إحياء الموات فيما لو طبقت في تركيا بعد الزلزال في المناطق المتضررة في تنشيط الاقتصاد التركي ودفعه إلى الإمام من خلال زيادة المناطق المزروعة، وبالتالي توفير المواد الزراعية اللازمة للغذاء وغيره من المنتجات الحيوانية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتصدير الفائض عن الحاجة، وإعادة تنشيط الصناعات المتوقفة بسبب تضرر المصانع.
- في تبني مشاريع إحياء الموات تأمين فرص عمل جديدة وكثيرة للعاطلين عن العمل، وبالتالي خفض نسبة البطالة، وتأمين مصدر كسب للعائلات الفقيرة.
- تحقيق عدالة التوزيع للأراضي من خلال منح الأراضي لمن يستثمرها وإشعارهم بالانتماء إلى هذه الأرض بوجه أقوى.

- تحقيق دخل مالي إضافي لخزينة الدولة من خلال أخذ بعض العائدات المالية من الأراضي التي يتم استثمارها عن طريق مشاريع إحياء الموات، وبالتالي زيادة المال في خزينة الدولة.
- التحرر من التبعية لسياسات الغرب الاقتصادية التي لم تجن منها تركيا خيراً، والتحلل من التبعية لمديونية البنك الدولي والخطط الاستعمارية الخبيثة.
- إن جهلنا بشريعتنا وعدم تطبيقها في كل المجالات الحياتية ولا سيما الاقتصادية منها، هو ما يوقعنا في التبعية والتخبط الكبير، وصدق الله العظيم إذ يقول في كتابه العزيز: {وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا}[النساء: 82].

التوصيات:

التوصية التي أخلص بها من هذا البحث: أنه لا بد للدولة التركية حتى تواجه المشاكل والتحديات الاقتصادية ولا سيما بعد كارثة الزلزال أن تتبنى السياسات الاقتصادية الإسلامية في كل المجالات، فهي الوحيدة القادرة على تعافي هذا البلد من مشاكله الاقتصادية، ومعالجة تبعات الزلزال، بما يحقق لها الرخاء، فتحصل على سعادتي الدنيا والآخرة، فالله خالقنا ويعلم ما يصلحنا ويسعدنا {أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ}[الملك:14]. والله الموفق، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

- أحمد بن حنبل، أبو عبد الله الشيباني، المسند، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، بيروت، مؤسسة الرسالة، 2001/1421.
- الألباني، محمد ناصر الدين، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1985/1405.
- أمين أفندي، علي حيدر، درر الحكام في شرح مجلة الأحكام، تعريب: فهمي الحسيني، دار الجيل، ط1، 1991/1411.
- البُجَيْرَمِيّ، سليمان بن محمد، تحفة الحبيب على شرح الخطيب، دمشق، دار الفكر، 1995/1415.
- البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، بيروت، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ.

•البهوتي، منصور بن يونس، شرح منتهى الإرادات، بيروت، عالم الكتب، ط1، 1993/1414.
•الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي، مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط2، 1975/1395.
•التهانوي، محمد بن علي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: علي دحروج، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996م.
•الجويني، عبد الملك بن عبد الله، نهاية الطلب في دراية المذهب، تحقيق: عبد العظيم محمود الدّيب، دار المنهاج، ط1، 1428هـ.
•ابن حزم، علي بن أحمد، المحلى، بيروت، دار الفكر، د. ت.
•الحصكفي، محمد بن علي، الدر المختار، تحقيق: عبد المنعم خليل، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1،1423هـ.
•الحطاب، محمد بن محمد، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، دار الفكر، ط3، 1412هـ.
•أبو الخطاب الكلوذاني، محفوظ بن أحمد، الهداية على مذهب الإمام أبي عبد الله أحمد، تحقيق: عبد اللطيف هميم- ماهر ياسين الفحل، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، ط1، 2004/1425.
•أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق: شعَيب الأرناؤوط، محَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط1، 1430هـ.
•الدِّيار بَكْري، حسين بن محمد، تاريخ الخميس في أحوال أنفس النفيس، دار صادر، بيروت، د. ت.
•الرافعي، عبد الكريم بن محمد، العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير، دار الفكر، د. ت.
•الرجراجي، علي بن سعيد، مَنَاهِجُ التَّحصِيلِ ونتائج لطائف التَّأْوِيل في شَرحِ المدَوَّنة وحَلِّ مُشكِلاتها، دار ابن حزم، ط1، 2007/1428.
•ابن رسلان، أحمد بن حسين، شرح سنن أبي داود، الفيوم، مصر، دار الفلاح، ط1، 1437هـ.
•الزحيلي، وهبة مصطفى، الفقه الإسلامي وأدلته، دمشق، دار الفكر، د.ت.
•الزيلعي، فخر الدين عثمان بن علي، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، القاهرة، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، ط1، 1313هـ.

•الزيلعي، جمال الدين عبد الله بن يوسف، نصب الراية لأحاديث الهداية، تحقيق: محمد عوامة، بيروت، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، جدة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط1، 1997/1418.

•السبحي، محمد عبد ربه، «إحياء الموات في الشريعة الإسلامية»، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثاني لكلية الحقوق في جامعة طنطا، «القانون والاستثمار»، في الفترة من 29–2015/04/30 م.

•السرخسي، محمد بن أحمد، المبسوط، بيروت، د.ن. 1414هـ.

•ابن سيده المرسي، علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2000/1421.

•ابن شاس، عبد الله بن نجم، عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، دراسة وتحقيق: حميد بن محمد لحمر، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2003/1423.

•الشريفين وآخرون، يوسف عبد الله، «إحياء الموات في النظام المالي الإسلامي»، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، العدد 11، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإسلامية. تاريخ 27-06-2016.

•شمس الدين بن قدامة، عبد الرحمن بن محمد، الشرح الكبير على المقنع، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن، عبد الفتاح محمد الحلو، مصر، هجر للطباعة والنشر، ط1، 1415هـ.

•الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، ط2، د.ت.

•ابن عابدين، محمد أمين، حاشية رد المحتار على الدر المختار، مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط2، 1966/1386.هـ

•أبو عبيد، القاسم بن سلاّم، الأموال، تحقيق: خليل محمد هراس، بيروت، دار الفكر، د. ت.

•عليش، محمد، منح الجليل شرح مختصر خليل، بيروت، دار الفكر، ط1، 1984/1404.

•عمار، عبد القادر فطحيزة، «إحياء الأرض الموات بين الضوابط الشرعية والتطبيقات العملية في الجزائر»، مذكرة مقدمة لجامعة الشهيد حمه لخضر، معهد العلوم الإسلامية، الوادي، الجزائر، للحصول على درجة الماجستير، عام 2019م.

•العمراني، يحي بن أبي الخير، البيان في مذهب الإمام الشافعي، تحقيق: قاسم محمد النوري، جدة، دار المنهاج، ط1، 1421هـ.

•الغنيمي، عبد الغني الميداني، اللباب في شرح الكتاب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العلمية، د.ت.

•ابن قدامة، عبد الله بن أحمد، المغني، تحقيق: طه الزيني وآخرون، مكتبة القاهرة، ط1، 1388هـ.

•ابن قدامة، عبد الله بن أحمد، المقنع في فقه الإمام أحمد، تحقيق، محمود الأرناؤوط، ياسين محمود الخطيب، جدة، مكتبة السوادي للتوزيع، ط1، 1421هـ.

•القدوري، أحمد بن محمد، التجريد، تحقيق، محمد أحمد سراج –علي جمعة محمد، القاهرة، دار السلام، ط2، 1427هـ.

•القرافي، أحمد بن إدريس، الذخيرة، تحقيق، محمد حجي وآخرون، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1994م.

•القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، القاهرة، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1964/1384.

•قلعجي، محمد رواس– قنيبي، حامد صادق، معجم لغة الفقهاء، دار النفائس، ط2، 1408/ 1988.

•الكاساني، أبو بكر بن مسعود، بدائع الصنائع، دار الكتب العلمية، ط2، 1406هـ.

•الكمال ابن الهمام، محمد بن عبد الواحد، فتح القدير على الهداية، لبنان، دار الفكر، ط1، 1970/1389.

•الماوردي، علي بن محمد، الحاوي الكبير، تحقيق علي محمد عوض، عادل أحمد عبد الموجود، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1419هـ.

•المرداوي، علي بن سليمان، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي– عبد الفتاح محمد الحلو، القاهرة، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1995/1415.

•مسلم، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية.

•مصطفى، أحمد صبحي، «إحياء الأرض الموات في النظرية وفي التطبيق، دراسة اقتصادية فقهية مقارنة»، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، عام 1991م.

•ابن مفلح، ابراهيم بن محمد، المبدع في شرح المقنع، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ.

•ابن الملقن، عمر بن علي، عجالة المحتاج إلى توجيه المنهاج، تحقيق: عز الدين هشام بن عبد الكريم البدراني، إربد، الأردن، دار الكتاب، 2001/1421.

•ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ط3، 1414هـ.

•المهدي، إيمان محمد «إحياء الموات، استصلاح الأراضي الصحراوية-شرعاً وقانوناً- وأثره على النمو الاقتصادي»، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، بنات القرين، المجلد الأول، العدد 1، 2020م.

•النسائي، أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 2001/1421.

•الهيثمي، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: حسين سليم أسد الدّاراني، دار المأمون للتراث، د.ت.

•وافي، علي عبد الواحد، حقوق الإنسان في الإسلام، القاهرة، دار نهضة مصر، د.ت.

•وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الموسوعة الفقهية الكويتية، الكويت، دار السلاسل، ط2.

•أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم، الخراج، تحقيق: طه عبد الرؤوف-سعد حسن، المكتبة الأزهرية، د.ت.

المواقع الإلكترونية

• تركيا تسلم منازل جديدة للمتضررين من زلزال كهرمان مرعش، https://www.aljazeera.net

• تعرف على مدينة كهرمان مرعش التي دمرها الزلزال بتركيا، https://www.aljazeera.net/encyclopedia

• تعهّدات على المحك: سياسة نقل الحركة باتجاه التغير المناخي، https://epc.ae/ar/details/featured/taahudat

- خسائر الزلزال في تركيا، https://www.skynewsarabia.com/business
- الخطوة الأولى لبناء 200 ألف منزل في مارس، https://www.aa.com.tr
- الرئيس أردوغان يقرر توزيع آلاف الهكتارات من الأراضي على المواطنين مجاناً، https://arab-turkey.com
- الزراعة في تركيا، https://fanarturk.com/blog/agriculture
- زلزال تركيا المدمر: تعرف على تقديرات المؤسسات الدولية لخسائره، https://www.aljazeera.net/ebusiness
- زلزال تركيا وسوريا: حصيلة الكارثة بالتفاصيل والأرقام، https://www. dw.com
- العلبي، إبراهيم، هل ساعد تدخل الدولة في استقرار إمدادات الأسواق؟ https://www.aljazeera.net/ebusiness
- مقاربات دولية لحصر خسائر الزلزال (تقرير)، https://www.aa.com.tr/ar

الاقتصاد التركي بين النموذج العثماني والنموذج الجمهوري

رَشَدْ مُحَمَدْ سَالمْ زَيدان

بكالوريوس علوم صيدلة

ماجستير اقتصاد وفقه إسلامي

الملخص:

تُعتبر الجمهورية التركية الحالية الوريث التاريخي مكانياً وسكانياً للإمبراطورية العثمانية التي حكمت العديد من دول العالم وانتشرت في ثلاث من قاراته لمدة تجاوزت ستمائة عام ويمكن معاينة الآثار العمرانية العظيمة التي خلفتها في أنحاء بلاد الأناضول والصامدة بوجه التغييرات الطبيعية والبشرية لتروي للأجيال المتعاقبة اسطورة النجاح والتفوق التي عاشتها شعوب تلك المنطقة في ذلك الزمان، البحث سعى إلى دراسة النظام الاقتصادي المتبع ومرتكزاته في الدولة العثمانية في منطقة الأناضول ومقارنة ذلك مع النظام الاقتصادي بعد انهاء حكم الدولة العثمانية واستبداله بنظام حكم جمهوري. تم اعتماد المنهج الاستقرائي والمنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي لغرض الوصول الى نتائج البحث. وقد تبين وجود ميزات متفوقة للاقتصاد العثماني مقارنة بما كان معتمدا للدول في نفس الحقبة التاريخية. وكان واضحاً التغيير الشامل للنظام الاقتصادي في ظل الحكم الجمهوري وانتقاله من حقبة الالتزام بالضوابط الشرعية الى الالتزام بفلسفة السوق وقواعد العرض والطلب الناجم من التقليد والامتثال للقواعد الاقتصادية للنظامين الرأسمالي والاشتراكي وبحسب المنهج السياسي للحكومات المتعاقبة. يمكن من خلال البحث التقدم بطروحات لتوسيع مساحات النجاح في الاقتصاد الحالي مع مراعاة الخصوصيات والتغييرات المجتمعية الحاصلة في الاناضول.

المقدمة

تَميزتْ الدَولة العثمانية بنموذج اقتصادي فريد ومتطور بالقياس إلى ما كان حولها من الدول والشعوب استمدت قواعده وأصوله من مبادئ الدين الإسلامي الحَنيف الذي كان الأساس

الذي قامت عليه الإمبراطورية العثمانية لمئات السنين، والذي ساهم في تَوفير الاحتياجات والمتطلبات الحياتية للعديد من الشعوب والأمم التي كانت تابعة لهذه الإمبراطورية في ظروف مُتباينة من السّلمْ والحرب والانتعاش، والركود والصحة والأوبئة، بالرغم من محدودية موارده وبساطة أساليبه قياسا لما أصبح عليه حال الاقتصاد فيما بعد. وقد عكسَ هذا النموذج السبق الإسلامي المتميز في الحياة الاقتصادية والذي غابتْ مَعرفته عن العديد من اتباعه لمدة طويلة بعد أن غشيتهم أضواء الحضارة الزائفة فتخيل البعض منهم أن الخَلاص يَكمُن في اتباع النظريات الغربية أو الشرقية للاقتصاد وأساليبها وتعاملاتها المالية مع ما تحمله من مخالفةٍ صريحةٍ وواضحةٍ للقواعد الأساسية لمبادئ الدين. وهكذا تَعرضت مَعظم الدول الإسلامية التي كانت تَحت ظل الإمبراطورية العثمانية والغنية بمواردها الطبيعية وثروتها البشرية المتميزة إلى حالة من التردي الاقتصادي جعلها تَقترضُ من الدول وتَستجدي المساعدات المالية وتُعاني لتسديد قُروض وفَوائد مُجحفة. مما تسبب في إعاقة عَملية التَنمية والتَقدم وزيادة العقبات في تَوفير مُقومات الحياة الكريمة للشعوب. سعى البحث إلى دراسة النظام الاقتصادي المتبع ومرتكزاته في الدولة العثمانية في منطقة الأناضول كونها ضَمت مركز الحُكم والعَواصم الإدارية للإمبراطورية العثمانية لمئات السنين وكانت البقعة الجغرافية التي جَرى عليها تَنفيذ الخُطط الاقتصادية وتَوضحت فيها النتائج للنظام الاقتصادي المعمول به وتأثرت بتلك النتائج ومُخرجاتها سَلباً وإيجاباً وتم تَدوير الإنجازات و المشاكل والصُعوبات الاقتصادية إلى الأزمنة التالية والتي اعتمدت أنظمة اقتصادية جَديدة في ظل نظام حُكم سياسي جديد ومَفاهيم الدولة الحديثة المتمثلة بالجمهورية التُركية الحالية .وقد خَلُصَ البحث الى ضرورة إعادة دراسة تاريخ الاقتصاد في العالم الإسلامي بطريقة متوازنة متجردة من النزعات العرقية وتشجيع باحثي الاقتصاد لدراسة التجربة العثمانية في هذا المجال بما يساهم في تطوير المنظومة الاقتصادية للدول الإسلامية مع التأكيد على أهمية الالتزام بالثوابت والقيم الاصيلة وعدم التماهي مع دعوات الانفلات من الموروث القيمي الإسلامي .

هدف البحث:

دراسة النظم والأوضاع الاقتصادية في بلاد الاناضول منذ حكم الدولة العثمانية ولغاية الوقت الحالي.

منهج البحث:

المنهج الاستقرائي لجمع المعلومات المطلوبة. المنهج التاريخي لمتابعة التغييرات الحاصلة في الاقتصاد بحسب التسلسل الزمني لها. المنهج الوصفي التحليلي للوصول الى نتائج البحث.

حدود البحث:

مكانياً: بلاد الاناضول والمتمثل حالياً بالجمهورية التركية - زمانياً: 1299 م -2024م

مشكلة البحث:

تميزت بلاد الاناضول باحتضان العواصم الإدارية للدولة العثمانية لما يزيد عن ستمائة عام. ثم تعرضها لتغييرات جذرية في نظمها وتشريعاتها بعد انهاء حكم الخلافة العثمانية. ومع تصاعد الازمات الاقتصادية حول العالم سيكون مهما دراسة وتوضيح الأنظمة الاقتصادية المتبعة خلال هذا التاريخ الممتد بهدف الاستفادة منها لتطوير الانظمة الاقتصادية في دول العالم الإسلامي.

الدراسات السابقة:

لقد شهد القرن الماضي قطيعة ثقافية بين الناطقين بالعربية والمؤلفات التركية بفعل موروثات تاريخية وتجاذبات سياسية ومؤثرات خارجية ألقت بظلالها على المثقفين وبحوثهم، ساهم فيها الانغلاق الثقافي القومي لمعظم المثقفين الاتراك وتحيزهم ضد هذه الإمبراطورية .ولكن مع نهايات القرن والانفتاح الثقافي العالمي والرغبة في البحث عن الذات التاريخية والتصالح الفكري تزايدت المؤلفات والترجمة في العديد من الدول التي كانت تحت حكم الدولة العثمانية لعشرات السنين وارتبطت بها اقتصاديا واداريا، مثل العراق ومصر وبلاد الشام ودول شمال افريقيا لبحث هذا التاريخ .وشهدت السنوات الأخيرة نشاطاً متزايداً في حركة الترجمة من التركية الى اللغة العربية واللغات الأخرى خصوصاً بعد زيادة النشاط الاقتصادي للجمهورية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية للبلاد بعد 2002 مما جذب اهتمامات الباحثين وشجع على المزيد من الدراسات والبحوث. تناولت العديد من الكتب والمؤلفات دراسة الإمبراطورية العثمانية وتاريخها وجوانب الحياة فيها وتم بحث الجوانب الاقتصادية من وجهات نظر متعددة بتعدد المذاهب الفكرية والسياسية للباحثين كما تناولت العديد من البحوث الاكاديمية الاقتصاد العثماني وذلك لأهمية الإمبراطورية العثمانية ونظمها الاقتصادية للعديد من دول المنطقة التي

تود الوصول الى حلول لمشاكلها الاقتصادية انطلاقا من معرفة ماضيها التاريخي. معظم المؤلفات شملت توثيقاً تاريخياً وتصنيفاً زمنياً لجوانب الحياة المختلفة. وتعتبر الكتب التالية من أفضل المصادر في هذا المجال حيث تم تأليفها من قبل باحثين متخصصين اتراك، تناولوا بمؤلفاتهم معظم الجوانب الاقتصادية للدولة العثمانية واستندت ابحاثهم الى المصادر التركية الاصيلة من مستندات عثمانية موثوقة، كان الأرشيف العثماني والحجج الوقفية المصدر الأهم فيها. ومنها:

1- الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، تأليف أكمل الدين احسان اوغلي، ترجمة صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، استنبول، 1999.

2- التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، تاليف خليل اينالجيك ،ترجمة عبد اللطيف الحارس. ج 1، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2007

3- التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، تاليف خليل اينالجيك ،ترجمة قاسم عبده قاسم ج 2، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2007

4- التاريخ المالي للدولة العثمانية، تأليف شوكت باموك، ترجمة عبد اللطيف الحارس دار المدار الإسلامي، بيروت، 2007.

5- البنى السوسيوثقافية والاقتصادية للدولة العثمانية، تأليف مباهات كوتوك اوغلو ، مؤسسة التاريخ العثماني، 2018

كان واضحاً في العديد من المؤلفات والأبحاث تأثير الحربين العالميتين والتفوق الغربي بعدها في جعل معظم البحوث والمؤلفات لا تخوض في المؤثرات الدينية والعقدية باعتبار علم الاقتصاد علم محايد وغير مرتبط بالأفكار والمعتقدات. وهو امر شاع تداوله بين الباحثين بفعل تأثر مناهج البحث العلمية بالمنطلقات الفكرية للعالم الغربي والتي تسربت الى العالم الإسلامي منذ نهايات القرن التاسع عشر ورغبة العديد من المفكرين والباحثين في العالم الإسلامي بإخفاء توجهاتهم وعقائدهم بعد الهجمة الثقافية الاستعمارية على دول المنطقة ومحاولة صبغها بالنمط الغربي للحياة والمفاهيم. ساهمت حركات التحرر السياسي والفكري للمنطقة وبوادر الصحوة الإسلامية في النصف الثاني من القرن الماضي بتغيير العديد منها وأصبح مهماً عودة الوعي الفكري وتحقيق المصالحة مع الذات الإسلامية التاريخية التي أشغلت الدولة العثمانية بتراثها

ومناهجها حيزاً واسعا منها تجاوز ستمائة عام من التعايش الثقافي والاجتماعي. يسعى هذا البحث المتواضع الى تعزيز السير بهذا المنهج وتوجيه الاهتمام اليه.

محاور البحث:

المحور الأول: الدولة العثمانية. التاريخ والنشأة.

المحور الثاني: مفهوم الاقتصاد بين الإسلام والغرب

المحور الثالث: الاقتصاد التركي في ظل الدولة العثمانية.

المحور الرابع: الاقتصاد التركي في ظل الجمهورية التركية.

النتائج والتوصيات

الدولة العثمانية – التاريخ والنشأة –

1-1- نبذة تاريخية عن أصول الأتراك والدولة العثمانية

تذكر المصادر التاريخية ان تركستان الشرقية وتركستان الغربية المعروفة سابقاً بآسيا الوسطى هي الموطن الأصلي للأتراك. وقد اثبتت الأبحاث الاثرية فيها قيام دولة تركية عريقة على أراضيها بين السنوات (5000 ق.م – 2000 ق.م) سُمي سكانها في المصادر الفارسية باسم توران وفي المصادر الهندية باسم ساكا وفي المصادر الصينية باسم الهون الشرقيون. ويطلق على امبراطوريتهم خاقانية الهون ودارت بينها وبين الصين حروب عدة[273] تسميتهم بالأتراك نسبة الى "ترك بن يافث بن نوح عليه السلام[274]. تسمى قبائلهم الأغوز أو الغز وهم بدو رحل عملوا بالرعي وأُجبروا على ترك موطنهم بموجات متعاقبة وضخمة نحو اسيا الصغرى بسبب القحط وقلة المراعي وشظف العيش. وساهمت الهجمات المغولية الكثيرة التي تعرضت لها هذه الشعوب أواخر القرن السادس الميلادي في انتقالها من موطنها والبحث عن مناطق جديدة للعيش والتي أصبحت قريبة من أراضي الدولة الإسلامية الناشئة حديثا. وفي زمن الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه وبعد سقوط الدولة الفارسية تحركت جيوش المسلمين نحو أراضيهم والتقى ملكهم بقائد جيوش المسلمين وعقد الصلح بينهما وكانوا عونا

[273]) محمود شيت خطاب، فتوح البلدان الإسلامية، بلاد ما وراء النهر (بيروت: دار قتيبة، 1990): 62 - 70

[274]) حاج خليفة، سلم الوصول الى طبقات الفحول، (استنبول، منظمة المؤتمر الإسلامي، 2011) ج 1: 393. ت 1149

للمسلمين في حروبهم ضد الأرمن, وبعد فتح بلاد ما وراء النهر في العهد الاموي اعتنق الكثير منهم الإسلام وأصبحوا من المدافعين عنه وشاركوا في الجهاد لنشر تعاليم الإسلام بين الأمم[275] ومن طبائعهم التي اشتهروا بها الفروسية والشدة في الحروب والالتزام والطاعة والوفاء وهذه الأسباب ساعدت في الاستعانة بهم وتوليتهم الأعمال في الدولة الأموية و شجعت الامراء والخلفاء في الدولة العباسية على توليتهم مناصب في الجيش وإدارة الدولة حتى وصلوا الى اعلى المراتب في زمن الخلفاء العباسيين وخصوصاً الخليفة المعتصم بالله [276].

1-2- بلاد الاناضول والأتراك والفتوحات الإسلامية:

بعد معركة القادسية واكتمال فتح العراق ومعركة اليرموك واكتمال فتح بلاد الشام في عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه توجهت جيوش المسلمين الى مدن وبلدات أعالي الفرات في الاناضول الواحدة تلو الأخرى واعتنق بعض سكانها الدين الإسلامي في تلك الفترة وصارت هذه المناطق حدودا للدولة الإسلامية[277] وتواصلت الفتوحات في عهد الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه بعد تشكيل الاسطول الحربي الإسلامي وفي عهد الامويين حتى وصلت بعض الغزوات الى سواحل بحر مرمرة وبحر ايجة[278]. وفي العهد العباسي زاد عدد المرابطين على الحدود الذين كانوا يتولون حمايتها من الدولة البيزنطية واكتسبوا مهارات وخبرة مكنتهم من صد الهجمات المتكررة من قبل جيوش الروم. وسعى العديد من الخلفاء الى تقوية هذه الثغور بإمدادها المستمر بالمجاهدين والقادة المحنكين وتم اختيار العديد من القادة الاتراك المعروفين بالشجاعة والاقدام للاستقرار في هذه المناطق وحماية حدودها لاسيما في زمن الخليفة العباسي المعتصم بالله حيث أصبح تواجدهم وعائلاتهم مستمرا في هذه المناطق ومع استمرار التقدم المغولي نحو اراضي الدولة العباسية ازداد توافد القبائل التركية الى الاناضول بحثا عن أماكن للعيش جديدة .وكان لظهور دولة الأتراك السلاجقة أواخر حكم الدولة العباسية وانتصارهم بقيادة السلطان الب أرسلان في معركة ملاذ كرد على الروم اثر في زيادة

[275]) على محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، ط1 (مصر: دار التوزيع والنشر الإسلامية ،2001): 26-25

[276]) عبد المعز فضل عبد الرزاق ربوشة، موسوعة تاريخ العالم الإسلامي، عصر الدولة العباسية ط1(مصر: دار التعليم الجامعي 2023): 195 – 213

[277]) محمد زاهد غول، لمحات من التاريخ العربي في الاناضول، مركز جمال بن حويرب للدراسات. https://jbhsc.ae/

[278]) محمد عادل عبد العزيز " الفتوحات الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين "مصر 2018: 181

عدد الوافدين من الاتراك وكانوا من عناصر وديانات مختلفة وصارت الاناضول مقصدا للعناصر التركية من أواسط اسيا وما كاد القرن الثاني عشر ينتهي حتى كان الترك في الاناضول قد اصبحوا أكثرية متنوعة في أصولها من البدو الرعاة واهل القرى واهل المدن و التجار واصحاب الحرف والفلاحين والعلماء ومشايخ الطرق الصوفية .[279]

1-3- قيام الدولة العثمانية:

تشير الدراسات الأثنية والتاريخية ان السلالة العثمانية منحدرة بالأصل من غوك خان والمنحدر من قبيلة كاي احدى فروع قبائل الأوغوز التي تقع في المرتبة الأولى ضمن التسلسل الاجتماعي والسياسي للقبائل التركية وشعارها سهمان وقوس . تركوا موطنهم في تركستان واتجهوا الى الأناضول بسبب مهاجمة المغول. جدهم الأكبر سليمان هاجر مع قبيلته إلى منطقة كردستان في الأناضول، وبعد التنقل في الارجاء بحثاً عن موطن جديد يؤمن لهم معيشتهم استقر على حدود أرمينيا. حكم العشيرة من بعده ابنه الأوسط ارطغرل، والذي غير تاريخ هذه العشيرة بمؤازرته لاحد الجيوش السلجوقية في معركتهم ضد الجيش البيزنطي حيث دعا ارطغرل مقاتلي عشيرته إلى نجدة إخوانهم من المسلمين ونصرتهم، فكان ذلك سببا في تقدم المسلمين وانتصارهم. وكافئهم السلطان السلجوقي علاء الدين كيقباد فمنحهم أرضاً على الحدود الغربية مع الروم، فقاموا بحمايتها وشنوا الحملات على الروم وتوسعوا داخل أراضيهم. واستمرت هذه العلاقة الوثيقة مع السلاجقة طيلة حياة ارطغرل وسار ابنه عثمان على خطا والده في الولاء للسلاجقة وشن الغارات على الروم وتقديم الهدايا للوالي السلجوقي، ولكن بدأت مكائد الوالي له والتدبير لقتله والتخلص من نفوذه الآخذ بالتزايد فأعد خطة لأسر عثمان وقتله ولكن عثمان علم بالأمر ففاجئ الوالي السلجوقي وأسره وقتله .ثم تحرك نحو الأراضي والقلاع المحيطة به، فأسقطها الواحدة تلو الأخرى، وثبت أركان دولته الجديدة بالقضاء على أعدائه من حوله، ويعتقد ان إعلان تشكيل الدولة كان في العام 1299 م عندما لم يذكر اسم السلطان السلجوقي في خطبة الجمعة، وتم ذكر اسمه (الغازي عثمان) وهو لقب كان يطلق على

[279]) محمد فؤاد كوبريلي، قيام الدولة العثمانية، (ترجمة: احمد السعيد، مصر: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر،1965)، ط 1: ح-ك

المجاهدين اللذين يحرزون الانتصارات العظيمة والدعاء له بالنصر والذي كان دليلاً في ذلك الوقت على استقلال الدولة وعدم تبعيتها لأحد . واستمرت فتوحات الغازي عثمان للمناطق من حوله في الاناضول واشاع العدل والنظام فيها وأظهر التمسك بالشريعة الإسلامية ومنحَ إدارتها لأبنائه فاكتسبَ شُهرة واسعة وأحبه الناس وشارك أبنائه بفاعلية كبيرة في إدارة واعمار بلاد الأناضول في امبراطورية توسعت وقادت العالم الإسلامي لنحو ستة قرون.[280]

مفهوم الاقتصاد بين الإسلام والغرب

2 -1 – علم الاقتصاد والنظام الاقتصادي

يعتبر بعض الباحثين علم الاقتصاد من العلوم الاجتماعية والإنسانية التي تساهم في تطوير توظيف الموارد الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات بهدف معرفة كيفية تحسين الحياة المادية للإنسان والمجتمع وتحقيق الرفاهية. ولما كانت مناهج البحث وطرق الاستدلال متعددة كانت المؤشرات المعتمدة للوصول للتقييمات متباينة بتباين الاهتمامات واوجه الدراسة. وتُعتبر قواعد إدارة الدولة لنظامها الاقتصادي هي المؤشر الواضح للنهج الفكري والعقائدي المتبع فيها للعلاقة الوثيقة بين الاقتصاد والعلوم الاجتماعية الأخرى فهو دائم التأثر والتأثير تبعا للمنظومة الفكرية التي تحملها الدولة ومؤسساتها بما ينعكس وبشكل مباشر على سلوكيات الافراد والأسر والاسواق والمنشئات ضمن مناحي الاقتصاد الجزئي والذي يؤدي بالتالي الى متغيرات كلية تخص المجتمع مثل الدخل القومي والاستثمار والتضخم والبطالة فيما يعرف بالاقتصاد الكلي[281] وقد ميّز بعض الباحثين بين علم الاقتصاد من حيث انه علم يفسر الظواهر والاحداث الاقتصادية والأسباب والعوامل المؤثرة فيها بينما المذهب الاقتصادي هو الأسلوب او الطريقة التي يريد المجتمع اتباعها في حياته الاقتصادية وحل مشاكلها. ويُفضّل غيرهم استعمال مصطلح المذهب الاقتصادي للدلالة على الأصول والثوابت الاقتصادية ومصطلح النظام الاقتصادي القابل

[280]) احمد شيمشير غيل، سلسلة تاريخ بني عثمان، سلالة ارطغرل ط1 (ترجمة: مهتاب محمد، الدار العربية للعلوم، 2016): 8 - 54

[281]) مجيد خليل حسين، مبادئ علم الاقتصاد، دار زهران، عمان، الأردن، 2008: 3-27

للتغيير والتكييف بحسب الزمان والمكان.[282] .في هذا البحث سيتم التعامل مع المصطلح بهذا التفسير.

2-2 - أنواع الأنظمة الاقتصادية:

لقد أوضحت معظم النظريات الفكرية المرتبطة بتطور السلوك الإنساني وتعاملاته مع المتغيرات في الحياة وجود علاقة وثيقة بين المعتقدات التي تشكل المصدر الرئيسي لتشكيل النسيج الفكري الإنساني بغض النظر عن مصدر هذه المعتقدات والإطار المعرفي لها. فقد تكون متأتية من موروثات ثقافية او دينية او تاريخية، ولكنها بالضرورة تشكل بنية ارتكازية للفكر الإنساني ونظام الحياة واسس التعاملات [283] وبهذا التفسير يكون ممكناً تحليل نشوء الأنظمة الاقتصادية التي وجهت الأسواق وتحكمت في الاقتصاد. وهي: -

اولاً: النظام الرأسمالي: يتميز هذا النظام بمنح الحرية المطلقة للتملك الفردي ويعتمد الربح دافعاً اساسياً للإنتاج وان رغبات المستهلكين لها السيادة في الإنتاج والمنافسة بين المنتجين. والثمن يتحدد بحسب العرض والطلب. من أبرز مساوئه عدم التوازن في توزيع الثروات بين أفراد المجتمع فتشكلت أقلية تمتلك كل شيء وأكثرية لا تملك شيء بالإضافة الى أزمات من البطالة والكساد والتدهور الأخلاقي والاجتماعي بسبب شيوع العديد من العادات والمفاهيم السيئة كالرشوة والكذب والغش والربا بهدف زيادة المال وجمعه.

ثانياً: النظام الاشتراكي: يتميز بحصر الملكية بيد السلطة الحاكمة واعتماد توزيع الأرباح بين العمال بحسب الاحتياجات وإلغاء الطبقية في المجتمع وان يتم الإنتاج بحسب الخطة التي يضعها الجهاز المركزي للتخطيط وليس برغبات الافراد والمؤسسات. وقد نتج عن تطبيق هذا النظام تردي أوضاع العاملين وعدم الرغبة في العمل وشيوع اللامبالاة وتخلف الصناعة ونشوء طبقة من المتحكمين برؤوس الأموال من منتسبي السلطة واتباعهم وتردي الحريات الشخصية وكثرة الإضرابات لطلب زيادة الأجور.[284]

---

[282]) نوري عبد الرسول الخاقاني وحسن لطيف، الاقتصاد الإسلامي بين العلم والمذهب جدل مستمر واشكاليات قائمة، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، العراق م 2014 ع 11 ،30 حزيران: 80-107

[283]) نور الدين العوفي، الاعتقاد في الاقتصاد، دور المعتقدات في سيرورة التنمية الاقتصادية، مجلة المستقبل العربي، مج 34، ع 393 ،2011: 77-100، مركز دراسات الوحدة العربية

[284]) عويس امين وفيصل شياد، فلسفة النظام الاقتصادي الإسلامي مقارنة بالنظم الاقتصادية التقليدية، SHARE، م 5، ع 2، تموز-ك 1 2016: 165- 199

ثالثاً: النظام الإسلامي: تميزت الشريعة الإسلامية بجملة من القواعد والأسس الربانية المرتكزة على العقيدة الإسلامية بكل جوانبها والمتوافقة مع الطبيعة البشرية ومتطلباتها. ويمكن إجمال الفلسفة الإسلامية للاقتصاد بعدد من المفاهيم العقدية. فالبشر خلفاء الله في الأرض أكرمهم وسخر لهم الكون بكل ما فيه وأمرهم بعمارته والاستفادة من ثرواته ضمن منظومة منصفة ومتوازنة تراعي كل ما في الكون من مخلوقات وموجودات. والمال بأصنافه واشكاله مال الله لم يسخره لفرد من البشر دون فرد او لفئة دون فئة فلهم جميعا حق الاستفادة منه والانتفاع به ضمن الضوابط المشروعة دون محاباة ولا تمييز. العديد من النصوص القرآنية تحدثت عن ضوابط امتلاك المال، وتنميته، واستثماره، وانفاقه. فالإسراف والتبذير مذموم كما البخل والتقتير وتَمُلُك المال في الإسلام ليس نهائيا. فالمال يتنقل بين الافراد ولهم حق الانتفاع بالملكية. يحق ان ينتفع به الفرد وينتفع به المجتمع ولا يحق لاي منهما التجاوز على ملكية الاخر المحددة الا بضوابط وشروط من تخطاها فقد عرض نفسه للعقوبة في الدنيا والاخرة [285]

3-2 - مرتكزات الاقتصاد الإسلامي:

يعتمد نموذج الاقتصاد الإسلامي للدولة والفرد المسلم على ثلاثة مبادئ رئيسية هي:

1-مبدأ ازدواج الملكية: فقد أقر الإسلام حق الملكية الخاصة للأفراد والملكية العامة للدولة وقد ضمن الإسلام بذلك تحقيق التوازن بين المصلحة الفردية والنزعة الإنسانية لحب التملك وبين تحقيق مصلحة المجتمع وجميع افراده بجعل حق الملكية للدولة في المنافع العامة بحيث لا يمكن احتكارها من قبل فرد او طائفة والاضرار بباقي أبناء المجتمع ومنع تجاوز أحدهما على الاخر الا بشروط وضوابط محددة تراعى فيها المصلحة العليا.

2-مبدأ الحرية الاقتصادية المقيدة : فقد منح الإسلام الفرد الحق في كسب المال وانفاقه، ولكن بضوابط مشروعة في حدود المباح ودون الوقوع في المحرم بما يتوافق والقيم الإسلامية العليا فلا ربا ولا احتكار ولا غش ولا غبن ولا غرر ولا اكتساب من المحرمات ولا إضرار بالغير ومصالحهم ومصلحة الجماعة تسبق المصلحة الفردية.

[285]) عبد القادر عودة، المال والحكم في الإسلام، (جدة: الدار السعودية للنشر والتوزيع، 1984): 45- 60

3-مبدأ العدالة الاجتماعية: ضمنت تعاليم الاسلام وتشريعاته الاقتصادية حصول الفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع على احتياجاتها الضرورية ضمن نظام تكافلي مجتمعي لم تشهد البشرية طوال تاريخها الممتد شبيها له. ولا غرابة في ذلك فالمشرع هو الله خالق البشر جميعا وهو اعلم بالتفاوت الجسدي والنفسي والفكري بينهم فقوة الجسم والهمة للعمل ومقدار الذكاء وإمكانية الوصول لمصادر الرزق تختلف من شخص لآخر، ومن ثم فان تحصيل المال والتصرف فيه متفاوت. لذا فقد أقر الإسلام التنازل الطوعي والجبري للمسلم عن ماله لغيره فشرع الصدقات والهبات وأقر الزكاة والكفارات لسد حاجات المعوزين بنظام اقتصادي متميز يضمن تحرك الأموال بين افراد المجتمع بصورة متواصلة ومتوازنة ويمنع تكدسها لدى فئة دون أخرى[286].

2-4 – أزمات الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي :

في تاريخ الدول القديمة ظهرت الأزمات الاقتصادية بنطاق ضيق في بقعة جغرافية محددة بفعل عوامل بشرية وبيئية ساهمت في ذلك مثل الجفاف والتقلبات المناخية والاوبئة والحروب وتطور الصناعات وحاول بعض الاقتصاديين وضع تفسيرات مقبولة لنشوء وتطور الاقتصاد او انهياره. فكانت النظريات الاقتصادية التي حاولت صياغة العقل البشري وكيّفَت علم الاقتصاد وفروعه وبعد مضي مدد زمنية على هذه النظريات وتطبيقاتها يكون مقبولاً ان تتم المراجعات الفكرية لهذه النظريات للوصول الى تفسير علمي مقبول ومناقشة تفسيراتها للسلوك الاقتصادي الإنساني وتنبأها بمستقبل المال والاعمال في العالم [287] ربما كان من الصعوبة بمكان تقييم الأنظمة الاقتصادية قبل مائة عام من الان بسبب الاستقطاب الفكري والسياسي الذي كان مصاحباً لها واتخاذ بعض الدول هذه الأنظمة مذهباً اعتقادياً لا يمكن الطعن فيه او مناقشته وربما تجاوز البعض فجعل رموزها بمكانة مقدسة فاقت مكانة الأنبياء والرسل. ان تغير المجتمعات ونظمها نتيجة طبيعية لاتساع المعرفة التاريخية وتراكم التجربة البشرية وليس من المنطقي ان نعزو التغيرات الحاصلة الى عامل بشري او حدث تاريخي منفصل عما حوله فجميع الاحداث مترابطة والعلاقات بينها متصلة وبكل الاتجاهات. وان من علامات النضوج الفكري المراجعات الدائمة

[286]) عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ وأهداف، ط 11 .2009، الرياض: 26- 30
[287]) جلال امين، فلسفة علم الاقتصاد، دار الشروق، 2019: 13- 280

والبحث المتواصل والنقد العلمي البناء[288] وقد اثبت الواقع العملي للاقتصاد الرأسمالي ان فرضيات السلوك البشري وانتظامها اثبتت قصورها عن توفير متطلبات العيش الكريم لمعظم البشر وساهمت في تعزيز الفجوة الاقتصادية بين الشعوب وبرهنت على عدم تحقيق التوزيع الأمثل للموارد وان العمود الفقري لهذا النظام هو معدلات الفائدة في المعاملات المالية الذي أوجد اختلالاً وعدم توافق بين الدائرة الحقيقية والنقدية وأفرز أزمات مالية دورية محلية قابلة للانتشار السريع في معظم الدول والمجتمعات بغض النظر عن كونها متقدمة أو نامية وتسبب في اضطرابات اقتصادية واجتماعية فيها[289] كما ان نظريات الاقتصاد الشيوعي والتي تحولت الى الاشتراكي واهتمت بالتوزيع العادل للثروات وحقوق العمال وتحقيق العدالة لم تحقق هي الأخرى ما كانت تصبو اليه وتراجعت معظم الدول والحكومات التي روجت لها واعتنقتها عقيدة حاكمة افضت الى فقر مدقع وعوز شديد لملايين الشعوب في الأرض.[290] وكان لشيوع الخدعة الكبيرة بتجرد الاقتصاد عن باقي العلوم الاجتماعية والإنسانية والتزامه جانب الحياد العلمي أثر كبير في الانتكاسة الاخلاقية التي وصلت اليها شعوب الأرض وعودة القيم فيها الى شريعة الغاب وتغلب القوي على الضعيف.[291] فلا اقتصاد السوق الرأسمالي وحرية التجارة وتوزيع الأرباح انصفت الضعيف بل تسلطت عل ثروات الشعوب واستعمرتها ولا الاقتصاد الاشتراكي انصف شعوبه ومنحهم ما يحلمون به . الغني ازدادا غنىً وطمعاً والفقير ازداد فقراً وبؤساً.

الاقتصاد التركي في ظل الدولة العثمانية

3-1 اقتصاد الدولة العثمانية:

نشأت الدولة العثمانية أواخر القرن الثاني عشر الميلادي كإمارة إسلامية تركمانية عسكرية مستقلة عن الدولة السلجوقية في منطقة الاناضول على الحدود المتاخمة للدولة البيزنطية.

---

[288]) موريس دوب، دراسات في تطور الرأسمالية، تعريب رؤوف عباس حامد،1975: 8-21. www.RaoufAbbas.org

[289]) مكاوي محمد الأمين، النظام الرأسمالي وصناعة الازمات المالية والاقتصادية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية -العدد الاقتصادي 34(01) جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر :288-294

[290]) حيدر غيبة، ماذا بعد اخفاق الرأسمالية والشيوعية، شركة المطبوعات، لبنان 1995: 81-85

[291]) عبد الرحمن يسري احمد، الاقتصاد الإسلامي بين منهاجية البحث وإمكانية التطبيق ط2 2000، منشورات البنك الإسلامي للتنمية، جدة: 9-12

وقد ورثت المظاهر الحضارية والتشكيلات الإدارية التي كانت سائدة فيها والتي تشكلت عبر السنين ضمن الدولة الإسلامية. ولكنها امتزجت بالعادات والتقاليد التركمانية والعلوم والمعارف الإسلامية المنتشرة في منطقة الأناضول وشكلت بذلك مزيجاً فريداً من النظم الإدارية. وكان من اهم هذه التشكيلات (الديوان الهمايوني) وهو المرجع الأول المسؤول عن إدارة جميع شئون الدولة العثمانية السياسية والعسكرية والإدارية والمالية بعد مناقشتها من قبل السلطان وكبير الوزراء (الصدر الأعظم) وإصدار القرارات الخاصة بها.[292]

3-2 النظام المالي عند العثمانيين:

3-2-1 الدفتردار

مر النظام المالي في الدولة العثمانية بسلسلة من التطورات والتغييرات واكبت تحول الامارة الصغيرة الى امبراطورية عظيمة وحسب الاحتياجات المتزايدة. وكان على رأس النظام المالي موظف كبير يسمى الدفتردار ويمثل رئاسة الشؤون المالية ويتم اختياره على أساس عدد من الصفات كالأمانة والصدق والفهم واتقان الكتابة ويكون حريصا على توفير موارد جديدة للدولة وتقليل النفقات ويتم منحه الصلاحيات المطلوبة لتحقيق ذلك. وتم تحويل هذه المهام الى نظارة المالية في العام 1840 م 1256هـ. جرى في مراحل معينة من عمر الإمبراطورية زيادة عدد الدفتردار بحسب المناطق الجغرافية والمهام المالية من عسكرية او مدنية او خاصة بنفقات السلطان وجرى إضافة رئيس لهم (باش دفتردار) كما تم تجزئة مهامه الى عدد من الدوائر او الأقسام بحسب الاعمال والصلاحيات وتم تسمية كل منها باسم القلم مثل قلم الروزنامجي ويتولى تسجيل الواردات والنفقات اليومية وقلم المحاسبة ويتولى اجراء المحاسبة على المناطق او قلم محاسبة الجزية لحسابات الجزية التي كانت تشكل موردا مهما للدولة وقلم المؤون وقلم الانكشارية وهكذا .وقد تميزت هذه الفروع بالتكامل بينها والدقة في تثبيت المبالغ والمراجعة اليومية لما تم تدوينه ووجود اكثر من جهة للتدقيق في هذه الحسابات .

3-2-2 ميزانية الدولة

[292]) سيد محمد السيد محمود، تاريخ الدولة العثمانية -النشأة -الازدهار، مكتبة الآداب، 2007: 403-407

لم يكن للدولة العثمانية ميزانية بالمفهوم المتعارف عليه اليوم من اعداد خطة مالية لموارد الدخل التي تتحصل عليها الخزانة والنفقات المتفق عليها من قبل الحكومة ثم المصادقة على الميزانية من قبل مجلس الشعب واعادتها للحكومة للتنفيذ. وتشير الوثائق التاريخية الى وجود أمر من السلطان محمد الفاتح ورد في (قانون نامة التشكيلات) والذي ينص على تقديم احاطة شاملة سنوية للسلطان والديوان الهمايوني بالواردات والنفقات مما يؤكد ان الدفترارين كانوا يقومون بإعداد الميزانيات السنوية، ولكن ما تم الوصول اليه من وثائق بهذا الخصوص قليل جدا. وقد تم تغيير زمن تنظيم الميزانيات عدة مرات حيث تم اعتماد التقويم الشمسي والبداية من يوم النوروز ثم اعتمد التقويم الهجري وفي القرن الثامن عشر تم اعتماد السنة المالية اعتبارا من شهر مارس واستمر ذلك حتى نهاية الدولة العثمانية. وقد تميزت الميزانيات بوضع ارقام نفقات مبالغ العام المالي السابق بجانب الأرقام الحالية لغرض المقارنة بينهما مما يعكس تطورا في مفهوم السياسة المالية للدولة . جرت عدة تغييرات في طرق توثيق المبالغ بحسب المناطق او بحسب النشاطات المالية ولم يتم تسجيل كل المبالغ الواردة والنفقات المصروفة من أجزاء الإمبراطورية المختلفة حيث كان يتم خصم مبالغ النفقات لتلك المناطق من وارداتها المحلية ويتم تسجيل المتبقي فقط والوارد الى الميزانية في العاصمة. اما المصروفات فكان يتم تثبيتها بحسب جهات الصرف من البسة واسلحة وصدقات وكان يتم تثبيت العجز او الفائض لكل سنة[293]

3-2-3 المبالغ الخارجة عن الميزانية:

ان المبالغ المسجلة في الميزانية هي الإيرادات والنفقات التي تدخل وتخرج من الخزينة وهي تشكل بحدود (25-40 %) من المجموع الكلي الفعلي حيث ان هناك بعض البنود التي لم تكن تسجل وهي:

أ- واردات الاقطاع: وهي الأراضي الزراعية المملوكة للدولة تم منحها بفترات مؤقتة لبعض الأشخاص مقابل تجهيز الدولة بالمقاتلين والانفاق عليهم.

[293]) أكمل الدين احسان اوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، إرسيكا، إسطنبول، 1999: 621- 627

ب- الأوقاف السلطانية: وهي الممتلكات التي يحبس أصلها ويستفاد من غلتها كالأراضي والعقارات والتي يخصص ريعها للجهات الخيرية كالمساجد والمدارس والمستشفيات والطرق والجسور والقناطر الخيرية ويتم انشاؤها وتجهيزها وصرف رواتب العاملين فيها من الأوقاف وساهمت بشكل كبير في تلبية الحاجات المجتمعية.

ت- الضرائب العارضة العينية والخدمية للتجهيزات العسكرية

ث- الفائض الذي يحصل عليه ملتزم المقاطعة بعد سداد مبلغ الدولة

ج-الرسوم العرفية التي يأخذها موظفو الإدارة والقضاء في الولايات المختلفة

ح-الزكاة باعتبار انها ليست ايراداً عاماً للدولة وانما مبالغ يتم استلامها وتحويلها للفقراء والمعوزين وليست من واردات الدولة.[294]

3-3 مبادئ السياسة المالية الاقتصادية العثمانية:

يرى بعض الباحثين ان النظام الاقتصادي في الدولة العثمانية كان محكوم بمبادئ ثلاث ترسخت في نظام إدارة الدولة من موروثات دينية وقبلية اختص بها العثمانيون اللذين تعاقبوا على الحكم وهي:

1-مبدأ الاكتفاء الذاتي:

الهدف من النشاط الاقتصادي هو تحقيق الاكتفاء الذاتي للرعية في ظل الإمبراطورية العثمانية من خلال السعي المتواصل لجعل السلع والمنتجات الضرورية متوفرة بأسعار رخيصة وذات جودة عن طريق حصر الملكية للأراضي الزراعية بيد الدولة والسماح بإجارتها من قبل الافراد ومنع الهجرة الى المدينة وترك المزارعين لأراضيهم وعدم السماح ببيع المنتجات الزراعية خارج منطقة زراعتها الا في حال الاكتفاء. يتم بعد ذلك تحويل الفائض لتغطية حاجة الجيش والقصر ويذهب الفائض الى العاصمة إسطنبول وباقي المناطق المحتاجة ولا يسمح بالتصدير الا في حال الزيادة عن حاجة البلد ومقابل رسوم جمركية للتقليل من عملية التصدير

2-مبدأ المحافظة على الموروث:

[294]) معاذ محمد عبد القادر عابدين، التاريخ الاقتصادي للدولة العثمانية، رسالة دكتوراه في الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن 2017: 112-103

ويتمثل بضرورة الالتزام بالقواعد الأساسية للنظام السياسي وعدم احداث تغيير فيه وضرورة الاحتكام الى مبادئه ونظمه في حال حصل تغيير. واستندت الدولة الى هذا المبدأ في التعامل مع الصناعات وقد تمكنت الإمبراطورية من المحافظة على تواصل الإنتاج للحاجات الأساسية وعدم الدخول في انتاج مواد كمالية خشية حدوث اختلال في الايدي العاملة ورؤوس الأموال المنتجة.

3-الحرص على توفير ميزانية للتمويل العام:

وقد تمثل ذلك بالسعي لزيادة موارد الدولة والحرص على تقليل نفقاتها الامر الذي منع تشكل قوى اقتصادية منافسة للدولة يمكن ان تتدخل فيما بعد في تغيير النظام السياسي او الاجتماعي. [295]

3- 4 - الخزانة المالية:

في العصور الوسطى التي صاحبت حكم الدولة العثمانية كانت الفكرة السائدة ان وجود خزينة ممتلئة بالأموال تحت سيطرة السلطان تشكل مصدر دعم للنفوذ والسلطة. لذا حرص العثمانيون منذ ان شكلوا امارتهم في الاناضول على توفير الموارد المالية الكافية. وقد تم فصل الأموال العائدة للدولة ونفقاتها في خزينة خاصة تسمى الخزانة العامرة وهي خزانة الديوان الهمايوني يتم الصرف منها بأمر من الصدر الأعظم بناءاً على طلب موقع من الدفتردار يحدد فيها وبدقة من أي نوع من الإيرادات يكون الصرف. وخزينة الداخل وهي خاصة بالسلطان وموارده وتكون تحت تصرفه وتحفظ فيها مجوهرات القصر والتحف التاريخية ذات القيم المادية الكبيرة بالإضافة الى ما يتخلف من المصادرات والخراج. وبالرغم من الاختلاف بين جهات الاشراف على الخزينتين فقد كانتا تحت تصرف السلطان وتتم مناقلة الفائض من الخزينة العامرة الى خزينة الداخل كاحتياطي للثروة تسدد منها نفقات الدولة عند الحاجة ويتم اقراض الخزينة العامرة من خزينة الداخل بهيئة قروض وبمصادقة القاضي والصدر الأعظم والدفتر دار. وقد حصلت بعض التغييرات لاحقا في زيادة عدد الخزائن وتنوعها بسبب توسع واردات ومصروفات الدولة مما

[295]) عبد الرحمن خير، عرض تاريخي لبعض أدوات السياسة المالية العثمانية، International Journal of Al-Turath in Islamic / wealth And Finance.. Vol.1No.2,2020

تسبب في استحداث فروع جديدة مثل خزينة المؤن المختصة بميزانية الأمن الغذائي وخزينة دار الصناعة وخزينة الجيش، ولكنها جميعا في الحقيقة كانت فروعاً للخزينة الخارجية وتمت إعادة دمجها لاحقا فيها. [296]

3-5- النقود العثمانية

استعمل العثمانيون النقود الأجنبية التي وصلت إليهم من بلاد فارس والروم والدولة السلجوقية والايلخانية والمتداولة في بلاد الأناضول. واستمر التعامل بهذه النقود في الولايات التابعة للدولة العثمانية. وبعد تشكيل امارتهم وكرمز لسيادتها بدأوا بسك النقود الخاصة بهم والتي كان يتم التعامل بها في منطقة الأناضول والبلقان. ففي عهد السلطان اورخان غازي كانت اول عملة من الفضة وسميت (الآقجة) وتعني الأبيض او البياض وكانت العملة الأساسية وزنها يتراوح بين 1.15-1.18 غرام. نقش عليها عبارة الشهادة واسم الأمير الذي ضربت في زمانه وقد تغير وزنها مرات عديدة أثناء حكم الإمبراطورية العثمانية بسبب عمليات تخفيض العملة الناجمة عن الازمات الاقتصادية المصاحبة للحروب والنفقات الكثيرة. ثم تلاها القرش وهو أيضا من الفضة أكبر من الآقجة ويحتوي على 14.5 غرام من الفضة. في البداية كان يتم جلبه من الخارج وكان يعتبر العملة الرسمية في زمن السلطان سليمان القانوني ثم جرى سكه وتصنيعه داخل الدولة. وبرزت الحاجة للتعامل بفئات نقدية صغيرة لشراء الحاجات البسيطة فتم اعتماد عملات نحاسية تسمى منقور (ذات قياسين كبيرة وتعادل 1.8 آقجة وصغيرة وتعادل 1.24 وكانت تستخدم لشراء الحاجات الزهيدة. واخيراً تم تداول العملات الذهبية وأولها كانت تسمى السلطاني ثم أُصدرت الليرة العثمانية الذهبية وبقي التعامل بها حتى عام 1884 عندما تم الإعلان رسميا عن إيقاف تخفيض قيمة العملة وتم الإعلان عن النظام الثنائي (الذهب والفضة) وتم تحديد نسب التبادل بين العملات الفضية والنحاسية واعتماد الذهب أساسا للنقد. [297]

3-6- إيرادات الدولة العثمانية العامة:

[296]) سميع علي حسن، النظام المالي في الدولة العثمانية من قيام الدولة حتى عهد الإصلاحات، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة تشرين. اللاذقية. سوريا. 2016: 15- 19

[297]) جنان خضير الجنابي، أحوال الدولة العثمانية من خلال النقود، رسالة دكتوراه في فلسفة التاريخ المعاصر، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 2015: 17-98

تتضمن الايرادات الواصلة الى الخزينة المعمورة من موارد دورية يتم تحصيلها سنويا والتي تعتبر المرتكز للنظام المالي وتتكون من الزكاة والخراج والجزية والعشور وجميعها وردت تفاصيلها في الكتب الفقهية وبحكم شرعي ولم تتغير في المراحل التاريخية المختلفة للدول الإسلامية وكان على الدولة العثمانية الاستمرار بذلك. وهناك موارد غير دورية وليست سنوية يرتبط البعض منها بالتحركات العسكرية وشن الحروب مثل الغنائم والفيء والبعض الاخر متعلق بالأحوال الشخصية مثل تركة من لا وارث له والمال مجهول الصاحب وليس له مستحق والقروض التي يمكن الحصول عليها. وجميع ما سبق يندرج ضمن الاحكام الشرعية والنصوص الفقهية للمال. وكانت هذه الإيرادات تختلف من منطقة الى أخرى بحسب التعداد السكاني والنفقات الخاصة المطلوب تسديدها والفائض يتم ارساله للخزانة الهمايونية. وهناك بعض الإيرادات المتحصلة من ضرائب عرفية تم فرضها من قبل ولي الامر (السلطان)من اجل تغطية نفقات الدولة الدائمة او الاستثنائية بحسب الظروف لتقديم خدمة عامة للمجتمع وللإيفاء بالالتزامات العسكرية والسياسية للدولة ومعظم فقهاء الشريعة اباحوا فرض مثل هذه الضرائب من اجل المصلحة العامة وبشرط عدم التعدي والظلم والمساواة بين الرعية. ومنها رسوم تسجيل الأراضي الزراعية باسم مالكيها (ضريبة تسجيل المزرعة) ورسوم الطواحين ورسوم استخدام المداخن للتدفئة ورسوم الحيوان الآبق والشارد وغيرها. وتم فرض ضرائب عارضة بسبب الحروب او الجوائح كالأوبئة والطوارئ كالزلازل والفيضانات.

3-7- نفقات الدولة العثمانية العامة:

بحسب المصادر والوثائق التاريخية للدولة العثمانية فان نفقات الدولة العامة قد انحصرت في الأبواب الشرعية للأنفاق ولم تتجاوزها حيث تم توجيه كل مورد مالي الى المصرف الخاص به فمثلا تم توجيه الخراج الى نفقات الشؤون العسكرية. والجزية الى تسديد نفقات موظفي الدولة. والضرائب المحلية لنفقات رواتب العلماء والقضاة. وتم توجيه الضرائب الواردة من التجار غير المسلمين لفك الرقاب وتسديد ديون الغارمين وتجهيز المجاهدين في سبيل الله.[298]

[298]) محمد احمد إبراهيم عبابنة ، التاريخ الاقتصادي للدولة العثمانية للمدة 639- 973 هـ، رسالة دكتوراه في الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة اليرموك ، الأردن، 2016: 48- 84

النظام الاقتصادي التركي في ظل الجمهورية التركية

4-1 – التحولات الجيوسياسية في الإمبراطورية العثمانية وانهاء الخلافة

خلال الربع الأخير من القرن السادس عشر بين السنوات 1578-1606 خاضت الإمبراطورية العثمانية عدة حروب منهكة في الشرق والغرب مما أضعف القوات العثمانية كثيرا واضطرها الى التخلي عن العديد من الأراضي كما توقفت الدول الاوربية عن تسديد الجزية التي التزمت سابقا بتسديدها للعثمانيين وشارك الاسبان والبرتغاليين في انتزاع سيادة الدولة العثمانية على دول الساحل الافريقي وأصبحت منطقة البحر الأسود هي الأخرى منطقة نزاع مع القوقاز. اما في الداخل العثماني فلم يكن الحال بأفضل من ذلك فقد تراجعت هيبة السلطان وأصبح للقادة العسكريين قوة وسلطة معارضة لسلطة السلطان فتصرفوا خارج القانون واستولوا على أموال الخزينة ونهبوا ثروات الشعب ولم يعد السلطان قادرا على حماية مواطنيه فتوجه سكان الولايات الى العاصمة إسطنبول طلباً للرزق والأمان وتناقصت إنتاجية المزارع والصناعات[299]. وكان للعامل الاقتصادي الأثر الكبير في ازدياد المعارضة لنظام الحكم ولم تتمكن المؤسسات الرسمية من التطور والتكيف مع النهضة المستحدثة في دول اوربا. واستمر منح الامتيازات التجارية للأجانب بهدف توفير السلع للسوق الداخلية مما أدى الى سيطرة الاوربيين على التجارة الخارجية للإمبراطورية والتحكم في وارداتها. كان لأسلوب الانغلاق الذاتي الذي مارسته الإمبراطورية قروناً عدة أثر كبير في تخلفها عن اللحاق بالمنجزات العلمية والإدارية الحديثة وخصوصا في الجانب العسكري وبدا ذلك واضحا فيما تلا ذلك من حروب ومعارك أدت الى خسارة هائلة في الأرواح والممتلكات وتسارعت لحظات انهيار الدولة. وكان للقوى الغربية واعداء الإمبراطورية دور كبير في اشعال فتيل النعرات الطبقية والعرقية في مختلف انحاء الإمبراطورية [300] ويعتبر بعض المؤرخين ان عظمة الإمبراطورية انتهت بوفاة السلطان سليمان القانوني عام 1566 م فقد انشغل السلاطين من بعده بالملذات والترف واهملوا الجيش وشؤون

---

[299]) فاطمة طالب وسليمة يمينة، الوضع الاقتصادي في الدولة العثمانية من خلال كتاب مدخل الى التاريخ الاقتصادي: رسالة ماجستير في العلوم الإنسانية، جامعة الدكتور يحيى فارس بالمدية، الجزائر، 2016 :12-16

[300]) خليل اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء الى الانحدار، ترجمة محمد الارناؤوط، دار المدار الإسلامي، ليبيا، 2002: 67-85

الحكم مما فسح المجال لحريم السلطان والقادة العسكريين والصدور العظام بالتدخل في شؤون الحكم والسيطرة على مقدرات الدولة، الى حد عزل السلطان أو سجنه ومنعه من الحكم واخيراً قتله. كما ساهم الفهم القاصر المحدود لأحكام الشريعة من قبل علماء السلطان بتحريم العديد من المنجزات العلمية والمبتكرات الصناعية بدعوى مخالفة الدين. الامر الذي كان يمكن ان ينتشل البلاد من الجهل والفوضى مثل المطابع وأساليب العلاج الطبية الحديثة مما فاقم من مشاكل الدولة وأزماتها واستمر ذلك حتى العام 1737 عندما اعتلى السلطان مصطفى الثالث العرش وكانت بداية عصر الإصلاحات المقتبسة من النظام الفرنسي في الجيش والتعليم والحياة العامة ولكن هذه الإجراءات كانت متواضعة وغير كافية وتوالت المؤامرات والعقبات للإصلاح حتى عهد السلطان محمود الثاني 1808 م الذي استعان بالإنكليز والألمان لتطوير الجيش والتعليم والطب ولكن الأطماع الاوربية في السيطرة على الدولة العثمانية واراضيها ضغطت على السلطان للقبول بوسائل الإصلاح المستمدة من الأنظمة الغربية وقيمها ومبادئها بحجة إصلاح النظام السياسي والإداري لتبلغ الأناضول مرتبة الدول الاوربية باستحداث إدارة مركزية يشارك فيها الشعب بجميع طوائفه وقومياته ودون تمييز في الجنس واللغة والدين . وقد أطلق على هذه التغييرات حركة الإصلاح والتجديد العثمانية (التنظيمات) بين عامي 1839 و1856 م. والتي أقرت مساواة المواطنين امام القانون، واحترام حق التملك، والمساواة في دفع الضرائب بغض النظر عن الدين او العرق، كما تكفلت باستحداث تمثيل للطوائف غير المسلمة في المجالس المحلية وفي مجلس القضاء الأعلى. وقد وافق السلطان على ذلك مقابل تسوية الصراع بين الإمبراطورية وبين والي مصر محمد علي باشا ومنعه من الانفصال والحفاظ على كيان الدولة العثمانية المتبقي واحترام استقلالها. واستمرت الخطوات الإصلاحية على نسق النظام الغربي مما فاقم النقمة الشعبية تجاه السلطان وحاشيته كون الإصلاحات جاءت مخالفة للعديد من النصوص الشرعية بحسب اراء علماء الدين اللذين قادوا حركات التمرد والعصيان ضد السلطان واصلاحاته. وكان لتردي الأوضاع الاقتصادية الأثر الكبير في عدم إمكانية توفير احتياجات الناس. وَسَعَت العديد من الدول الاوربية لعرقلة وتعطيل الإصلاحات والتدخل في الشؤون الداخلية ودعم حركات التمرد والانفصال ووضع الخطط لتقسيم أراضي الإمبراطورية التي

أصبحوا يطلقون عليها (الرجل المريض) مما يؤكد سوء النية المبيت من قبل هذه الدول للتخلص من الدولة العثمانية بعملية موت بطيئة. وقد ساهم المثقفين في الاناضول واللذين تلقوا تعليمهم في الدول الاوربية اثناء حركة تجديد التعليم وتأثروا بالقيم الغربية وأبهرتهم اكتشافاتها واختراعاتها العلمية وتم توظيفهم في مناصب متقدمة من الحكم والإدارة بالتعجيل بذلك من خلال تبنيهم للقيم والأفكار الغربية دون فحص وتمحيص خصوصا ما يتعلق بالأبعاد القومية لنظام الحكم والحريات الشخصية والنظام الدستوري والقضاء على الملكيات والاقطاعيات الزراعية والتحرر من الاستعمار. وبات السلطان ونظام الحكم في الإمبراطورية هو العدو الأول لهم فسعوا الى تأسيس الجمعيات السرية وكتابة المقالات والمنشورات لغرض عزله وقتله. وبعد تعيين السلطان عبد الحميد عام 1876 م ومع انه قام بأعمال وخدمات جليلة لإنقاذ الأوضاع ومنها فصل الادارتين المدنية والعسكرية وفصل السلطة القضائية عن التنفيذية والسلطة العسكرية. فأقيمت المحاكم المدنية وأُنشأت كليات للعلوم والحقوق والآداب ومدارس عليا للتجارة والزراعة، والفنون، وغرف للصناعة، والتجارة. ولكن ديون الدولة كانت قد تجاوزت مليارين ونصف ليرة عثمانية. ورغم كل الإصلاحات المادية والثقافية فان مجلس إدارة الدين العام العثماني الذي يمثل الدائنين الأجانب للدولة لتنفيذ مشروعاتها الاقتصادية من خلال القروض الأجنبية ساهم في إيجاد المبررات للتدخل في الشؤون الداخلية بحجة مراقبة الانفاق وتحصيل الدين وفرض ضرائب جديدة لتسهيل السداد. مما زاد من الارتباك الاقتصادي وسارع في انهيار الدولة والاطاحة بها من خلال ثورة عام 1908 م التي شاركت محافل الماسونية واليهود في دعمها وما تلاها من احداث وخلع السلطان عبد الحميد ونفيه وتعيين خلف له. وبعد مشاركة الدولة في الحرب العالمية الأولى بجانب المانيا التي خسرت الحرب سارعت دول الحلفاء الى احتلال الأراضي التابعة للإمبراطورية وتم تقسيمها وتوجهت الجيوش البريطانية الى العاصمة إسطنبول وتولى الحكم مصطفى كمال اتاتورك وهو أحد أعضاء جمعية الاتحاد والترقي الذي ألغي الخلافة الإسلامية ونادى بالقومية الطورانية وبدأ النظام الجديد بإعلان تركيا دولة جمهورية برئاسة مصطفى كمال وإلغاء الخلافة ونقل العاصمة الى انقرة [301]

[301]) إسماعيل احمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكان، الرياض 1995: 167- 233

4-2- الاقتصاد في ظل الحكم الجمهوري

في أواخر الدولة العثمانية وقبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى كان الاقتصاد في الأناضول يعاني من مشاكل وازمات متعددة بسبب الاحداث الصعبة التي مرت بها سياسة الدولة العثمانية في المجال الاقتصادي وقد استغلت الدول الاوربية ذلك فشجعت الدولة على الاقتراض بالفوائد الفاحشة اذ يتم كتابة الدين بقيمة سبعمائة قرش ويتم الإقراض بمبلغ اثنان وثلاثون قرش فتحملت الدولة عبئاً ثقيلا من الديون قدر بحوالي 350 مليون جنيه إسترليني [302] . وتم استخدام أساليب متعددة من قبل السلطات للحصول على الأموال مثل الغاء الامتيازات الأجنبية وزيادة الرسوم الجمركية والاستحواذ على بعض الممتلكات. وبعد إقرار مجلس الشعب عام 1924 للدستور ومنح الصلاحيات للجهات التنفيذية تم تغيير العديد من السياسات الاقتصادية التي كانت متبعة اثناء حكم الدولة العثمانية. حيث تم اعتماد مشاريع إصلاحية للقطاع الزراعي والصناعي وتم الاهتمام بإدخال الآلات والوسائل الحديثة في الزراعة مما ساهم في زيادة ووفرة المحاصيل الزراعية وتمت الاستعانة بالخبراء الأجانب لتحقيق ذلك. كما تم الاهتمام بتطوير الثروة الحيوانية وتم افتتاح جمعيات تعاونية وتحسين أنظمة الري والسدود. جرى اصدار العديد من القوانين لحماية وتسهيل وتشجيع الصناعات المختلفة. وجرى اعفاء المؤسسات الصناعية من الرسوم الجمركية واهتمت الحكومة بالقطاع الخاص وشجعته. سعت الحكومة لتأميم الشركات الأجنبية العاملة وسنت القوانين لذلك ومن أهمها شركة الكبريت والنحاس. تم وضع خطة خمسية للتقدم الصناعي ونشطت حركة التجارة الداخلية والخارجية وقد تحسن الميزان التجاري بين عامي 1929-1934 لصالح البلد.

4-3- المصارف:

تم انشاء مصارف صناعية وتجارية لدعم الاقتصاد وبين عامي (1923 – 1939) بلغ عدد المصارف 32 مصرفا بهدف إيجاد نظام مصرفي يدعم الاقتصاد التركي. وساهم مصرف العمل في اقراض الأموال للمشاريع الصناعية لاستخراج الفحم الحجري من مناجم تركيا على البحر

[302]) علاء طه ياسين، الدولتية وأثرها في السياسة التركية حتى عام 1960، مجلة سر من رأى مج 6 ع 18 س 6 ك 2 2010

الأسود. وازداد عدد المودعين في المصارف التركية مقارنة بالمصارف الأجنبية. وقد شهدت الأوضاع الاقتصادية تحسنا بعد التدهور الكبير الذي حصل بسبب التنافس الدولي للسيطرة على ممتلكات الدولة العثمانية واقتسام ثرواتها.[303]

4-4- التغيرات الاقتصادية في الدولة التركية

يمكن ملاحظة التغيرات التي طرأت على النظام الاقتصادي للدولة التركية خلال تدرجها في أنظمة الحكم الجمهوري منذ إعلانها عام 1924وانهاء حكم الإمبراطورية العثمانية. فقد حرص أعضاء حزب الشعب الجمهوري وفي مقدمتهم كمال مصطفى على احداث تغييرات في البنية الاقتصادية للدولة من ناحية تشجيع المستثمرين المحليين على تولي الصناعة مثل الألبسة والاقمشة الحريرية والصوفية وصناعات الأغذية والصناعات الجلدية وصناعة الاسمنت وإنهاء الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الصناعات الوطنية .ولكن ازمة الكساد العالمي التي حدثت في 1929 كان لها أثر كبير على الاقتصاد حيث أصيب أصحاب المؤسسات الصغيرة بصدمة كبيرة لإن اداؤهم الصناعي لايزال في بداياته وكانت التجربة الليبرالية الاقتصادية لاتزال حديثة العهد بالتطبيق في الأناضول . عندها بدأ البحث عن سياسات أخرى تساهم في انتشال الاقتصاد وتوجهت انظار بعض أعضاء الحزب الجمهوري نحو الاتحاد السوفيتي وفلسفته الاقتصادية فتنادوا الى تطبيق نموذجها وقيام الدولة بتولي المشاريع الاقتصادية الكبيرة والمساهمة فيها وإشراك صغار المزارعين في تملك الأسهم بالتعاونيات الزراعية والمصانع الصغيرة في القرى والالتزام بنظام صارم في عمليات الاستيراد والتصدير. وقد تسبب هذا المنحى في حصول انشقاقات حزبية أدت الى تشكيل معارضة حزبية روجت لتحقيق العدالة للفلاحين والعمال وضرورة تمليكهم للأراضي الزراعية وتيسير حصولهم على المعدات والبذور وباقي المتطلبات. وقد دعمت فئات كبيرة من الناس هذا التوجه مما ساهم في وصول أصحابه الى الحكم بعد الانتخابات والشروع بتنفيذ هذه السياسات الاقتصادية. ولكن ذلك لم يتحقق بالشكل المطلوب وعادت الحالة الاقتصادية للتردي مما سهل تدخل الجيش بانقلاب عسكري لتغيير

[303]) حيدر صبري شاكر الخيقاني، أثر التغييرات السياسية على الأوضاع الاقتصادية في تركيا (1914- 1940)، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، ع 14، كلية الآداب جامعة بغداد 2009.:62- 91

النظام والعودة الى السابق. ولا يمكن إغفال تأثير التجاذبات السياسية للدول الكبرى الساعية الى السيطرة على بلاد الأناضول بعد إنهاء الدولة العثمانية. فالاتحاد السوفيتي سعى لتوثيق العلاقة مع الدولة الناشئة لتحقيق مصالح سياسية واقتصادية. كما سعت الولايات المتحدة الأمريكية لنفس الهدف وضم تركيا الى الحلف العسكري مع دول اوربا (الناتو) لغرض تحجيم الاتحاد السوفيتي ومنع نفوذه من الوصول الى اوربا والممرات المائية العالمية. ولذلك ظلت هذه التجاذبات تؤثر على السياسات الاقتصادية للدولة التركية زمناً طويلاً تعرضت فيه الى العديد من الازمات الاقتصادية واضطرت مرات عديدة للاقتراض من صندوق النقد الدولي لتغطية احتياجاتها وطلب المساعدات من الدول الغنية [304] لقد تم انشاء العديد من المشروعات الصناعية الضخمة بعد اعلان النظام الجمهوري وتوالى ذلك في الثلاثينيات من القرن الماضي وباعتمادات حكومية وبرؤوس أموال ضخمة ولكن حتى السبعينيات لم تتمكن هذه المشاريع الضخمة من تغطية مشاكلها المالية وتسببت في عجز الموازنة المستمر والمتضخم بصورة مزمنة .وفي منتصف الثمانينات توجهت الدولة نحو تبديل النمط الاقتصادي الى الخصخصة والسماح للقطاع الخاص بتأدية دور اكبر في النشاط الاقتصادي من اجل تخفيض النفقات العامة على الكيانات الاقتصادية الحكومية. وقد ساهم ذلك في تحسن الوضع الاقتصادي، ولكن ليس بالمستوى المطلوب مما تسبب في احداث أزمات اقتصادية جديدة وظهور تيارات سياسية لديها برامج إصلاحية مكنتها من الوصول عبر الانتخابات الى سدة الحكم تمثلت في حزب العدالة والتنمية عام 2003 حيث كانت لدى الحزب رؤية اقتصادية متميزة وطموحة بدأت بالتقشف والإصلاح وانتهت بتغيير شامل لكافة الخدمات والبرامج لغرض تسديد كافة القروض وضمان التحرر الاقتصادي. وقد نجحت هذه السياسات بانتشال تركيا من وضعها الاقتصادي المتردي وافرزت متانة وتطور كبير في منشئات البنى التحتية كالماء والكهرباء والطاقة والاتصالات كما تصدرت الصادرات الزراعية والصناعية والمنسوجات دول المنطقة وباتت تركيا نموذجاً يحتذى به لتطوير الاقتصاد وهي الان من ضمن الدول المتفوقة اقتصادياً وضمن دول مجموعة العشرين

[304]) مصدر سابق، علاء طه ياسين، الدولتية وأثرها في السياسة التركية.

الاقتصادية [305] ويمكن ملاحظة تأثير التوترات السياسية الداخلية والخارجية على سير الاقتصاد التركي. وكان واضحاً أثر الانقلاب الفاشل في 2016 وما تبعه من تغييرات جوهرية في هيكلية وبناء الدولة واجراء الاستفتاء الشعبي وتغيير نظام الحكم الى النظام الرئاسي وتغير السياسات الإقليمية والدولية بشكل ملفت مما انعكس بوضوح على مؤشرات الناتج القومي والتضخم ومعدلات البطالة وقطاعات الاقتصاد التركي المختلفة مثل السياحة والطيران والصناعة وكان لانتشار وباء الكورونا اثر كبير بين عامي 2020 -2021 كما حصل مع العديد من دول العالم والتي لايزال بعضها يعاني من هذه التبعات .ولكن الحكومة التركية قامت بالعديد من الخطوات الفعالة للسيطرة على هذه التبعات من خلال إقرار العديد من التشريعات والقوانين التي ساهمت في زيادة الاستثمارات الأجنبية ووصول رؤوس الأموال لدعم الاقتصاد الوطني .كما حرصت على زيادة الحد الأدنى للأجور بهدف تشجيع العاملين وتحفيز الإنتاج والتصنيع . وتوّجَت ذلك بعقد العديد من الاتفاقيات الاقتصادية وتوسيع مجال الشراكة مع الدول وزيادة الصادرات والبحث عن موارد للطاقة الداخلية بهدف الاستغناء عن استيرادها وكان ملفتاً التطور الكبير في مجال التصنيع العسكري والصناعات الدفاعية الحديثة [306]

4-5- نبذة مختصرة عن الاقتصاد العالمي:

أصبحت دراسة التاريخ الاقتصادي للدول اليوم من اهم المؤشرات المعتمدة لتحديد الأوضاع الاجتماعية ومعرفة مصادر الثروة للوصول الى وسائل ناجحة بهدف تحريك التنمية واستدامتها وباتت المقارنات تجرى باستمرار لتحديد مصادر الدخل لكل دولة والمقارنة بينها كمؤشر دال على مستوى التقدم والازدهار. ويمكن اعتبار الفترة بين 1500 -1800م هي فترة الازدهار التجاري العالمي للدخل عن طريق تبادل البضائع بين الدول حيث اعتمدت معظم مصادر الدخل فيها على عمليات تجارة نقل البضائع والمنتجات وتمت فيها معظم الرحلات البحرية لاستكشاف العالم وإيجاد طرق للنقل. وقد تنافست معظم دول العالم للحصول على الريادة

[305]) سماء إبراهيم سليمان، أثر سياسة صندوق النقد الدولي على الإصلاح الاقتصادي في تركيا، مجلة النيل للعلوم التجارية والقانونية ونظم المعلومات، مج 2، ع 4، اب 2022

[306]) حسن الشاغل ومصطفى وهيب، كيف تغيرت تركيا خلال خمس سنوات، الاقتصاد التركي بين عامي 2015-2020. مركز الاناضول لدراسة الشرق الأدنى، شباط 2022: 4-45

في هذا المجال والسيطرة على طرق النقل والتي تمثلت بالنقل البحري بين العالم. اما المرحلة التالية والتي انطلقت في القرن التاسع عشر فتميزت بالسعي لدعم الصناعات وإقامة البنى التحتية للنقل وإيجاد تشريعات لحماية الصناعات والاهتمام بالتعليم وتطويره للارتقاء بمهارات الايدي العاملة وكانت هناك دول رائدة في هذا المجال تمثلت في اوربا الغربية وبريطانيا وامريكا. فشهد العالم الطفرة الصناعية وتأسيس البنوك للمحافظة على أسعار الصرف وتداول القروض. وكان من طبيعة هذه المرحلة ازدياد الاستعمار للمناطق الغنية بالثروات الطبيعية واستغلال شعوب هذه المناطق لتحقيق الرخاء الاقتصادي للدول المستعمرة وشعوبها. وتميزت المرحلة الثالثة في القرن العشرين بظهور النتائج للمراحل السابقة فقد تمكنت الدول التي اهتمت بالتعليم والتطوير الى الوصول للتفوق التكنولوجي والسيطرة على ادواته وتشكيل مجموعة الدول الغنية التي باتت تمتلك الأموال والخبرات للسيطرة على الدول الأخرى ليس عن طريق الاستعمار المباشر كما في السابق وانما عن طريق الاقتصاد وادواته. أصبح واضحا ان هناك ثلاث عناصر مهمة يجب احداث تغيير سريع فيها للوصول الى التغيير الاقتصادي المنشود وهي: (تطوير التعليم، وتوفير رؤوس الأموال الكافية، وزيادة الإنتاج في شتى المجالات). لذا توجب على الدول التي تود اللحاق بركب التقدم والتنمية مسابقة الزمن والاستفادة من تجارب الدول الغنية واحداث قفزات سريعة في مجال التعليم والبنى التحتية والصناعة الوطنية وتغيير نظمها وقوانينها بتشجيع الاستثمار الداخلي بحيث تحقق الحماية المطلوبة للمنتج المحلي وتتمكن من المنافسة التجارية مع العالم.[307] وقد المح البنك الدولي الى ان تركيا نجحت في الاندماج مع منظومة الاقتصاد العالمي بسبب العلاقات التجارية التي تم توفيرها وان السياسات المالية المتبعة منذ 2002 ساهمت في تحول البلاد نحو خدمة المواطن وان القطاع الاقتصادي فعال ويتحرك بموجب سياسات الأسواق. لذا فان تضافر كل هذه العوامل أدت الى إنجازات اجتماعية واقتصادية قادت الى رفاهية المجتمع. حيث ارتفعت نسبة التعليم وزادت الايدي العاملة في الصناعة وتراجعت معدلات الفقر وزاد متوسط دخل الفرد اليومي[308]

[307]) روبرت سي آلن، التاريخ الاقتصادي العالمي مقدمة قصيرة جدا، ترجمة محمد سعد طنطاوي، ط 1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ،2014: 7- 141

[308]) تقرير البنك الدولي، تركيا الصاعدة: دروس من اقتصاد في مرحلة تحول، 2014/10/12. www albankaldwi.org.

نتائج البحث:

ان الوصول الى نتائج منطقية وواقعية لتفسير الوضع الاقتصادي لبلاد الأناضول في ظل الدولة العثمانية وبعد اعلان النظام الجمهوري يقتضي الدراسة الكلية للأوضاع العالمية المصاحبة لكل منهما . فمنطقة الأناضول بحكم موقعها الجغرافي وحدودها المتواصلة المتاخمة لما حولها وموقعها على طرق التجارة العالمية تأثرت وأثرت فيما حولها في كل نواحي الحياة. وكان لابد ان تسير ضمن النظام الاقتصادي السائد في ذلك الزمن. لذا فيمكن اعتماد الحقبة التاريخية الاقتصادية للفترة بين 1500 -1800 م هي فترة الازدهار التجاري العالمي وفترة الانتعاش الاقتصادي لبلاد الأناضول تحت ظل حكم الدولة العثمانية. ويرجع ذلك الى الحروب الكثيرة التي خاضتها الدولة في تلك الفترة وسيطرتها على أراضي شاسعة وممرات مائية مهمة والوفرة المالية التي نتجت عن ذلك والتزام نظام الحكم العثماني بالمرتكزات الأساسية الثلاث للنظام الاقتصادي الإسلامي من ازدواجية للملكية والحرية المقيدة للنشاطات الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وقد تمثل ذلك في النواحي التالية:

- اعتمد اقتصاد الدولة على تراكم الأموال في الخزانة العامة مما أتاح للدولة تسديد النفقات المطلوبة.
- كان يتم توثيق الواردات والمصروفات بصورة دقيقة ومتقنة مما قلل من الفساد المالي.
- سعت الدولة لتوزيع الدخل القومي بصورة منصفة بين الافراد لتحقيق العدالة الاجتماعية
- تم فرض الضرائب بموجب ادلة شرعية ولم يتم التجاوز الا في سنوات التردي والانهيار وكان المبدأ المتداول (ضرائب اقل تؤدي الى طاعة أكثر) وعدم ارهاق الناس.
- تولت الدولة تحقيق الأمن الداخلي والخارجي بالاعتماد على مواردها فنشطت التجارة عصب الاقتصاد في ذلك الزمان واطمئن الناس على بضائعهم وانتعشت الطرق التجارية بين المدن.
- جميع الأراضي الزراعية ملك للدولة ويتم تأجيرها للمكلفين بغرض استثمارها مقابل تجهيز الدولة بالجنود وقت الحروب وتغطية نفقاتهم مما وفر المنتجات الزراعية بشكل دائمي كما ساهم في عدم تحميل الدولة نفقات توفير السكن والتجهيز للقوات العسكرية.

- أتاحت الدولة لمواطنيها حرية العمل المشروع والتملك والادخار والتصرف في الممتلكات فتحركت الأسواق تحت ظل المنافسة المشروعة والطلب الاستهلاكي الحقيقي.
- عمليات البناء للدور والمنشآت يقوم بها وينفق عليها المستفيدون منها سواء بالاستثمار الشخصي او لأغراض خيرية وقفية لذلك تميزت بتفوق الجودة والمتانة
- تولت الدولة مصاريف التعليم والصحة وخدمات الطرق والجسور وتجهيز المياه من الأوقاف الخيرية وبذلك تحققت مفاهيم الملكية العامة الفعلية التي تهدف للخدمة المجتمعية لكل الشرائح والفئات.
- تم الانفاق على موظفي الدولة من الواردات للميزانية كل حسب تخصصه [309].

ويمكن ان يتم توصيف الاقتصاد في الدولة العثمانية بمنحنى تصاعدي واكب نشوئها في 1299 م واستمر في النمو وبلغ ذروته في القرن الخامس عشر والسادس عشر، ولكن لم يستمر هذا لعوامل داخلية وخارجية عديدة فبدأ بالتباطؤ ثم الركود وأخيرا الهبوط والتردي في القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر [310] في أواخر الدولة العثمانية تردى الاقتصاد بشكل سريع وتراجعت مدخولات الدولة لأسباب كثيرة بعضها مرتبط بالداخل مثل الترف المتزايد بين السلاطين وخصوصا ما يتعلق بتقليد الحياة الغربية لبناء القصور الفخمة والاثاث والاسراف في الأثاث والتجهيزات ونمط المعيشة وعدم الاكتراث للاحتياطي النقدي ومنها ما تسببت به الاضطرابات والثورات المتكررة من قوات الانكشارية وبعض مشايخ الطرق الصوفية وأفراد من العائلة الإمبراطورية ودخول الجيش في دوامة من الحروب التي استنزفت مقدراته ناهيك عن التهديدات الخارجية من الدول المجاورة والطامعة في ممتلكات العثمانيين كروسيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا والعدد الكبير من المؤامرات والدسائس والحروب التي تعرضت لها أجزاء عدة من الإمبراطورية. كل ذلك أدى الى امعان الدولة في زيادة الضرائب المفروضة على مواطنيها وخصوصا الزراعية مما اضطر الكثير من الفلاحين الى ترك الزراعة والتوجه نحو الرعي في البراري او السفر الى العاصمة والمدن الأخرى املاً في الحصول على فرص للعمل. اما القطاع الصناعي

[309]) أكرم بوغرا اكينجي، الحياة الاقتصادية في الدولة العثمانية، ديلي صباح، 2017/10/27
[310]) توفيق دحماني، نظرة عن اقتصاد الدولة العثمانية بين القرنين 14- 20 م، المجلة المغاربية للمخطوطات مج 16 ع 1 س 2020: 146-161

فان التزام الدولة العثمانية بمنهجها في الاقتصار على الصناعات الاستهلاكية وعدم الموافقة على استخدام الوسائل الحديثة وإيجاد صناعات جديدة والحرص على توفير مقتضيات الاستهلاك الداخلي وعدم فرض ضرائب على الاستيراد أتاح للأجانب استغلال السوق العثماني لتصريف بضائعهم دون تحصل الميزانية العامة على مدخولات إضافية ولم يوفر الحماية المطلوبة للصناعة الوطنية التي كان لابد من تطويرها. وكان للجانب النقدي الأثر الكبير في زيادة الانهيار بسبب الإصلاحات الاقتصادية التي فُرضت على الدولة من الدول الدائنة بهدف تحصيل الديون وإيجاد استقرار نقدي للعملة واصدار العملة الورقية لأول مرة في 1840 في عهد السلطان عبد المجيد بغرض تسهيل المبادلات المالية والتي أحدثت اختلالا واضحا في الأسواق المالية .وقد سعت الدولة لتأسيس البنك العثماني عام 1856 بفرعين احدهما في إسطنبول والثاني في إنكلترا بهدف توفير السيولة النقدية المطلوبة وبفوائد ربوية مقنعة تحت اسم (بيع المعاملة) ساهم في زيادة النفوذ الأجنبي داخل الدولة وقدم القروض فيما بعد لخزينة الدولة فتضاعفت ديونها جراء الفوائد المتراكمة . ان كل التنظيمات الإصلاحية التي تبنتها الدولة العثمانية بعد 1800 م عجلت في تغيير معالم الاقتصاد الإسلامي وساهمت في تحول الدولة الى النظام الرأسمالي ومن أهم سماته البنوك الكثيرة التي انتشرت وسيطرت على الاستثمارات والحياة الاقتصادية .[311] ويمكن دراسة التحول الاقتصادي الحاصل في تركيا بعد عام 1820 من خلال الاعتماد على الزيادات الحاصلة في دخل الفرد السنوي باعتباره مؤشرا قابلا للقياس تم اعتماده في العديد من دول العالم باعتبار ان زيادة الدخل ناجم عن زيادة الإنتاج وتطور التنمية المستدامة كما حدث في دول اوربا الغربية في المدة التي سبقت الثورة الصناعية وانتشر خلال القرن التاسع عشر الى باقي الدول وبحلول القرن العشرين تم ملاحظة الزيادة الحاصلة في حصة الفرد من الإنتاج والدخل في معظم دول العالم والتي اصبح النمو الاقتصادي نتيجة مؤثرة في مدى ثراء او فقر الأمم حول العالم . وبعد الحرب العالمية بات واضحا مدى النمو الاقتصادي الحاصل بسبب الإنتاجية العالية التي تطورت بفعل التقدم

[311]) سعداوي ليلي، الاقتصاد العثماني من نظام الخزينة الى النظام البنكي (المتغيرات والنتائج)، مجلة تاريخ العلوم، مج 5 ع 3 (13) ،س 6، حزيران 2020

التقني وزيادة نصيب الفرد من مصادر الدخل والتي انعكست ايجاباً على تحسن مستويات التعليم والتي بدورها ساهمت في تحسين إنتاجية العمل مجدداً. لقد لعبت الثورة الصناعية دوراً مهماً في التعجيل بالتحسن الاقتصادي لدول اوربا وفي مقدمتها بريطانيا ومنها انتشرت الى باقي الدول ووصلت الى تركيا التي كانت تعيش نهايات العهد العثماني وبداية العهد الجديد. حيث تجاذب الاقتصاد التركي عمليات الإصلاح وبداية الانفتاح الاقتصادي على الأسواق العالمية والذي ولدته رغبات الدول الدائنة بالسماح للتجارة الحرة ودعم استثمارات الأجانب في البلاد. ولكن الفترة بين الحربين العالميتين تميزت بالركود والكساد الكبير الذي شهده العالم من 1914-1950 والذي أدى الى الانحدار في تطبيق الاقتصاد الليبرالي مما أدى بالضرورة الى تقلبات في معدلات النمو وظهور التباين الواضح في مستوى الدخل الفردي وحدث الانكفاء الداخلي نحو دعم الصناعات الوطنية ومنع الاستيراد للحفاظ على النقد مما شجع بعض المستثمرين المحليين على المباشرة بدعم الصناعة المحلية. ولكن ازمة البترول في 1973 وما اعقبها من فك ارتباط الدولار بالذهب كان له تأثير سلبي على الاقتصاد التركي وتزايدت الضغوطات الاقتصادية على الاوضاع السياسية فحصلت انقلابات عسكرية لم تفلح هي الأخرى بتحسين الأوضاع حتى عام 2001 وبداية وصول حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم وبدء مرحلة جديدة في الاقتصاد التركي تميزت بتسريع معدلات النمو الاقتصادي والتنمية البشرية خلال عقدين من الزمن حولت تركيا الى بلد متفوق اقتصادياً. ان دورة الاقتصاد التي مرت بها بلاد الأناضول منذ نهاية حكم الدولة العثمانية لا تعدو ان تكون نموذجاً تكرر في العديد من دول العالم، ولكن الخطط الإصلاحية الجريئة كانت السبب وراء التفوق الاقتصادي الحاصل.[312]

ولا يمكن ان نغفل دور الاستثمارات الأجنبية التي ساهمت في إنعاش الاقتصاد وتنميته بعد عام 2002 حيث ساهمت بشكل متسارع في تحقيق النمو الاقتصادي. وقد كان مهماً توفير المناخ الاستثماري الملائم بهدف جذب هذه الاستثمارات وتشجيعها من خلال مجموعة من

[312]) شوكت باموك، قرون متفاوتة في التنمية الاقتصادية في تركيا منذ عام 1820، اول تاريخ شامل للاقتصاد التركي، مطبعة جامعة برينستون، 2018

العوامل السياسية والاقتصادية والقانونية والمجتمعية والمؤسسات المعنية بهدف توفير الاقناع والثقة للمستثمر بان استثماره يعمل في بيئة آمنة ومحمية من التقلبات ومناخ ودّي يشجع على الاستمرار والبقاء [313]

التوصيات:

1- إعادة قراءة التاريخ الاقتصادي للعالم الإسلامي من قبل الباحثين والمختصين بصورة متوازنة وعدم الانسياق وراء التحليلات غير المحايدة سواء كانت بدوافع دينية او قومية ودعم البحوث والمنشورات الخاصة بذلك.

2- الاعتقاد الجازم بسنة التدافع وتغير الأحوال وتبدل الأنظمة مع ثبات الأصول والمرتكزات والسعي الدائم من قبل مراكز البحوث الاقتصادية للاستفادة من العلوم المعاصرة مع الإبقاء على الثوابت

3- قيام باحثي الاقتصاد الإسلامي بالتحري الدقيق للتجربة العثمانية الثرية في مفرداتها وتطوير البرامج الاقتصادية للأنظمة الحالية بما يخدم النمو الاقتصادي للدول الإسلامية.

4- تنمية الروح النقدية الذاتية الموضوعية والحرص على توجيه الأجيال الجديدة وخصوصا الشباب للتمسك بالثوابت والقيم الاصلية وعدم الانجرار وراء دعوات التغريب المشبوهة.

المصادر والمراجع

بحسب ترتيب ورودها في البحث

1. محمود شيت خطاب، فتوح البلدان الإسلامية، بلاد ما وراء النهر (بيروت: دار قتيبة، 1990)
2. حاج خليفة، سلم الوصول الى طبقات الفحول، (استنبول، منظمة المؤتمر الإسلامي، 2011) ج 1
3. على محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، ط1 (مصر: دار التوزيع والنشر الإسلامية، 2001
4. عبد المعز فضل عبد الرزاق ربوشة، موسوعة تاريخ العالم الإسلامي، عصر الدولة العباسية ط1(مصر: دار التعليم الجامعي 2023)

[313]) محمد غسان زلال، دور الاستثمار الأجنبي في تطور الاقتصاد التركي بعد عام 2002، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، بغداد، العراق 2014

5. محمد زاهد غول، لمحات من التاريخ العربي في الاناضول، مركز جمال بن حويرب للدراسات. /https://jbhsc.ae
6. محمد عادل عبد العزيز " الفتوحات الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين "مصر 2018
7. محمد فؤاد كوبريلي، قيام الدولة العثمانية، (ترجمة: احمد السعيد، مصر: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر،1965)، ط 1
8. احمد شيمشيرغيل، سلسلة تاريخ بني عثمان، سلالة ارطغرل ط1 (ترجمة: مهتاب محمد، الدار العربية للعلوم، 2016)
9. مجيد خليل حسين، مبادئ علم الاقتصاد، دار زهران، عمان، الأردن، 2008
10. نوري عبد الرسول الخاقاني وحسن لطيف، الاقتصاد الإسلامي بين العلم والمذهب جدل مستمر واشكاليات قائمة، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، العراق م 2014 ع 11 ،30 حزيران
11. نور الدين العوفي، الاعتقاد في الاقتصاد، دور المعتقدات في سيرورة التنمية الاقتصادية، مجلة المستقبل العربي، مج 34، ع 393 ،2011. مركز دراسات الوحدة العربية
12. عويس امين وفيصل شياد، فلسفة النظام الاقتصادي الإسلامي مقارنة بالنظم الاقتصادية التقليدية، SHARE، م 5، ع 2، تموز- ك 1 2016
13. عبد القادر عودة، المال والحكم في الإسلام، (جدة: الدار السعودية للنشر والتوزيع، 1984)
14. عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ وأهداف، ط 11 2009، الرياض.
15. جلال امين، فلسفة علم الاقتصاد، دار الشروق، 2022
16. موريس دوب، دراسات في تطور الرأسمالية، تعريب رؤوف عباس حامد، www.RaoufAbbas.org.1975
17. مكاوي محمد الأمين، النظام الرأسمالي وصناعة الازمات المالية والاقتصادية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –العدد الاقتصادي 34(01) جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر
18. حيدر غيبة، ماذا بعد اخفاق الرأسمالية والشيوعية، شركة المطبوعات، لبنان 1995

19. عبد الرحمن يسري احمد، الاقتصاد الإسلامي بين منهاجية البحث وإمكانية التطبيق ط2 2000، منشورات البنك الإسلامي للتنمية، جدة
20. سيد محمد السيد محمود، تاريخ الدولة العثمانية –النشأة –الازدهار، مكتبة الآداب، 2007
21. أكمل الدين احسان اوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، إرسيكا، إسطنبول، 1999
22. معاذ محمد عبد القادر عابدين، التاريخ الاقتصادي للدولة العثمانية، رسالة دكتوراه في الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن 2017.
23. عبد الرحمن خير، عرض تاريخي لبعض أدوات السياسة المالية العثمانية، International Journal of Al-Turath in Islamic wealth And Finance Vol.1No.2,2020.
24. سميع علي حسن، النظام المالي في الدولة العثمانية من قيام الدولة حتى عهد الإصلاحات، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة تشرين. اللاذقية. سوريا. 2016
25. جنان خضير الجنابي، أحوال الدولة العثمانية من خلال النقود، رسالة دكتوراه في فلسفة التاريخ المعاصر، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 2015
26. محمد احمد إبراهيم عبابنة ، التاريخ الاقتصادي للدولة العثمانية للمدة 639- 973 هـ، رسالة دكتوراه في الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة اليرموك ، الأردن، 2016
27. فاطمة طالب وسليمة يمينة، الوضع الاقتصادي في الدولة العثمانية من خلال كتاب مدخل الى التاريخ الاقتصادي: رسالة ماجستير في العلوم الإنسانية، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2016
28. خليل اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء الى الانحدار، ترجمة محمد الارناؤوط، دار المدار الإسلامي، ليبيا، 2002
29. إسماعيل احمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكان، الرياض 1995

30. علاء طه ياسين، الدولتية وأثرها في السياسة التركية حتى عام 1960، مجلة سر من رأى مج 6 ع 18 س 6 ك 2 2010
31. حيدر صبري شاكر الخيقاني، أثر التغييرات السياسية على الأوضاع الاقتصادية في تركيا (1914- 1940)، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، ع 14، كلية الآداب جامعة بغداد 2009.
32. مصدر سابق، علاء طه ياسين، الدولتية وأثرها في السياسة التركية.
33. سماء إبراهيم سليمان، أثر سياسة صندوق النقد الدولي على الإصلاح الاقتصادي في تركيا، مجلة النيل للعلوم التجارية والقانونية ونظم المعلومات، مج 2، ع 4، اب 2022
34. حسن الشاغل ومصطفى وهيب، كيف تغيرت تركيا خلال خمس سنوات، الاقتصاد التركي بين عامي 2015-2020. مركز الاناضول لدراسة الشرق الأدنى، شباط 2022
35. روبرت سي آلن، التاريخ الاقتصادي العالمي مقدمة قصيرة جدا، ترجمة محمد سعد طنطاوي، ط 1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014
36. تقرير البنك الدولي، تركيا الصاعدة: دروس من اقتصاد في مرحلة تحول، 2014/10/12. www albankaldwi.org.
37. أكرم بوغرا اكينجي، الحياة الاقتصادية في الدولة العثمانية، ديلي صباح، 2017/10/27
38. توفيق دحماني، نظرة عن اقتصاد الدولة العثمانية بين القرنين 14- 20 م، المجلة المغاربية للمخطوطات مج 16 ع 1 س 2020
39. سعداوي ليلي، الاقتصاد العثماني من نظام الخزينة الى النظام البنكي (المتغيرات والنتائج)، مجلة تاريخ العلوم، مج 5 ع 3 (13) ،س 6، حزيران 2020
40. شوكت باموك، قرون متفاوتة في التنمية الاقتصادية في تركيا منذ عام 1820، اول تاريخ شامل للاقتصاد التركي، مطبعة جامعة برينستون، 2018
41. محمد غسان زلال، دور الاستثمار الأجنبي في تطور الاقتصاد التركي بعد عام 2002، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، بغداد، العراق 2014

المحور الرابع

تعزيز الدور التنموي لتركيا

تأثير السياسات الاقتصادية على السياسة في تركيا

دراسة حالة : انتخابات البلديات 2024

د زيد أحمد العزكي –جامعة غازي عنتاب

فؤاد سعيد ، باحث دكتوراة في الاقتصاد الإسلامي

جامعة صباح الدين زعيم–إسطنبول

الملخص:

السياسات الاقتصادية بشقيها المالية والنقدية من أهم الأدوات التي تستخدمها السلطات في التعامل مع الأزمات والاختلالات الاقتصادية، وتؤثر كلا منهما على الأخرى، كما أن لكلا السياستين تأثيراً مباشر على الوضع العام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي سلباً وإيجاباً، وبقدر التنسيق والتوافق أو الاختلاف والتعارض بين السياستين يكون حجم التأثير واتجاهه، وتكمن خطورة هذه التأثيرات أنها تأثيرات عامة تؤثر بشكل مباشر على قرارات الناس ومستويات معيشتهم ما يؤثر بالضرورة على سلوكياتهم وتوجهاتهم إيجابا وسلباً. وفي هذه الدراسة سنتناول تأثير نتائج السياسات المالية والنقدية المتمثلة في قرارات الحكومة (السياسة المالية التوسعية في الأجور والمرتبات) وقرارات البنك المركزي (السياسات النقدية التقشفية، رفع سعر الفائدة وخفض سعر الصرف) على الخيارات السياسية للناس من خلال نتائج انتخابات البلديات التركية 2024.

الكلمات المفتاحية: السياسات الاقتصادية، السياسات المالية، السياسات النقدية.

1. المقدمة

العلاقة بين الاقتصاد والسياسة علاقة وثيقة وتأثير كل منهما على الآخر تأثير متبادل فقد تكون التغيرات السياسية هي السبب في حدوث التغيرات الاقتصادية سلباً وإيجاباً كما أن التغيرات في السياسات الاقتصادية هي الأخرى تكون سبباً في التغيرات السياسية سلباً وإيجاباً.

هذه العلاقة تعد من الأهمية بمكان حيث تقع في دائرة اهتمام السياسيين والاقتصاديين لما لهما من تأثيرات على مختلف مناحي الحياة، وخلال العام 2023 كانت التقلبات الاقتصادية من أهم الأدوات المستخدمة في التنافس السياسي في الساحة التركية فسياسة خفض الفائدة على سبيل المثال التي اتبعتها الحكومة التركية قابلها حراك سياسي شديد استخدمت فيه مختلف أساليب الصراع السياسي بدءاً من اثارتها عبر كتل المعارضة المنتخبة في الأطر الرسمية المنتخبة وليس آخرا في وسائل التواصل الاجتماعي. كما أن تقلب أسعار الصرف لعب هو الآخر دوراً كبيراً في الصراع السياسي قبل الانتخابات الرئاسية التركية 2023م ، وقد كان تقلب الأسعار ومعدل التضخم أحد أهم المرتكزات للحملة الانتخابية للمعارضة التركية في انتخابات الرئاسية والبرلمانية وكانت لغة الخطاب الموجهة لجمهور الناخبين في تركيا تركز على تأثير ارتفاع أسعار المستهلك على الحياة وتدهور القدرة الشرائية لليرة. ولم يتوقف التوظيف للسياسات الاقتصادية في عالم السياسة مع نهاية الانتخابات الرئاسية مايو 2023م بل استمر فيما بعدها ليستخدم في انتخابات البلديات 2024م، ما يدلل على مدى التأثير الكبير للسياسات الاقتصادية على السياسة.

.2.أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول موضوعاً حيوياً قائما له تأثره المباشر على الحياة السياسية والاقتصادية ومحط اهتمام الأوساط المختلفة في تركيا وكيف انعكس ذلك على الخيارات السياسة.

3.مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة فى الإجابة على التساؤل الرئيسي (ما تأثير السياسات الإقتصادية على الجانب السياسي في تركيا؟) وتتفرع من هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

- ماهي السياسات الاقتصادية؟
- ما مدى تأثير سياسة رفع سعر الفائدة على التضخم؟
- مامدى تأثير سياسة رفع سعر الفائدة على الاستثمار؟
- مامدى تأثير ارتفاع نسبة التضخم على المستوى المعيشي للمواطن؟

- مامدى تأثير الانفاق الحكومي (كزيادة رفع الأجور) على المستوى المعيشي للمواطن؟
- ما مدى تأثير العوامل السابقة على الخيارات السياسية للمواطن؟

4. فرضيات الدراسة

فرضية الدراسة تتمثل في أن تؤثر السياسات الاقتصادية على الخيارات السياسية للمواطن التركي.

5. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلي بيان مدى تأثير السياسات الاقتصادية على الخيارات السياسية للناخب التركي من خلال دراسة:

- تأثير سياسة رفع سعر الفائدة على التضخم.
- تأثير سياسة رفع سعر الفائدة على الاستثمار.
- تأثير ارتفاع نسبة التضخم على المعيشي للمواطن.
- تأثير الانفاق الحكومي (كزيادة رفع الأجور) على المستوى المعيشي للمواطن.
- تأثير العوامل السابقة على الخيارات السياسية للمواطن.

6.منهج الدراسة

المنهج الوصفي الاستقرائي هو المنهج الذي ستطبقه لبيان العلاقة بين متغيرات الدراسة المتغير المستقل المتمثل بالسياسات الاقتصادية والمتغيرات التابعة (سعر الفائدة ،التضخم،زيادة الأجور) لتحديد علاقتها بالخيارات السياسية التي انعكست على انتخابات البلديات التركية 2024م بالاستعانة بالبيانات المنشورة في موقع البنك المركزي التركي وهيئة الاحصاء التركية وكذلك المقالات المنشورة حول هذه التأثيرات.

7. الدراسات السابقة

1.7 . دراسة (عادل نصير،شيرين):[314]

هدفت الدراسة إلي دراسة تأثير الوضع الاقتصادي البطالة والتضخم (البؤس الاقتصادي) على الاستقرار السياسي في كل من مصر،اليمن، السودان، ليبيا وتونس وهي دول الربيع العربي وخلصت الدراسة أن التأثيرات الاقتصادية كانت من ابرز الأسباب في عدم الاستقرار

[314] نصير شرين عادل. أثر الأداء الاقتصادي على الاستقرار السياسي في دول الربيع العربي ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق، جامعة الاسكندرية ،ع 2،مج 2،ص567.

السياسي في هذه البلدان وكانت اليمن والسودان من أكثر الدول في البؤس الاقتصادي بحسب الدراسة، وخلصت الدراسة إلي أن من أبرز أسباب ثورات الربيع العربي فشل البرامج الاقتصادية في هذه الدول وما نتج عنها من زيادة معدلات البطالة والذي أثر على شريحة كبيرة ونتج عنه حالة من السخط الشعبي الذي افرز الاحتجاجات وتحول إلي ثورات.

2.7. دراسة (شدهان الزهيري ستار):[315]

تناولت الدراسة التطورات السياسية الذي شهدتها البرازيل إلي أن استقر النظام الديمقراطي منتصف الثمانينات وما أنتجه هذا الاستقرار من نمو اقتصادي غير أن هذا النمو كان قصير المدى ما أدى إلي الفشل في تحقيق توقعات النمو الاقتصاي مابين 1996-2002، بالاضافة إلي ارتفاع الديون من 159 مليار دولار إلي 250 مليار دولار، ومع فوز دي سلفا في الانتخابات الرئاسية وإقراره قرر لخطة اقتصادية بديلة عن خطة صندوق النقد الدولي بدأت مرحلة اقتصادية وسياسة جديدة في البرازيل تمثلت في الازدهار الاقتصادي من بداية 2002 2010 وما انتجته هذه المرحلة من تعزيز الدور السياسي للبرازيل والذي خدمه الازدهار الاقتصادي. كما تناولت الدراسة دورة جديدة في البرازيل بدأت بفضيحة اقتصادية تمثلت في قضايا فساد اقيلت بموجبها رئيسة الدولة وعدد من كبار الساسيين ليتبدل المشهد السياسي من اليسار إلي اليمين وهو ما أثر على النمو الاقتصادي وتراجع الاقتصاد البرازيلي. وهو ما يشير إلي التأثير المتبادل بين السياسات الاقتصادية والوضع السياسي في البلد.

3.7. دراسة (إبراهيم أسماء محمد عباس)[316]:

تناولت الدراسة أثر برامج الاصلاح الاقتصادي على قيم المواطنة في المجتمع المصري ودرست عدد من أبعاد المواطنة ومنها المشاركة السياسية من خلال عينة بحثية، وكانت النتيجة الدراسة إنخفاض المشاركة السياسية في الانتخابات مابين 2011 إلي 2013 والتي شارك فيها 87.7% من إجمالي المبحوثين بينما شارك 38% منهم في انتخابات 2018 و62% لم يشاركوا، وعند سؤال المبحوثين عن سبب عدم المشاركة تنوعت اجاباتهم وكانت من بين

[315] شدهان الزهيري ستار. الأزمة السياسية في البرازيل وانعكاساتها السياسية والاقتصادية، لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، ع24،ص541، 2017.

[316] ابراهيم اسماء محمد عباس. أثر سياسات الاصلاح الاقتصادي على قيمة المزاطنة في المجتمع المصري دراسة ميدانية بمحافظة القاهرة. مجلة كلية الآداب للانسانيات والعلوم الاجتماعية ،مج12،ع1،يناير2020،ص783.

الاجابات أن 34.5% بسبب الغلاء واستمرار التدهور في الأحوال المعيشية، و31.6% انهيار قيمة الجنيه المصري والذي أثر على أعمالهم.

8. خطة الدراسة

في ضوء ما تقدم، قسم الباحث الدراسة إلي ثلاثة مباحث

المبحث الأول: السياسات الاقتصادية.

وتناولت الدراسة في المبحث الأول تعريف السياسة المالية وأدواتها وكذلك تعريف السياسة النقدية وأدواتها.

المبحث الثاني:العلاقة بين السياسات المالية والسياسات النقدية في تركيا.

تناول هذا المبحث العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية في تركيا وتطبيقاتها قبل الانتخابات الرئاسية وبعدها.

المبحث الثالث التأثيرات السياسية للسياسات الاقتصادية.

تناولت الدراسة في هذا المبحث انعكاسات السياسات المالية والنقدية على نتائج انتخابات البلدية التركية 2024 من خلال ما تم نشره من تحليلات في الصحف والمواقع الاكترونية واستطلاع قام به أحد المراكز.

المبحث الأول: السياسات الاقتصادية

تشمل السياسات الاقتصادية كلا من السياسة المالية والسياسة النقدية وتعتبران من أهم السياسات التي تتمكن من خلالهما الدولة من معالجة الأزمات الاقتصادية على المستويين المحلي والخارجي من خلال الأدوات الفعالة للسياستين في موجهة الاختلالات الاقتصادية المختلفة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ونظراً لهذه الأهمية لكلا السياستين المالية والنقدية فإن التنسيق بينهما من أهم شروط تعظيم الأداء الاقتصادي للدولة.[317]

1. السياسات المالية

- مفهوم السياسة المالية

هي كافة الإجراءات التي تقوم بها الدولة من خلال الحكومة بهدف تحقيق التوازن العام في الجانب المالي وتركز على الإيرادات والنفقات بما يحقق التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية

[317] دحمان بريني،ناريمان بن عباد. العلاقة بين السياستيين المالية والنقدية ودورهما في تحقيق التوازن الاقتصادي. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية،ع 2021-2،ص393

في الدولة على مستوى الناتج القومي وعلى مستوى العمالة والادخار و... لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي للدولة وتلافي التداعيات والتأثيرات السلبية.[318]

- أدوات السياسة المالية :[319]

– الإنفاق الحكومي

وتعرف بأنها القواعد اولإجراءات التي تطبقها الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التأثير على الطلب الكلي زيادة أو خفض.

– الضرائب

وهي التدابير التي تنظم التحصيل الضريبي لتغطية النفقات العامة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الدولة.

السياسات النقدية

- مفهوم السياسة النقدية

هي الاجراءات التي تعتمدها السلطات المالية البنك المركزي ووزارة المالية للتحكم بالكتلة النقدية في السوق من خلال السياسة المتبعة الإنكماشية أو التوسعية باستخدام أدواتها[320]

- أدوات السياسة النقدية

الأدوات التقليدية:[321]

– عمليات السوق المفتوح.

ويقصد بها عمليات البيع والشراء التي يقوم بها البنك المركزي للأوراق المالية التجارية والحكومية وما لديه من احتياطي الذهب والعملات الأجنبية للتاثير على الكتلة النقدية المعروضة لدى البنوك التجارية وتحديد قدرتها على منح الائتمان بما يتناسب مع الظرف الاقتصادي السائد.

– سعر إعادة الخصم.

وتعرف بأنه سعر الفائدة الذي يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية مقابل القروض التي منحها البنك المركزي لها ويطلق عليه سعر البنك أو سياسة سعر الفائدة.

---

[318] المرجع السابق.

[319] البجاري أحمد ابراهيم ، العركوب هشام محمد قياس فاعلية السياسات المالية في تمويل عجز الموازنات العامة لبلدان منقدمة مختارة 2002-2019 ،مجلة الريادة للمال والأعمال مج 3 ع 3 ،آب 2022

[320] دحمان بريني مرجع سابق

[321] بشير ليبق محمد وآخرون، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 2000-2014. اطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في الاقتصاد ،جامعة اليابس سيدس بلعباس.

- نسبة الاحتياطي الإلزمي.

وهو معدل الإيداعات الإلزامية التي يشترط البنك المركزي الاحتفاظ بها في الرصيد الدائن لحساب البنوك التجارية لديه وله حق تغييرها بحسب الضرورة.

- سعر أو معدل الفائدة:

ويقصد بها معدل الفائدة التي تحصل عليها البنوك التجارية مقابل القروض والتسهيلات التي تمنحها للأفراد من جهة ومن جهة أخرى هي سعر الفائدة التي يحصل عليها الأفراد نظير ايداع مدخراتهم في البنوك التجارية لآجال قصيرة ومتوسطة وطويلة.والبنك المركزي هو الجهة الوحيدة التي تمتلك سلطة تحديد سقف الفائدة وتلزم البنوك التجارية بالحد الأقصى الذي يحددها البنك المركزي لسعر الفائدة.

- الأدوات النوعية للسياسة النقدية[322] :

هي الأدوات التي تستخدم لتوجيه الائتمان إلي أوجه الاستخدام المرغوب فيها، وأهم هذه الأدوات التمييز بين أسعار الفائدة حسب الاستثمارات المرغوب بها، اختلاف آجال الاستحقاق للقروض الممنوحة للبنوك التجارية حسب اغراض استخدامها أو ربط حجم القروض بنوعية الأصول المقدمة من البنوك كضمان لهذه القروض. وهي أدوات مكملة للأدوات الكمية.

- أدوات الرقابة المباشرة:

وتستخدم من قبل البنك المركزي لضمان فاعلية الأدوات الكمية والنوعية وقد تستخدم كبديل عنها حسب الظروف الاقتصادية السائدة وتتمثل أدوات الرقابة المباشرة في الإقناع الأدبي وتقديم التوجيهات والنصح بما يملكه من مركز أدبي بين البنوك باعتباره القرض الأخير. والتعليمات المباشرة التي يلجأ إليها البنك في حال تجاهل عدم فاعلية الإقناع الأدبي وتكون هذه التعليمات المباشرة ملزمة للجهاز المصرفي وتتعرض البنوك المخالفة للعقوبات التي يحددها البنك المركزي.[323]

المبحث الثاني: العلاقة بين السياسات المالية والسياسات النقدية في تركيا

لم تكن العلاقة بين السياستين المالية والنقدية على توافق طوال الفترات السابقة فمع استمرار البنك المركزي في سياسة الانكماش والعمل على رفع اسعار الفائدة كأداة من أدوات كبح

[322] محمد منال جابر، تقييم كفاءة السياسة النقدية في تحقيق سعر الصرف.المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ص496.
[323] المرجع السابق

التضخم، وما تنتج عن هذه الاجراءات من تأثيرات على قيمة الليرة أمام العملات الأجنبية بالاضافة إلي ضعف ارتفاع أسعار المستهلك وما يخلفة من تداعيات على المجالات المعيشية المختلفة، استمرت الحكومة في سياستها المالية في اتجاه السياسة التوسعية وزيادة الانفاق الحكومي والعمل على زيادة المرتبات ليتمكن المواطن من مواجهة اثار التضخم. وقد تجسد هذا الخلاف بين السياستين في العلاقة بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان والبنك المركزي التركي في الخلافات المتكررة والتي كانت ترتكز على الخلاف حول المعالجات الاقتصادية للتضخم والذي يعد مشكلة مزمنة في الاقتصاد التركي منذ ثمانينيات القرن الماضي وإلي اليوم حيث يرى الرئيس التركي أن الفائدة المرتفعة هي من أهم أسباب التضخم وأن خفض سعر الفائدة هو العلاج الأمثل لمعالجة التضخم، وهي رؤية تتعارض مع رؤية البنك المركزي الذي ينتهج سياسة رفع الفائدة لمحاربة التضخم. وقد صرح الرئيس أردوغان أكثر من مرة أن أسعار الفائدة العالية هي السبب في التضخم وعلى الرغم من أن هذا التوجه يتعارض مع النظريات الاقتصادية السائدة إلا أن الحكومة التركية ترى أن خفض سعر الفائدة من شأنه أن يعزز الاستثمارات الداخلية كما أن إنخفاض سعر الليرة سيجذب الاستثمارات الأجنبية ويعزز الاقتصاد وقد وصف أردوغان أسعار الفائدة في 2018 بأنها "أداة استغلال" شبيهة بـ"تجارة الهيروين "وبأنها" مصدر كل الشرور "[324]،وأن الحكومة لن تترك مواطنيها ليكونوا ضحايا لهذه الشرور. ومع استمرارية الخلاف بين السياستين شهد منصب رئيس البنك المركزي ومعاونيه تغيرات عديدة خلال الفترات السابقة مابين إقالة واستقالة، وقد كان الرئيس التركي جاداً في محاربة الفائدة حيث قال أنه يحارب "مثلثا شيطانيا من معدلات الفائدة وأسعار الصرف والتضخم"[325]

خفض سعر الفائدة:

من شهر أيلول 2019 بدأت تركيا تطبيق سياسة خفض معدلات الفائدة والتي كانت قد وصلت إلي 24% في سبتمبر 2018 ، وتعتبر سياسة خفض الفائدة التي بدأت في أيلول 2019 تغيراً كبيراً في السياسة النقدية للبنك المركزي التركي، واستمرت سياسة الخفض التدريجي

[324] https://carnegie-mec.org/diwan/85905
[325] https://m-r.pw/TdvU

لمعدلات الفائدة إلي أن وصل معدل الفائدة في مايو 2023 إلي 8.50% في اطار خطة الرئيس التركي إلي خفض الفائدة إلي خانة الآحاد[326].

وقد شهدت هذه الفترة حملات إعلامية مناصرة لمعركة الاستقلال الاقتصادي المتمثلة بالسياسات غير التقليدية التي ينتهجها الرئيس أردوغان وحملات إعلامية مضادة لهذه السياسة من قبل المعارضة التركية ومن المراقبين الاقتصاديين خارج تركيا. وعلى الرغم من هذه المعارضة كانت التصريحات الرسمية تعكس إصرار الحكومة التركية على الاستمرار في سياسة الخفض وقد ظهر ذلك واضحاً في خطاب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان حيث قال في مقابلة له مع طلاب الجامعات إنه نجح في خفض التضخم إلي نحو 4% من قبل، وأنه سيتغلب على التضخم الحالي أيضا، كما أكد استمرار سياسته الاقتصادية المستقلة والتي وصفها بأنها حرب الاستقلال وأنه لن يسمح لأسعار الفائدة لأن تسحق المواطنين.[327] وقد أعلن البنك المركزي التركي توقعاته في انخفاض التضخم إلي 8.2% نهاية 2023. بالمقابل كانت انتقادات قرارات الخفض تزداد حدة من الداخل والخارج معتبرين أن هذه القرارات غير التقليدية ستتسبب في انهيار الليرة وزيادة التضخم.[328]

عودة سياسة رفع معدلات الفائدة من جديد

عقب الانتخابات الرئاسية التي نتج عنها فوز الرئيس أردوغان حدث تغير خالف كل التوقعات في السياسة النقدية حيث عاد البنك المركزي إلي سياسة رفع معدلات الفائدة بعد تعيين الرئيس التركي للسيد محمد شمشك وزيراً للمالية والسيدة حفيظة أركان محافظة للبنك المركزي في يونيو 2023. فبعد عشرين يوم من تعينها محافظة للبنك المركزي رفع البنك معدل الفائدة بشكل حاد لمقدار 650 نقطة أساس ليرتفع سعر الفائدة من 8.5% إلي 15% معلناً بذلك بدء مرحلة التشديد في السياسة المالية لتتوإلي عمليات الرفع في الأشهر التالي من يوليو إلي ديسمبر 2023 (17.50%، 25%، 30%،35%،40%،42%) على التوالي إلا أن معدلات التضخم استمرت بالارتفاع (47.83%،58.94%،61.53%،61.36%، 61.98، 64.77) على التوالي.

[326] https://m-r.pw/UnO
[327] https://www.youtube.com/watch?v=tA7j8VSgU6o
[328] https://2h.ae/AHDD

الفترة	2023								2024		
	يونيو	يوليو	اغسطس	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	بناير	فبراير	مارس
معدل الفائدة%	15	17.50	25	30	40	42	42.50	45	45	50
معدل التضخم %	38.21	47.83	58.94	61.53	61.36	61.98	64.77	64.86	67.7	68.5

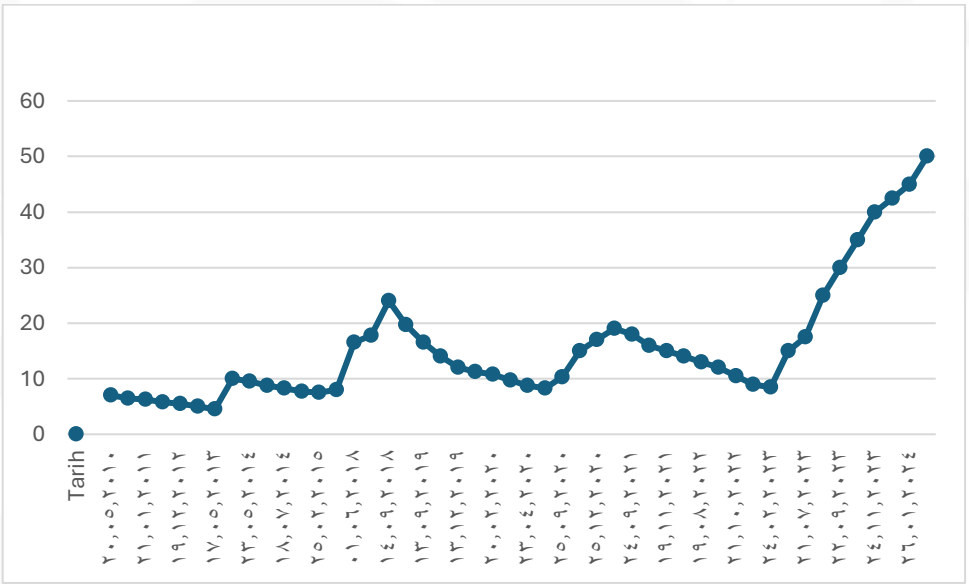
ومع بداية 2024 أعلن البنك رفع سعر الفائدة إلي 45% بمقدار 250 نقطة أساس في اجتماع 25 يناير 2024م وفي فبراير أعلن البنك تثبيت سعر الفائدة عند 45% قبل أن يتراجع عن هذا القرار ليعلن بشكل غير متوقع بزيادة معدلات الفائدة 500 نقطة اساس لتصل إلي 50%.

الجدول (1)

إعداد الباحث من بيانات البنك المركزي

ومن الجدول يتضح أن رفع الفائدة صاحبها ارتفاعاً في معدلات التضخم رغم الارتفاعات العالية والمتتالية لمعدل سعر الفائدة.

الشكل 1 معدل اعادة الشراء الريبو لأسبوع واحد



إعداد الباحث من بيانات البنك المركزي التركي[329]

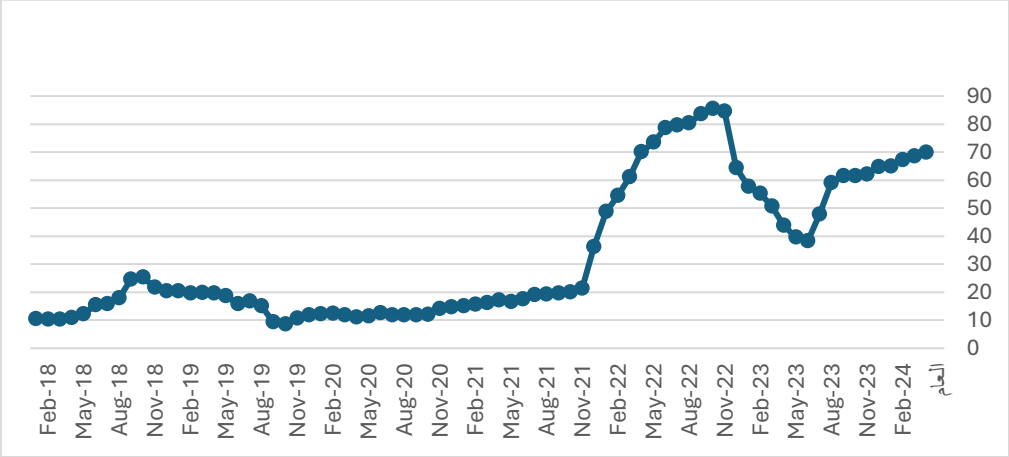
من الملاحظ من الشكل البياني أن عملية الخفض لمعدلات أسعار الفائدة شهدت صعودا وهبوطا على فترات متباعدة من 2019 إلي شهر مايو 2023، وقد استمرت عملية تخفيض معدلات الفائدة إلي بداية الربع الثاني من 2020 إذ وصلت إلي 8.25% في شهر مايو 2020م لتعاود الصعود إلي أن وصلت 19% في ديسمبر من نفس العام ثم بدأت مرحلة التخفيض إلي أن وصلت 8.5% في فبراير 2023م قبل الانتخابات الرئاسية التركية. لتعاود الصعود بشكل حاد في فترات متقاربة منذ يونيو 2023 واستمر هذا الصعود في 2024.

1. تأثير سياسات خفض ورفع معدلات الفائدة على التضخم.

تظهر البيانات الخاصة بالتضخم والتي وردة على الموقع الرسمي للبنك المركزي والمبينة في الشكل (2) أن التضخم وصل أعلى مستوى له في اكتوبر 2018 حيث وصل إلي 25.24% في نفس الوقت الذي كانت الفائدة في أعلى مستوياتها في نفس العام، كما أن معدل التضخم بدأ بالتراجع بشكل فعلي بعد البدء بخفض معدلات الفائدة حتى وصل إلي أدنى مستوياته في اكتوبر 2019 حيث وصل إلي 8.55% وكان معدل الفائدة في نفس الفترة 14%. وأخذت معدلات الفائدة في الصعود مرة أخرى مع زيادة أكبر في معدل التضخم حتى وصل إلي أعلى مستوى له في اكتوبر 2022 حيث وصل إلي 85.51% وكان معدل الفائدة في نفس الفترة 10.8 % ، وفي فبراير 2023 خفض البنك المركزي سعر الفائدة إلي 8.5% وشهدة الفترة من فبراير إلي مايو 2023 انخفاضا تدريجياً في معدلات التضخم من 55%،50%،43% حتى وصل التضخم إلي أدنى مستوي له منذ بداية 2022م حيث انخفض إلي 39.59% في مايو 2023م وهو ما يشير إلي أن السياسات الجديدة تؤتي ثمارها. غير أنه وبشكل مخالف لتقديرات البنك المركزي عاود معدل التضخم الصعود بشكل حاد منذ يونيو 2023 عقب الانتخابات الرئاسية ليصل إلي 64.77% نهاية 2023 واستمر في الارتفاع ليصل إلي 69.8% في ابريل 2024.

[329] https://2u.pw/2gMFXqRO

الشكل2 معدل التضخم السنوي



اعداد الباحث وفق بيانات البنك المركزي التركي[330]

ومن الملاحظ أنه رغم موجات الإشادة من المؤسسات المالية الغربية بالسياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي التركي وغياب الحملات الإعلامية المعارضة لهذه الارتفاعات –بخلاف ما كان الحال عليه عندما كانت سياسة خفض الفائدة هي المعمول بها– إلا أن هذا الرفع لم يحقق التحسن الايجابي المطلوب في كبح التضخم .

2. تأثر سعر صرف الليرة

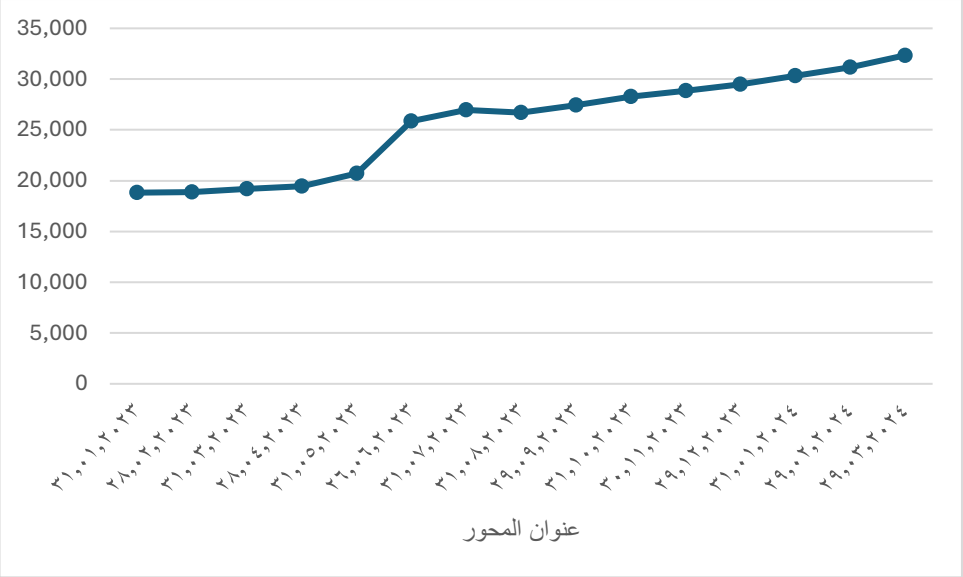
تعرضت الليرة التركية خلال السنوات الماضية لانخفاض في قيمتها بصورة مستمرة غير أن التراجع في قيمة الليرة مقابل الدولار كان يتم بشكل تدريجي، ففي 2021 /12/21 وصل سعر الدولار مقابل الليرة إلي 18.4 ما جعل سعر صرف الليرة أمام العملات الأجنبية وبخاصة الدولار هو الحديث الذي تتناوله مختلف شرائح المجتمع وساهم التنافس السياسي في هذا بشكل كبير حيث كانت المقابلات والنقاشات التلفزيونية حول الليرة ومستقبلها من المواضيع الرئيسية نظرا لتأثيره المباشر واليومي على حياة المواطن التركي فهذه التقلبات تحدد قراراتهم المتعلقة بالشراء والادخار، وقد تسبب تراجع صرف الليرة أمام الدولار إلي فقدان المواطن الثقة بالعملة المحلية ما نتج عنه التحوط بتحويل مدخراتهم إلي الدولار بدلاً من الليرة، فقد كانت التكهنات في أن سعر صرف الدولار سيصل إلي 20 ليرة يفاقم من حالة فقدان الثقة والتوجه إلي شراء الدولار في تحرك جمعي وصف بتحرك القطيع وهو ما كان يمهد الطريق لمزيد من الانهيار لليرة ، بالمقابل سعت الحكومة التركية

[330] https://2u.pw/M0ikD7Nh

لعمل المعالجات اللازمة وإعادة ثقة المواطن التركي بالليرة وتشكلت معالم النموذج التركي الجديد الذي رسمه الرئيس أردوغان حسب وصف وزير المالية التركي آن ذاك نور الدين نباتي فمع الإعلان عن الأداة المالية الجديدة الودائع المحمية والتي تهدف إلي حماية مدخرات المواطنين مقابل تحويل مدخراتهم بالليرة على أن تضمن لهم الدولة عدم التعرض لمخاطر تقلبات أسعار الصرف خلال آجال الايداع التي حددتها وزارة المالية عززت ثقة المواطنين في التوجه الاقتصادي الجيد ما دفعهم إلي سلوك معاكس بتحويل مدخراتهم من الدولار إلي الليرة فتعافت الليرة بشكل سريع حيث تحسن وضع الليرة ليصل إلي 13ليرة عقب خطاب الرئيس بعد أن وصل سعر صرف الدولار إلي 18.4. وعلى الرغم من أن هذه الآلية وصفت بالمجازفة الخطيرة إلا أنها حققت الغاية منها،[331] وكانت الليرة خلال تلك الفترة تشهد تذبذباً بين الصعود والهبوط غير انها وصلت في نهاية ديسمبر 2022 إلي 18.6458 بحسب البنك المركزي وفي 2023 استمر ارتفاع سعر الصرف بشكل تدريجي كما هو مبين في الجدول (2) إلي شهر مايو مع استمرار سياسة خفض الفائدة والتي وصلت إلي 8.5%. وعقب انتخابات الرئاسية مايو 2023 والاعلان عن السياسة النقدية الجديدة المتمثلة في التشدد المالي قرار البنك المركزي رفع سعر الفائدة بشكل حاد لمقدار 650 نقطة أساس ليرتفع سعر الفائدة من 8.5% إلي 15% معلناً بذلك بدء مرحلة التشديد في السياسة المالية كما تم الاشارة إلي ذلك سابقاً، وحدث ارتفاع في سعر صرف الدولار إلي 25.86 لتستمر الليرة في فقد قيمتها أمام الدولار إلي أن وصلت 32.3673 في مارس 2023 ويوضح الشكل (3) هذا الصعود وفقاً لبيانات المركزي التركي.

الشكل 3

[331] https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/12/21/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%BA%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%A5%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%B0



إعداد الباحث بيانات البنك المركزي[332]

يبين المنحنى في الشكل 3 الانخفاض المستمر لسعر الليرة من بداية 2023 حيث استمر الانخفاض في سعر الليرة مقابل الدولار ليبلغ 32.344 مقابل الدولار وعلى الرغم من أن الدولار تجاوز حاجز 20 ليرة في نهاية مايو 2023 إلا أن مؤشر التفاؤل الاقتصادي كان 103.8 نقطة في نفس الفترة ومع الانخفاض الكبير لسعر الليرة أمام الدولا حيث تجاوز الدولار حاجز 25 ليرة واستمر في الصعود وانخفض مؤشر التفاؤل الاقتصادي إلي 99 نقطة في فبراير 2024[333] واستمر الانهيار إلي أن وصلت الليرة إلي مستوى قياسي متجاوزة حاجز 31 في نهاية مارس 2023م. وهو ما أضعف القيمة الشرائية لليرة.

الجدول (2)4أسعار الصرف (الدولار مقابل الليرة التركية) للعام 2023م. 2024

التاريخ	الدولار الأمريكي
31.01.2023	18.822
28.02.2023	18.899
31.03.2023	19.188
28.04.2023	19.462
31.05.2023	20.701
26.06.2023	25.867

[332] https://2u.pw/Gcy6AY6v
[333] https://2u.pw/xLBjX2cp

31.07.2023	26.981
31.08.2023	26.714
29.09.2023	27.426
31.10.2023	28.287
30.11.2023	28.873
29.12.2023	29.491
31.01.2024	30.349
29.02.2024	31.216
29.03.2024	32.344
30.04.2024	32.3673

المصدر: البنك المركزي التركي

السياسة المالية:

استمرت الحكومة التركية خلال الفترة السابقة في زيادة النفقات خاصة فيما يتعلق بزيادة المرتبات فقامت بزيادة المرتبات للعاملين في الدولة وللمتقاعدين ففي 2022/12/22 تم تحديد الحد الأعلى للأجور بـ8,500 ليرة تركية وبذلك يكون الارتفاع بنسبة 55% بالمقارنة مع الحد الأدنى للأجور في 2022 وذلك بعد سلسلة من المفاوضات مع ممثلي العمال وأصحاب العمل [334]

وعلى الرغم من أن التعديلات التي أدخلتها الحكومة على قانون التقاعد في ديسمبر 2022 والتي ألغي بموجبها شرط السن في التقاعد أعطت الحق لاثنين مليون موظف بالتقاعد الفوري حيث صرح الرئيس أردوغان أن 2.25 مليون شخص مؤهلون للتقاعد على الفور، ويبلغ عدد المتقاعدين في تركيا 13.9مليون متقاعد قبل هذا القرار. وتعتبر الزيادة البالغة 55% ثالث زيادة خلال العام 2022 حيث كانت الزيادة الأولى بداية العام والتي بلغت 45% ارتفع بموجبها الحد الدنى للأجور إلي 4.250 ليرة ثم تلاه رفع للحد الأدنى للأجور بنسبة 30% لمواجهة ضغوط التضخم على الأسر التركية.[335]

[334] https://2u.pw/4Sj1Vg26
[335] https://2u.pw/b2EPmjZi

وفي 2023/6/20 اعلنت الحكومة التركية رفع الحد الأدنى للأجور من 8,505 ليرة تركية إلي 11,402 ليرة وأن هذه الزيادة ستكون سارية من بداية يوليو 2023[336] واستمرت هذه الزيادة إلي نهاية العام ليصدر قرار جديد برفع الأجور الشهرية إلي 17002 ليرة ما يعادل 578.9$ في 2023/12/27.[337]الحكومة استمرت في السياسة التوسعية خاصة فيما يتعلق بالأجور والمرتبات حيث تم رفع الحد الأدنى للمعاشات الخاصة بالمتقاعدين في 2024 إلي 10000 ليرة بعد أن كانت 7500 ليرة.[338]

المبحث الثالث تأثير السياسات الاقتصادية على الجانب السياسي

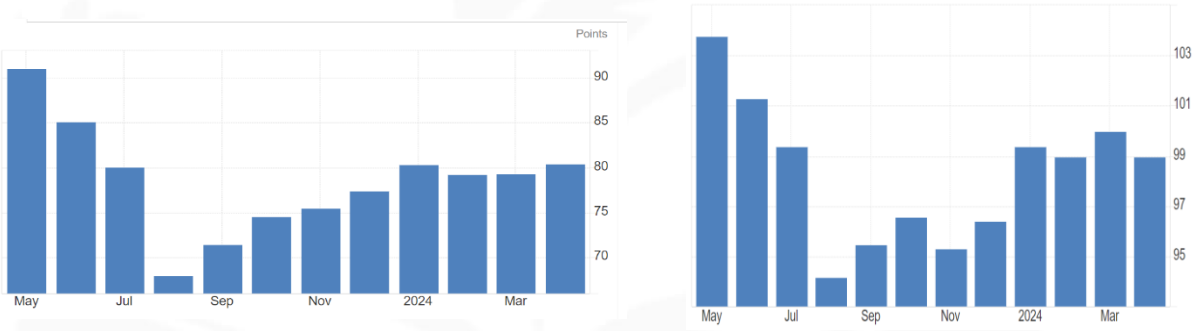
في المبحث الثاني تناولت الدراسة السياسة النقدية والسياسة المالية المتبعة في تركيا من بداية 2023 إلي 2024 مع التطرق إلي بعض المقارنات في 2022 وما قبلها وقد اتضح خلال الفترات السابقة التي سبقت يونيو 2023 أن السياسات المالية كان تهدف إلي خفض الفائدة باعتبارها السبب في التضخم وأن استمرارها يجعل الشعب التركي ضحية للمنتفعين من هذه الزيادة من الفائدة كما صرح الرئيس التركي بذلك في أكثر من مناسبة حتى وصل الحال إلي التصادم بين الحكومة والبنك المركزي نتج عنها اقالات واستقالات في البنك المركزي ووزارة الماليةا، غير أن مرحلة مابعد مايو 2023 بعد فوز الرئيس التركي في الانتخابات الرئاسية بعد خوض جولتين انتخابيتين كان مؤشراً على تغير في المزاج السياسي للناخب التركي وقد بلغ هذا التغير ذروته في انتخابات البلديات في مارس 2024 إذ كانت النتائج غير متوقعه واتجه الناخب التركي في اتجاه المعارضة.

وعند الرجوع إلى تحليلات المراقبين لهذه النتيجة نجد أن هناك توافقاً على أن الوضع الاقتصادي كان العامل الأكثر تأثيراً في خيارات الناخب التركي حيث تقول الصحفية التركية ملك افجي أن هذه النتائج كانت رسالة موجهة من الناخب التركي تعبر عن استيائه من ارتفاع معدل التضخم وأن السياسات الاقتصادية المتبعة خاصة الزيادات في مرتبات المتقاعدين كانت بسيطة وأثارت استياء الكتلة الناخبة من المتقاعدين والذين تجاوز عددهم 15 مليون متقاعد[339] ما دفعهم لتوجيه رسالة لحزب العدالة إما بالمقاطعة أو التصويت العقابي. ويري مراقبون أن تصويت

[336] https://2u.pw/oKKAUz8
[337] https://2u.pw/xmQmFTjy
[338] https://2u.pw/s6N8IGAs
[339] https://2u.pw/mSgJOwLF

الناخب التركي لصالح الرئيس وحزب العدالة في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية 2023 كان على أمل التحسن في الاقتصاد غير أن استمرارية التدهور الاقتصادي وعدم قدرة السياسات الاقتصادية المعمول بها جعلت الناخب يوجه رسالة مباشرة من خلال صناديق الاقتراع.[340] كما أن البعد الإيدلوجي والذي يعد من أهم العوامل في التأثير على معادلة الانتخابات في كتلة الناخبين الموالين لحزب العدالة تأثر بشكل بعد تغير السياسات النقدية المتبعة بعد الانتخابات الرئاسية والتي عمدت إلي رفع نسبة الفائدة بعد أن كان التوجه قبل الانتخابات الرئاسية هو التقليص للفائدة[341].

وقد أظهرت بيانات Trading Economics



إنخفاض مؤشر التفاؤل الاقتصادي من 103.8 نقطة في مايو 2023 إلي 99 نقطة في فبراير2024 في (الشكل رقم 3) ، كما تراجع مؤشر ثقة المستهلك إلي 70.3 نقطة في فبراير 2024 بعد أن كان 90.1 في مايو 2023 (الشكل رقم 4)[342] الشكل (3) مؤشر التفاؤل الاقتصادي الشكل(4)ثقة المستهلك

المصدر المرجع السابق

وعلى الرغم من محاولات الحكومة تخفيف الضغط الاقتصادي الناتج عن السياسات النقدية على المواطنين عن طريق السياسة المالية التوسعية المتعلقة برفع الحد الأدنى للأجور إلا أن الارتفاع المتزايد في الأسعار بسبب التضخم الذي بلغ 67% قبيل انتخابات البلديات، وتراجع سعر الليرة المستمر أمام الدولار أضعف من تأثير هذه الزيادات، التي لم تلبي الطموحات خاصة طموحات المتقاعدين الذين كان لهم دوراً بارزاً في هذه الخسارة بسبب عدم حدوث الزيادات

[340] https://2u.pw/wAu0TjbJ
[341] https://iraqcfs.org/ar/study_show/153
[342] https://2u.pw/xLBjX2cp

بحسب توقعاتهم فالزيادة لم تتجاوز 10 آلاف ليرة للحد الأدنى للأجور لهذه الفئة،بينما تجاوز خط الفقر 45 ألف ليرة.[343]

كما أن نتائج استطلاع الرأي لمركز (Asal Araştırma) والتي نشرت على حسابه على تويتر في 29 ابريل 2024 هو السبب الأهم في خسارة حزب العدالة والتنمية للأصوات في الانتخابات المحلية؟ كانت اجابة 51% ان السبب هو التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة، كما أن المتقاعدين كان أحد الأسباب حيث كانت نتيجة الاستبيان تعطي هذا السبب 13.4%.[344]

الخاتمة:

توصلت الدراسة إلي أن السياسات الاقتصادية كان لها تأثيراً كبيراً على الخيارات السياسية للكتلة الناخبة في تركيا سواءً في انتخابات الرئاسة التركية 2023 او انتخابات البلديات 2024 فتأثير التضخم وانخفاض القيمة الشرائة للريرة التركية والاتفاع الكبير في الأسعار كان أحد ابرز الأسباب في فقدان الثقة الاقتصادية وتراجع مستوى الرضى والتفاؤل الاقتصادي وهو ما دفع الناخب التركي إلي ايصال رسالة تعبر عن عدم الرضى عن السياسة المتبع في معالجة الازمة الاقتصادية وهو ما وصف بالتصويت العقابي.

كما لعب الخطاب السياسي والتنافس الانتخابي دوراً كبيراً زيادة الأزمة الاقتصادية.

كما توصلت الدراسة أن معالجة التضخم من خلال اسعار الفائدة لا يتسع مع المقارنات التي قام بها الباحث حيث أن تعديل سعر الفائدة لم يكن له تأثير كبير أو طويل المدى على معدل التضخم منذ 2018 إلي الآن مالم يكن هناك مشروع متكامل لمواجة التضخم مسنوداً بتأيد من المجتمع المحلي فما حققه خفظ الفائدة من تعديل في معدل التضخم في منذ 2022 إلي منتصف 2023 كان نتيجة لارتفاع ثقة المستهلك بأن هناك مسار واضح وهو ما انعكس على مؤشر التفاؤل الاقتصادي بشكل ايجابي على الرغم من الحملة الاعلامية الداخلية والخارجية على هذا التوجه.

توصيات:

- ضبط العلاقة بين السياسات المالية للحكومة والسياسات النقدية للبنك المركزي.

[343] https://2u.pw/wAu0TjbJ
[344] https://x.com/asalarastirma/status/1784697252495184135?s=48&t=KvZBb-7obYUEPagtBdfMbA

- مراعات الآثار الاقتصادية على الفئات الأكثر تضرراً عند اتخاذ القرارات الاقتصادية.
- التعامل مع التضخم كمشكلة ذات أبعاد متعدة لاتعالج من خلال تغير معدلات الفائدة فقط.
- فصل الأداء الاقتصادي عن التنافس السياسي لما يتسبب به من ضرر في الاقتصاد على المدى البعيد.
- بلورة مشروع وطني تركي لمواجة الأزمة الاقتصادية يستند إلي اسناد اكبر من المجتمع المحلي.

المراجع والمصادر

1 ابراهيم اسماء محمد عباس. أثر سياسات الاصلاح الاقتصادي على قيمة المزاطنة في المجتمع المصري دراسة ميدانية بمحافظة القاهرة. مجلة كلية الآداب للانسانيات والعلوم الاجتماعية ،مج12، ع1،يناير2020.

2 البجاري أحمد ابراهيم ، العركوب هشام محمد قياس فاعلية السياسات المالية في تمويل عجز الموازنات العامة لبلدان منقدمة مختارة 2002-2019 ،مجلة الريادة للمال والأعمال مج 3 ع 3 ،آب 2022

3 بشير ليبق محمد وآخرون، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 2000-2014. اطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في الاقتصاد ،جامعة اليابس سيدس بلعباس.

4 دحمان بريني،ناريمان بن عباد. العلاقة بين السياستيين المالية والنقدية ودورهما في تحقيق التوازن الاقتصادي. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، ع 2021-2.

5 محمد منال جابر، تقييم كفاءة السياسة النقدية في تحقيق سعر الصرف.المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.

6 AL AZAKI ZAID (2021). The Impact of Bank Loans and the Interest Rate on Inflation in Oman. Journal of Human Sciences Oum El Bouaghi University ISSN

1112-9255 / E-ISSN 2588-2414 Vol: .8 No: 3 Dec 2021

7 زيد أحمد العزكي، ٢٠١٩، علاقة القروض الاستهلاكية وبطائق الائتمان وسعر الفائدة بالتضخم في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية من خلال البيانات الربعية للفترة 2007-2019، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، المجلد ٢ ، العدد ٣ ، ٢٠٢٠، صفحة 78-95. https://doi.org/10.48100/merj.v2i3.111

قائمة الروابط الإلكترونية

https://carnegie-mec.org/diwan/85905

https://m-r.pw/TdvU

https://m-r.pw/lJnO

https://www.youtube.com/watch?v=tA7j8VSgU6o

https://2h.ae/AHDD

https://2u.pw/2gMFXqRO

https://2u.pw/M0ikD7Nh

https://2u.pw/Gcy6AY6v

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/12/21/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%BA%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%A5%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%B0

https://2u.pw/xLBjX2cp

https://2u.pw/4Sj1Vg26

https://2u.pw/b2EPmjZi

https://2u.pw/oKKAUz8

https://2u.pw/xmQmFTjy

https://2u.pw/s6N8IGAs

https://2u.pw/mSgJOwLF

https://2u.pw/wAu0TjbJ

https://iraqcfs.org/ar/study_show/153

https://2u.pw/xLBjX2cp

https://2u.pw/wAu0TjbJ

https://x.com/asalarastirma/status/1784697252495184135?s=48&t=KvZBb-7obYUEPagtBdfMbA

The Reality of Business Intelligence Applications: Their Vital Role in Enhancing Economic Development in Southern Turkey

واقع تطبيقات ذكاء الأعمال: دورها الحيوي في تعزيز التنمية الاقتصادية في جنوب تركيا

Asst. Prof. Dr. Hany ALDAHER[345]

Asst. Prof. Dr. Saleh ALMACHI[346]

Asst. Prof. Dr. Ali ALHOUSAINALEID[347]

الملخص:

لقد أصبحت التنمية الاقتصادية شرطاً لا غنى عنه للعيش الكريم في عالم اليوم. فالشعوب المتخلفة، والتي لا تملك القدرة على السيطرة على اقتصادها، تكاد تفتقر إلى أي قدر من الاستقلالية في حياتها الاجتماعية والثقافية او اي قدرة على التحسن والتطور والاستمرار ولن تنعم تلك الشعوب بالأمن والقوة اللذين يأتيان عبر التنمية الاقتصادية. وانطلاقاً من مفهوم التنمية الاقتصادية على انها ذلك التطور البنياني او التغير البنياني للمجتمع بابعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع. فبعد ان كان اغلب الاقتصادين والمهتمين ينظرون الى التنمية على انها زيادة انتاج الفرد ودخله ظهرت بعض

[345] Department of Management and organization, Faculty of Economics and Administrative Sciences, University Gaziantep, Turkey, adhany.87@hotmail.com, ORCID 0000-0003-0166-9358.

[346] Department of Management and organization, Faculty of Economics and Administrative Sciences, University Gaziantep, Turkey, sa_almachi@gantep.edu.tr, https://orcid.org/0000-0001-5736-5009

[347] Department of Management and organization, Faculty of Economics and Administrative Sciences, University Gaziantep, Turkey, ybs_ali@hotmail.com, ORCID: 0000-0002-8772-9990

المعايير التي جعلت الحكم عل التنمية الاقتصادية اكثر سعة وشمولية ليشمل معايير اخرى مثل متوسط دخل الفرد وتأمين فرص العمل ومستوى المعيشة والرفاهية بالاضافة الى مستوى التعليم والعدالة في منح الفرص لجميع اطياف المجتمع والحفاظ على المقدرات البيئة والتفكير في الاجيال القادمة بشكل جدي وبالتالي الترشيد في استخرج والاسثمار بالثروات بالشكل الذي يؤمن بقاء ما يضمن للاجيال السابقة من موارد. وبالنظر الى مفهوم ذكاء الاعمال على انها مظلة تشمل جميع التطبيقات والتي تقوم بجمع البيانات وتنظيفها وتخزينها وتحليلها واسترجاعها بشكل سريع يضمن اتخاذ عمليات القرار بالشكل الأمثل. فهية من العلوم التي باتت اساسية لا بل المحرك الاساسي لاي حركة تطور ولابد من استخدامعها في اي مجال فاصبحت احد معايير الحداثة والفكرة من البحث ان اي مفكرة في عملية التنمية وما تشمله من مجالات لا بد ان يولي ان يتفكر في كيفية توظيف انظمة ذكاء الاعمال في الرفع والتسريع في عمليات التنمية خصوصا وان استخدام البيانت في يومنا هذا هو اساس اتخاذ قرار سليم وكيف يمكن ان تشمل عملية التنمية وما تحمله في طياتها من سعي الى التطوير الفكري والثقافي من الاهتمام باستخدام تطبيقات اتخاذ القرارات.

وتهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على تطبيقات ذكاء الاعمال ومكانها في عملية التنمية ودراسة واسترجاع الادبيات الخاصة بهذه الابحاث ومعرفة اهم الاماكن التي يمكن ان توظف فيها تطبيقات ذكاء الاعمال وكيفية مشاركة هذه التطبيقات في التنمية الاقتصادية خصوصأ واننا نعمل في عالم متسارع التغيير الى الحد الذي اصبح فيها من الصعوبة بمكان مجارة هذه التغيرات وقد يكون للسرعة والمرونة التي تؤمنها تطبيقات ذكاء الاعمال دور كبير تلعبه في المساعمة في تحريك عجلة التنمية ولابد من الاعتراف بان تركيا باتت من الاقتصاديات الكبيرة عالميا ونوعية الاستثمارات والصناعات التي تطبيق في تركيا باتت تصدر الى الكثير من دول العالم وهنا اجد ان هذه المنطقة الجغرافية من الممكن ان تكون منطقة خصبة لتطبيق هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية: ذكاء الاعمال، التنمية الاقتصادية

خلفية تاريخية:

استخدم مصطلح التنمية للإشارة إلى ظاهرة لوحظت لأول مرة في بريطانيا خلال الفترة من الجزء الأخير من القرن السابع عشر إلى القرن التاسع عشر، ثم لحقت ببريطانيا دول أوربية أخرى، وأمريكا الشمالية، واستراليا، وروسيا السوفيتية، واليابان، حيث تأهلت هذه الدول أيضاً كدول متقدمة في بداية القرن العشرين. وقد تخلفت عن ركب التنمية بقية دول آسيا وكل دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية ولم تلحق به إلا مؤخراً حين برزت مجموعة من دول آسيا وأمريكا اللاتينية كدول متقدمة.

كيف تمكنت الدول المتقدمة من تحقيق التنمية؟ وكيف تخلفت الدول الأخرى عن ذلك؟ وهل تستطيع الدول التي تخلفت عن الركب اللحاق به ذات يوم؟. إن أسئلة كهذه لا تسهل الإجابة عليها، غير أن محاولة الإجابة عليها هي التي تعطي دراسة اقتصاديات التنمية نكهتها الخاصة وتعزز صلتها بالموضوع . ومن هذا المنطلق ينبغي عرض وجهة النظر التي تعتبر ان الاستعمار والإمبريالية هما منبع الإنجاز التنموي لبريطانيا ودول أوربية أخرى، وفق ما قدم مناصرو هاتين الظاهرتين من أدلة لحشد الدعم لهما. كما ينبغي إيضاح وجهة النظر القائلة بأن ذات العوامل التي قادت القوى الاستعمارية الأوربية إلى التنمية، هي التي أدت إلى تورط دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في دائرة التخلف، وبيان الانتقادات التي ساقها الفكر الاقتصادي السائد في هذا الصدد. ومهما كان إسهام الاستغلال الاستعماري، فإن التقدم في الغرب على المدى البعيد كان نتاجاً للتقدم العلمي الذي أفضى إلى التقدم التقني، والتغير في العادات، والتغير في توزيع النشاط على الصعيدين المهني والجغرافي. لقد أفلح الاستعماريون الاستغلاليون كثيراً في توسيع الفرص لإخضاع التقدم العلمي والتقني للاستخدام وجلب الثمار إلى دولهم. ولعل من الصواب اعتبار الموارد وفرص التجارة بمثابة المقومات التي ثبتت أهميتها تاريخياً في مضمار التنمية، غير أن الدور الحاسم للقوة ينبغي أن يحظى بالاعتبار أيضاً.

وقد أجمع الكتاب المسلمون عموماً على أهمية العوامل الشخصية والمؤسسية في عملية التنمية. ويرى بعض الاقتصاديين أن السبب الرئيس لعدم التنمية أو التخلف يكمن في التخصص في إنتاج وتصدير الغذاء والمواد الخام، ليس فقط لتدهور الأوضاع التجارية لهذه المواد، وإنما لكون هذه الأنشطة تتيح مجالاً أضيق للتقدم التقني وتحقيق الوفورات الداخلية والخارجية. إن مبدأ

التوزيع الدولي للعمل يعمل لغير صالح من يختصون بالزراعة التي هي عرضة للعوائد المتناقصة مقارنة بالصناعة التي تتمتع بالعائدات المتزايدة. وهذه المقولة على أية حال تواجه الاعتراض من قبل بعض الاقتصاديين الذين يشيرون إلى أن ثمة وفورات تحققت للزراعة الواسعة النطاق. ذلك لأن مكاسب الإنتاجية لم تكن في يوم ما أقل في الزراعة منها في الصناعة.

وفي ظل النسق الذي يتخذه العالم اليوم لا يستطيع شعب ما أن يظهر عدم المبالاة تجاه قضية التنمية التي لا يستطيع أي مجتمع تركها للمصادفة، وعلى وجه الخصوص المجتمعات النامية. ومن العوامل التي جعلت المحاولات المقصودة لتحقيق التنمية أمراً حتمياً الكثافة السكانية الضخمة المطردة النمو، وتوافر المقومات التكنولوجية التي يمكن أن تفضي إلى مستويات معيشية أفضل، والتدفق شبه الفوري للمعلومات، ووسائل الاتصال السريعة التي حولت العالم إلى قرية فهيأت بذلك الفرص وسمت بالتطلعات وغرست في الأذهان المخاوف فائقة الضراوة . والدولة التي لا تتوخى اليقظة في علاقاتها الاقتصادية الخارجية قد تصبح عاجلاً فريسة لمجموعات المافيا، والشركات متعددة الجنسيات، والقوى الاقتصادية العظمى. كما أن الدولة التي لا تراقب سلامة اقتصادها المحلي مراقبة

مفهوم التنمية الاقتصادية:

لقد اهتم الاقتصاديون الأوائل من أصحاب لمدارس الاقتصادية بمسألة النمو و التنمية في كتاباهتم إلا أنها لا تغدوا أن تكون أفكارا عامة لم تتطرق إلى موضوع التنمية بنوع من التخصص لكنها وفي حقيقة الأمر اعتبرت القاعدة التي مهدت لأفكار ونظريات ونماذج النمو الحديثة . فقد تم وضع النظريات التي ركزت على عوامل الإنتاج أو على علاقات الإنتاج وبيئته وتم صياغة النماذج الذهنية والرياضية متدرجة التعقيد واختبارها غير أن الأساس النظري لاقتصاد التنمية تشكل غداة الحرب العالمية الثانية مع انطلاق عملية إزالة الاستعمار من الدول النامية وإرساء قواعد و اتفاقيات بروتن وودز التي بدأت في طرح مشاكل التنمية في هذه البلدان، وتغير مفهوم التنمية بشكل كبير في الفترة الاخير نتيجة لتغير الظروف ففي عقدي الخمسينات و الستينات من القرن الماضي استند هذا المفهوم إلى مؤشرات كمية خالصة أبرزها يتعلق بمتوسط دخل الفرد

الذي حظي بأكبر قدر من التأييد من الاقتصاديين وتم استخدامه لأجل المقارنات بين دول العالم المتقدمة و المتخلفة .

أما في أوائل السبعينات ظهر اتجاه جديد بين الاقتصاديين يسلط الضوء على مفهوم جديد للتنمية هو التنمية الاجتماعية و الذي أخذ بالاعتبار انعكاس السياسات التنموية على بنية المجتمع و أنشطته الاقتصادية وقد اعتمد أصحاب هذا الاتجاه الجديد على معيار آخر سمي بمعيار أو نظرية إشباع الحاجات الأساسية فاعتبروه أفضل من المعيار السابق والمتمثل في معيار متوسط دخل الفرد لأنه وببساطة يسلط الضوء على أكبر شريحة من أي مجتمع من حيث الاهتمام اتجاهاتها المادية والمعنوية.

ومع مطلع التسعينات طرح مفهوم جديد للتنمية هو التنمية البشرية حيث اعتبر معيارا للتنمية اعتمد على ثلاث عناصر تعلقت بدخل الفرد وعمره المتوقع ومستوى تعليمه و أضحى هذا المعيار أساس تصنيف الدول المعيار وذلك على الرغم من افتقاده لعناصر عديدة كحجم البطالة أو العمالة والتضخم ونمط العلاقات الاجتماعية.

إلا أنه لقي قبولا واسعا عند العارفين به لكن تدهور البيئة و إهتلاك مواردها من جهة وتطور العديد من المفاهيم هذا من جهة أخرى جعل الاقتصاديين يطرحون مفهوما أعمق من ذلك وهو مفهوم التنمية الإنسانية الذي تضمن استدامة التنمية (من حيث البيئة) كما شمل الاهتمام بالحريات والمرأة ودرجة الاتصالات وغيرها.

وهكذا أصبح ينظر للتنمية على أنها عملية تقاس بمدى تحقيق عملية التغيير الكلية وليس بأحداث وظواهر محددة وهي وجهة النظر التي تتفق مع توجهات الفكر المعاصر ومع مفهوم التنمية لدى المؤسسات المالية الدولية التي ترى أن التنمية عملية شاملة و متعددة الأبعاد والجوانب وأن التنمية الاقتصادية المتواصلة لها متطلبات سياسية واجتماعية وثقافية وأنها تطرح تداعيات على نفس الأصعدة. وترى أيضا أن التنمية الحقيقية تفترض الارتقاء بمستوى الدخل والصحة والتعليم والغذاء ومن هذا لمنظور فإن جوهر التنمية هو كفاءة استخدام الموارد المالية والبشرية المتاحة هبدف تحقيق رفاهية الإنسان (Todaro, 2000:15).

ولقي هذا المفهوم اهتماما كبيرا من رواد الاجتماعية، حيث عرفت التنمية البشرية في تقارير الأمم المتحدة بأنها (عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس) وهذه الخيارات هي:

العيش حياة طويلة وصحية.

الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى المعيشة المناسب

الحصول على المعارف

وتعرف التنمية الاقتصادية على أنها عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس بتمكينهم من الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى معيشة حسنة وبتمكينهم من أن يعيشوا حياة طويلة ومن أن يكتسبوا المعارف التي تطور خيارتهم وتساعدهم على تحقيق إمكاناتهم الكامنة وبناء ثقتهم بأنفسهم وتمكنهم من العيش بكرامة وتسمح للشعور بالانجاز واحترام الذات.

التنمية المستدامة

هي تلك التنمية التي تؤمن إشباع الأجيال الحاضرة دون الانتقاص من قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتاجاتهم والسبيل إلى ذلك ليس فقط الاستعمال الحكيم للموارد الحالية والمحافظة عليها من أخطار التلوث والتبديد والتخريب ولكن أخذ حق الأجيال المقيلة في الحسبان ومن ثم فإن أول اعتبار في مفهوم التنمية المستدامة هو محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي و النظام البيئي بدون استنزاف للموارد الطبيعية من جهة ومراعاة الأمن البيئي من جهة أخرى خاصة وأن الدورات البيئية تعتبر طويلة بالمقارنة بالدورات الاقتصادية.

وعرفت التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها..

إن مثل هذه التعاريف الخاصة بالتنمية المستدامة تتمحور حول النقطتين الرئيستين التاليتين:

إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة فهي تنمية مستدامة تحافظ على الأراضي والمياه والموارد الوراثية الحيوانية والنباتية ولا تحدث تدهورا في البيئة وملائمة من الناحية التكنولوجية وسليمة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية .

تخدام موارد المجتمع وصيانتها وتعزيزها حتى يمكن المحافظة على العمليات التي تعتمد عليها الحياة وحتى يمكن النهوض بنوعية الحياة الشاملة الآن وفي المستقبل.

التنمية المستقلة

برز هذا المفهوم نتيجة للتفكير في إيجاد إستراتيجية بديلة للتنمية تنطلق من عملية الاعتماد على الذات ذلك كرد فعل على محاولات البلدان الرأسمالية المتقدمة بفرض سيطرتها على البلدان النامية، وقد ربط بعض رواد هذه التنمية بالسيطرة على الفائض الاقتصادي واستغلاله أفضل استغلال ممكن، وتم تبني هذه الفكرة من قبل بعض الاقتصاديون من القارات الثلاث وحتى في أوربا، وحاولوا تطوير تحليله المذكور لتحديد مفهوم التنمية المستقلة، وقد أجمع غالبيتهم على ربطها بالتطور اللارأسمالي،ورغم ذلك لم يتبلور بعد مفهوم محدد للتنمية المستقلة في كتابات الاقتصاديين إلا الغالبية تتفق على أنه يتمثل في اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراده مع إعطاء الأولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية وقد وضعت بعض الشروط اللازمة لانجاز التنمية المستقلة كان أهمها:

ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني وذلك لتحقيق الاستقلال وتكوين القدرات الذاتية للأفراد في استغلال الموارد المحلية

السيطرة على الفائض الاقتصادي وتوجيه استخدامه بما يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية

التوجه نحو الداخل في إستراتيجية التنمية وتوسيع السوق المحلية

تخفيف أثر العوامل الخارجية على الاقتصاد الوطني

التوزيع العادل لثمار التنمية.

ضرورة المشاركة الشعبية الواسعة في تحقيق التنمية

وأخيرا يؤكد هذا التوجه على ضرورة استخدام التكنولوجيا الملائمة ذات كفاءة اقتصادية (زكي، زكزي، 1987:135)

مستلزمات التنمية الاقتصادية

ان التنمية الاقتصادية تتطلب العديد من المستلزمات الضرورية لانجاز مهامها، والتي تمثل عوامل الانتاج وهي رأس المال والموارد البشرية والتكنولوجيا والموارد الطبيعية. واضافة الى ما تقدم فأن

عملية التنمية الاقتصادية تتطلب أيضاً عوامل عديدة اخرى تندرج ضمن ما يعرف بالاطار العام للتنمية مثل النظم السياسية والاجتماعي والاقتصادية والانماط الثقافية والعادات والتقاليد والمفاهيم ونظم التعليم ومشاركة الشعب في عملية التنمية.

عوامل التنمية:

1.تراكم رأس المال

يؤكد جميع الاقتصاديين على الاهمية الكبيرة لتراكم راس المال في تحقيق التنمية، ويتم تحقيق التراكم في رأس المال من خلال عملية الاستثماروالتي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية ، بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار، بدلاً من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك (Thirwall, 1999: 127-171)

ان جوهر تراكم راس المال يكمن في حقيقة أن مثل هذا التراكم يعزز من طاقةِ البلد على انتاج السلع، ويمكنه من ان يحقق معدلاً عالياً للنمو. والسلع الرأسمالية تتوزع بين عدة انواع، فمنها ما هو على شكل مصانع ومكائن، والتي لا تعطي منافع مباشرة لكنها تقوم بانتاج السلع الاستهلاكية والخدمات التي تقوم بانتاج السلع الاخرى. وهناك استثمارات البنى التحتية مثل خدمات النقل والاتصالات وتوليد الطاقة. والنوع الاخر هو الانفاق على البحوث والتطويرو الذي يُساهم في تحسنين انتاجية العمل وراس المال. واخيراً هناك نفقات اجتماعية مثل الاستثمار في الصحة والتعليم والتي توفر منافع مباشرة ولكنها في نفس الوقت، تجعل الافراد والمجتمع ككل اكثر انتاجية ويمكن تعريف راس المال بانه ثروة تستخدم في انتاج المزيد من الثروة. ويعتبر راس المال أحد اهم عناصر الانتاج والنمو إلى جانب عنصر العمل بطبيعة الحال .(Thirwall, 1999: 158)

واضافة الى ذلك فان راس المال قد يكون العامل الرئيس لتسهيل وتحقيق التقدم التكنولوجي، ذلك لان كل سلعة راسمالية هي متضمنة للتكنولوجيا، كما ان زيادة حجم السلع الراسمالية تتوافق مع المكائن المحسنة والادوات. لهذا فان تبني طرق محسنة للانتاج تفترض امكانية زيادة راس المال . وعليه فان التقدم التكنولوجي في قطاع السلع الراسمالية من الامور المهمة. تعتبر محدداً رئيسياً لنمو الانتاجية .ان البلدان النامية تؤكد بشكل كبير على أهمية تراكم راس المال،

وتؤكد على الحاجة الى زيادة مستوى الاستثمار بالنسبة للانتاج، وتعتبر ان تراكم راس المال هو الشرط الضروري ليكون البلد متقدماً اضافة الى تأسيس آليات اجتماعية واقتصادية كفوءة لزيادة خزين راس المال للفرد باشكال متعددة. و بالمقابل فان البلدَ المتخلف هو البلد الذي يمتلك مقداراً صغرياً من خزين راس المال .المال على انه ايضاً الوسيلة للتخلص من الحلقة المفرغة للفقر، حيث ان المستوى المنخفض للانتاجية هو مبثابة مصدر الحلقة المفرغة للفقر. واخيرا فان ارتفاع معدلات النمو السكاني في البلدان النامية وافتقارها الى الموارد الحقيقية يجعل قدرة هذه البلدان على تكوين راس المال ضعيفة، ولهذا يتعين على مثل هذه البلدان العمل على تراكم راس المال (المادي والبشري) اذا أرادت ان تعمل على رفع معدلات نمو الدخل الوطني الحقيقي بشكل كبير (Thirwall, 1999: 159)

2- الموارد البشرية:

ان الموارد البشرية تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الافراد والتي تدخل كمستلزم في العملية الانتاجية. وتلعب الموارد البشرية دوراً مهما جداً في عملية التنمية، حيث ان الانسان هو غاية التنمية وهو وسيلتها في نفس الوقت. وحيث ان الانسان غاية التنمية لذلك فان الهدف النهائي لها هو رفع مستوى معيشة الانسان .وحيث ان الانسان هو في ذات الوقت وسيلة التنمية فانه هو الذي يرسم وينفذ عملية التنمية، وان ثمار التنمية ناتجة عن النشاط الانساني. ومن هنا تتبني اهمية الموارد البشرية في عملية التنمية .والعمل ليس هو عاملاً رئيسياً من عوامل الانتاج فحسب بل هو المستفيد الرئيسي من النمو ومن التنمية الاقتصادية. ففي معظم البلدان النامية ان العمل هو من العوامل الانتاجية الفائضة، وان عدم استغلاله الاستغلال الامثل سوف يخفض من مستوى المعيشة وكما ارتبطت التنمية الاقتصادية بتراكم راس المال البشري (Thirwall, 1999: 111).

والمرتبط أصلاً بالتعليم والتدريب والتغذية الخ. والتي تنعكس على الناتج الوطني وعلى مستوى الانتاجية، مما يؤدي الى استغلال أكفأ للموارد الاقتصادية. ولهذا فان عملية تخطيط التنمية ينبغي ان تتضمن تخطيطاً للموارد البشرية بهدف تحقيق وضمان استمرار التوازن بين عرض العمل والطلب عليه

ومتميزاً الى المنظم (وهو دور الا بتكار والتجديد) وذلك ليك يدرك الفرص لتحقيق وسائل جديدة وطرق جديدة للانتاج، ولانتاج منتجات جديدة او تطوير وسائل انتاج جديدة .وفي كل النشاطات فان المنظم يتحمل المخاطر .ان أهمية الموارد البشرية تنبع من حقيقة انه لا ميكن ادارة الانتاج بدون العامل البشري. وفي المراحل الاولية للتنمية فان العمل المادي هو الوحيد المسؤول عن استخراج المواد من الطبيعة. ومع تراكم الفوائض فان العامل الانساين يلعب دوراً مهامً ومتزايداً، وان جانباً مهامً من مساهمة الموارد البشرية في التنمية هي عندما يعمل الفرد كمدير وكمنظم .الا ان ما يلاحظ على البلدان النامية هو انها اتجهت نحو الاستثامر (اي تكوين راس المال) المادي دون اعطاء الاهتامم اللازم للاستثامر في الموارد البشرية وذلك لعدة أسباب (1) :ان الفترة التي تستغرقها عملية الاستثامر في تنمية الموارد البشرية غالباً ما تكون طويلة، ولهذا فان مثار مثل هذا النوع من الاستثامر لا تظهر بصورة سريعة 3. .الموارد الطبيعية تعرف الموارد الطبيعية بانها العناصر الاصلية التي تمثل هبات الله في الارض الطبيعية .والامم المتحدة، من جهتها، تعرف الموارد الطبيعية بانها أي شيء يجده الانسان في بيئته الطبيعية والتي يتمكن من أن ينتفع بها. فالموارد الطبيعية توفر قاعدة للتنمية الصناعية بطريقتني

تمكن البلد من توسيع نشاطه الصناعي بانتاج مواد خام، كما هو الحال في استخراج المعادن وتصديرها، والتي توفر للبلد العملات الاجنبية لاستيراد السلع الضرورية للتنمية .

تمكن البلد من ان ينتج مواد خام ويصنعها ويحولها الى سلع نهائية وقد اختلف الاقتصاديون حول أهمية الموارد الطبيعية في اطار عملية التنمية .فهناك من يرى بان الموارد الطبيعية تلعب دوراً اساسياً في عملية التنمية (Thirwall,1999: 113).

التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي:

هناك العديد من التعريفات لمفهوم التكنولوجيا، ورغم الاختلاف الجزيئ أو اللفظي أحياناً فيما بينها فانها تتفق على ان التكنولوجيا تعني باختصار معرفة كيفية القيام بالانتاج. وبطبيعة الحال فان هذه المعرفة الفنية تستند على المعرفة العلمية وبعبارة أوسع واشمل فان التكنولوجيا تتمثل المعرفة العملية التي تستند على التجارب وعلى النظرية العلمية التي ترفع من قدرة المجتمع على تطوير اساليب اداء العمليات الانتاجية والتوصل الى اساليب جديدة افضل بالنسبة

للمجتمع والتكنولوجيا. وهي احدى مستلزمات الانتاج، وبذلك فهي تلعب دوراً حاسما في الانتاج وتقدم البلد اقتصادياً. وتتكون التكنولوجيا من حزمة من العناصر التي قد تكون متضمنة في السلع الراسمالية كالمكائن والمعدات، أو قد تكون غير متضمنة في المعدات الراسمالية، بل تكون متضمنة في البشر، وتأخذ شكل المهارات المحسنة بالنسبة للعمل والادارة كما هو الحال في التطبيقات المتعلقة بالطرق المختلفة في مجال زراعة المحاصيل والتي تسمى دورة المحاصيل الحديثة أو طريقة صنع القماش او بناء المنازل الخ وبشكل عام فان التكنولوجيا تتضمن العناصر الاتية :

المعرفة التكنولوجية المتجسدة في اشياء مادية

المهارات التي لا تنفصل عن اشخاص العاملين.

براءات الاختراع والعلامات التجارية .

المعرفة غير المسجلة .ان التقدم التكنولوجي أو التغير التكنولوجي يعني تغيراً في المعرفة الخاصة بالانتاج، والتغير في المنتج، وقد يعني ذلك تحسناً في المنتج القديم أو ظهور منتج جديد. وحيث ان التنمية الاقتصادية تتطلب زيادة مستمرة في مقدار السلع و الخدمات المنتجة، وهذا بدوره يتطلب توسيع الطاقات الانتاجية للوحدات المنتجة، وعليه فان تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب حصول تقدم وتغير تكنولوجي من أجل توسيع الطاقات الانتاجية وتشغيل هذه الطاقات. فالتقدم التكنولوجي يلعب دوراً مهماً في تحقيق النمو في الانتاج (A.N.Agrawal, 1993: 1-13)

مقدمة في ذكاء الأعمال:

اليوم، مع التطور التكنولوجي السريع، حاولت المنظمات الانخراط في عمليات بحث جديدة من أجل الحصول على القيمة. وبالنظر إلى أن المعلومات هي واحدة من الأصول الأكثر قيمة في عالم اليوم، فإن الجهود المبذولة للحصول على المعلومات والتحكم فيها تحتل أيضًا مكانًا مهمًا للغاية. ومن أجل الوصول إلى البيانات والمعلومات والاستفادة منها، فإن المنظمات والمؤسسات على استعداد للقيام باستثمارات كبيرة في مجال التكنولوجيا. لأن تحويل المعلومات إلى قيمة مادية يعد من أهم تحديات اليوم. ومن أجل الحفاظ على استمرارية المنظمات، فإنها

تحتاج إلى بنى تعود بالنفع عليها، وتمكنها من تحسين نفسها ووضعها في وضع جيد. وبفضل هذه البنى، يتم توفير الفرص لرؤية المستقبل بشكل أفضل ومواصلة الوقوف في بيئة تنافسية. تلعب أنظمة المعلومات دورًا في هذا المجال من أجل الحصول على البيانات التي يمكن أن تحصل عليها منظمة جيدة التنظيم من العديد من مصادر البيانات بمساعدة التكنولوجيا، وفهمها وتحويلها إلى عمل. تُستخدم الأنظمة الداعمة بشكل خاص في مراحل تحليل البيانات واتخاذ القرار في المؤسسات ذات البيانات الضخمة. وتعتبر أنظمة ذكاء الأعمال من أنجح الأنظمة في هذا المجال. (إيرين، 2018: 8)

تستفيد العديد من الشركات من أنظمة ذكاء الأعمال لتحسين العمليات التجارية على مختلف المستويات، وخاصة لتحسين مراحل اتخاذ القرار الاستراتيجي والتشغيلي. ولذلك فإن أنظمة ذكاء الأعمال، والتي يمكن تفضيلها على جميع مستويات الإدارة، تلعب دورًا مهمًا في زيادة كفاءة الشركة من خلال خلق فهم لقدرة هذه الانظمة على المنافسة وتقديم معلومات داعمة في هذا الاطار .(Ziora, 2015: 127) يتعين على الشركات اتخاذ قرارات سريعة وفعالة من أجل تحقيق أهداف مثل توسيع حصصها في السوق وتحسينها باستمرار؛ ولهذا السبب يرغب المديرون في تحقيق النجاح من خلال دمج حلول تكنولوجيا المعلومات في شركاتهم. ولهذا السبب، تزايدت الاستثمارات في أنظمة ذكاء الأعمال في السنوات الأخيرة (Eren,2018:8)

واليوم، ومع زيادة الاستثمارات في مجالات التكنولوجيا، زادت أيضًا جهود الشركات لخلق القيمة بالتوازي. يعد مفهوم القيمة التي يخلقها نظام المعلومات المستخدم مع الفوائد التي يوفرها أحد العناصر المهمة اليوم. تختلف قيمة أنظمة ذكاء الأعمال اعتمادًا على التخطيط الاستراتيجي للشركات والعمليات التجارية وتحسين الأداء-175 :Negash, 2008) .(193في الوقت الحاضر، أصبحت الاستثمارات في التكنولوجيا للحصول على فوائد مرتفعة جدًا. وبناءً على ذلك، يتم استخدام تطبيقات ذكاء الأعمال بشكل متزايد من قبل المؤسسات لأداء المهام بشكل أفضل. إن القيم التي يدركها المستخدمون من الأنظمة التي يستخدمونها مهمة أيضًا لنجاح النظام.(Davern, 2000: 121-143)

مفاهيم ذكاء الأعمال:

واجهت المنظمات التقليدية تدفقًا للمعلومات وبيانات ضعيفة ومعلومات غير كاملة وتقارير غير كافية بسبب زيادة كميات البيانات. وبناء على ذلك، فإن القرارات التي يتعين اتخاذها في وقت قصير يمكن اتخاذها من قبل الإدارة العليا على أساس الخبرة أو عن طريق المخاطرة. ولهذا السبب، قد يتخذ المرء قرارات لا قيمة لها أو تكون النتائج غير متوقعة. ومع زيادة المنافسة في العالم، زادت أيضًا أهمية القرارات التي يجب اتخاذها. في عالم اليوم، حيث يتزايد حجم المعلومات بوتيرة سريعة، يمكن للمديرين الاستفادة من أنظمة ذكاء الأعمال لاتخاذ قرارات فعالة. في المؤسسة، يتم إنشاء مئات البيانات يوميًا في كل معاملة. يجب تخزين هذه البيانات وتحليلها ويجب على الشركة استخلاص استنتاجات فريدة من هذه البيانات وأحدث التقنيات التي ستوجه المؤسسات في هذا المسار هي "ذكاء الأعمال."

وفي هذا القسم سيتم شرح أهم وأنسب التعريفات لذكاء الأعمال:

ذكاء الأعمال (BI) عبارة عن حزمة برامج تسمح للمؤسسات بتحليل معلوماتها في قاعدة بيانات واتخاذ القرارات بناءً على هذه المعلومات. ويمكن التعبير عنه على النحو التالي: "ذكاء الأعمال هو مجموعة من التطبيقات والتقنيات التي تزيد من قدرة المنظمات على القيام بعمليات مثل جمع البيانات وتخزينها وتحليلها والوصول إليها، والتخطيط القائم على البيانات وتحديد الاستراتيجية، واتخاذ القرارات الإدارية الحاسمة بحيث يمكنهم اتخاذ قرارات أسرع وأكثر دقة (Çözümleri, 2020:7-15).

يعرف جيندي هوسون ذكاء الأعمال على النحو التالي: يمكن أن يعني ذكاء الأعمال أن الأشخاص على جميع مستويات المؤسسة يمكنهم الوصول إلى البيانات والتفاعل معها وتحليلها لإدارة الأعمال وتحسين الأداء واكتشاف الفرص والعمل بفعالية.

منذ ظهور المصطلح لأول مرة، ظهرت العديد من التعريفات من مصادر مختلفة وأشخاص مختلفين؛ وأشهر هذه التعريفات هو تعريف شركة الأبحاث.Gartner Inc

"ذكاء الأعمال هو مصطلح شامل يتضمن مجموعة من التطبيقات والبنى التحتية والأدوات وأفضل الممارسات التي تمكن من الوصول إلى البيانات وتحليلها للحصول على رؤى تهدف إلى تحسين عملية صنع القرار وتحسين الأداء إلى أقصى حد. (Aziz,2018)

نعرّف ذكاء الأعمال (IZ) على أنه الأنظمة التي تجمع بين: جمع البيانات وتخزين البيانات وإدارة المعلومات تقييم المعلومات التنظيمية لعرضها على المخططين وصناع القرار بهدف تحسين جودة وتوقيت المدخلات في عملية صنع القرار (Solomon,2008:176).

تحتاج المنظمات إلى اتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب من أجل البقاء في العالم المتنامي. وتتطلب هذه القرارات متابعة التطورات الحالية في مجال النشاط وتخزين بيانات الأنشطة السابقة واستخلاص معلومات دقيقة من هذه البيانات تساعد في اتخاذ القرار. يتم إنتاج الأدوات اللازمة لتلبية هذه المتطلبات بناءً على مفهوم ذكاء الأعمال. يمكن تعريف مفهوم ذكاء الأعمال بأنه الوصول إلى المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب لاتخاذ القرار الصحيح (Gözcü, 2015:4).

ذكاء الاعمال ؛ ويمكن تعريفه أيضًا بأنه نهج تكنولوجي تم تطويره لدعم عمليات صنع القرار في المنظمات وإزالة النقص في زيادة فعالية اتخاذ القرارات الإدارية. تم وضع تعريفات مختلفة ضمن ذكاء الأعمال للتأكيد على مساهمته في عملية صنع القرار وكفاءة اتخاذ القرار الإداري. ذكاء الأعمال هو توصيل المعلومات الصحيحة إلى الشخص المناسب، بالطريقة الصحيحة (صانع القرار) في الوقت المحدد.(G.J. Miler: 2006)

"إنها مفاهيم وأساليب تعمل على تحسين عملية صنع القرار باستخدام أنظمة الدعم في الوقت الفعلي (Gültekin,2016:12)

في الأدبيات، ظهرت تعريفات عديدة لذكاء الأعمال من قبل الباحثين في السنوات الأخيرة. ظهر "ذكاء الأعمال" لأول مرة في التاريخ عام 1958 على يد هانز بيتر لون في مقالته "نظام ذكاء الأعمال" المنشورة في مجلة تسمى .IBM Journal قام لوهن بدراسة ذكاء الأعمال على بنيتين: "الأعمال" و"الذكاء". وبينما يعرف لوهن العمل بأنه "مجموع الأنشطة التي يتم تنفيذها لغرض محدد مثل العلوم والتكنولوجيا والتجارة والصناعة والقانون والحكومة والدفاع"،

فإنه يعرف الذكاء، وهو مفهوم منفصل، بأنه "القدرة على فهم الأشياء المتبادلة". العلاقات".

من وجهة نظر لون، كان نظام ذكاء الأعمال عبارة عن نظام آلي يستخدم لنشر المعلومات عبر أجزاء مختلفة من المؤسسة.

من وجهة نظر لون، فإن نظام ذكاء الأعمال هو نظام آلي يستخدم لنشر المعلومات عبر أجزاء مختلفة من المنظمة (Chee, 2009 :96).

عرّف ذكاء الأعمال بأنه "أدوات مخصصة تؤدي التحليل والاستقصاء وإعداد التقارير، وتدعم اتخاذ القرارات التنظيمية التي تزيد من أداء سلسلة من العمليات التجارية" (Elbashir, 2008: 135).

ذكاء الأعمال هو أداة تستخدمها المنظمات التي تستفيد من تقنيات المعلومات الحديثة من خلال جمع وإدارة وتحليل البيانات والمعلومات المنظمة وغير المنظمة. يمكن لهذه الأدوات الحصول على كميات كبيرة من البيانات من العمليات التجارية التشغيلية اليومية وتحويل هذه البيانات إلى معلومات ذات معنى، مما يمكّن المستخدمين من اتخاذ قرارات أكثر وضوحًا (Lin, 2009: 4135-4146).

وتعرف مجموعة أخرى من الباحثين ذكاء الأعمال بأنه "أنظمة تجمع بين جمع البيانات وتخزين البيانات وإدارة المعلومات مع الأدوات التحليلية، مما يوفر معلومات معقدة وتنافسية للمخططين وصناع القرار" (Gray,2004).

ميزات ذكاء الأعمال

يتم سرد الميزات الأساسية لذكاء الأعمال في أربعة عناصر:

الوصول إلى المعلومات من نقطة مشتركة واحدة:

في الشركات التي تستخدم ذكاء الأعمال، يتم تخزين البيانات في قاعدة بيانات مشتركة ويتم الحصول على جميع المعلومات من مكان واحد. يمكن لأي شخص يحتاج إلى معلومات، سواء داخل الشركة أو عن بعد، الوصول بسهولة إلى المعلومات التي يريدها في أي وقت من خلال الاتصال بالنظام عبر الواجهات المختلفة أو الإنترنت. وبفضل هذه النقطة، يتم اتخاذ القرارات المهمة بسرعة ودقة كبيرة، في الوقت والمكان المناسبين، دون أن يحتاج المستخدم إلى معرفة

التفاصيل الفنية أثناء العملية. ومن أهم مميزات ذكاء الأعمال هي واجهاته الرسومية سهلة الاستخدام والتي لا تتطلب هذه المعرفة التقنية. يهتم المديرون باستخدام التطبيقات أكثر من اهتمامهم بالتفاصيل الفنية للتطبيق.

التوفر في جميع أجزاء العمل:

قبل أن تنتشر حلول ذكاء الأعمال على نطاق واسع، كان كل قسم في الشركة يسجل بياناته الخاصة. ولهذا السبب، قد تختلف البرامج والأدوات التي تستخدمها الأقسام عن بعضها البعض. في أغلب الأحيان، عندما يتم طلب أي معلومات من قسم مختلف، يستغرق إعدادها وقتًا طويلاً ولم يكن من الممكن التحدث بلغة مشتركة بين الأقسام. يساعد ذكاء الأعمال على الوصول إلى المعلومات المطلوبة بسهولة وسرعة أكبر من خلال جمع البيانات من جميع أقسام العمل.

القدرة على تقديم إجابات فورية للأسئلة الناشئة:

يتم إعداد مئات التقارير يوميا في الشركات. قد تنشأ أسئلة جديدة أثناء مراجعة التقارير. يستغرق إنشاء تقرير جديد للإجابة على كل سؤال وقتًا وجهدًا. وبدلاً من ذلك، تعد التطبيقات التي يمكن للأشخاص الذين يقرأون التقرير الحصول على إجابات ديناميكية لأسئلتهم بمثابة حلول أكثر مرونة. يوفر ذكاء الأعمال هذه المرونة للمستخدمين. تعمل جميع المنظمات اليوم في بيئة متغيرة. ولذلك، تحتاج المنظمات إلى أن تكون مرنة ويمكن أن يكون ذكاء الأعمال حلاً للتكيف مع أي تغييرات في البيئة الداخلية أو الخارجية (Ateş,2008:69-52).

الاستفادة من فرص الإنترنت:

يمكن الوصول عن بعد إلى أنظمة ذكاء الأعمال ضمن حدود أمنية معينة. ويمكن للمستخدم خارج الشركة الوصول إلى البيانات التي يريدها من خلال الاتصال بمعلومات الشركة (Alkanat, 2011).

مكونات ذكاء الأعمال

يتم تصنيف المعالجة التحليلية عبر الإنترنت OLAP على أنها استخراج البيانات ومستودعات البيانات وأدوات ETL (Olszak ,2003: 855-863)

مصادر البيانات

مصادر البيانات هي الأنظمة التي توفر البيانات لتطبيقات ذكاء الأعمال. الخطوة الأولى في أنظمة ذكاء الأعمال هي جمع ودمج البيانات من مصادر مختلفة، غير منتظمة الشكل والمصدر. بمعنى آخر، المكون الأساسي لنظام ذكاء الأعمال هو الحصول على البيانات من مصادر مختلفة وإجراء بعض التعديلات لجعلها مناسبة لدعم نظام ذكاء الأعمال. مصدر البيانات هو المكون الذي يشكل أساس حلول ذكاء الأعمال. يمكن أن يكون مصدر البيانات المستخدم في حلول ذكاء الأعمال قائمًا على السحابة أو خارجيًا، مثل خدمة الويب، أو داخليًا، مثل قاعدة بيانات التطبيقات (Derya, 2015). يمكن أن تكون مصادر البيانات قواعد بيانات تشغيلية، أو بيانات تاريخية، أو بيانات خارجية (على سبيل المثال من شركات أبحاث السوق أو الإنترنت)، أو معلومات من بيئة مستودع بيانات موجودة بالفعل. يمكن أن يكون تنسيق البيانات الذي يدعم نظام ذكاء الأعمال عبارة عن جداول بيانات أو ملفات نصية عادية، أو معلومات غير منظمة مثل الصور ومعلومات الوسائط المتعددة الأخرى. (J Ranjan، 2009). يعد إنشاء وحدة كاملة عن طريق جعل البيانات من مصادر البيانات المختلفة متشابهة مع بعضها البعض عملية طويلة ومعقدة. ويعتبر نقطة انطلاق لذكاء الأعمال لأنه يتم الحصول عليه من أنظمة مصادر البيانات التي تشكل أساس المعلومات التي سيتم تحليلها في تطبيقات ذكاء الأعمال.

مستودع البيانات

ظهر مفهوم مستودع البيانات في أواخر الثمانينات كنوع مختلف من قواعد البيانات. أولاً، تم تطوير مستودع بيانات الأعمال بواسطة الباحثين في شركة IBM Barry Devlin و .Paul Murphyعرّفه باري ديفلين، الباحث في شركةIBM ، بأنه "مستودع البيانات هو سجل واحد وكامل ومتسق للبيانات المجمعة من مصادر مختلفة، ويتم تقديمه إلى المستخدم النهائي لفهمه واستخدامه التجاري" (كان، 2015). وقد ذكر بعض الباحثين في Data

Warehouseأن العنصر الأساسي في ذكاء الأعمال هو الذي يستخرج بيانات الأعمال من أنظمة التشغيل المختلفة، ويحولها إلى شكل متسق ويوزعها للتحليل.(Cindi, 2008)

نموذج البيانات التحليلية

قد ترغب الشركات في إجراء التحليل وإعداد التقارير مباشرة من خلال مستودع البيانات. هناك طريقة أخرى وهي إنشاء التقارير والتحليلات من خلال نموذج البيانات التحليلية. غالبًا ما يُستخدم مستودع البيانات كمصدر لنموذج البيانات التحليلية. الغرض من نماذج البيانات التحليلية هو إضافة قيمة إلى البيانات المستردة من مستودع البيانات وإنتاج معلومات مفيدة مطلوبة للعملية. (Corporation,2012). يمكن تقسيم تقنيات تحليل البيانات إلى مجموعتين:

OLAP المعالجة التحليلية عبر الإنترنت

المعالجة التحليلية عبر الإنترنت هي طريقة تمكن المستخدمين من الوصول بسرعة إلى البيانات المخزنة في مستودع البيانات وتحليلها وتصميمها ومشاركتها واتخاذ القرارات بشأنها. (Timothy Chee,2009:9) مع تغير التقنيات وتطورها، ظهر مفهوم البيانات متعددة الأبعاد من أجل إدارة أحجام البيانات المتزايدة. تحتوي طريقة المعالجة التحليلية OLAPعبر الإنترنت على بنية تجعل البيانات تظهر بطريقة مختلفة، بدلاً من جمع البيانات وتلخيصها. تتيح طريقة المعالجة التحليلية OLAP عبر الإنترنت للمستخدم إنشاء أفكار جديدة حول البيانات من خلال أداء وظائف مثل التصفية والجمع والتفصيل والتدوير بطريقة تخلق وجهات نظر مختلفة حول البيانات .(Technology, 2011: 89-91)

التنقيب عن البيانات

التنقيب في البيانات هو عملية العثور على المجهول من أجل الكشف عن العلاقات بين البيانات التي يمتلكها المستخدمون .(Wang and Wang, 2008) عرّف تشي وآخرون (2009) استخراج البيانات بأنه الأدوات المستخدمة لتحديد الأنماط والتعميمات والانتظام والقواعد في مصادر البيانات. بمعنى آخر، يتم تعريف استخراج البيانات على أنها ميزة متقدمة لاستكشاف البيانات تستخدم الخوارزميات الإحصائية لاكتشاف عينات البيانات والعلاقات

بينها. يعد نهج استخراج البيانات مكملاً لتقنيات تحليل البيانات الأخرى. بمعنى آخر، يعد استخراج البيانات مجرد طريقة أخرى للعثور على بيانات ذات معنى. يكتشف التنقيب في البيانات المعلومات والعلاقات المخفية في البيانات، ولكنه جزء من عملية أكبر تسمى "اكتشاف المعرفة" التي تحدد الخطوات التي يجب اتخاذها للحصول على نتائج ذات معنى. لا يمكن للتنقيب عن البيانات العثور تلقائيًا على عينات بيانات ومعلومات موثوقة دون التحقق. يساعد التنقيب في البيانات تحليل الأعمال على تحقيق الفرضيات، لكنه لا يتحقق من هذه الفرضيات(B.J. Hočevar, 2010: 92-115) .

استخراج البيانات هو تحليل يستخدم للكشف عن العلاقات المخفية بين العديد من البيانات القابلة للملاحظة ولتلخيص البيانات. ونتيجة لهذه التحليلات، يتم إنتاج معلومات مختصرة ومفهومة ومفيدة للمستخدم. يتم الكشف بشكل عام عن التطبيقات المقدمة للكشف عن هذه العلاقات المخفية بين البيانات في شكل نماذج أو أنماط. وبهذا المعنى، يمكن استخدام نماذج مثل القواعد والمجموعات والرسوم البيانية والهياكل الشجرية والأنماط والسلاسل الزمنية.

استخراج البيانات هو عملية الكشف عن معلومات غير معروفة للمؤسسات عن طريق تحويل البيانات التي تم الحصول عليها من قواعد البيانات الكبيرة إلى بيانات مخصصة بمساعدة مستودعات البيانات. يعد استخراج البيانات أداة مهمة للشركات لاتخاذ قرارات تطلعية ورؤية المستقبل وإجراء التنبؤات ورؤية الاتجاهات. قد تصبح المعلومات غير المهمة التي قد تفلت من انتباه المستخدمين مهمة في بعض الأحيان للتنقيب عن البيانات. يمكن أن يؤدي التنقيب في البيانات إلى توجيه صانع القرار من خلال العثور على إجابات للأسئلة التي يجب العثور عليها من خلال قضاء الكثير من الوقت في وقت أقصر(Hema,2010) . يمكن دمج استخراج البيانات في برامج أخرى مثل أنظمة ذكاء الأعمال وربطها بقواعد البيانات. وبالتالي، يمكن أن يوفر راحة فعالة لآليات اتخاذ القرار في الشركات.

أدوات الاستعلام وإعداد التقارير

هذه هي الأدوات التي يمكن للمستخدم النهائي الوصول إليها بشكل عام ويتم استخدامها بشكل متكرر خاصة في مرحلة اتخاذ القرار للمديرين ويمكن أن توفر معلومات للإدارة في شكل

تقارير. ويمكن الحصول على التقارير للغرض المطلوب من خلال إجراء استفسارات معينة على البيانات التي تم الحصول عليها من العديد من المصادر الداخلية والخارجية. وبفضل بوابات ذكاء الأعمال، يمكن الاطلاع على هذه التقارير وتفسيرها (Ong ,2011:11-1). أنظمة إعداد التقارير هي أنظمة تقدم البيانات المطلوبة في شكل تعبيرات رقمية ورسوم بيانية وجداول بطريقة موجهة نحو إعداد التقارير (Baars, 2008:73) تتيح أدوات إعداد التقارير والاستعلام إمكانية تحديد التقارير وتنفيذها وعرضها بكفاءة. على سبيل المثال، يمكن للأدوات التي تتيح مقارنة إجمالي معدلات المبيعات المحققة في سنة معينة داخل مؤسسة مقارنة بالسنوات السابقة إجراء هذه العمليات. بفضل هذه التقارير، يمكن مقارنة البيانات الموجزة السابقة مع بيانات سنوات معينة، مما يمكّن المديرين من اتخاذ القرارات والتنبؤات على مستويات معينة (Chaudhuri,2011: 88-89).هناك عدة أنواع من تقنيات التصور: التقارير، وأدوات تصور البيانات.

التقارير

إنها أبسط عناصر نظام ذكاء الأعمال. يتم استخدامه لنقل المعلومات المتعلقة بالأعمال إلى صناع القرار. تعد التقارير مهمة لمشاركة المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء التحليل داخل الشركة. مع انتشار الشبكات المحلية، زادت إمكانية الوصول إلى التقارير. وبدأ إرسال التقارير عبر البريد الإلكتروني والإنترنت والبريد الصوتي وأجهزة الكمبيوتر. نظرًا لصعوبة فهم التقارير الطويلة التي تتكون من نص فقط، فإن التقارير في أنظمة ذكاء الأعمال؛ وهي غنية بالرسوم البيانية والجداول والملخصات. تعمل أدوات الاستعلام بحيث يمكن أن تنعكس البيانات الموجودة في مستودع البيانات أو أنظمة التشغيل في التقارير. تساعدهم هذه الأدوات في نقل البيانات التي يتلقونها من مصادر البيانات وتقديمها إلى أدوات إعداد التقارير. وبهذه الطريقة، لا يتعين على المستخدمين معرفة البنية المعقدة لقاعدة البيانات الفعلية، بل يمكنهم إدخال جمل استعلام مفهومة في أدوات الاستعلام ويكونون مهتمين بالنتائج المنقولة إليهم. يمكن أيضًا اعتبار أدوات الاستعلام بمثابة واجهة بين قاعدة البيانات وأدوات إعداد التقارير. لغة الاستعلام

الأكثر شيوعًا والأكثر شيوعًا هي لغة الاستعلام الهيكلية .SQL إنه يعمل في جميع البيئات بغض النظر عن حل قاعدة البيانات المستخدم. (Howson ، 2008).

أدوات تصور البيانات

أدوات تصور البيانات هي هياكل تمكن المديرين من تحليل البيانات وفحصها بصريًا وتصور العلاقات المعقدة. وتوفر هذه الأدوات، التي يمكن دمجها مع أنظمة ذكاء الأعمال، الراحة، خاصة في عملية اتخاذ القرار للمديرين وفي عرض المعلومات المتاحة بشكل أفضل أو أكثر تفصيلاً (Bara,2009). تمكن تقنيات تصور البيانات الأفراد من إنشاء آليات اتخاذ قرار أكثر فعالية من خلال تحويل مجموعات البيانات الكبيرة إلى معلومات مفيدة ومرئية من خلال أنظمة مثل أنظمة القرار والدعم وأنظمة ذكاء الأعمال (Dupin-Bryant, 2014: 158-200). تعتبر مراحل عرض البيانات وتصورها ذات أهمية كبيرة، خاصة في عمليات اتخاذ القرار الاستراتيجي للمديرين. تتضمن هذه الأدوات لوحات المعلومات وبطاقات الأداء والمخططات والتقارير والخرائط وما إلى ذلك. وهو يتألف من الأدوات والأساليب التي يمكن أن تجعل البيانات مفهومة ووضعها في بنية شاملة. باستخدام هذه الأدوات، يمكن تحويل البيانات إلى معلومات ذات معنى أكبر من خلال تطبيق تحويلات متنوعة مثل التلوين والقياس والرسوم البيانية.

فوائد ذكاء الأعمال

بالإضافة إلى البيانات التي تحصل عليها الشركات من معاملاتها الخاصة، فإنها تقوم أيضًا بجمع البيانات من العالم الخارجي، أي الموردين والمتعاونين وشركاء المبيعات والمنافسين والعملاء وحتى وسائل الإعلام. تخزين كل هذه البيانات لا يقدم أي فائدة للأعمال. الشيء المهم هو تحليلها وتفسيرها والعثور على معلومات خاصة بالأعمال واستخدامها في القرارات الفورية والتكتيكية والاستراتيجية. وهذا يجلب مزايا جدية للشركات في ظروف اليوم حيث تتزايد المنافسة بسرعة. توفر القدرة على الوصول إلى المعلومات التي يقدمها ذكاء الأعمال للمستخدمين سهولة اتخاذ القرار. يمكن للموظفين على جميع المستويات اتخاذ قرارات مستنيرة دون الحاجة إلى تدخل أي شخص آخر. إن حقيقة أن الناس لهم رأي في العمل الذي يقع تحت مسؤوليتهم يرضيهم أيضًا

في السيطرة على العمل. يساعد الحصول على المعلومات بسرعة أيضًا على اتخاذ القرارات بأقل قدر من التأخير واتخاذ الإجراءات في أسرع وقت ممكن.

في نظام ذكاء الأعمال، يمكن لكل مستخدم إعداد تقارير موجزة أو تفصيلية حسب احتياجاته وتوزيعها داخل العمل أو خارجه. يعد إعداد التقرير أمرًا سهلاً وسريعًا، ولا يتطلب الكثير من المعرفة التقنية، كما يوفر الأشخاص والوقت. يمكن إضافة الرسوم البيانية والجداول والأشكال تلقائيًا إلى التقارير لزيادة الرؤية. كل هذا له آثار إيجابية على الأداء التشغيلي للشركة (lib,2022).

تحتاج المنظمات إلى الحصول على معلومات أعمال فعالة وفي الوقت المناسب من أجل تحقيق النجاح وكذلك الحفاظ على استمراريتها. وفي هذا الصدد، يتعين على المنظمات دمج التقنيات اللازمة في عملياتها التجارية. بفضل نظام المعلومات المصمم جيدًا، تكتسب المنظمات مزايا في تحقيق أهدافها المرجوة. توفر أنظمة ذكاء الأعمال، كنوع من أنظمة المعلومات، العديد من الفوائد للمؤسسات التي تستخدمها. يمكن لأنظمة ذكاء الأعمال أن تفيد بشكل فعال العديد من العمليات والأقسام داخل المؤسسة. بالإضافة إلى تحسين التواصل بين الوحدات داخل المنظمة، يمكن لأنظمة ذكاء الأعمال تقديم خدمات في العديد من المجالات، بدءًا من تحقيق أهداف المنظمة وحتى تفضيلات العملاء. تلعب أنظمة ذكاء الأعمال دورًا رئيسيًا في اتخاذ القرارات الفعالة من أجل الاستجابة السريعة للتغيرات المفاجئة.

تساعد أنظمة ذكاء الأعمال المؤسسات على إدارة الأداء وتحسين العلاقات مع المستفيدين ودعم اتخاذ القرار. بالإضافة إلى ذلك، فهو يوفر راحة كبيرة لآليات اتخاذ القرار من خلال التقارير التي يقدمها إلى الإدارة (Negash S. &, 2008: 175-193). بفضل الهيكل التحليلي الذي يقدمه ذكاء الأعمال، تكتسب إدارة العمليات التجارية بعدًا مختلفًا. بفضل أنظمة ذكاء الأعمال، يصبح الموظفون قادرين على حل مشاكل العمل بسهولة أكبر من خلال إتاحة الفرصة لتحويل معلومات الأعمال إلى معلومات تحليلية. وبحسب (Ranjan,2009:70-60)، يمكن الحصول على العديد من الفوائد من أنظمة ذكاء الأعمال. المستفيدون هم أحد العناصر التي لا غنى عنها لنجاح أي شركة. وبدون المستفيدين

لا تستطيع المنظمات ضمان استمراريتها، والمنظمات التي لا تستطيع الحصول على دعم المستفيدين يمكن أن تفقد وجودها في وقت قصير. ولهذا السبب، يجب أن تستجيب أنظمة ذكاء الأعمال بسرعة لمتطلبات العملاء المتغيرة. بالإضافة إلى ذلك، تصبح احتياجات المستفيدين مهمة بالنسبة للمنظمة.

أفاد واتسون وويكسوم (2007) عن مزايا أنظمة ذكاء الأعمال في الحصول على معلومات أفضل. إن دمج التقنيات مثل تحويل البيانات واستخراج البيانات والمعالجة التحليلية ومستودع البيانات في المؤسسات من خلال أنظمة ذكاء الأعمال قد جعل من السهل الحصول على المعلومات (Watson,2007:9). وفي هذا السياق، يهدف إلى جعل المنظمة أكثر وظيفية من خلال الحصول على معلومات أكثر فائدة وقابلة للاستخدام من البيانات. وفقا لواتسون وويكسوم (2007)، فإن المعلومات التي يتم الحصول عليها بشكل جيد توفر أيضا وقت المستخدمين. في حياة العمل اليوم، حيث تزداد أهمية مفهوم الوقت يومًا بعد يوم، يوفر التفكير والعمل الأسرع مزايا كبيرة في حياة العمل. إن رؤية الغيب قبل أي شخص آخر واتخاذ الإجراءات وفقًا لذلك يزيد من الميزة التنافسية إلى مستويات أعلى. بفضل أنظمة ذكاء الأعمال، يمكن للمستخدمين الحصول بسرعة أكبر على المعلومات التي يمكن أن تستخدمها آليات اتخاذ القرار بين العديد من البيانات. وبهذه الطريقة، تتاح لهم الفرصة للإجابة على بعض الأسئلة داخل المنظمة بسرعة أكبر. بفضل تطوير تقنيات ذكاء الأعمال، أصبح من الممكن تحليل البيانات بشكل أسرع وإنتاج الحلول وفقًا لذلك.

تتيح تقنيات ذكاء الأعمال للمستخدمين فهم المعلومات المعقدة بسهولة، وتحليل هذه المعلومات واتخاذ قرارات فعالة. أحد أهم عناصر أنظمة ذكاء الأعمال هو اتخاذ القرار. يصبح من الأسهل على المنظمات تحقيق أهدافها من خلال اتخاذ قرارات فعالة. تهدف المنظمات عمومًا إلى تنفيذ أنشطتها التجارية الأساسية بفعالية وتحقيق الأهداف المحددة (Hočevar، 2010.119-87 :). وقد تم تحديد بعض فوائد أنظمة ذكاء الأعمال على أنها "خفض التكاليف، وزيادة الإيرادات، وزيادة رضا العملاء، وزيادة الاتصالات الداخلية، وضمان الربح وزيادة حصة السوق".

أفاد أولزاك وزيمبا (Olszak C. M, 2007: 135-140) أنه تم الحصول على بعض الفوائد من تحليل البيانات وعمليات اتخاذ القرار باستخدام أنظمة ذكاء الأعمال. وبناء على ذلك فإن أنظمة ذكاء الأعمال توفر فوائد في مختلف المجالات لتحقيق الأداء التنظيمي. ويمكن إدراج هذه التحليلات على النحو التالي:

- حساب ومقارنة التكاليف والإيرادات من خلال التحليل المالي.
- تحديد هوامش الربح وأهداف المبيعات من خلال التحليل التسويقي.
- وظائف الاجتماع مثل رضا العملاء وتجزئة العملاء من خلال تحليل العملاء.
- دراسة الهياكل الإنتاجية للمنظمات من خلال تحليل إدارة الإنتاج.
- تحديد وإدارة سلسلة التوريد مع التحليل اللوجستي.
- فحص البيانات الخاصة بالأجور.

إن قدرة المنظمات على الاستفادة من أنظمة ذكاء الأعمال تعتمد على اتخاذ القرارات الصحيحة والفعالة. ومن أهم فوائد أنظمة ذكاء الأعمال هي المزايا التي توفرها في اتخاذ القرار (Negash S, 2004: 177-195). لذلك، من خلال اتخاذ القرار الصحيح، ستفيد المنظمة في جوانب أخرى. من خلال القرارات الفعالة، تتخذ المنظمات خطوات مهمة في تحقيق أهدافها المقصودة من خلال زيادة جودة اتخاذ القرار. ولكن لاتخاذ هذه القرارات، يجب تلبية متطلبات معينة. توفر التقنيات مثل مستودعات البيانات وعمليات معالجة البيانات والمعالجة التحليلية واستخراج البيانات المستخدمة مع أنظمة ذكاء الأعمال الفرصة لاتخاذ القرارات بسهولة أكبر. ومن خلال استخراج البيانات وتحليلات الأعمال في مجالات معينة، يمكن فحص أحدث الاتجاهات واتخاذ القرارات المستقبلية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن اكتشاف الاتجاهات في مجالات محددة وإجراء تنبؤات مستقبلية من خلال التقارير ولوحات المعلومات والاستعلامات التي يتم الحصول عليها من خلال أنظمة ذكاء الأعمال. ومن مزايا الهيكل المعماري لذكاء الأعمال خلق بيئة عمل فعالة للعاملين في هذا المجال وتمكين المستخدمين من الحصول على مستويات عالية من الفائدة.

تعمل تقنيات ذكاء الأعمال على تسهيل فهم المشكلات المعقدة وتمكين المستخدمين من اتخاذ قرارات أسرع بناءً على هذه المعلومات. تشمل الأغراض الرئيسية لذكاء الأعمال الكفاءة والفعالية. ومن أجل تحقيق ذلك، تنتج تقنيات ذكاء الأعمال المعلومات من خلال توفير تدفق أسرع للبيانات. وطالما أن تدفق البيانات سريع في النظام، فإن المعلومات التي سيتم إنتاجها يمكن أن تظهر بشكل أسرع (Hočevar,2010:87-119). تعتبر أنظمة ذكاء الأعمال فعالة أيضًا في اتخاذ القرارات في الوقت الفعلي من خلال تقليل أوقات المعالجة (You, 2010: 1-4). وبهذه الطريقة، فإنه يقلل من الوقت اللازم للحصول على البيانات، وتحليل البيانات، واتخاذ القرارات واتخاذ الإجراءات. في عالم الأعمال اليوم الذي يتغير بسرعة، تعد ملاءمة الأنظمة المستخدمة لبيئة الأعمال واستجابتها السريعة للمشكلات أمرًا في غاية الأهمية.

ذكاء الاعمال والتنمية الاقتصادية

تعيش تركيا في الوقت الراهن الكثير من الصراعات والتغيرات الاقتصادية في ظل ظاهرة التضخم التي تعصف بالبلاد والتي تجعل من ظروف العمل وقرارت الاستثمار غاية في الصعوبة وبالتالي احجام الكثير من المستثمرين الداخلين والخارجين عن الشروع باعمال او استثمارات جديدة. وذلك نتيجة التخوف من اي تغير اقتصادي يجعل من استثماراتهم عرضة الى الانهيار او الخسارة.

وايضا يشهد جنوب تركيا تحديات وفرصاً فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية. ويمكن ذكر نظرة عامة وشاملة لاهم مكونات التنمية في الجنوب التركي فاذا تناولنا التنمية الصناعية: لوجدنا ان المناطق في جنوب تركيا تتمتع بإمكانيات صناعية واسعة، مع وجود موانئ بحرية مهمة مثل ميناء مرسين وأنطاليا، وهذا يوفر فرصًا كبيرة لتطوير الصناعات اللوجستية والتصنيعية والتي من الممكن ان تخلق فرصا وافاقا جيدة للاشخاص الراغبين في الاستثمار في تركيا. اما من ناحية الزراعة والسياحة وبمسح سريع للجنوب التركي يمكن لحظ ان الجنوب التركي يتمتع بالكثير من المناطق الزراعية الخصبة التي تجعلها مركزًا هامًا للزراعة، فيعتبر التنوع بالمحاصيل الزراعة المنتجة في الجنوب التركي كالقمح والشعير والمنتجات العطرية والقطن وغيرها الكثير من المنتجات امر في

غاية الاهمية وتحتل السياحة أيضًا مكانة كبيرة بفضل السواحل الجميلة والمعالم الثقافية. يمكن استغلال هذه القطاعات بشكل أفضل لتعزيز التنمية الاقتصادية.

التحول الرقمي والتكنولوجيا

هناك فرص كبيرة لتعزيز التنمية الاقتصادية من خلال استخدام التكنولوجيا والتحول الرقمي في مختلف القطاعات مثل الزراعة والصناعة والسياحة فنتيجة النهضة التي عاشتها تركيا ما بين 1995 وحتى الوقت الحاضرة كان هناك تركيز حكومي واضح على استيراد التكنولوجيا الراسمالية والمكننة الحديثة والانتقال الى عملية التصنيع والتجميع والابتكار في بعض الحالات وذلك لمواكبة الازدياد السكاني الطبيعي في المنطقة بالاضافة الى مواكبة الازدياد الحاصل نتيجة الحروب والنزاعات والحروب والثورات الحاصلة في دول الجوار مثل سوريا والعراق واوكرانيا وروسيا فاصبحت تركيا الدولة التي تعتبر الملجىء الامن لمعظم الهاربين من ويلات الحروب وهذا ايضا يتطلب ادخال سلع راسمالية من شأنها مواكبة الحاجة المضطردة للسكان الواردين الى تركيا بالاضافة الى الاستثمارات الحكومية التي تقوم بها الحكومة التركية والتي تبذل جهود كبيرة لتعزيز التنمية الاقتصادية في جنوب البلاد من خلال مشاريع البنية التحتية والتحفيزات الاقتصادية. بشكل عام، رغم وجود التحديات، إلا أن جنوب تركيا يتمتع بإمكانيات كبيرة لتحقيق التنمية الاقتصادية، ويمكن أن تلعب الحكومة والقطاع الخاص دوراً هاماً في تحقيق هذا الهدف.

في حين ان هناك ايضا بعض الظواهر الطبيعة والبشرية التي تعكر صفو هذه المنطقة ومنها التحديات الاقتصادية :تواجه بعض مناطق جنوب تركيا تحديات مثل البطالة ونقص التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة، والتحديات الأمنية في بعض المناطق الحدودية كالحرب الدائرة في الدولة المجاورة سوريا وتدخل الكثير من الدول الاقليمة بشكل مباشر وعلى الارض مما يخلق نوع من عدم الاستقرار وبالتالي تحول هذه المنطقة من منطقة جاذبة للاستثمارات الى طاردة ومخيفة في بعض الاحيان .

وانطلاقاً من تعريف ذكاء الاعمال على انه مجموعة من التقنيات والأدوات والممارسات التي تستخدم لتحليل البيانات واستخراج المعرفة والتحول إلى معلومات مفيدة واستراتيجية لاتخاذ القرارات في مجال الأعمال وبالنظر الى اهداف ذكاء الأعمال الرئيسية والمتمثلة في تحسين أداء

الشركات وتعزيز فهمها لعملياتها وسوقها وعملائها. فمن الممكن لحظ ان ذكاء الاعمال يقوم بالتحليل الاستراتيجي ويستخدم تقنيات التحليل لفهم الاتجاهات السوقية ومتطلبات العملاء وتحليل أداء المنافسين، مما يساعد في توجيه استراتيجيات الشركة واتخاذ القرارات الاستراتيجية بناءً على الأدلة. ولعل النقطة الاهم من ذلك هي القدرة الرهيبة لذكاء الاعمال على اعداد التقارير والمراقبة حيث يمكن لذكاء الأعمال إنشاء تقارير مفصلة ومتقدمة حول أداء الشركة ومختلف جوانب عملها، ويوفر أدوات لمراقبة هذا الأداء بشكل مستمر للتعرف على الفرص والتحسينات والتهديدات وذلك بالعودة الى المخزون الهائل من المعلومات والقدرة السريعة على التحكم بالمعلومات بالشكل الذي يسمح باستنتاج الكثير من النقاط التي تدعم اتخاذ القرار وبالتالي التوجيه الجيد لاي خطوة من خطوات التنمية او الشروع بالدخول في سوق جديد او البدء بفكرة ريادية. وهذا ما يعطي لاي مؤسسة او حكومة القدرة على توجيه طاقاتها وثرواتها بالشكل الذي يخدم الخطط التنموية اللخاصة بها.

لا شك ان في عصرنا الحالي وفي ظل تراكم المعلومات والحجم الهائل للبيانات نحن بحاجة الى تقنيات للتعامل مع هذه البيانات ويمكن لذكاء الأعمال تحليل البيانات الكبيرة والتعامل مع كميات كبيرة منها وتحليلها بشكل فعال لاستخراج الأنماط والاتجاهات الهامة التي يمكن أن تفيد في اتخاذ القرارات بالاضافة الى التنبؤ والتحليل الاستراتيجي :بالاعتماد على البيانات التاريخية والاتجاهات الحالية، يمكن لذكاء الأعمال تطوير نماذج تنبؤية للمساعدة في التنبؤ بالأحداث المستقبلية واتخاذ القرارات الاستراتيجية بناءً على هذه التوقعات. وباعتقاد الباحث يمكن لذكاء الاعمال القيام بالتحليل الجغرافي والذي يتيح بدوره تحليل البيانات الجغرافية وفهم العلاقة بين المواقع الجغرافية والعمليات ، مما يمكن من اتخاذ قرارات مستنيرة فيما يتعلق بتوزيع الموارد وتحديد المواقع الجديدة.

وعند اعادة سبر جميع المعلومات المذكورة انفا نلاحظ ان من الممكن ان تلعب انظمة ذكاء الاعمال دور مهم في تحسين الكفاءة الادارية والتشغيلية للموارد المتاحة وهذا ما يمكن ان يؤثر على عجلة التنمية في الجنوب التركي.

الفوائد المحتملة لذكاء الأعمال على التنمية الاقتصادية بشكل عام:

تحسين صنع القرارات الاقتصادية: يمكن لذكاء الأعمال توفير تحليلات دقيقة ومعلومات مبتكرة تساعد القادة وصناع القرار على فهم أفضل للتحديات والفرص الاقتصادية. هذا يمكن أن يساعد في اتخاذ قرارات أكثر فاعلية في الميدان الاقتصادي.

زيادة كفاءة العمليات الاقتصادية: من خلال استخدام التحليلات البيانية والتنبؤات، يمكن للشركات والحكومات تحسين كفاءة العمليات وتحسين استخدام الموارد بشكل أكبر، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين النتائج المالية.

تعزيز التسويق وتحسين توجيه المبيعات: يمكن استخدام التحليلات الذكية لفهم سلوك العملاء وتوجيه استراتيجيات التسويق والمبيعات بشكل أفضل. هذا يمكن أن يزيد من فعالية الجهود التسويقية ويزيد من عائد الاستثمار.

تحسين الابتكار وتطوير المنتجات والخدمات: يمكن لذكاء الأعمال توفير رؤى قيمة حول احتياجات السوق وتوجهات العملاء، مما يساعد في توجيه عمليات البحث والتطوير نحو تطوير منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات السوق.

زيادة فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي: بفضل زيادة الكفاءة والابتكار وتحسين العمليات، يمكن لذكاء الأعمال أن يساهم في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز النمو الاقتصادي في المجتمعات.

تعزيز التنافسية الاقتصادية للشركات والدول: بفضل توجيه استراتيجيات الأعمال بناءً على بيانات وتحليلات دقيقة، يمكن للشركات والدول زيادة تنافسيتها والاستفادة من الفرص في السوق العالمية.

ولو اردنا عكس فوا\د ذكاء الاعمال التي تم تطبيقها اثناء وبعد حصول الزلزال المدمر في تركيا تم لحظ العديد من الفوائد التي كان ذكاء الاعمال احد الرواد الاساسين في قيادتها ومنها:

تحسين عمليات الإغاثة والتعافي: يمكن استخدام ذكاء الأعمال لتحليل البيانات وتحديد الاحتياجات العاجلة في المناطق المتضررة. يمكن أن تساعد الأنظمة المحسنة على تنظيم عمليات الإغاثة وتوجيه الموارد بفعالية أكبر.

تحسين تخطيط إعادة الإعمار: باستخدام التحليلات والنماذج العملية، يمكن لذكاء الأعمال مساعدة الجهات المعنية في تحديد الأولويات وتخطيط عمليات إعادة الإعمار بطريقة فعالة ومستدامة.

تحسين إدارة الموارد والتوزيع: يمكن استخدام التحليلات والتقارير المستندة إلى البيانات لتحديد كيفية توزيع الموارد بين المناطق المتضررة بناءً على احتياجاتها الفعلية.

تعزيز الشفافية والتواصل: يمكن استخدام أنظمة إدارة البيانات والتقارير الذكية لتعزيز شفافية العمليات والتواصل بين الجهات المعنية والمتضررين، مما يسهل عملية التنسيق والتعاون.

تحسين التنبؤ بالمخاطر الطبيعية المستقبلية: باستخدام تحليلات البيانات، يمكن لذكاء الأعمال مساعدة في فهم الأسباب المحتملة للزلازل وتحليل المخاطر الطبيعية المحتملة في المستقبل، مما يمكن السلطات من اتخاذ التدابير الوقائية بشكل أفضل.

تعزيز التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات: بفضل إدارة فعالة لعمليات إعادة الإعمار والتوجيه الاستراتيجي للموارد، يمكن لذكاء الأعمال أن يساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية في المناطق المتضررة وجذب الاستثمارات الوطنية والدولية.

هذه فقط بعض الفوائد المحتملة، ومن المهم توجيه الجهود نحو استخدام ذكاء الأعمال بطريقة مستدامة وموجهة نحو الحلول للتحديات التي تواجه المجتمعات المتضررة.

النتائج والتوصيات:

بعد مراجعة الأدب النظري الذي تناولناه في الصفحات السابقة يمكن ان نبني بعض الاستنتاجات والتوصيات التي تعتمد على الربط بين ذكاء الاعمال والتنمية الاقتصادية:

ذكاء الأعمال والتنمية الاقتصادية: يمكن استنتاج ان لذكاء الأعمال دور فعال في تحليل البيانات واتخاذ القرارات الاستراتيجية، مما يسهم في تعزيز الكفاءة الإدارية والتشغيلية وتحسين العمليات الاقتصادية. لذلك، يُنصح بالاستثمار في أنظمة ذكاء الأعمال لتعزيز التنمية الاقتصادية.

الفوائد المحتملة لذكاء الأعمال على التنمية الاقتصادية: تم لحظ العديد من الفوائد المحتملة لذكاء الأعمال، مثل تحسين صنع القرارات الاقتصادية، وزيادة كفاءة العمليات الاقتصادية،

وتعزيز التسويق، وتحسين الابتكار، وزيادة فرص العمل. لذلك، يمكن أن يساهم الاستثمار في ذكاء الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

تدهور عمليات الإغاثة والتعافي: يسهم تطبيق ذكاء الاعمال في زيادة سرعة تحليل البيانات بالاضافة الى المرونة في توجيه البيانات وسرعة الحصول على النتائج بشكل دقيق وبالتالي فان اي قصور في عمليه تطبيق ذكاء الاعمال، فقد يحدث تأخير في تحليل البيانات وتنظيم العمليات الإغاثية، مما يؤدي إلى تدهور الوضع الإنساني وصعوبة التعافي.

عدم فعالية تخطيط إعادة الإعمار: لتطبيق ذكاء الاعمال القدرة على تحسين عمليه التخطيط لاعادة الاعمال من خلال القدرة العالية على تزويد متخذ القرار بالبيانات اللازمة وبالتالي تحديد الأولويات بشكل دقيق. في حالة عدم استخدام ذكاء الأعمال بشكل كافي، قد ينتج عن ذلك عدم القدرة على تحديد الأولويات بشكل دقيق وعمليات إعادة الإعمار قد لا تكون موجهة بفعالية، مما يؤثر على الاستقرار المستقبلي للمناطق المتضررة.

تبديد الموارد وعدم التوزيع الفعّال: لذكاء الاعمال القدرة العالية على حفظ الثروة والوقاية من تبديدها ففي حالة عدم استخدام ذكاء الأعمال، قد يحدث تبديد للموارد وعدم توجيهها بفعالية للمناطق الأكثر احتياجًا، مما يؤثر على قدرة السلطات على تقديم المساعدة بشكل فعال.

انعدام الشفافية وضعف التواصل: في عالم اليوم وخصوصا في المناطق التي تعيش ظروف خاصة ينشط عمل المنظمات لتقديم الدعم للشعوب وتوم هذه المنظمات او الدول بالمساعدة وهي بحاجة للحصول على بيانات شفافة وتسعى الى الاضطلاع على جميع الانشطة وتنتظر عملية توثيق لجميع الانشطة ويمكن ان يلعب ذكاء الاعمال دور فاعلاً في زيادة شفافية البيانات التي تقدم الى الجهات المعنية وبدون استخدام ذكاء الأعمال، قد يصعب على الجهات المعنية توفير الشفافية في العمليات وضعف التواصل مع المتضررين، مما يؤدي إلى عدم القدرة على التنسيق والتعاون بشكل فعال.

تفاقم المخاطر الطبيعية المستقبلية: يلعب ذكاء الاعمال دورا هام في الحد من تفاقم المخاطر الطبيعية في المستقبل فبدون نظام تحليل بيانات فعال، قد تفتقر الاستجابة الى الكوارث الطبيعية

مثل الزلازل والفيضانات والافات المستقبلية إلى توجيه استراتيجي مبني على الأدلة، مما يزيد من تأثير الكوارث المحتملة في المستقبل.

تأثير سلبي على التنمية الاقتصادية والاستثمار: عدم استخدام ذكاء الأعمال بشكل فعال يمكن أن يؤدي إلى تأخر في التعافي الاقتصادي وقد يثير عدم الاستقرار انعكاسات سلبية على جذب الاستثمارات الوطنية والدولية. نتيجة التعامل مع الاحتياجات بشكل غير منظم.

بالتالي، يظهر أن تطبيق ذكاء الأعمال بشكل غير فعّال قد يؤدي إلى تدهور الوضع الإنساني والاقتصادي في المناطق المتضررة من الزلزال، ويجب التركيز على استخدامه بشكل مستدام وموجه نحو حلول للتحديات المستقبلية.

التوصيات:

الاستثمار في أنظمة ذكاء الأعمال: ينبغي على الحكومة والمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجنوب التركي الاستثمار في تطوير وتنفيذ أنظمة ذكاء الأعمال، لأنها تساهم في تعزيز الكفاءة والتحسين المستمر في العمليات الاقتصادية، وبالتالي تعزيز التنمية الاقتصادية.

توجيه ذكاء الأعمال نحو التخطيط لإعادة الإعمار: ينبغي على المنظمات والحكومة استخدام أنظمة ذكاء الأعمال بشكل فعّال في عمليات التخطيط لإعادة الإعمار بعد الكوارث، لتحسين دقة تحليل البيانات وتوجيه الجهود والموارد بفعالية نحو أولويات الإعمار.

تعزيز الشفافية وتحسين التواصل: يجب على الجهات المعنية استخدام ذكاء الأعمال لزيادة شفافية البيانات وتحسين التواصل مع الجمهور والمتضررين من الكوارث، مما يساعد في تعزيز التنسيق والتعاون وضمان توجيه الدعم والموارد بشكل فعال.

وبالتالي هناك أهمية لاستخدام ذكاء الاعمال بشكل فعال لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتحسين الاستجابة للكوارث وتحديات اعادة الاعمار

المراجع

9lib. (2022, 05 04). Retrieved from

https://9lib.net/article/i%CC%87%C5%9F zekâs%C4%B1n%C4%B1n-

yararlar%C4%B1-durumun-i%CC%87zlenmesi de%C4%9Ferlendirilmesi-karar-s%C3%BCrecinin.ozl11pry

Aziz, T. (2018, Ağustos, 17). Namzajeat. Retrieved from https://www.nmthgiat.com/%D9%85%D9%80%D8%A7%D9%87%D9%80%D9%88%D8%B0%D9%83%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%80%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D9%84-business-intelligence%D8%9F/: ağustos

B.J. Hočevar. (2010). "Assessing Benefits of Business Intelligence Systems – A case study". Journal Of Contemporary Management Issues, 15(1), 92-115.

Chee, T. C. (2009). "Business Intelligence Systems: State-of-the-art Review and Contemporary Applications". In Symposium On Progress In Information & Communication Technology, 96.

Elbashir, M. C. (2008). "Measuring the Effects of Business Intelligence Systems: The Relationship Between Business Process and Organizational Performance". International Journal of Accounting Information Systems, 135-153.

Eren, a. (2018). İş Zekâsi Sistemlerinin Performans ve Karar Verme Üzerine Etkileri. Erzurum: Atatürk Üniversitesi, Sosyal Bilimler Entitüsü, Yönetim Bilişim Sistemleri Anabilim Dalı.

G.J. Miler, D. B. (2006). Business Intelligence Competency Centers. New Jersey: Yayınevi.

Solomon, Negash, a. P. (n.d.). (2008) "Business Intelligence". Springer, 176.

Ziora, L. (2015). "The Application of Business Intelligence Systems in the Support of Decision Processes in the International Enterprises". Recent Advances in Computer Engineering Series, 32, 127-130.

Davern, M. a. (2000). "Discovering Potential and Realizing Value from Information Technology Investments". Journal Of Management Information, 121-143.

Gültekin, h. b. (2016). Finans Sektöründe Iş Zekâsi Çözümlerinin Şirket Stratejileri Üzerindeki Etkisi. In H. B. Gültekin, Finans Sektöründe Iş Zekâsi Çözümlerinin Şirket Stratejileri Üzerindeki Etkisi (p. 12). Düzce: Düzce Üniversitesi.

Lin, Y. H. (2009). "Research on Using ANP to Establish A Performance Assessment Model for Business Intelligence Systems". Expert Systems with Applications, 4135-4146.

Gray, S. N. (2004). Business Intelligence. Department of Computer Science And Information Systems. Kennesaw State University.

Ateş, H. (2008). Karar Vermede İs Zekâsının Önem Sektöründe Bir Arastırma. in h. ateş.

Alkanat, F. (2011). hizmet Sektöründe Veri Analizi (İş Zekâsı) ve Modellemesi. İstanbul: Yıldız Teknik Üniversitesi.

Olszak, C. M. (2003). "Business Intelligence As a Key to Management of an Enterprise". Informing Science, 855-863.

Derya, G. (2015). Bilgisayar Mühendisliği Anabilim Dalı Bilgisayar Mühendisliği Programı. İstanbul Üniversitesi, 7.

Ranjan, J. (2009). "Business Intelligence Concepts, Components, Techniques and Benefits.". Journal of Theoretical and Applied Information Technology, 9(1), 60-70.

Corporation, M. (2012). Designing Business Intelligence Solutions With Microsoft Sql Server 2012. Product Number: 20467B.

Taşçı, Ş. (2019, Aralik 8). https://www.veribilimiokulu.com/author/seymatasci/. Retrieved from VBO: https://www.veribilimiokulu.com/author/seymatasci/

technology, A. O. (2011). An Overview of business ıntelligence technology. Chaudhuri, S., Dayal, U., & Narasayya, V, 89-91.

B.J. Hočevar. (2010). "Assessing Benefits of Business Intelligence Systems – A case study". Journal Of Contemporary Management Issues, 15(1), 92-115.

Hema, R. &. (2010). "Data Mining and Business Intelligence. In Proceedings of the 4th National Conference (p. http://www.bvicam.ac.in/news/INDIACom%202011/177.pdf).

http://www.bvicam.ac.in/news/INDIACom%202011/177.pdf. Retrieved from http://www.bvicam.ac.in/news/INDIACom%202011/177.pdf

Ong, I. L. (2011). "A five-layered Business Intelligence Architecture". Communications of the IBIMA, 2011, 1-11.

Baars, H. K. (2008). "Combining RFID Technology and Business Intelligence for Supply Chain Optimization Scenarios for Retail Logistics". In Hawaii International Conference On System Sciences, Proceedings Of The 41st Annual (73-73). IEEE.

Chaudhuri, S. D. (2011). "An Overview of Business Intelligence Technology". Communications Of The ACM, 54(8), 88-98.

Howson, C. (2008). Successful Business Intelligence. Secrets to Making BI a Killer App. New York: The McGraw Hill.

Bara, A. B. (2009). "A Model For Business Intelligence Systems", Development. Informatica Economical, 13(4), 99-108.

Dupin-Bryant, P. A. (2014). "Business Intelligence, Analytics and data Visualization: A Heat Map Project Tutorial". International Journal Of Management & Information Systems, 185-200.

Negash, S. &. (2008). "Business Intelligence". Handbook on Decision Support Systems, 2, 175-193.

Watson, H. J. (2007). "The Current State of Business Intelligence". Computer, 40(9), sayfa aralığı

B.J. Hočevar. (2010). "Assessing Benefits of Business Intelligence Systems – A case study". Journal Of Contemporary Management Issues, 15(1), 92-115.

Negash, S. (2004). "Business Intelligence". Communications of the AIS, 13(1), 177-195.

You, H. (. (2010). "A Knowledge Management Approach For Real-time Business Intelligence. In Intelligent Systems and Applications (ISA)", 2nd International Workshop on, pp. 1-4). IEEE.

M. Todaro, Economic Development, Seventh Edition, Addison – Wesley, 2000, p15 .

Thirwall A.P., Growth and Development, Sixth Edition, 1999, Macmillan Press Ltd 127-171

A.N.Agrawal ., Economics of Develepment and planning ., kundar Lal , Second Edition, 1993 , pp (1-13)

زكي ، ركزي ، فكر الازمة، دراسة في علم الاقتصاد الراساملي والفكر التنموي العريب، مطبوعات مكتبة مدبولي، الطبعة الاولى، اغسطس .1987135-138

التوصيات

توصيات المؤتمر الدولي الخامس للأكاديمية الأوروبية للتمويل والاقتصاد الإسلامي (إيفي)

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

إنه في يومي الإثنين والثلاثاء، السابع والعشرين والثامن والعشرين من شهر شوال 1445هـ، الموافق السادس والسابع من شهر مايو 2024 م، عقدت الأكاديمية الأوروبية للتمويل والاقتصاد الإسلامي (إيفي) مؤتمرها الدولي الخامس بعنوان: (الاقتصاد الإسلامي والنهضة التركية في المئوية الثانية) مباشر عبر برنامج زووم، برعاية ومشاركة علمية من جامعات: الجنان بلبنان، والجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا. وقد شارك في المؤتمر (30) عالما وباحثا، في الاقتصاد، والتمويل الإسلامي، من (15) دولة، وعرض فيه (20) بحثا، وزعت على أربع جلسات، إضافة للجلسة الافتتاحية وفقا للمحاور التالية:

المحور الأول: السياسة النقدية والتضخم في تركيا.

المحور الثاني: مشكلة التضخم والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التركية.

المحور الثالث: الاقتصاد التركي بين الماضي والحاضر والمستقبل.

المحور الرابع: تعزيز الدور التنموي لتركيا.

وقد خلص المشاركون بالمؤتمر، إلى مجموعة من التوصيات، تتمثل في الآتي:

1 – شهد تاريخ المسلمين حقبة زاهرة من خلال الحكم العثماني الذي استمر لأكثر من ستة قرون، وكَوَّنَ امبراطوريةً دان لها العالم بقاراته الثلاث، وقد كان الاقتصاد العثماني اقتصادا فريدا من نوعه وإن اعتراه ضعف في بعض فتراته، وكان من نتيجة فتحِ باب الاقتراض الخارجي لأول مرة في بدايات النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبروز المزيد من الامتيازات للأجانب ضَرْبُ سيادةِ الدولة، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى ضعفها وإفلاسها ثم انهيارها فيما بعد في العام 1924م. ورغم هذا الجرح وهذا الألم ما زال الأمل معقودا ليعيد التاريخ نفسه ويعود للمسلمين مجدُهم وعزُهم.

2- تميز العثمانيون بالاكتفاء الغذائي الذاتي، وإدارة ميزانية الدولة إيرادا وإنفاقا من خلال موارد أساسية كالزكاة والجزية والخراج، فضلا عن موارد مساعدة من ضرائب ورسوم، من خلال وزارة متخصصة، مما مَكّنَ من توفير السيولة اللازمة للدعم الحربي وتحقيق الفتوحات المنشودة، كما كان للوقف دورُه المنشود لاسيما في دعم التعليم والصحة.

3- العدالة تقتضي إبرازَ الدور الذي قام به الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وحزبُ العدالة والتنمية خلال حكمه منذ العام 2002 حتى وقتنا المعاصر من الانتقال بتركيا من مدارك الأزمات إلى مدارج النهضة في كافة الشؤون التركية: الاقتصادية والصحية والتعليمية والثقافية والعمرانية.

4- تعيش تركيا تبعات أزمة اقتصادية ارتبطت بعوامل خارجية من أزمة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية وعوامل داخلية ممثلة في زلزال مرعش وخسائره، وبرزت هذه الأزمة من خلال ارتفاع معدلات التضخم وظهور أثر ذلك سلبا على المواطن التركي رغم الزيادة المتنامية في الأجور، وما قد ينتج عن ذلك من مخاطر الدخول في لولب الأسعار الأجور.

5- دعا الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى تنفيذ أهداف البرنامج الاقتصادي متوسطِ الأمد الذي يعكس خريطة الاقتصاد التركي خلال السنوات الثلاث المقبلة (2024-2026م) للخروج من تلك الأزمة وفق أهدافه الأربعة الممثلة في: التئام جراح كارثة الزلزال، وخفض التضخم إلى خانة الآحاد، والحفاظ على النمو والتوظيف من منظور الاستثمار والتوظيف والإنتاج والصادرات، وتعزيز العدالة الاجتماعية والرفاهية. وهي دعوة لها أهميتها ومن المهم كذلك تنفيذ تلك الأهداف بصورة عملية والاستفادة من الاقتصاد الإسلامي في تحقيقها.

6- أهمية اتخاذ سياسة نقدية توسعية تعمل على تخفيض سعر الفائدة تدريجيا بما يشجع على الاستثمار ويعزز الإنتاج والصادرات ويرفع معدل النمو الاقتصادي، وينزل في نهاية المطاف بمعدل التضخم، مع الانتقال بصورة متدرجة كذلك نحو النظام النقدي والمالي الإسلامي بعيدا

عن آلية سعر الفائدة التي تحول بين استقرار الاقتصاديات وتجعلها رهينة لتقلبات النظام الرأسمالي ودوراته من رواج وكساد.

7- أهمية استخدام الصكوك الإسلامية في إدارة السياسة النقدية، فضلا عن تعزيز دورها في تمويل الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية، بما يسهم في معالجة التضخم، وزيادة الإنتاج.

8- أهمية تفعيل الرقابة على أسعار المواد الغذائية بصورة يومية، ودخول الحكومة موزعةً لتلك المنتجات إذا اقتضت الضرورة لذلك، والقضاء على المضاربة على العقارات، والإلزام بسعر عادل للإيجار، وطرح أراضي وعقارات الدولة بالقرعة بعيدا عن المزادات، ومنع التعامل داخليا بالدولار في عمليات البيع والشراء للسلع والخدمات.

9-أهمية تعزيز الحكومة التركية الإسراع في استخراج النفط والغاز، وتوسيع الدعم للنشاط الزراعي، وتنويع القاعدة الهيكلية للاقتصاد التركي لاسيما تعزيز الاستثمار في التكنولوجيا وتصديرها.

10- أهمية إنشاء منطقة اقتصادية إسلامية حرة، وفتح منافذ جديدة للتصدير لاسيما مع الدول الإفريقية والآسيوية ودول أمريكا الجنوبية، وتعزيزِ النشاط السياحي، وتعضيدِ العلاقات مع بُعدِها الاستراتيجي وامتدادها الإقليمي والحضاري ممثلا في الدول الإسلامية، وجذبِ الاستثمارات العربية والإسلامية، والتعامل مع الغرب في الفرص التمويلية والاقتصادية وفق المصالح المتبادلة، والوقوفِ بكل حزم نحو دعوات العنصرية، وتمكينِ الحوكمة الرشيدة والتميز المؤسسي في كافة مفاصل الدولة لمحاربة الفساد وضبط الأداء.

11- أهمية إصلاح النظام الضريبي بصورة لا يكون عبئا على الشركات بقدر ما يكون دافعا لها للإنتاج، فالأولى تخفيض نسبة الضريبة مع توسيع وعائها على عدد كبير من الخاضعين لها، وبذلك تزداد حصيلتها بصورة تجمع بين العدالة والمواءمة.

12- أهمية إصدار الليرة التركية الرقمية، مع ربطها بالذهب، والاستفادةِ من ذلك في تقليل التعامل بالليرة الورقية وخفضِ معدلات الضخم، وكذلك دعم قطاع التمويل التشاركي

ليتطور في جميع مجالاته وأنشطته، وتعزيز استخدام التكنولوجيا المالية فيه، والاستفادة من مزايا الذكاء الاصطناعي لينهض به، حتى يؤدي دوره بكفاءة وفعالية.

13- أهمية تعزيز مشاريع إحياء الموات بمفهومها الواسع المستمد من الشريعة الإسلامية، والاستفادةِ من الزكاة والوقف في التمكين الاقتصادي ومعالجة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية التي تسبب بها زلزال مرعش، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة، ويحفز التكافل والتضامن والمشاركة المجتمعية.

14-الاستفادةُ من الكفاءات الاقتصادية العربية والإسلامية في تركيا وفتحُ جسور التواصل معهم مباشرة من خلال أصحاب القرار، بما يسهم في حل الأزمات الاقتصادية، وبناءِ مشروع حضاري اقتصادي إسلامي معاصر للأمة الإسلامية تكون تركيا نواته ومهد انطلاقه.

وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنَّ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ،

وَصَلَّى اَللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدْ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

الثلاثاء 28 مِنْ شوال 1445هـ، اَلْمُوَافِقُ 7 مايو 2024

الأكاديمية الأوربية للتمويل والاقتصاد الإسلامي (إيفي)

من نحن:

الأكاديمية الأوربية للتمويل والاقتصاد الإسلامي (إيفي) هي مؤسسة تعمل على تقديم خدمات التعليم المستمر والتدريب والاستشارات والبحوث والتحكيم في مجال التمويل والاقتصاد الإسلامي، في كل من المملكة المتحدة وتركيا.

رؤيتنا:

أن يكون لنا التميز والريادة في التعليم المستمر والتدريب والاستشارات والبحوث والتحكيم في مجال التمويل والاقتصاد الإسلامي.

رسالتنا:

نلتزم بتقديم خدمات تعليمية وتدريبية واستشارية وبحثية وتحكيمية وفقا للمعايير العالمية للجودة، بما يوفر الكفاءات المؤهلة علميا ومهنيا، ويسهم في تحقيق التكامل بين المؤسسات التدريبية، وينمي الجوانب البحثية، ويعزز دور التحكيم، بصورة تلبي متطلبات التنمية المستدامة.

أهدافنا:

- تأسيس وتنفيذ شهادات مهنية وبرامج تدريبية احترافية تحمل حقوق ملكية وعلامات مسجلة وفق المعايير العالمية لبناء الاقتصادي الصالح.
- تأسيس مظلة متكاملة ومنظومة شبكة بيانات بين المدربين والمستشارين ومؤسسات التدريب والاستشارات الأعضاء بالأكاديمية.
- اعتماد عضوية المدربين والمؤسسات التدريبية في الأكاديمية وفق المعايير الموضوعة، وتقديم ما يلزم من دعم لهم.
- اعتماد الشهادات المهنية والبرامج التدريبية لأعضاء الأكاديمية وفقا للمعايير الموضوعة من قبل الأكاديمية.

- إعداد وتأهيل المدربين مهنيا وفقا للمعايير العالمية، وإتاحة الفرصة أمامهم لاستخدام الأدوات التدريبية للأكاديمية.
- تعزيز استخدام التقنيات الحديثة في التدريب والاستشارات.
- التحكيم في المنازعات المصرفية والمالية الإسلامية.
- إعداد دراسات الجدوى وتقديم الخدمات الاستشارية.
- تنظيم الاجتماعات والمحاضرات والمؤتمرات والندوات وورش العمل والمنتديات الإلكترونية.

شهاداتنا وبرامجنا المهنية المعتمدة:

تقدم إيفي عدد (2) ماجستير مهني و (7) ماجستير مهني مصغر (Mini MBA) للحاصلين على مؤهل عال، وعدد (23) شهادة مهنية بعدد (30) ساعة لكل شهادة، إضافة إلى نحو (50) برنامجا متنوعا. وجميع الشهادات والبرامج معتمدة من إيفي المملكة المتحدة.

استشارتنا:

تقوم (إيفي) بتقديم الاستشارات للمؤسسات بصورة تمكن تلك المؤسسات من تعزيز وجودها وتطوير عملها، من خلال صناعة استراتيجيات وأدوات قادرة على النجاح في عالم سريع التغير وتسوده المنافسة، لاسيما في مجال إعداد دراسات الجدوى، والاستشارات التدريبية والمالية والإدارية، وإعداد العقود المالية والشرعية، والتنمية البشرية، وتصميم الهياكل التنظيمية ولوائح العمل، والمراجعة الشرعية والمحاسبية، وتحول المصارف والمؤسسات المالية التقليدية إلى إسلامية.

أبحاثنا:

تتبنى (إيفي) مشروعات بحثية ابتكارية ترتبط بالواقع التطبيقي ومستقبل التمويل والاقتصاد الإسلامي، وتسعى من خلالها إلى علاج المشكلات الاقتصادية المزمنة في عالمنا الإسلامي، فضلا عن عقد مؤتمرها العلمي بصورة دورية.

تحكيمنا:

تقوم (إيفي) بالتحكيم في المنازعات المصرفية والمالية بصورة تجمع بين السرعة، والسرية، والعدالة، والشفافية، والحيادية، والاستقلالية، والمهنية، ومراعاة قواعد التحكيم الدولية والمحلية في إطار أحكام الشريعة الاسلامية.

شركاؤنا:

وقعت (إيفي) اتفاقيات تعاون واعتماد مشترك مع جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم بتركيا، وجامعة الجنان بلبنان، والجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا وتمتلك (إيفي) شبكة وكلاء في العديد من الدول الإسلامية، فضلا عن أنها وكيلة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)- البحرين.

"نبني الاقتصادي الصالح"

تستقبل تركيا المئوية الثانية لتأسيس الجمهورية، وقد أصبح لها موضعا مشهودا اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا على مستوى العالم. ومع بدء المئوية الثانية للجمهورية وما تشهده تركيا من نهضة اقتصادية، فإن هذه النهضة ما زالت تواجهها معضلات اقتصادية في مقدمتها التضخم والديون وعجز ميزان المدفوعات، وزاد من شدة هذه المعضلات أزمة الزلزال في شباط/ فبراير ٢٠٢٣م فضلا عما أفرزته الحرب الروسية الأوكرانية، ومن قبلها أزمة كورونا التي حلت بالعالم أجمع.

وفي ظل ربط حاضر الجمهورية التركية بماضيها، يأتي هذا الكتاب الذي تضمن أبحاث المؤتمر الدولي الخامس لإيفي لإبراز قدرة الاقتصاد الإسلامي على حل المعضلات الاقتصادية، وبناء نظام اقتصادي إسلامي في تركيا، يحقق الرفاه المنشود، ويكون منارة للسائلين ورحمة للعالمين.

9 786256 800014